عدد 199 — 13 شعبان 1447 (2 فبراير 2026)

ISSN 2458–5785

المملكة المغربية

الجريدة الرسمية للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2025–2026 : دورة أكتوبر 2025

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

فهرست

دورة أكتوبر 2025

صفحة

• محضر الجلسة رقم 253 ليوم الثلاثاء 18 جمادى الآخرة 1447هـ (9 ديسمبر 2025م)..... 17134

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

• محضر الجلسة رقم 254 ليوم الثلاثاء 18 جمادى الآخرة 1447هـ (9 ديسمبر 2025م)..... 17167

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على:

1. مشروع قانون رقم 16.25 بتغيير القانون رقم 36.21 المتعلق بالحالة المدنية (محال من مجلس النواب)؛

صفحة

2. مشروع قانون تنظيمي رقم 53.25 يقضي بتغيير وتميم القانون التنظيمي رقم 11.27 المتعلق بمجلس النواب (محال من مجلس النواب)؛
3. مشروع قانون تنظيمي رقم 54.25 يقضي بتغيير وتميم القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب الساسية (محال من مجلس النواب)؛
4. مشروع قانون رقم 55.25 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 57.11 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية (محال من مجلس النواب).

• محضر الجلسة رقم 255 ليوم الثلاثاء 25 جمادى الآخرة 1447هـ (16 ديسمبر 2025م)..... 17193

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

• محضر الجلسة رقم 256 ليوم الثلاثاء 2 رجب 1447هـ (23 ديسمبر 2025م)..... 17226

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

محضر الجلسة رقم 253

التاريخ: الثلاثاء 18 جمادى الآخرة 1447هـ (9 ديسمبر 2025م).

الرئاسة: المستشار السيد أحمد اخشيشين، النائب الثاني لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وتسع وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الثالثة عشرة لعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد أحمد اخشيشين، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أعلن عن افتتاح هته الجلسة المخصصة للتعاطي مع أسئلة السادة والسيدات المستشارين الموجهة للحكومة.

السيدة الوزيرة،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هته الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمالنا، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة للسيد الأمين، السيد رضى.

المستشار السيد محمد رضى الحميني، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

توصل المجلس من مجلس النواب بمشروعي قانونين:

1- مشروع قانون رقم 71.24 بتغيير وتتميم القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة؛

2- مشروع قانون رقم 70.24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (02 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك.

وبالنسبة للأسئلة والأجوبة الكتابية التي توصل بها المجلس في الفترة الممتدة من 02 دجنبر 2025 إلى تاريخه، فهي كالآتي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 09 أسئلة شفهية؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 10 أسئلة كتابية؛

- عدد الأجوبة الكتابية: 08 أجوبة كتابية.

وطبقا لمقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، توصلت الرئاسة بطلب بتناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليومه الثلاثاء 09 دجنبر 2025 تقدم بها المستشار السيد خالد السطي، وقد أحيل الطلب إلى الحكومة داخل الأجل المحدد والتي أعربت عن تعذر التفاعل مع هذا الطلب.

وفي الأخير، فإننا سنكون على موعد مباشرة بعد نهاية هذه الجلسة، مع جلسة عامة تشريعية تخصص للدراسة والتصويت على النصوص الجاهزة، وهي كالآتي:

- مشروع قانون رقم 16.25 بتغيير القانون رقم 36.21 المتعلق بالحالة المدنية؛

- مشروع قانون تنظيمي رقم 53.25 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب؛

- مشروع قانون تنظيمي رقم 54.25 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية؛

- مشروع قانون رقم 55.25 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 57.11 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

إذن نستهل جدول أعمال هته الجلسة بالأسئلة الآنية الموجهة لوزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة حول "العمل المنزلي للنساء"، والتي تجمعها وحدة الموضوع.

بداية مع سؤال فريق الأصالة والمعاصرة، موضوعه "تثمين العمل المنزلي للنساء".

آيت اصحا.

المستشار السيد لحسن آيت اصحا:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

حول تثمين العمل المنزلي للنساء، نسائلكم السيدة الوزيرة المحترمة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الآني الثاني موضوعه "العمل المنزلي للنساء".

والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد حلمي:

نسائلكم السيدة الوزيرة، عن الإجراءات والتدابير التي تعتزمون اتخاذها من أجل تثمين العمل المنزلي وإدماج قيمته في الاهتمامات الوطنية ذات البعد الاجتماعي والاقتصادي؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الآني الثالث والأخير فهاذ المحور موضوعه "الإجراءات والتدابير المعتزم القيام بها لتثمين العمل المنزلي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد سعيد شاكر:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

نفس السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة، تفضلوا للمنصة.

السيدة نعيمة ابن يحيى، وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السادة المستشارين المحترمين.

بداية، أود أن أتقدم بالشكر الجزيل للسادة المستشارين على هذا السؤال المهم الذي يتحدث عن تثمين العمل المنزلي.

وقبل ما نبسط الجواب على هاذ الأسئلة، بغيت نوضح بأن الأمر عندما نتحدث عن تثمين العمل المنزلي، فإن الأمر لا يتعلق بالعمل المنزلي في إطار اقتسام الممتلكات بين الأزواج، وكذلك لا نتحدث عن العاملات المنزليات، لأن هناك قانون يحمي هذه الفئة من النساء، يتعلق الأمر إذن بالعمل المنزلي الذي هو عمل منتج لخدمات دون مقابل، مثل أعمال رعاية الأسرة والتنظيف والطبخ وأحيانا الزراعة المنزلية والمساعدة في المشاريع الأسرية.

في المغرب حسب إحصائيات المندوبية السامية للتخطيط، المرأة المغربية في أرقام 2025 الوقت المخصص للعمل المنزلي والعناية المقدمة لأفراد الأسرة على المستوى الوطني، بالنسبة للرجال 3% مقابل 18.5% بالنسبة للنساء.

في المجال الحضري، الرجال 2.7% مقابل 19.3% بالنسبة للنساء، فالمجال القروي طبعا كيرتفع العدد بالنسبة للنساء إلى 23.1%.

إذن النساء كنعرفو بأنهم كيتحملو الجزء الأكبر من الأعمال المنزلية غير مؤدى عنها، يعني فالعالم كلو كتفوق 90%، فالمغرب كذلك كتفوق 90% من الوقت المخصص لمختلف المهام.

كنعرفو بأن تثمين العمل المنزلي، طبعا كيدخل بالنسبة للمملكة المغربية، أولا، في إطار التوجيهات الملكية السامية لضمان تمتع جميع النساء بحقوقهن ومشاركتهن، وهو الاهتمام الذي تجلى بوضوح من خلال مختلف الخطابات الملكية السامية، وخصوصا الخطاب ديال يوليوز 2022، حيث أكد جلالته على أن بناء مغرب التقدم والكرامة الذي نريده لن يتم إلا بمشاركة جميع المغاربة رجالا ونساء.

وكذلك المقتضيات الدستورية اللي في الفصل 31 من الدستور تينص على أن الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، خصها تقوم بتعبئة جميع الوسائل لتيسير أسباب استفادة المواطنات والمواطنين، وكذلك تدخل في إطار البرنامج الحكومي، وفي إطار اختصاصات وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة.

وغادي نبدا بأنه الاعتراف بهاذ العمل هو بمثابة رد الاعتبار أساسا لربات الأسر، فتنلاحظو بأنه في المغرب ربة الأسرة ملي تتكون تتسول شي سيدة أشنو تتعمل، تتقول لك ما تنعمل والو، جالسة فالدار.

واش تتصورو بأن شي إمرأة مغربية جالسة في الدار؟ ما بين الفضاء

الأسري والأشغال المنزلية، ما بين التنظيف، التجفيف، التنظيف، ما بين السطح والشارع، ما بين البقال والمدرسة ديال الدراري، ما بين المرضى اللي تيكونو داخل الأسرة، اللي تيكون عندها أسرة في وضعية إعاقة، اللي تيكون عندها مسن، هاذ الشي كلو يعني ما يمكنش نخليو هاذ الفئة، بغينا ننتقلو منها في هاذ الحكومة هاذي، بغينا نأكدو بأنه ما تيخصش يكون شي واحد خارج الركب، وتيخصنا نخرجو واحد الفئة من النساء المغربيات من دائرة الظل إلى دائرة الضوء.

لذلك، فنحن مصرون في الحكومة الحالية على أننا نبلورو.. يعني فتحنا النقاش باش نزيدو نطورو النقاش حول هاذ المسألة هاذي، لأنه لا يعقل أن تقوم النساء المغربيات بعدد من الأدوار واللي هي أساسية، تتقوم بأدوار أساسية، ولكن ما كاينش شي اعتراف.

وقمنا فهاذ الصدد في إطار النقاش العمومي اللي فتحناه، باش نخرجو بواحد التدابير اللي هي مهمة، بدراسات يعني لتجارب فضلى عبر العالم، ولقينا بأنه كاين عدد من المداخل، منها مثلا حصول النساء ربات البيوت على الحماية الاجتماعية إذا كن بدون دخل في بعض الدول، كاين إدراج ساعات العمل المنزلي ضمن مؤشرات العمل الوطنية، كاين إمكانية الحصول على معاش عند عدم وجود عمل مأجور آخر، كاين اعتماد تعويضات مالية أو حماية اجتماعية للأمهات والزوجات، إمكانية احتساب سنوات تربية الأطفال في التقاعد، هناك دول خصصت دعما ماليا للأسرة، تقاعد جزئي لمن يتوقف عن العمل لرعاية الأطفال.

إذن احنا، خاصة وأنه في المملكة المغربية تنعطي واحد القيمة كبيرة للأسرة المغربية، وتنعتبرو بأنه غادي يكون واحد الخلل، واحد الفراغ اللي ما عمرناهش إذا ما انتبهناش للنساء ربات البيوت اللي تيقومو بواحد الدور كبير.

هاذ الاعتبار اللي بغينا نعملو، تثمين العمل المنزلي هو ليس فقط تثمين مادي، ولكن هو اعتراف معنوي بأداء نساء مغربيات داخل البيوت، هوما اللي تيقومو بتربية الأطفال، هوما اللي تيديوهم للمدرسة ويجيبوهم، هوما اللي تيعتنيو بالأشخاص في وضعية إعاقة داخل الأسرة، هوما اللي تيعتنيو بالأشخاص المسنين.

ولذلك، فلا يمكن أن نستمر يعني في تجاهلهم، علما بأنه التجاهل ما تيجيش غير فقط من الآخر، كاين واحد الوعي دابا، وعي حكومي، ولكن كاين كذلك نساء هوما بنفسهم خصهم يعطيو قيمة للعمل اللي تيقومو به، لأن أمهاتنا مثلا راه هوما قامو بواحد الدور كبير، ولكن ما عمرهم ما طلبو أنهم يكون عندهم شي امتيازات، ما تنقولش امتيازات، تنقولو الحماية الاجتماعية.

والحماية الاجتماعية في المغرب غالبا ما تترتبط بالحالة المدنية للشخص، مثلا المرأة ربة البيت ملي تتكون عندها تغطية صحية تتقدر تكون عندها تغطية صحية من خلال الزوج ديالها، من خلال واحد العمل، ولكن ملي ما تيكونش التثمين مباشر راه ما تتكونش الأمور يعني كما ينبغي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

في إطار التعقيب على جواب الحكومة.

أعطي الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

السيد آيت أصحا تفضل.

المستشار السيد لحسن آيت اصحا:

شكرا السيدة الوزيرة على جو ابكم.

إن موضوع تثمين العمل المنزلي للمرأة، هو موضوع بالغ الأهمية، وهو ورش إصلاحي انخرطت فيه بلادنا انسجاما مع الرؤية الملكية السامية، التي جعلت من العدالة الاجتماعية والمساواة ركيزتين لبناء الدولة الاجتماعية الجديدة.

إن هذا الموضوع، لا يندرج في خانة المطالب الحقوقية فحسب، بل يعكس اختيارا مجتمعيا واعيا، يروم تحقيق الإنصاف في توزيع الأدوار داخل الأسرة والاعتراف بالقيمة الإنتاجية للعمل غير المرئي، الذي تقوم به ملايين النساء المغربيات يوميا.

السيدة الوزيرة المحترمة،

حسب معطيات المندوبية السامية للتخطيط، فإن المرأة تقضي معدل 4 ساعات و46 دقيقة من العمل اليومي غير المؤدى عنه داخل البيت، بقيمة اقتصادية تصل إلى 513 مليار درهم، وهو ما يبرز الحاجة الملحة لإرساء إطار قانوني ومؤسساتي يعترف بهذا الجهد الهائل، ويضمن إدماجه في دينامية التنمية الوطنية، فغياب الاعتراف بهذا العمل يساهم في تكريس عنف بنيوي صامت يحد من تمكين النساء ويبقي مساهمتهن الكبيرة خارج دائرة التقدير والاعتراف.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إن هذا الورش الوطني محطة تنصيص داخل المضامين الرئيسية المرتقب ضمها في مدونة الأسرة، وقد سبق للسيد وزير العدل، أن أكد على أن الاعتراف بالعمل المنزلي ليس فقط ضرورة قانونية تفرضها العدالة الاجتماعية، بل هو أيضا التزام دستوري وأخلاقي يندرج في تصميم التزامات المغرب الدولية في مجال حقوق المرأة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

لذلك، السيدة الوزيرة المحترمة، نؤكد في فريق الأصالة والمعاصرة، على:

- أهمية إطلاق مسار تشاوري وطني شامل يقوم على احتساب

القيمة الاقتصادية للعمل المنزلي ضمن الحسابات الوطنية؛

- تطوير منظومة الحماية الاجتماعية من خلال تعويضات الرعاية ونظام الانخراط الطوعي لربات البيوت بشروط محفزة؛

- إصلاح أنظمة التربية والإعلام في تغيير التمثلات النمطية حول أدوار النساء؛

- وإحداث آلية برلمانية للتتبع والمراقبة.

لذلك، نؤكد دعمنا الكامل للحكومة في مواصلة هذا الورش الواعد، لما يحمله من قيمة مضافة لبناء الدولة الاجتماعية التي نطمح إليها جميعا، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

لا وقع شي خطأ في العداد من البداية، وأنا عندي عداد آخر، وبالتالي السيد المستشار استوفى الوقت المخصص للتعقيب.

الكلمة الآن في إطار التعقيب دائما، للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

السيد المستشار، تفضلوا.

المستشار السيد محمد حلمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السادة والسيدات المستشارين والمستشارات المحترمات..

السيد رئيس الجلسة:

العفو، السيد المستشار، الإخوة ف (la régie)، الله يعطيكم الستر إيلا ما ضبطو التوقيت بالنسبة للكلمة ديال السيد المستشار، لأن انطلقت ببتر واحد 50 أو 25 ثانية.

تفضل.

المستشار السيد محمد حلمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

نتقاسم معكم، السيدة الوزيرة، كل المعطيات التي تقدمتم بها، باعتبار أن موضوع العمل المنزلي قضية اجتماعية مركزية، وورشا إصلاحيا عميقا ينسجم مع توجهات الدولة الاجتماعية التي انخرطت فيها الحكومة تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة محمد السادس نصره الله وأيده.

فالعمل المنزلي يشكل بالنسبة لمجتمعنا دعامة أساسية لاستقرار الأسر واستمرار وظائفها، لكنه رغم ذلك يظل خارج كل إشكال، إشكال التقديم والاعتراف الاقتصادي والاجتماعي، في وقت تبذل فيه ملايين النساء مجهودا يوميا كبيرا، بعيدا عن مؤشرات التنمية والسياسات العمومية، ويزداد هذا العبء ثقلا عندما نتحدث عن النساء في العالم القروي وعن الأرامل اللواتي يتحملن مسؤولية إعالة أسر بأكملها، وهن يقمن بأدوار مزدوجة تجمع بين العمل المنزلي والعمل الإنتاجي في ظروف غالبا ما تفتقر لأبسط شروط الدعم والمواكبة.

لقد قدمتم بعض المعطيات المرتبطة ببرامج الوزارة في هذا الإطار، وهي خطوات نقدرها وندعمها.

ومن هذا المنطلق، فإن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية يعتبر أن وزارتكم مدعوة لقيادة مسار مؤسساتي يضع هذا الملف في مكانه الطبيعي داخل السياسات العمومية، من خلال بلورة إطار لتقييم القيمة الاقتصادية للعمل المنزلي وإدماج نتائجه في التخطيط الاجتماعي واقتراح آليات واقعية للدعم والمواكبة مع إشراك الخبراء والفاعلين قصد بناء رؤية متكاملة تعترف بمساهمة النساء المغربيات في استقرار المجتمع وتوازنه، سواء داخل المدن أو في أحوازها القروية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

التعقيب الأخير لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد سعيد شاكر:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

فعلا العمل المنزلي غير مدفوع الأجر يعني موضوع ذو راهنية بنيوي ومهم جدا، لأن الإشكالية واضحة، إذ أن النساء المغربيات يقمن بالأعمال المنزلية بما يقارب 90% من مجموع الأعمال المنزلية، وهاذ النسبة حاليا على المستوى الدولي كتوصل لـ 76%.

أما الأهداف فهي محددة، الأهداف ديال هاذ الموضوع فهي محددة في محاولة إدماج العمل المنزلي غير المدفوع الأجر ضمن المنظومة الاقتصادية والاجتماعية ديال بلادنا، كذلك محددة في خلق ملايين فرص الشغل في أفق 2030 في قطاع الرعاية المنزلية، محددة كذلك في تحقيق أو محاولة تحقيق التوازن، الإنصاف المجتمعي.

السيدة الوزيرة المحترمة،

أي أهداف باش تحقق خصنا ناخذو بعين الاعتبار الإكراهات، وهنا

كنتكلمو على النمذجة (la modélisation)، الأهداف باش تحقق عندنا مجموعة الإكراهات نذكر منها:

أولا، نعم نحن في حاجة إلى قوانين منصفة لكن أيضا تكون ذكية، تكون مرنة، تكون متحركة، نحن كذلك في حاجة إلى الاستفادة من التوصيات الإيجابية ديال توصيات البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، توصيات منظمات العمل الدولية، توصيات المندوبية السامية للتخطيط، لكن مع مراعاة خصوصيات الأسرة المغربية، مراعاة خصوصيات ثقة الأزواج المغاربة، مراعاة عدم عزوف الشباب عن الزواج، لأن الأسرة هي النواة ديال المجتمع، إيلا انهارت الأسرة لا فائدة ولا مصلحة في التشريع بخصوص العمل المنزلي.

السيدة الوزيرة،

نحن هنا في فريق التجمع الوطني للأحرار من أجل مناقشة وتقاسم معكم المقترحات التالية:

نطالب، السيدة الوزيرة المحترمة، بإدماج العمل المنزلي غير مدفوع الأجر يعني في الحسابات الوطنية، وهنا كنطالبو بالإصلاحات ديال القانون التنظيمي للمالية (la loi organique de finance) مع إصلاحات جوهرية في مدونة الشغل، نطالب كذلك بإدماج العمل المنزلي غير المدفوع الأجر في الرؤية ديال الورش الملكي للدولة الاجتماعية، نطالب كذلك إدراج هذا العمل المنزلي ضمن المناهج التعليمية مع إنشاء المرصد الوطني للعمل المنزلي.

نطالب كذلك بتشجيع التصريحات لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بخصوص العمل المنزلي، مع تحفيزات مهمة دون المساس بالمادة 49 من مدونة الأسرة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيدة الوزير للرد على التعقيبات.

السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السادة المستشارين المحترمين.

فالحقيقة كيظهر لي بأن الأجوبة راه احنا متفقين على الطروحات اللي جاو.

أكثر من هذا استقيت من التدخلات ديال السادة المستشارين عدد من المقترحات اللي غيمكن لنا نبداو نفعلوها واللي هي مهمة جدا.

الهدف ديالنا الأساسي هو أنه ما يبقاش شي واحد فالمغرب خارج الركب، ودابا حاليا النساء ربات البيوت هوما ما محسوبينش، بحال اللي قالو الإخوان ما محسوبينش فالاقتصاد الوطني، المساهمة ديالهم رغم أن ذلك يكلفهم على المستوى النفسي، الإرهاق ماديا، جسديا، صحيا، نفسيا، ولكن مع ذلك ما كاينش واحد الاعتراف.

كاين عدد من المداخل اللي غادي يمكن نبداو نشتغلو بها بالموازاة مع ما نقوم به حاليا، هو المدخل ديال السياسات العمومية، وعندنا السياسية اللي كنهيؤوها ديال اقتصاد الرعاية، السياسة العمومية الاجتماعية ديال الأسرة.

وكذلك، عندنا برنامج للتوفيق بين الحياة المهنية والحياة الأسرية، وكتعرفو بأن العمل المنزلي ما كيقموش به فقط غير النساء ربات البيوت، ولكن فالمغرب حتى النساء اللي كيشتغلو خارج البيت كيقومو بهاذ العمل، وبالتالي حتى هو كيأثر على المردودية ديالهم داخل العمل، وإذا كان به اعتراف كيمكن يتوازى ببعض التدابير اللي احنا واعيين بها، ولكن غادي نعملوها إن شاء الله بتوافق معكم، هاذ الشي كلو باش نوصلو لنتيجة أنه ما يمكنش تكون عندنا شي امرأة فالمغرب كتقول أنا ما كنعمل والو، راه ما يمكنش لا يعقل أنها تدوز واحد الساعات طويلة ما بين السطح والحانوت بحال اللي قلت، والدراري والمسن والكبير والشخص في وضعية إعاقة، لا يعقل أنها تقول ما كنعمل والو.

وحتى المجتمع كذلك يجب ألا ينظر إلى العمل المنزلي على أنه عمل دوني، باقي فالمجتمع ديالنا كنشوفو بأنه التنظيف ماشي هو هذاك.

ولذلك، المجتمع كلو مطالب باش يمكن لنا نغيرو العقليات، لأنه هاذ المسألة ديال تغيير العقليات اللي انتهجناها فهاذ المرحلة فالوزارة في مختلف المجالات، لأن الصعوبة الأكبر هي كيف نتعامل مع العقليات فالمجتمع مع بعض الفئات، أعطيت مثال ديال الخيريات اللي احنا الآن كنحاولو نغيرو السمية ديال الجمعية الخيرية، حيت دابا احنا مجتمع ديال حقوق الإنسان، أعطينا عدد من الأمثلة، يعني العمل الأكبر اللي كنقومو به حاليا هو اللي كنشتغلو به على العقليات، وإعطاء الاعتبار لكل مواطن أو مواطنة، لأن كل واحد راه كيقدم شي خدمة للمجتمع، سواء كانت مؤدى عنها أو غير مؤدى عنها.

وبغينا الاعتراف يعني غادي نحققو إن شاء الله فالمراحل المقبلة احنا بدينا هاذ الورش باش يمكن النساء ربات البيوت يكون عندهم اعتراف فالعمل ديالهم، وكذلك إدراجه فالاقتصاد الوطني فالناتج الداخلي الخام.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة على مساهمتكم القيمة في فعاليات هته الجلسة.

ونرحب بالسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار.

ونبدأ بجملة من الأسئلة تهم الأقطاب الجامعية واللي تجمعها وحدة الموضوع وهي ثلاثة.

البداية مع سؤال لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، موضوعه "إرساء أقطاب جامعية كبرى بمختلف جهات المملكة".

المستشار السيد محمد عموري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

حول التدابير التي ستتخذونها فيما يتعلق بإرساء أقطاب جامعية كبرى بمختلف جهات المملكة، نسائلكم السيد الوزير؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثاني موضوعه "مآل الأنوية الجامعية المعطلة".

والكلمة للفريق الحركي.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

السيد الوزير،

الإخوة الحضور،

السيدة الوزيرة،

نسائلكم السيد الوزير على مآل الأنوية والمؤسسات الجامعية المعطلة؟

السيد الوزير، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السؤال الثالث موضوعه "إحداث الكليات المتعددة التخصصات".

والكلمة للسي الأستاذ الحسناوي، تفضل.

المستشار السيد لحسن الحسناوي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

عن حصيلة إحداث الكليات متعددة التخصصات، نسائلكم؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي الحسناوي.

الكلمة لكم السيد الوزير.

تفضلوا للمنصة.

السيد عز الدين المداوي، وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين والمستشارات المحترمون والمحترمات،

غادي نجاوب بطريقة شمولية فيما تيخص الأنوية الجامعية في عدد من الأقاليم.

المسطرة ديال الإحداث ديال الأنوية الجامعية منصوص عليها في القانون 01.00 من اختصاص مجالس الجامعات في إطار الاستقلالية ديالها، ومن بعد تيطلع الاقتراح للوزارة، تتاخذ الرأي ديال اللجنة الوطنية للتنسيق التعليم العالي بخصوص المقترح، وتيتم القبول ديالو في أغلب الأحيان وتيمشي للمسطرة ديال المصادقة.

بالنسبة لهاذ الملف الأنوية الجامعية بدات منذ 2018، تبرمجت 33 نواة جامعية، ما وصلاتش حتى للنهاية ديالها، الوزارة في 2025 ما كانتش عندها الميزانية، نهائيا، ديال هاذ الإحداثات، ولكن بدات بواحد النوع ديال التدرج وبمنطق، بدينا بعدا بالأنوية اللي خرجات في الجريدة الرسمية، كاين اللي خرج في 2018 وكاين اللي خرج في 2019 و2020 في الحسيمة، تاونات والقصر الكبير والحاجب وبرشيد وسيدي بنور.

كاينين مجموعة دالمؤسسات اللي مبنية، مفضية ومجهزة، ولكن ما فيها حتى شي مؤسسة، كيفاش تحدثات؟ تحدثات من طرف مجلس الجامعة وما وصلاتش المسطرة للنهاية ديالها، هاذو عاود فتحناهم، طلبنا من مجالس الجامعات باش يديرو الاقتراحات ديالهم وداروهم، وكذلك بالنسبة.. بحال تاوريرت وبحال الحسيمة، الحسيمة بنايتين مكملين، ولكن ما تمش الإحداث ديالهم، حددناهم، واحد الجيل جديد ديال المؤسسات اللي داخل في الاستراتيجية ديال الوزارة في الشهر الأخير، أعلننا على الافتتاح ديال مؤسسة في مدينة العيون ومؤسسة في الداخلة ديال تكوين المهندسين من جيل جديد.

فيما يتعلق بالكليات ديال المتعددة التخصصات، هاذ الكليات بدات في 2003، اللي كانت هي (Modèle) ديال الولايات المتحدة الأمريكية (Community College) تيقراو غير عامين أو ثلاث سنين على أبعد تقدير ومن بعد تيلتحقو بالجامعات الكبرى، ولكن مع الوقت فقدت الهوية ديالها، ولات هاذ المؤسسات كتدير الماستر وكتدير الدكتوراه، وفي نفس المؤسسة كاين الحقول المعرفية المتنوعة، الأدب والعلوم، والعلوم الإنسانية والحقوق، وما إلى ذلك.

والحجم ديالها كبر بواحد الشكل كبير، كاينين بعض المؤسسات اللي وصلو لـ 30.000، فولات تتشكل عبء وفقدت الهوية ديالها.

فلهاذا، تقرر في إطار الاستراتيجية ديال الوزارة، وتبعا للتوصية ديال المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي اللي طلب الإعادة فواحد التقرير ديالو في 2022 للتفكير في هاذ النموذج ديال المؤسسات.

فالآن هاذ المؤسسات هاذو كنعاودو نظموهم من جديد، كنهيكلهم من جديد باش تكون التكوينات، أولا نجاوبو على العدالة الاجتماعية لا بد منو، نقربو ما أمكن كما طلب سيدنا الله ينصرو في الخطاب ديالو التعليم العالي للمواطنين، ولكن لا بد تكون هناك حاجيات ديال الجهة باش نجاوب لها، وكذلك تماشى مع الحاجيات الوطنية والاستراتيجيات الوطنية الكبرى اللي سيدنا تيطلقهم بصفة دورية.

وكذلك، لا بد ما يكون عندها واحد الرؤية للتحديات المستقبلية ديال المغرب فيما كيخص المهن المستقبلية، وخصوصا اليوم لا أحد يناقش على أنه المهن مع الوقت ما بقاتش مهن محلية فقط أو جهوية أو وطنية، ولكن كذلك دولية.

فإذا، هاذ المؤسسات هاذو كنقسموهم لاستقطاب محدود، وفي نفس الوقت كنحدثو منهم مؤسسات ذات الاستقطاب المحدود، علاش؟ لأنه خاصنا لا بد الجهة اللي غادي نبدلو فيها هاذ المؤسسات تستقبل كذلك الطلبة من أقاليم أخرى باش ما يبقاش هناك واحد الانغلاق على مجال الإقليم اللي كتواجد فيه.

بالنسبة للأقطاب الجامعية، المشروع دالقانون اللي قيد الدرس في الغرفة الأولى وغادي توصلو به، 59.24 في المادة 13 ديالو تمت الإتاحة الإمكانية ديال الجامعات باش تشكل أقطاب جامعية جهوية بيناتها، خص غير تكون لا بد جامعة عمومية هي اللي كترأسو وهي اللي كتطلق المبادرة، ولكن أعطينا لهاذ الأقطاب الجامعية باش تمأسس، اعطيناها الاستقلالية، الشخصية الاعتبارية والاستقلال الإداري والمالي في إطار اتفاقات مضبوطة، كيجي الاقتراح من مجلس الجامعة، وكيمشي للمجلس الجديد اللي مقترح في مشروع القانون اللي هو مجلس الأمناء، وكتكون هاذ الأقطاب الجامعية، ماشي فقط أقطاب ديال البحث العلمي ولكن أقطاب ديال التكامل، كذلك ديال التكوينات، باش ما تبقاش كل جامعة كتدير اللي بغات، خص تكون واحد النظرة شمولية وجهوية للعرض الجامعي، وكذلك التكامل بين الجامعات ديال هاذ القطب الجامعي والتكامل كذلك فيما كيخص البحث العلمي.

بالنسبة للخريطة الجامعية، في إطار التنزيل ديال التوجيهات الملكية ديال سيدنا الله ينصرو، وفي انسجام تام مع المقتضيات ديال القانون الإطار 51.17، الوزارة عندها تصور كامل ديال الخريطة الجامعية اللي غادي تدار.

ولكن هاذ الشي كلو مرتبط بالمشروع ديال القانون اللي قيد الدرس، منين يتم المصادقة عليه إذا كتب له أن يرى النور، ذاك الساعات الوزارة غادي تسرع العمل ديالها باش تعطي واحد التصور شامل وواحد المخطط مديري متكامل لهاذ الخريطة الجامعية في إطار - كما قلت - الأجوبة على الحاجيات الجهوية والحاجيات الوطنية والاستباقية فيما كيخص المهن اللي ولات كتحول بواحد الشكل سريع.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

في إطار التعقيب، أعطي الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد عموري:

تفاعلا مع العرض القيم ديالكم، السيد الوزير، يسعدني باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب باش نأكدو الانخراط ديالنا في دعم مشروع إرساء الأقطاب الجامعية الجهوية المندمجة اللي ما تنشوفوهش مجرد إجراء تنظيمي، ولكن كتنزيل فعلي لورش الجهوية المتقدمة، ومنعطف الانتقال من الجامعة الممركزة إلى جامعة القرب والتميز انسجاما مع الرؤية الملكية لبناء مغرب الكفاءات ومحاربة البطالة عبر التكوين الموجه نحو السوق.

السيد الوزير،

ترسيخ الجهوية المتقدمة، كيتطلب توفير نخبة جهوية مؤهلة.

ولهذا، فإننا في الفريق نثق في الجامعة، باعتبارها استثمارا استراتيجيا منتجا في الرأسمال البشري ومحركا لجاذبية الاستثمار على المستوى الجهوي.

وعليه، فإن الموقف ديالنا الداعم لهذا الورش، كيتبنى على ثلاث ديال المرتكزات:

المرتكز الأول هو العدالة المجالية والإنصاف الاجتماعي، لا يتعلق الأمر فقط بإحداث أقطاب لتخفيف الاكتظاظ، ولكن لتكريس مساواة ترابية فعلية في الولوج إلى التعليم العالي، في ظروف لائقة، مريحة كتضمن التحصيل والنجاح؛

النقطة الثانية، هي الاندماج الاقتصادي الجهوي عبر ملاءمة التكوين مع الخصوصيات الجهوية، وهذا نقطة مهمة بزاف، ما يضمن القطيعة ما بين النموذج الكلاسيكي اللي كيترك الخريجين في مواجهة البطالة وانسداد الآفاق؛

المرتكز الثالث هو نجاعة الاستثمار العمومي في الجامعة، بما يضمن توجيه الجهود نحو المسارات التعليمية والبحث العلمي بالمهن ذات القيمة المضافة، اللي كيشهدها الاقتصاد الوطني وتمكين الطلبة من مهارات عملية، كتأهلهم للاندماج السريع والفعال في سوق الشغل.

السيد الوزير المحترم،

هاذ الورش المهيكل ولضمان أثره المباشر، كنقترحو نقطتين جوهريتين:

أولا، بخصوص برامج التنمية الترابية المندمجة، تندعيو إلى جعل الأقطاب الجامعية الجهوية مختبرات فعلية للتنمية الترابية، وهذا من خلال دورها في التقييم والمواكبة والتتبع؛

ثانيا، كنلتمسو منكم استحضار البرنامج الطموح لإحداث أزيد من 30 مؤسسة جامعية على غرار تزنيت وكذلك بولمان.

وهاذ البرنامج قائم على اتفاقيات ممولة وجاهزة، وندعو إلى إحيائه مع التنسيق مع المنتخبين المحليين.

وختاما، السيد الوزير، الأقطاب الجهوية هي ماشي إصلاح عادي، إنها تحول اللي تيحدد الشكل ديال مغرب الغد، أي اقتصاد بغينا وأي كفاءات كنحتاجو وأي فرص الشغل باغيين نخلقو.

ولهذا، ندعو إلى إطار قانوني يحول هاذ المشروع من مبادرة حكومية إلى التزام وطني دائم، لا يتغير بتغير الأشخاص والحكومات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للفريق الحركي.

السيد الرئيس، الأستاذ الدريسي.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

السيد الرئيس،

أنا بدوري، السيد الوزير، بغيت نشكركم على هاذ العمل الجاد، اليوم ولينا كنحسو بأن هاذ القطاع بين أيادي أمينة، وأن القطار رجع للسكة ديالو، لأنه عرف واحد التعثرات كثيرة ومشاكل كثيرة، وما كانش عندنا أجوبة حقيقية لمجموعة ديال التساؤلات ديالنا، ربما كنحسو بأن الوقت ما غاديش يكفي باش هاذ الأوراش اللي فتحتوها كلها كنتمنى أنها تكون إن شاء الله بإذن الله تكملوها على يديكم.

السيد الوزير،

احنا بغينا نسألوكم فيما يخص الجامعة ديال الرشيدية إن شاء الله، اللي غادي تجمع ما بين ورزازات والرشيدية، هاذ الكليات المتعددة الاختصاصات، مع العلم أنه الوقيتة فين سألناكم، السيد الوزير، على الكلية المتعددة الاختصاصات ديال ورزازات اللي عرفت الإشكالية ديال هاذ الشي ديال الزلزال، قمتم بسرعة، أنه السيد الرئيس ديال الجامعة ديال ابن زهر، انتقل لورزازات، لأنه الطلبة دياولنا فعدة وقفات، لأنه ولاو خايفين وهذا إشكال كبير جدا.

اليوم، كاين الجواب من (LPEE[1]) على أساس كاينة الإمكانية باش أنها تصاوب، السيد الوزير، وهذا خص التسريع فيه، لأن الوليدات ديالنا مازال كاين إشكالات كبيرة جدا.

كاين كذلك، الأنوية ديال ميدلت وديال زاكورة اللي مازال ما خرجوش للوجود، كنتمنى فهاذ القانون اللي قلتو بأن غادي يجي إن شاء الله باش يسرع بهاذ المناطق، لأنه الهدر الكبير اللي كاين، كاين فهاذ المناطق ديال الجنوب الشرقي، وأي حاجة جبناها فالتساؤلات ديالنا مرتبطة بالجنوب الشرقي، إلا وفيها تعثرات كبيرة جدا، من نهار جينا واحنا كنسألو على القضية ديال الجنوب الشرقي.

كذلك، بغينا السيد الوزير، أنه عندنا جوج ديال المؤسسات مهمة جدا، اللي انخرطت فيهم الجهة باش يخرجو للوجود، واللي هي ديال(ENCG[2]) وكذلك (ENSA[3]).

وبالتالي، السيد الوزير، هاد المؤسسات إلى كان من الممكن الإخراج ديالهم، مع العلم أن هاذ المنطقة محتاجة بزاف ماشي شوية لأن الانتقال ديال الطلبة ديالنا لأكادير ولا لمراكش أو لا للرشيدية حاط واحد الإشكال كبير جدا وكيكون واحد الهدر.

كنتمنى هاذ الطلبة اليوم يلقاو واحد الجواب اللي من عندكم باش يسمعو بأن راه كاين واحد الاهتمام خاص بهاذ الطلبة وبهاذ المنطقة هاذي.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الأخيرة في إطار التعقيب لفريق الأصالة والمعاصرة.

السي الحسناوي.

المستشار السيد لحسن الحسناوي:

أشكركم السيد الوزير المحترم على جوابكم، وهي مناسبة نشيد فيها بدوركم الكبير وبما بصمتم به هاذ القطاع من تحول نوعي حقيقي.

السيد الوزير،

لقد أصبح إسمكم مقرونا داخل الوسط الجامعي وخارجه بدينامية إصلاحية متواصلة وبرؤية إستراتيجية واضحة أعاد الثقة في قدرة هذا القطاع على مواكبة التحولات الوطنية والدولية، وما تحقق اليوم من إنجازات ملموسة، ليس إلا ثمرة أسلوب عملكم المتميز والذي يجمع بين الجرأة والغيرة الوطنية والتنزيل السليم.

[1] **L**aboratoire **P**ublic d'**E**ssais et d'**E**tudes.

[2] **E**cole **N**ationale de **C**ommerce et de **G**estion.

[3] **E**cole **N**ationale des **S**ciences **A**ppliquées.

السيد الوزير المحترم،

إن ما طبع تدبيركم لهذا القطاع، هو نجاعة قراراتكم وقدرتكم في ربط الإصلاح بالنتائج وإعادة الاعتبار للجامعة المغربية، ولقد لمسنا جميعا حجم التحول غير المسبوق الذي يشهده حاليا قطاع التعليم العالي على جميع المستويات.

السيد الوزير المحترم،

جوابكم اليوم يعكس بوضوح منهج الإصلاح المتميز الذي تسيرون عليه، وفي هذا الصدد نتمنى المزيد من الاهتمام بجهة درعة- تافيلالت التي لا تزال في أمس الحاجة إلى إحداث جامعة مستقلة، وهنا أضيف طلبي إلى طلب السيد المستشار المحترم، وبناء كذلك كليات ومدارس عليا بما يستجيب للخصاص الكبير وللضغط المتزايد على المؤسسات الجامعية الحالية، بالنظر لطبيعة الجهة التي تمتد على مساحة واسعة، وتضم أقاليم الرشيدية وورزازات وزاكورة وتنغير وميدلت.

نفس الشيء، السيد الوزير، بالنسبة لإقليم تازة التي تطالب ساكنته بتقسيم الكلية الحالية إلى ثلاث كليات: كلية العلوم القانونية وكلية الآداب لمواجهة الإشكاليات التي تعترض طلبة الإقليم.

كذلك، نطالبكم من هذا المنبر بإحداث كلية متعددة التخصصات بإقليم أزيلال، الذي يضطر سنويا ما يفوق 13 ألف طالب وطالبة للتوجه إلى مدن جامعية خارج الإقليم.

السيد الوزير،

إننا نثمن عاليا مضامين جوابكم، ونجدد لكم الشكر على العمل الكبير الذي تقومون به وعلى التفاعل الإيجابي على مختلف التساؤلات والانشغالات، آملين أن تجد هذه المطالب العادلة طريقها إلى التنفيذ في أقرب الآجال، ولا نشك في هذا نظرا لما عهد فيكم السيد الوزير من جدية وحزم وغيرة وطنية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي الحسناوي.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيبات.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين والمستشارات،

لا بد أولا أن أعبر عن سعادتي لأنه من بين الأهداف الرئيسية من نهار جيت نهار الأول وهو نعطيو لهاذ الجامعة المغربية الحق ديالها وترجع للإشعاع ديالها، وهذا بفضل العمل الجماعي وبفضل التضحيات ديال السيدات والسادة الأساتذة والمكونات والموظفين والموظفات والمحيط ديالها.

بالنسبة.. أتفق تماما معكم، لأنه هاذ النظرة شمولية على هاذ النمط اللي قليل، ما كاينش بزاف ديال هاذ(les pôles) اللي درنا فيه التكوين ودرنا فيه التكامل في إطار الخطب الملكية ديال سيدنا الله ينصرو، ديال العدالة وديال التنمية، لأنه ما يمكنش نحلمو بأنه إقليم أو جهة يمكن لها تنمى إيلا ما كاينش فيها واحد العرض جامعي، واحد البحث علمي مهيكل، الجامعة تتبدل كولشي ملي تتدخل شي إقليم أو شي جهة وتتعطيها واحد الدينامية قوية، واحد الدفعة قوية اقتصادية وفكرية واجتماعية كذلك، وتتساهم في التحولات الإيجابية.

بالنسبة لجامعة الرشيدية، احنا مشينا، زرتها وشفتها بطريقة يعني غير مسبقة، مشيت إيلا بغيتو تقولو على غفلة، شفتها وشفت عن قرب المؤسسات اللي فيها، عندنا لها مشروع جد متكامل ديال هاذ الجامعة، غادي تدوز من 3 المؤسسات إلى 5 أو 6 ديال المؤسسات، تنحطو الأسس ديال الفكرة في إطار الخريطة الجامعية وإطار ذاك الشي اللي جا به القانون الإطار، باش ندوزو للمرحلة الثانية ديال هاذ الخريطة الجامعية، اللي الرشيدية عندها مكانة خاصة.

بالنسبة لورزازات...

شكرا

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السيد الوزير انتهى الوقت.

إيلا كانت هناك إضافات، تجي الأسئلة المقبلة إن شاء الله وتم فيها الإضافات.

نمر الآن إلى السؤال الرابع في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، وموضوعه "مآل المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد سماعيل العالوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم عن مآل المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أولا، الوزارة تتخدم فواحد الإطار مرجعي ثابت وواضح، تيرتكز على الخطب الملكية وعلى قانون الإطار بالأساس، وعلى الاستمرارية ديال السياسات العمومية وعلى المعايير الدولية.

درنا واحد التقييم شمولي ومدقق في إطار مقاربة تشاركية، لو كانت هناك استمرارية ديال السياسات العمومية ما كناش دائما غنبداو ندیرو ونصاوبو، يعني واحد الأغلب ديال الأوراش اللي تفتحات كلها كانت انطلقت في 2009 في إطار البرنامج الاستعجالي، اللي توقع فيه التعاقد قدام سيدنا الله ينصرو، بمدينة أكادير يوم 5 أكتوبر، وقعت هناك قطيعة الأولى والقطيعة الثانية وضيعنا واحد الوقت كبير.

على ذاك الشي درنا واحد المجموعة ديال الآليات إستراتيجية فقلب هاذ المشروع ديال القانون باش نعززو الاستقلالية ديال الجامعة هو الأول، وباش تكون هناك ضمانات ديال الاستمرارية ديال السياسات العمومية، باش نقدرو نرأسملو إيلا بدينا ديما تنجيو، منين جينا درنا واحد التقييم صحيح ما بدلناهش، اللي صحيح ومزيان خليناه ما قسناهش، واللي خصو يتصلح شوية خصو يتصلح، واللي ما كانش عاود حييناه.

فإذن درنا واحد مجموعة ديال المسائل اللي غنجاوب عليها في الأسئلة اللي غادي تجي من بعد، ولكن الأسس والركائز ديالنا ما فيهاش، ما كاينش فيها شكل، هي الجامعة بالمفهوم الكوني والمفهوم الدولي ديالها معروفة، والمهام ديالها و(les missions) ديالها معروفين والآليات الاستراتيجية ديالها كاينة، وهاذ الشي تدار في 2009، ولو كنا استمرينا على البرامج ديال التعاقد اللي كانت توقعات قدام سيدنا كان غا تكون عندنا جامعة واحدة أخرى، وكنا غنكونو تجاوزنا مجموعة ديال الإكراهات.

ولكن مع الأسف ملي ما كتكونش استمرارية ديال السياسات العمومية كنبقاو نتخبطو ونرجعو لمجموعة ديال المسائل الشكلية اللي كتضيع لنا الوقت، ولكن ما مشاش الحال، مشروع القانون درنا فيه هاذ المسائل هاذي ومجموعة ديال المسائل الإيجابية اللي كاينة وتدارت في ظرف سنة واللي غادي نرجع لها من بعد إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار من أجل التعقيب، تفضل.

المستشار السيد سماعيل العالوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

قبل ما نبدا، دعني أذكركم بحقيقة بسيطة لكنها موجعة.

هناك جهة في هذا الوطن العزيز اسمها درعة- تافيلالت شبابها متواضع، مجتهد وكفؤ ويصنعون حضورا لافتا في الإدارات والقطاعات الحيوية، رغم أنهم لم يمنحوا أبسط حقوقهم في التعليم الجامعي.

أما على المستوى الوطني، فما نعيشه داخل قطاعكم لا يمكن وصفه إلا بأنه فشل حكومي مغلف بشعار التسريع، مخطط قدمتموه على أنه رافعة استراتيجية، فإذا به يتحول إلى نموذج للارتباك وغياب الرؤية، إصلاح تعلنون عنه صباحا وتتراجعون عنه مساء، والجامعة المغربية غارقة في ضبابية غير مسبوقة، ما تقوم به وزارتكم ليس إصلاحا، بل تجريب مستمر على حساب الطلبة والأساتذة والبحث العلمي، وكأن المنظومة مجرد مختبر تجارب حكومي.

ودرعة- تافيلالت هي الدليل الفاضح على اختلالاتكم، جهة تقصى من البنيات الجامعية الأساسية وتترك لمؤسسات متفرقة تشتغل في عزلة، في تناقض صارخ مع الشعارات التي ترفعونها عن العدالة المجالية، فهل هذه هي اللامركزية التي تبشرون بها؟ أم أن الحكومة تعتبر أبناء الجهة مجرد أرقام في تقاريرها دون اعتبار لكرامتهم الأكاديمية؟

السيد الوزير،

من موقعي هذا، أقولها لك بصريح العبارة وباسم طلبة الجنوب الشرقي، المخطط تعثر والوزارة تتهرب والطالب يدفع الثمن، كفى من الخطابات والوعود النظرية وكفى من تسويق إصلاحات لا ترى النور.

درعة- تافيلالت لا تريد بيانات جديدة ولا لقاءات إعلامية، بل جامعة حقيقية ومستقلة اليوم قبل الغد، فإذا كنتم عاجزين عن ذلك فاعترفوا بعجزكم بدل محاولة إقناعنا بأن الكلام يعوض الفعل، شباب الجنوب الشرقي مجتهد، مجد ويستحق منظومة جامعية تليق به، لا مجرد شعارات تكتب بالحبر فقط على الورق.

السيد الوزير،

بأش من لغة بغيتو نقولها لكم باش تفهمو بلي احنا بغينا جامعة مستقلة، واش نقولها لك بالأمازيغية.

"المطلب أمزورو نالطلبة نسامر جامعة مستقلة"، راه اللي بغا شي شهادة ديالو كيتسنى 6 ديال الشهور واللي بغا الرئاسة كيخصو يضرب 400 كلم باش يطلع لمكناس، وكذلك الطلبة ديال ورزازات كيخصهم يضربو 600 كلم باش يمشيو لأكادير.

وقبل ما نختم، السيد الوزير، خصك تعرف بلي الملك العظيم الراحل الحسن الثاني الله يواليه برحمة الله قال: "الجنوب الشرقي منبع

المهندسين وأهل العلم".

لكن، السيد الوزير، أنتم وحكومتكم لكم رأي آخر، الإقصاء والتهميش والحكرة.

السيد الوزير،

كفى، هذا وقت القرار، وقت الفعل، وقت جامعة مستقلة، باش أولاد وبنات جهة درعة- تافيلالت يبنيو مستقبلهم بلا ما يسافرو ويتكرفصو في الطرقان.

الصبر راه تقاضى بغينا جامعة مستقلة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير من أجل الرد على التعقيب.

شكرا.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

السيد المستشار المحترم،

وإذ كنت أتفق معكم في بعض مضامين ما جاء في كلامك ولكن أحترمه، ولا أتفق معكم في شكله، لأنه ما يمكنشاي احنا نجتمعو الحكومة كاملة ونتآمرو على جهة، أبدا، بالعكس، احنا عندنا واحد الاحترام، واحد المكانة خاصة للجهة ديال درعة- تافيلالت، للمكانة التاريخية ديالها، هي اللي فيها الضريح ديال مولاي علي الشريف، وهاذ الشي اللي ناويين لها واللي فالطريق كنخدموه دابا، قلتو فالأجوبة ديال الأسئلة اللولة، غدوز من 3 لـ 5 أو 6 دالمؤسسات، وهناك مخطط مديري هاذ الشي اللي كتقول عرفناه، وأنا مشيت لها وزرتها واجتمعت مع الأساتذة وشفت الإداريين، عندنا برنامج جد طموح لهاذ الجهة هاذي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نمر الآن للسؤال الخامس وموضوعه "مستقبل التعليم العالي في ظل الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي".

والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي.

تفضل، دكتور.

المستشار السيد محمد زيدوح:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة والسيدات المستشارين،

كنسألكم، السيد الوزير، على مدى تأثير الذكاء الاصطناعي في مستقبل التعليم العالي؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا دكتور.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

السيد المستشار المحترم،

الذكاء الاجتماعي فاجأ الجميع وسيفاجئه، البارح كنا كنهضرو على الرقمنة، اليوم كنهضرو على الذكاء الاصطناعي، غدا غنهضرو على مسائل وحدة أخرى، كيساءلنا كاملين وماشي الجامعة المغربية بوحدها كيساءل الجامعات الدولية كاملة، ماشي فقط فالجانب البيداغوجي، ولكن كذلك فالجانب البحثي.

خصنا لا بد باش نفكرو مجموعين، احنا قررنا على صعيد الوزارة باش نديرو واحد الهيئة ديال التفكير على هاذ الشي على أسس ومعايير دولية وما قامت به الدول الأخرى وكيفاش كتجاوب واللي غادي تحدانا مجموعين، ولكن فانتظار هاذ الشي هذا، احنا ما حبسينش:

- أولا، نزلنا واحد البيداغوجية مبتكرة، مرتكزة على تنويع أنماط التدريس كلو، باش نبسطو الذكاء الاصطناعي ونعطيو الآليات القانونية ديالو؛

- توسيع التكوين في مجال الذكاء الاصطناعي وعلوم البيانات والرقمنة؛

- إعداد جيل جديد من الكفاءات القادرة على مواكبة تقنيات المستقبل؛

- إحداث مركز الابتكار في الأمن السيبراني مع إدارة الدفاع الوطني ووزارة المالية؛

- إدماج الذكاء الاصطناعي في التكوين من خلال على الأقل وحدتين في المسار ديال (licence) و3 أو 4 ديال الوحدات فيما كيخص الماستر؛

- اعتماد مسالك للتكوين فالرقمنة والذكاء الاصطناعي: 550 مسلكا فالرقمنة و65 فالذكاء الاصطناعي؛

- رقمنة 147 وحدة؛

- مواكبة هاذ التحول من خلال تأهيل الموارد البشرية داخل الجامعات، دارو واحد البرنامج اللي تكونت فيه 600 أستاذ فهاذ الإطار.

على مستوى البحث العلمي:

- 177 منحة فالنسخة الأولى و155 منحة فالنسخة الثانية للذكاء الاصطناعي، في إطار برنامج الدكاترة المؤطرين، طلبات العروض اللي درناهم فالبرنامج الوطني لدعم البحث العلمي والتنموي والابتكار؛

- توسيع شبكة الربط بالأنترنيت العالي: دزنا من 24 لأكثر من (double) لـ 60، فشهر (juillet) الأخير؛

- العمل على إحداث بيانات ديال مراكز البيانات في إطار شراكة دولية بالخصوص مع الصين الشعبية، وكذلك إنشاء مجموعة ديال الفضاءات.

احنا كنأهلو وكنوجدو وكنضمو بواحد الطريقة اللي يمكننا نواكبو هاذ التحولات ماشي اللي جاتنا على غفلة، ولكن تكون عندنا واحد النظرة استباقية للتحولات اللي غيمكن تجي ونكونو مؤهلين لها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للفريق الاستقلالي من أجل التعقيب.

المستشار السيد محمد زيدوح:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على الأجوبة.

الجواب اللي حقيقة فيه جزء أنا كنشاطرك معه فيه.

أولا، لأنه الذكاء الاصطناعي هو أساسي، واليوم أصبح العالم يتماشى مع ذلك، ولكن لا بد نحن ناخذو واحد الاحتياطات، لأن اليوم، أولا عندنا مشاكل لأنه ماشي الكليات اليوم ممكنة نديرو ليها الذكاء الاصطناعي، وباش نتجاوزو هاذ القضية ما يمكناش نديروها في بعض الكليات ونخليو بعض الكليات حتى ما نطيحوش فواحد الوضع اللي كيف ما قال صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله، بأن المغرب بسرعتين، ما يكونوش عندنا جوج كليات بسرعتين غير متطابقة.

ولهذا، كنعتقد بأنه أولا نكونو الكليات وملي كيجي هنا خصنا نكونو الأساتذة اللي يمكن ليهم ملي كيكون التكوين ديال الأساتذة خصنا نوفرو ليهم كذلك هو التكوين المستمر، لأن هذا غادي وكيطور، وكذلك هذا كيطلب إمكانيات، واش هاذ الإمكانيات الآن مخولة للكليات باش يدخلو لهاذ العالم ديال الذكاء الاصطناعي؟ هذا شيء آخر.

(Déjà) هوما عايشين فواحد المشاكل مادية اللي هي مهمة واش غيمكن ليهم يواكبو هاذ التطور؟

كذلك، بأنه الأساتذة اليوم ما يمكنش الذكاء الاصطناعي غادي يعوض الأستاذ، لأن العلاقة ما بين الطالب والأستاذ خصو يبقى، وأنا هذا من الناس اللي كندافع عليه، الذكاء الاصطناعي خصو يكون مكمل للعمل وليس أن يصبح أساسي على غرار الكرامة ديال الأستاذ، والأستاذ كنعرفو العلاقة ديال الطالب والأستاذ شيء أساسي حتى فالبحث ديالو، وكذلك ما يمكنش هاذ الذكاء الاصطناعي غادي يوقف لينا البحث الفكري ديال الإنسان، وحتى بأن ما يبقاش يقرا، بأن غادي يولي يضرب على واحد (le bouton) كيخرج لو الجواب وكيحطو ليك، ما كيبقى عندو لا اجتهاد فكري ولا بحث علمي حقيقي ولا إيمان بما يقوله، كيولي عندو إيمان بواحد التصريح اللي اعطاه لو واحد الذكاء اصطناعي اللي خصنا نبحثو على القضية ديال القانونية ديالو.

لأن كنعرفو ملي كنضربو كيعطينا واحد النتائج ما كنعرفوش حتى (la bibliographie) ديالو، يعني فين شكون اللي كتبو؟ وشكون اللي اعطانا هاذ البحث وهاذ الفكر؟

اليوم كتدير واحد الدكتوراه راه كنعطيو الفهرس ديالو، شكون المستند اللي اعطيناه؟ هذا مستند غير قانوني.

ماذا هيأت الدولة لحماية هاذ المعطيات؟ ماذا عملت الدولة كذلك لحماية الطلبة ما يكونش عندهم ارتباط ما بين آلة على غرار الأستاذ؟

ماذا عملت الدولة كذلك بأنه هاذ الذكاء الاصطناعي هو شيء مكمل، ولكن ما يمكنش يكون أساسي لأنه راه يمكن لينا نطعنو فيه كمصادر علمية يمكن لينا نطعنو فيها، وهذا هو الخطورة ديال الأمر، اليوم يمكن ليك تدير بحث علمي مبني على الذكاء الاصطناعي، وغدا أي واحد يطعنك فيه بأن يقول ليك هاذ المنشور أشنو هو الأدلة ديالو؟ ما هو الفهرس ديالو؟ ما هي (la bibliographie) ديالو؟ ما هما (les références scientifiques) ديالو؟

واش اليوم احنا كدولة وكحكومة مهيئين لهاذ الشي؟

ولذلك، هاذ المسألة اللي قلتي فالتدخل ديالك، السيد الوزير، غنمشيو بالبطء راه أساسية، وخصنا نركبو الركب ديال التطور نعم، ولكن كذلك حفاظا على حرمة الأستاذ وعلى حرمة الذكاء وعلى حرمة البحث العلمي وعلى حرمة الكلية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الدكتورزيدوح.

الكلمة للسيد الوزير في بضع ثواني.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

متفق معك السيد المستشار المحترم على ما قلتموه، لأنه الطالب ملي كيجي للجامعة ماشي فقط باش يتلقن، كيكون الشخصية ديالو والفكر ديالو والريادة ديالو وكل ما يتعلق، كيكمل التكوين ديالو، ما يمكنش الذكاء الاصطناعي يعوض.

بالنسبة لهاذ الشي ديال البحوث، أنا أتفق معك هذا تحدي دولي، كاين مجموعة ديال الجامعات اللي مشات فواحد الاتجاه، كاين جامعة صينية اللي حيدات الأطروحة فخطرة، قالت ليك لا ماتديرش ليا الأطروحة أنا، دير ليا غير واحد الابتكار اللي يتضبط ويوصل للمراحل النهائية ديالو أو جوج وكتاخذ الدكتوراه ديالو.

كاين بعض الجامعات على المستوى الدولي كتقول ليك ما تكتبليش أنا قلتها، 300 أو400 صفحة أعطيني جوج ولا ثلاثة ديال المناشر محكمة فالجامعات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

انتهى الوقت السيد الوزير.

السؤال السادس لفريق التجمع الوطني للأحرار، موضوعه "أهم الإجراءات المتخذة لإعادة الاعتبار للتكوين الجامعي".

السيد الرئيس، السي حنين.

المستشار السيد محمد حنين:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

ما هي أهم الإجراءات المتخذة لإعادة الاعتبار للتكوين الجامعي؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

شكرا السيد المستشار المحترم.

إصلاح الإصلاح خصو يحبس، إلا فيما هو بيداغوجي، لأنه احنا كنسمعو السؤال اللي قبل كاينة تطورات دائمة، ولات التطورات شحال هاذي كتكون كل 100 عام، كل 50، كل 10 سنين تقريبا دابا كل أسبوع هناك تطورات.

بالنسبة للتشغيل، إيلا كنهضرو على ربط التكوين بالتشغيل، كنعتقد بأن هذا سؤال شوية مجحف في حق الجامعة، لأنه التشغيل مرتبط أساسا بنسبة النمو اللي كتكون، كيفما كان نوع التكوين اللي غادي ديرو، إيلا ما عندكش المشغل راه ما غياخدولكش لأنه ما محتاجوش، ومع ذلك خصنا نخرجو من هاذ القوقعة والتكوين ديالنا، لأن التشغيل ولا حتى دولي، وراه الطلبة ديالنا يعترف، الديبلومات ديالنا يعترف بهم دوليا، وعندنا نزيف باش نعرفو بأنه التكوينات اللي عندنا فالطبية أو في الهندسة أو في البزنس أو في مجموعة واحدة آخرين هناك نزيف، تكوين ديالنا جد طيب.

ولكن لا بد ما نرجعو لمجموعة ديال المسائل اللي درناها في إطار الاستراتيجية ديال الوزارة، في إطار مقاربة تشاركية مع الشركاء ديالنا، منها تعزيز الوحدات المعرفية اللي عندنا، تعنينا الذكاء الاصطناعي، دخلنا الثقافة المقاولاتية، درنا اللغات، درنا منصة جديدة وطنية 100% طلقناها هاذي أسبوعين في مدينة الداخلة اللي فيها العربية والفرنسية والأمازيغية والإسبانية والإنجليزية، ومن بعد راه كنخدمو على الصينية ولغات واحدة أخرى.

ومجموعة ديال المسائل، لأنه أنا أتفق معك يعني الحكم الرئيسي على جودة التكوين، وهو التشغيل، ولكن لا بد نخرجو من المجال أنه الجامعة كتكون غير للتشغيل، كتكون الفكر كذلك ولكن خصها تنتج الثروة ديالها حتى هي، خصها تنتجها، خص التشغيل يخرج كذلك، المقاولة تخرج من قلب الجامعة، درنا واحد المجموعة ديال المسائل قانونية في إطار مشروع القانون اللي قيد الدرس اللي غيعطي للجامعات وفي إطار الاستمرارية ديال التعاقد اللي حبسات، من بعد 2009 اللي عاود احييناها هاذ العام واعطينا للجامعات واحد المجموعة ديال الآليات باش نواكبوها باش تتنظم باش تقدر تجاوب على هاذ الأسئلة هاذي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، السي حنين.

المستشار السيد محمد حنين:

شكرا السيد الوزير على هاذ الجواب وعلى التصور ديالكم لموضوع شائك واستراتيجي بالنسبة لكل بلاد.

لذلك، السيد الوزير، لا بد من التأكيد على أن الجامعة المغربية عرفت عبر تاريخها أو كونها منارة مشرقة للعلم والمعرفة، وأنها ساهمت في تكوين آلاف الأطر والكفاءات التي تتحمل مسؤولية البناء والتدبير في بلادنا.

لكن، السيد الوزير، بكل صراحة التكوين الجامعي يواجه اليوم تحديات معقدة بفعل تدني جودة هذا التكوين، ولا سيما في المؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح.

يمكن لي نقول لكم، السيد الوزير، أن القلق يزداد كلما كانت هناك مبادرة للإصلاح، كما قلتو، المقاربة ديال الإصلاح للإصلاح هي ممكن ولكن ما خصناش نتجاوزو واحد الحدود، سيما أن ما تيكونش

الإصلاح قد استنفذ أغراضه وما تيكونش موضوع يعني تقييم علمي أو موضوعي وتنبادرو إلى إصلاح جديد، وتيبقى عندنا الإشكالية وانتوما قلتوها، السيد الوزير، في جوابكم عن سؤال آخر هو عدم استمرارية السياسات العمومية وهذا يؤسف له.

السيد الوزير،

نحن نثمن مبادراتكم ومقاربتكم التشاركية، ولنا الثقة في خبرتكم وتجربتكم بأنكم تبذلون ما في وسعكم من أجل الارتقاء بجودة التكوين الجامعي، الذي يعتبر اليوم كما في السابق مطلب ملح، لأنه يرتبط بمصير ومستقبل الأجيال العديدة من الطلبة، ولذلك لا يتوقف الأمر على إصدار قانون أو مرسوم أو غير ذلك، بل لا بد من مضاعفة الجهود التي يجب أن تعطي لهذا التكوين وترد له الاعتبار اللازم من خلال عدة مداخل.

نظرا لضيق الوقت، يمكنني نتفاعل معكم بالنسبة للجواب ديالكم، واللي طرحتو لنا فيه واحد العدد ديال المبادرات، ولكن لا بد من التركيز أساسا على تحديث مناهج التكوين من أجل الانتقال إلى تكوينات تطبيقية وتفاعلية مع المحيط السوسيو اقتصادي، لأن التكوين النظري التقليدي يؤدي إلى جمود المؤسسات الجامعية، وبالتالي تصبح تكويناتها تكوينات روتينية ومنفرة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

انتهى الوقت.. حديث ذو شجون.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

شكرا السيد الرئيس والسيد المستشار المحترم.

ما بدلناهش بزاف، يالاه بدلنا هاذ العام 20% فقط، وإجماع الجامعة المغربية ولا أستاذ يختلف على ما درناه، في هاذ التغيير اللي درنا جزئي ديال 20%.

أتفق معك في تحليلك 100%، عندنا رؤية واضحة باش نجاوبو على الاستقطاب المفتوح وبدينا بها هو الأول، وما غنمشيوش غير للتكوينات مبتكرة أو تواكب سوق الشغل، غادي نمشيو لواحد جيل جديد من المؤسسات، عندنا نظرة واضحة في هاذ الاتجاه، وعندنا هاذ الإستقطاب المفتوح، نظرة واضحة، كيفاش غادي نمحيو هاذ الصورة ديالو وغادي نبدلو ونطوروه ونخرجو منو مؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح في كل الميادين، بما فيها العلوم الإنسانية والقانونية، وما إلى ذلك.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

انتهى الوقت، شكرا السيد الوزير.

نمر الآن للسؤال السابع من وضع فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، وموضوعه "إطلاق برنامج الدعم الوطني للبحث العلمي والابتكار 2025-2028".

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الإله السيبة:

شكرا الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

بادئ ذي بدء نشيد، السيد الوزير المحترم، بهاذ الدينامية الكبيرة والجديدة والمتجددة اللي تتعرفها منظومة التعليم العالي، وخاصة ما يتعلق بالإصلاحات والبرامج المعتمدة من طرف وزارتكم في تعزيز مسارات البحث العلمي والابتكار، وهاذ الشي بطبيعة الحال تطبيقا للتوجيهات الملكية السامية والداعية إلى تكوين جيل جديد من الباحثين لمواجهة تحديات السيادة العلمية والتكنولوجية للمملكة.

وهنا لا بد، السيد الوزير، الإشارة للإمكانيات المهمة والميزانية المهمة التي خصصت لهذا الغرض، اللي هي 1 مليار ديال الدرهم، بشراكة مع المكتب الوطني الشريف للفوسفاط، وكذلك تمويلات أخرى بمقدار 125 مليون ديال الدرهم من طرف الوزارة، لدعم وتمويل برامج البحث العلمي في الوحدات ديال البحث العلمي التطبيقي.

هاذ المجهودات كلها مهمة جدا ولكن، السيد الوزير، راه ما يمكنش تعطي الأكل ديالها إيلا ما كانش واحد الإستراتيجية واضحة المعالم، تتعلق بجوج المحاور:

الأولى، هي البنيات التحتية، البنية التحتية للبحث العلمي اللي خصها تكون مؤهلة، متطورة وتكون كذلك حاضنة لجميع مكونات المجتمع العلمي في الجامعات المغربية، في القطاع العام، في القطاع الخاص وكذلك الباحثين المغاربة سواء داخل أو خارج أرض الوطن.

ثانيا، العناية الخاصة بالعنصر البشري، وهنا كنتكلمو على الباحثين، الباحث اللي فيه الأستاذ الباحث والطالب الباحث والمكون الإداري وكل من يشتغل في القطاع، وفهاذ البنيات التحتية ديال البحث العلمي لا بد باش تكون هناك واحد المقاربة تحفيزية من أجل حثهم على البذل وعلى المزيد من المجهودات للابتكار وللاختراع وللإنتاج.

وفهاذ السياق هذا، نسائلكم السيد الوزير عن مسار دعم البرنامج الوطني للبحث العلمي والابتكار.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للسيد الوزير من أجل التعقيب.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

شكرا السيد المستشار المحترم.

لا بد أن أؤكد بأنه البحث العلمي راه كان غير شكلي لم يكن ممأسسا، إنه القانون ديال 75 أو القانون 01.00 ما كانش فيه مواد على البحث العلمي، أول حاجة درناها هو خصصنا باب كامل للبحث العلمي والابتكار كذلك، بالهياكل ديالو وكذلك بالبنيات ديالو وكذلك بالموارد البشرية ديالو، اللي درنا، واللي دخلنا جيل جديد من الموارد البشرية لأنه الجامعة ديالنا نقدرو نقولوها بأنه في هاذ النقطة هاذي ما كتنضبطش للمعايير الدولية.

حددنا ما يمكن أن نسميه ببنيات البحث اللي غتولي ممأسسة وغتخرج في الجريدة الرسمية، بالنسبة للهيكلة ديالها، عندنا نظرة واضحة، لأنه الهيكلة والتنظيم ديال البحث العلمي استراتيجي باش نقدرو نوصلو للنتائج اللي وصلنا لها، إيلا ما كناش منظمين ما غنوصلوش واخا نديرو الفلوس اللي كانت.

الموارد البشرية كذلك، درنا الباحث ما بعد الدكتوراه، درنا الباحث المنتسب، درنا الأستاذ أو الباحث غيرالمغربي كذلك، كنا غندخلو 10% ما يمكنش نبقاو سادين علينا الجامعات كلها فيها هاذ الشي هذا كامل، درنا كذلك المهندس ديال البحث، درنا الإداري ديال البحث اللي ما كاينش، ودرنا (le statut)، نظام الباحث اللي ما كانش عندنا، وغتحدث مجموعة ديال المؤسسات ديال البحث الصرف اللي ما كتعطيش ديبلومات، ولكن كتخدم على مواضيع استراتيجية متخصصة باش تعزز السيادة الوطنية ديالنا.

بالنسبة للبرنامج، على ذيك الشي الفلوس هي المسألة الأخيرة اللي كنطرح، لا تزعجني ملي كتكون أسس قانونية وكيكون تنظيم محكم وكتكون موارد بشرية عندها الاعتبار ديالها وفاهمة ذاك الساعات الفلوس كتجي بوحدها.

هاذ البرنامج هذا اللي اطلقناه مع مؤسسة الشريف للفوسفاط، مشكورة، راه في عملية واحدة وصلنا لمليار ديال الدرهم، وخدمناه بواحد الطريقة واحدة أخرى في إطار الذكاء الجماعي ديال الجامعة المغربية والشراكة مع الفاعلين:

أولا، اعطينا واحد المكانة للشباب، لأنه ما يمكنشاي نبقاو غير نتكلمو فقط على البحث العلمي ونعطيو غير اللي مزيانين ولا اللي قدام، إيلا درنا العروض غير هكذا اللي قديم هو اللي غيدي كلشي واللي عندو التجربة فباش نوجدو الخلف اعطينا واحد النسبة للشباب، احترمنا العدالة المجالية، ما يمكنش المشاريع تتخاذ في الدار البيضاء وفي الرباط وفي القنيطرة وفي فاس، خصها تمشي كذلك للمؤسسات اللي بعيدة وإلا غنهمشو هاذ الفئة هاذي، وكذلك درنا برنامج "النفزاوية" لتعزيز نقل التكنولوجيا أول مرة تيدار، نقل التكنولوجيا والابتكار وبرنامج..

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

بضع ثواني السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الإله السيبة:

شكرا السيد الرئيس.

إننا، السيد الوزير، وإذ نثمن مجهوداتكم المبذولة لدعم البحث العلمي والابتكار في بلادنا، فإن ما نود التأكيد عليه هو نجاح مشروع وطني كبير، البحث العلمي والابتكار مرتبط أساسا بالنهوض بقطاع التعليم العالي في شموليته، يصبح فيه البحث العلمي ودعم الاختراع سياسة عمومية قوية ورافعة أساسية للتنمية، يحتل فيها العنصر البشري المكانة التي يستحقها، ويكون فيها الباحث في وضع مادي واعتباري محفز على الإنتاج والاجتهاد والاختراع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السؤال الثامن موضوعه "تثمين الموارد البشرية".

الكلمة للسيد الرئيس، مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضل.

المستشار السيد لحسن نازهي:

السيد الوزير،

عن تثمين الموارد البشرية، نسائلكم السيد الوزير؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

أولا، لا نختلف بأنه الموارد البشرية من أساتذة وإداريين وتقنيين هي العمود الفقري ديال النجاح ديال أي سياسة تعليمية، إيلا ما تعطاش الاعتبار للموارد البشرية ما غيكونش التحفيز ديالها، وما غيمكنلهاش تطلق الطاقات وإيلا ما كانش عندها الظروف ديال العمل جيدة وطيبة

وجاذبية ما يمكنش تخدم.

بالنسبة اللي درنا على صعيد الوزارة فيما يخص الأساتذة، ذاك الشي راه معروف، تنواصلو تنزيل مقتضيات النظام الأساسي الجديد للأساتذة الباحثين بشراكة معهم.

بالنسبة لهيئة الأطر الإدارية والتقنية والتعليم العالي، تتعرفو مزيان، السيد المستشار المحترم، على أنه العمل تم بسرعة، ما لم يتم الوصول إليه في سنتين وصلنا لو في 3 أشهر أو في 4 أشهر ديال الحوار، واتفقنا على الخطوط العريضة مع النقابات الأكثر تمثيلية بثلاثة أكثر من 32 اجتماع ووقعنا، خرجنا بلاغ مشترك وتمت الإحالة ديالو على مسطرة الدراسة والمصادقة بالنسبة للقطاعات الحكومية الأخرى.

كذلك، وجدنا دليل مرجعي للوظائف والكفاءات بالتعليم العالي، وباقي تيخص التكوين المستمر، كاينة برامج كثيرة على صعيد الجامعات أو على صعيد الوزارة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد الرئيس للتعقيب.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لمناقشة موضوع تثمين الموارد البشرية بالتعليم العالي.

وهو موضوع نعتبره اليوم محوريا في أي إصلاح يروم النهضة أو النهوض بالجامعة المغربية وتعزيز البحث العلمي، إن الموارد البشرية هو عماد الجامعة، بل هو الثروة الحقيقية التي من دونها لا يمكن لأي إصلاح إداري أو بيداغوجي أو تشريعي أن يحقق أهدافه.

السيد الوزير،

لكن التحديات ما تزال كبيرة وتقتضي إرادة أقوى وتوجها أوضح نحو تثمين الإنسان العامل داخل الجامعة، سواء كان أستاذا باحثا، إطارا إداريا أو تقنيا.

السيد الوزير،

إذ نسجل النقص الحاد للموارد البشرية، خاصة الأطر الإدارية والتقنية والذي يقدر عددهم بحوالي 8000، بينما تستقبل الجامعة أكثر من مليون طالب وطالبة، الشيء الذي يثقل كاهل هذه الفئة بزيادة الأعباء وتعدد المهام والضغوط النفسية والاجتماعية، مما ينعكس سلبا على المردودية وتحقيق الأهداف والنتائج المرجوة.

ويظهر ذلك جليا من خلال، عدد المناصب المالية المحددة في 1500 منصب بالقطاع، حدد لهذه الفئة نحو 500 منصب وهو الاختلال المسجل خلال كل ولاية حكومية، وهو ما يؤكد غياب الإرادة في تحقيق التوازن المرجو بين الحاجيات التربوية والإدارية.

من المؤكد أن النقاش حول مشروع القانون المنظم للتعليم العالي 59.24، تطرق إلى إشكالية الموارد البشرية، خاصة الأطر الإدارية والتقنية، التي تنتظر تجاوبا إيجابيا مع التعديلات المقدمة من قبل النقابات، خاصة المادة 84، وهو التعديل الداعي إلى جعل هذه الفئة كموظفين عموميين إسوة بالأساتذة الباحثين، ويحدد نظامهم الأساسي بمرسوم.

السيد الوزير،

هذا النظام الذي انتهيت منه منذ يناير 2025 باتفاق مع النقابات، لذلك يجب الإسراع بإخراجه، هذا التأخير فجر غضب الفاعلين الاجتماعيين الذين عبروا عن رفضهم لهذا التماطل وعدم الجدية، وهو الموضوع الذي راسلتكم فيه النقابة الأكثر تمثيلية، النقابة الوطنية لموظفي التعليم العالي والأحياء الجامعية المنضوية تحت لواء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، خاصة غياب التفاعل الإيجابي لمصالح وزارة المالية والانتقال الرقمي، ودون أن تتخذ وزارتكم الخطوات الكفيلة بالتسريع بإخراج النظام الأساسي والذي عمر التداول فيه ما يناهز ثلاث سنوات.

السيد الوزير،

إن تثمين الموارد البشرية ليس امتيازا، بل ضرورة لإصلاح الجامعة ولمواجهة المنافسة الدولية والحفاظ على كفاءاتنا التي غادرت أو تفكر في المغادرة.

وسنظل في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ندافع عن جامعة قوية، عادلة ومنصفة للعاملين بها لأنها رافعة أساسية للتنمية والعدالة الاجتماعية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للسيد الوزير من أجل التعقيب.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

شكرا السيد المستشار المحترم.

فالتقديم ديال قانون المالية ديال هاذ السنة أكدت ما قلتموه فيما يخص التأطير البيداغوجي أو الإداري، اللي هو كيبقى ضعيف بالنسبة للمعايير الدولية، ولكن فالقانون درنا واحد المجموعة ديال المسائل فانتظار يكون عندنا مناصب مالية اعطينا للجامعات أهلناها واعطينها واحد المجموعة ديال الإمكانيات اللي يمكن ليها تاخذ موارد بشرية

وحدة أخرى اللي تكون (soit) تأطر فالجانب البيداغوجي، أو الجانب الإداري منها ما قلت فيما يخص البحث العلمي والبيداغوجي فالتدخل ديالي السابق.

بالنسبة للمادة 84، احنا منفتحين هذاك مشروع ديال القانون ولا بد من الإنصات لكل الأطراف والشركاء الاجتماعيين ديالنا، وغتكون عندنا فرصة معاكم قريبة باش نناقشو الاقتراح ديالكم ولا إشكال عندنا.

بالنسبة للقانون الأساسي، نصينا فيه فالمادة 84 على أن الإداريين تيبقاو موظفين ديال الدولة، ولكن اعطينا واحد الحل إيلا ما قبلتيوهش غادي نرجعو عليه، أنتوما اللي غتعرفو اللي غيحل لينا 94% ديال الإشكال ديال الإطار ديال الإداريين والموظفين والتقنيين ديال التعليم العالي.

خدمنا ووصلنا وصفطنا ذاك الشي للوظيفة العمومية ووزارة المالية، ومباشرة من بعد هاذ الاجتماع غيكون عندي لقاء في وزارة المالية على هاذ الموضوع هذا بالضبط ما بين المواضيع، لأنه ما بغيناش نثقلو على وزارة المالية فهاذ الدخول السياسي ديال هاذ السنة، هناك قانون المالية اللي كياخذ ليهم واحد الوقت كبير، ولكن دابا باتفاق معهم نرجعو لهاذ الموضوع وغادي نلقاو حلول وأنا جد متفائل فيها وفي القريب العاجل غادي نعيطو عليكم باش نعطيوكم الحلول.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نمر الآن للسؤال التاسع والأخير فهاذ المحور المخصص للتعليم العالي، وموضوعه "جودة التكوين في الجامعات وملاءمته مع متطلبات سوق الشغل".

الكلمة لأحد السادة المستشارين في مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الحميد أبرشان:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

رغم الجهود المبذولة لتطوير منظومة التعليم العالي ما تزال مؤشرات الإدماج المهني تثير القلق، لا سيما في ظل تسجيل معدل البطالة الذي بلغ حوالي 19% في صفوف حاملي الشهادات العليا خلال الربع الأول من سنة 2025، وهو رقم يعكس استمرار الفجوة بين التكوين الجامعي واحتياجات سوق الشغل الوطني.

نسائلكم، السيد الوزير، عن الإجراءات التي تعتزم وزارتكم اتخاذها فيما تبقى من عمر الولاية الحكومية الحالية لتعزيز ملاءمة التكوينات الجامعية في حاجيات الاقتصاد الوطني وسوق الشغل؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أولا، على صعيد الوزارة كنخدمو بواحد المبدأ أساسي، كنعطيوه "اعمل لدنياك كأنك تعيش أبدا"، احنا كنخدمو بحال إيلا غنبقاو ديما، ولكن "اعمل لآخرتك كأنك تموت غدا"، هاذ الشي اللي كنمأسسو لو، كنمأسسو لو بواحد الطريقة اللي نضبطوه من الناحية القانونية ويتمأسس باش تكون هناك استمرارية ديال السياسات العمومية، وقلتها قبيلة، ضيعنا بزاف ديال الوقت، لو استمرينا في البرنامج الاستعجالي وذاك الشي اللي جا فيه في التعاقد.

بالنسبة للتكوينات، أؤكد مرة أخرى أنه الشغل الشاغل ديالنا، مع العلم لا بد ما نوضحوها والمتخصصين كيعرفو هاذ الشي، راه التشغيل مرتبط بنسبة النمو بالأساس، وكيجي التكوين على ذاك الشي اللي تكلمنا قلنا الجامعة خصها تمشي في إحداث تنتج الثروة ديالها.

فهاذ الحالة اللي وصلنا لها احنا دابا وفهاذ الوقت الوجيز هذا، أولا - كما قلت - أعدينا منصة وطنية 100% مغربية، وهاذ الشي يشرفنا جميعا وبكلفة جد ضعيفة، برمجنا وحدة معرفية غير لغة التدريس بلغة أجنبية، ابتداء من الفصل السادس وغادي نمشيو بزاف في الإنجليزية وأول نوبة غادي نديرو هاذ الشي.

كذلك، إلزامية في إطار القانون الإطار، تدريس وحدة باللغة العربية، إدماج وحدات خاصة بالمهارات والكفاءات الذاتية.

وكذلك، عممنا النظام الوطني للطالب المقاول والطالب الفنان والطالب الرياضي، اللي ما كانش قبل، والشروع في إحداث في إطار التعاقد رجعنا لـ 2009 ووقعنا هاذ العام في مدينة العيون على التعاقد مع الجامعات المغربية اللي غنرجعو لذاك الشي اللي كان فيه 2009، وخلقنا مراكز اللغات من جديد، كنواكبو الجامعات وخلقنا (les centres d'employabilité)،(Career Centers) ديال التشغيل اللي فيهم مع (l'ANAPEC[4]) اللي هي عندها حرفية فهاذ الشي.

وخلقنا كذلك، درنا في مشروع القانون على صعيد الوزارة إحداث

[4] **A**gence **Na**tionale de **P**romotion de l'**E**mploi et des **C**ompétences.

مرصد وطني على صعيد الوزارة، بتمثيليات في الجامعات المواكبة ديال السوق ديال الشغل بواحد النظرة استباقية على أشنو اللي غادي يوقع فيه.

بالإضافة إلى نظام الإعلام والتوجيه الجامعي، وما إلى ذلك، مجموعة ترسانة قوية من المشاريع ومن القوانين اللي في طور المصادقة اللي كتمشي في الاتجاه باش نعززو القابلية ديال الشغل ديال الخريجين ديالنا، ولكن مركزين على الإحداث ديال الثروة وإحداث المقاولة من قلب الجامعة باش نساهمو كذلك في الدينامية الكبيرة ديال النمو اللي سيدنا الله ينصرو من نهار جا على العرش ديال الأسلاف ديالو الميامين ماشي غير ضاعفات، ضربات في 4 ديال النوبات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار تفضل.

المستشار السيد عبد الحميد أبرشان:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

استمعنا بإمعان إلى المعطيات التي تفضلتم بها، لا يسعنا إلا أن نسجل بإيجابية ما تعرفه منظومة التعليم العالي من دينامية خلال السنوات الأخيرة، خصوصا التحسن في بعض المؤشرات المرتبطة بمسار ولوج الخريجين لسوق الشغل، حيث تراجع معدل البطالة الوطني إلى 12% خلال الربع الأول من سنة 2025.

كما انخفض معدل البطالة ديال حاملي الشهادات العليا، بعدما كانت النسبة تتجاوز في السنوات السابقة سقف 25%، وهو ما يؤكد تركيزكم خلال إصلاح منظومة التعليم العالي على مواصلة إرساء النموذج الجامعي بمعايير دولية يرتكز على التمكين والتعلم مدى الحياة بما يسهم في الارتقاء بجودة الرأس المال البشري وجعله رافعة للتنمية الشاملة ببلادنا.

لكن رغم ذلك، السيد الوزير، من موقع المسؤولية المشتركة نعتبر أن بعض الأرقام رغم دلالتها تدعونا إلى مزيد من التركيز على جودة التكوينات، لقد أشارت بعض الدراسات إلى أن التحدي يكمن في التنفيذ الفعلي للبرامج وربطها بالنتائج حتى نتمكن من ملامسة الاختلالات التي يعاني منها النظام التعليمي، خاصة في التخصصات ذات الولوج المفتوح، حيث نجد أن عددا كبيرا من الطلبة تواجهها التحديات اللوجيستيكية وبيداغوجية خلال مسارها الأكاديمي، هنا تبرز الحاجة إلى آليات ضمان الجودة والحكامة داخل منظومة التعليم العالي.

ومن هذا المنطلق، نقترح عليكم السيد الوزير اليوم التركيز على تزويد الطلاب بمهارات جديدة ومتطورة المواكبة للعصر واحتياجات السوق، على غرار تجربة جامعة ابن طفيل خلال تسييركم لها، مع ظروف اعتماد التدريب العملي، والذي أثبت فعاليته في تعزيز قابل للتوظيف، وإيجاد فرص العمل بسرعة أكبر لدى مجموعة من الدول.

دون أن ننسى أن تمويل البحث العلمي بالجامعات يتطلب منا اعتماد مقاربة مبنية على الشراكة مع القطاع الخاص، حتى يكون هاذ القطاع جزء من الحل.

ولكن هذا نظن، السيد الوزير، أنه يجب اعتماد آليات دورية مستقلة لتقييم قياس مدى نجاح الإجراءات والبرامج المعتمدة، والتتبع الدقيق لعدد الشعب التعليمية التي تتماشى مع الدينامية الاقتصادية، لضمان أن كل طالب يتخرج من جامعة يحمل معه قيمة مضافة حقيقية تمكنه من الإدماج المهني بنجاح.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

شكرا السيد الوزير على المساهمة القيمة في أشغال هاته الجلسة.

ونرحب بالسيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، ومعه سنختتم فعالية هاته الجلسة المخصصة للأسئلة الشفهية.

ونبدأ مع السيد الوزير، بسؤال محوري موجه لقطاع الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، حول "القطيع الوطني"، هذه مجموعة دالأسئلة تجمعها وحدة الموضوع.

والبداية مع فريق التجمع الوطني للأحرار لبسط سؤاله.

الأستاذ الدحماني، بسط سؤاله حول "خطة الوزارة لدعم القطيع الوطني من الأغنام وضمان استمراريته في خدمة الأمن الغذائي والاقتصاد القروي".

الأستاذ الدحماني.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السؤال يتعلق بمستجدات خطة الوزارة لدعم القطيع الوطني من الأغنام وضمان استمراريته خدمة للأمن الغذائي والاقتصاد القروي ببلادنا؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة في نفس الموضوع، لأحد المستشارين في الفريق الاستقلالي.

السيد الرئيس، السي عبد السلام اللبار.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

ما هي التدابير التي تعتمدها وزارتكم للحفاظ على القطيع الوطني؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

في نفس المحور كذلك، الكلمة لأحد المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

الأستاذ سعيد، تفضل.

المستشار السيد سعيد برنيشي:

نفس السؤال، السيد الرئيس، نفس السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

نفس السؤال.

شكرا.

هاذي هي الأسئلة اللي كانت عندنا فهاذ المحور.

تفضلوا، السيد الوزير، أجيو للمنصة للجواب.

السيد أحمد البواري، وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن الحكومة جعلت من حماية القطيع الوطني والحفاظ عليه أولوية قصوى، نظرا لتأثره بشكل مباشر خلال السنوات الأخيرة للتغيرات المناخية وتوالي سنوات الجفاف وارتفاع كلفة الإنتاج، ووعيا بكونه ركيزة أساسية للأمن الغذائي ببلادنا ومصدر رزق لمئات الآلاف من الأسر القروية.

سطرت الوزارة، تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، برنامجا طموحا ومندمجا لإعادة تشكيل القطيع الوطني، بغلاف مالي إجمالي يقدر ب 12.8 مليار درهم برسم سنتي 2025 و2026، بهدف على المدى القريب إلى الحفاظ على القدرات الإنتاجية للقطيع الوطني وضمان التمويل المنتظم للسوق الوطنية باللحوم الحمراء، بهدف استقرار الأسعار وحماية القدرة الشرائية للمواطنين، ويرتكز هذا البرنامج على المحاور الأساسية التالية:

- أولا، تخصيص دعم مالي مباشر لمربي الماشية، من أجل اقتناء الأعلاف؛

- ثانيا، تخصيص دعم مالي مباشر للحفاظ على الإناث الموجهة للتوالد؛

- ثالثا، إعادة جدولة الديون مربي الماشية بشراكة مع مجموعة القرض الفلاحي للمغرب؛

- رابعا، تنظيم حملات لتلقيح القطيع وتعزيز الصحة الحيوانية؛

- خامسا، تعبئة التأطير التقني لفائدة مربي الماشية لتحسين ممارسات التربية والإنتاج.

السيدات والسادة،

إن هذا البرنامج الذي انطلق منذ شهر ماي المنصرم مكن من تحقيق مكاسب مهمة، يمكن إجمالها فيما يلي:

أولا، إحصاء القطيع الوطني وتكوين قاعدة بيانات دقيقة تضم حوالي 32.8 مليون رأس من الماشية، وحوالي مليون و200 ألف كساب، وكذا اعتماد هذه القاعدة لتحديد المستفيدين من المساعدة المباشرة في إطار برنامج دعم الكساب.

إضافة إلى إطلاق ورش ترقيم الماشية الذي بلغ مراحله النهائية، حيث بلغ عدد الرؤوس المرقمة إلى حدود البارحة 25 مليون رأس، أي 92% من الكسابة المحصيين، ويستفيد من الدعم المباشر القطيع الذي تم إحصاؤه ويحمل الحلقات المرقمة، وفق الصيغ التالية:

أولا، الدعم المباشر لاقتناء الأعلاق الحيوانية حسب عدد الرؤوس المرقمة وبشكل تنازلي، بالنسبة للأغنام 150 درهم للراس للعشر الرؤوس الأولى، 125 درهم للراس من 11 لخمسين راس، اللي عندو من 11 إلى 50، 100 درهم للراس من 51 إلى 100 رأس و75 درهم للرأس اللي تيفوق 100 رأس ديال الأغنام.

بالنسبة للماعز، 100 درهم للرأس للعشر الرؤوس الأولى، 85 درهم للرأس من 11 إلى 50 رأس، 75 درهم للرأس من 51 إلى 100، و60 من 101 إلى 200، و50 على باقي الرؤوس التي تفوق 200 رأس.

بالنسبة للأبقار والإبل، 400 درهم للرأس لخمسة الرؤوس الأولى، 350 درهم للرأس من 6 إلى 10، 300 درهم من 11 إلى 50، و200 درهم من 51 إلى 100، و150 على باقي الرؤوس اللي فايتة 100.

ثانيا، كاينة هناك منحة خاصة للحفاظ على إناث الأغنام والماعز الموجهة للتوالد، التي تم إحصاؤها خلال الفترة الممتدة من 26 يونيو إلى 11 غشت 2025 وتم ترقيمها، كاينة 400 درهم لكل أنثى من الأغنام

و300 درهم لكل أنثى من الماعز، وغتصرف على دفعتين، كاين أولا التسبيق ديال واحد 100 درهم لكل أنثى من إناث الأغنام والماعز في إطار منحة الحفاظ على الأمهات و300 درهم إضافية لإناث الأغنام و200 درهم لإناث الماعز، فسيتم الشروع في صرفها ابتداء من فاتح أبريل 2026، وذلك بعد التحقق من الحفاظ فعليا على الإناث التي تم إحصاؤها وترقيمها، بما يضمن توجيه هذا المجهود المالي الكبير نحو الحفاظ الفعلي على القطيع.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

وحرصا من الحكومة على ضمان حسن التدبير المالي لهذا البرنامج، تم بتنسيق وثيق مع وزارة الداخلية ووزارة الاقتصاد والمالية وضع آلية مؤمنة لتدبير وصرف الدعم المالي المباشر.

وإلى حدود اليوم، تم الانتهاء من معالجة ملفات الدعم الخاصة بمليون و102 ألف كساب، أي أكثر من 92% من الكسابة المحصيين، وصرف 4 المليار و465 مليون درهم لفائدة حوالي 977.000 مستفيد وهذا خلال أقل من شهر.

وستتواصل عملية صرف الدعم إلى غاية تمكين جميع مربي الماشية المحصيين منها بما يساهم في تخفيف كلفة الإنتاج وتحسين عرض اللحوم الحمراء في السوق الوطنية.

وللتجاوب مع بعض الإشكالات التقنية المرتبطة بتنزيل آليات الدعم المباشر للكسابين، تم تعبئة جميع مصالح الوزارة لاستقبال الشكايات ديال هاذ الكسابة مع إحالتها على اللجان المحلية برئاسة السادة العمال لدراستها والبت فيها.

كما تم تخصيص مركز اتصال للإرشاد والتوجيه وتتبع الملفات، وفي هذا الإطار، نظمت الوزارة بتنسيق مع الغرف المهنية بمختلف جهات المملكة حملات تحسيسية وإخبارية لفائدة الكسابة لإطلاعهم على مسطرة الدعم المباشر.

كما نعمل، في إطار مقاربة تشاركية واستباقية، على التجاوب مع كل الصعوبات المحتملة حرصا على ألا يقصى أي مستحق من هذا الدعم، وعلى أن تنعكس هذه المجهودات في نهاية المطاف على استقرار تمويل السوق باللحوم الحمراء والحد من الضغوط على الأسعار.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

على صعيد آخر، وفي إطار الورش المتواصل لإعادة تشكيل القطيع الوطني وتعزيز قدرة المنظومة على الصمود، عملت الوزارة كذلك على تقوية وإعادة توجيه مشاريع الفلاحة التضامنية مع إيلاء أولوية خاصة لقطاع تربية المواشي عبر مختلف جهات المملكة، وذلك وفق مقاربة ترابية وتشاركية تسهم في إشراك التنظيمات المهنية المعنية وتحقيق الالتقائية بين مختلف الفاعلين، ويمتد هذا البرنامج على مدى 3 سنوات بغلاف مالي إجمالي يناهز ملياري درهم، ويستهدف الشباب والنساء القرويات، كتمثل أهداف هاذ البرنامج:

- أولا، في تحسين وضعية المراعي عبر غرس شجيرات رعوية؛

- الرفع من إنتاجية القطيع لدى صغار الفلاحين من خلال تحسين نسبة الولادات؛

- الزيادة في إنتاج اللحوم الحمراء عبر تحسين تقنية تربية الماشية في إطار شراكة مع التنظيمات المهنية؛

- تحسين دخل الفلاحين ومربي الماشية الصغار الذين يمثلون أكثر من 80% من مجموع الكسابين وتحفيزهم على مواصلة نشاط تربية الماشية؛

- وكذلك خلق فرص الشغل للشباب وتعزيز التمكين الاقتصادي للنساء القرويات.

وإلى حدود اليوم، تم إعداد والمصادقة على 68 مشروعا، تغطية 46 إقليما، 199 جماعة، استهداف 28.000 مستفيدا، وتعبئة أكثر من 544 مليون درهم.

ومن المنتظر في أفق استكمال هاذ الورش أن يصل مجموع مشاريع الفلاحة التضامنية المتمركزة حول تربية المواشي إلى حوالي 200 مشروعا، بما يعزز بشكل مستدام قدرة القطيع الوطني على الصمود.

السيدات والسادة،

أود في الختام أن أؤكد أن الحكومة، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة نصره الله، تضع دعم القطيع الوطني والحفاظ عليه ودعم مربي الماشية في صميم أولوياتها، إدراكا لها لما يكتسيه هذا القطاع من أهمية استراتيجية وما يخلقه من أثر اجتماعي واقتصادي واسع.

وشكرا لكم.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيد الوزير.

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، أعطي الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

السي الدحماني.

<u>المستشار السيد المصطفى الدحماني:</u>

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، شكرا على المعطيات.

مناقشة هذا الموضوع في البرلمان هو فرصة لتوجيه التحية والتقدير لكل المشتغلين في حماية السلالات المغربية من الأغنام وتربية الماشية وضمان تزويد المغاربة بحاجياتهم من اللحوم والألبان ومختلف

المشتقات من هذا النشاط الحيواني.

هي تحية خالصة لكل كساب ومربي ماشية ولكل العاملين بالقطاع الصامدين في هذا النشاط، رغم الظروف المناخية والاقتصادية الصعبة، هي تحية كذلك لكل السلطات المحلية ولأطر وزارة الفلاحة وكذا وزارة الداخلية ومكاتب الإرشاد الفلاحي و(ONSSA[5])، وتحية كذلك للغرف الفلاحية والتنظيمات البين مهنية ومنهم تجمعات (l'ANOC[6]).

السيد الوزير،

تعلمون المكانة التي يوليها المغاربة لقطعان الماشية بمختلف أصنافها، وتعلمون كذلك حرص جلالة الملك نصره الله على المحافظة على هذه الثروة الوطنية الهامة بيئيا واجتماعيا واقتصاديا.

نعلم جميعا أن الحكومة، بفضل تعليمات جلالة الملك، عبأت حوالي 13 مليار درهم، لحل إشكالات هذا النشاط الاقتصادي والاجتماعي، ونعلم أن وزارتكم بصدد الاشتغال على برامج المواكبة المالية للكسابة عبر منحة الأعلاف، ومنحة الإناث الولودة وإسناد مالي للقرض الفلاحي لجدولة الديون.

كما تشتغل مصالحكم على الدعم التقني، وخاصة عمليات التلقيح والترقيم، بلادنا اعتمدت كذلك، نظام استيراد الماشية لتقليص ضغط الطلب على اللحوم الحمراء على القطيع المحلي.

وهي مناسبة، لنجدد الدعوة لمراقبة صارمة للواردات لتجنب الإغراق التجاري من جهة، ولكن كذلك، لأن المراقبة الصارمة للواردات وسيلة أساسية لحماية السلالات المغربية الأصيلة من التحول الجيني ومن الأمراض المعدية.

فبلادنا تتميز بالعديد من السلالات ذات القيمة المرتفعة والتي يتعين الاستمرار في تصنيفها وحمايتها القانونية واستكمال التصنيف البيان الجغرافي لمختلف السلالات الأصلية ببلادنا، كالصردي والدمان وتمحضيت وبني مكيل وسلالة أبي الجعد، التي تحظى بتصنيف البيان الجغرافي.

ونستغل هذه الفرصة للتذكير بالضغط الكبير الذي تتعرض له سلالة الصردي ببني مسكين، والحاجة الملحة إلى حمايتها القانونية للمحافظة عليها وإسناد الكسابة الذين يقاومون لضمان استمرارية هذا الكنز الوطني، وكنعتقدو، السيد الوزير، معكم أن(le label) ديال الصردي هو من حظ ومن حق المنطقة بني مسكين، باعتبارها المنطقة المهد ديال هاذ السلالة العريقة.

وشكرا لكم.

[5] **O**ffice **N**ational de **S**écurité **S**anitaire des Produits **A**limentaires.

[6] **A**ssociation **N**ationale des Eleveurs **O**vins et **C**aprins.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الأستاذ الدحماني.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في إطار التعقيب.

السيد الرئيس، الأستاذ اللبار، الكلمة لكم.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

مرة أخرى، أقول لكم قد سبق للأخ المستشار أن تدخل وأحيي فيكم هاذ الاجتهاد.

بدوري أكرر ما قاله الأخ من تحية وتشجيع وتقدير لما تقومون به لخدمة القطيع، تجاوبا مع الرسالة الملكية التي حثت على العناية برؤوس الأغنام، خاصة الحركة التي كرم أمير المؤمنين، الشعب المغربي بالعزوف عن الأضحية.

كان الهدف هو أن يتكاثر هذا القطيع ليكون الاكتفاء الذاتي في السنة المقبلة، معنى أننا احنا اليوم في ذيك السنة إن شاء الله، واحنايا أمل كبير بأن يكون العدد ديال القطيع ديالنا، يكون كافي للمغاربة باش يديرو هاذ السنة، اللهم آمين.

الحمد لله اليوم، مرينا بواحد القهرة، لأن كانت أزمة ديال الجفاف، السيد الوزير، وما يخفاش عليكم راكم ولد البادية، عايشين وعارفين أن الكساب اليوم أصبح في محنة، حيث أنه رغم ولو أنه يربح فخصنا نعرفو أنه التضحية اللي دارها هاذ الكساب أيام الجفاف، كاين اللي يشري الماء ويشري العلف، هذاك العلف اللي كتعطي الدولة أو كتعطيه الحكومة مشكورة، فراه تشوبه ما تشوبه من اختلالات وما ندخلوشاي فالديطاي، هاذ الاختلالات راه احنايا كنتنكرو كفاش هذاك العلف كيتوزع، وما كاينش واحد العدالة اللي هي تشرف عليها وزارتكم.

إيلا استثنينا وزارة الداخلية، مشكورة، العمال والولاة اللي حارصين على ضبط وتنظيم هاذ العلف، فالباقي خصنا نناقشوه ونعطيوه الأولوية ديالو.

الله يجازيك بخير.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

التعقيب الموالي لفريق الاصالة والمعاصرة، الأستاذ برنيشي.

المستشار السيد سعيد برنيشي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

كنشكركم على التوضيحات المهمة ديالكم.

واسمحوا لنا في البداية باش نأكدرو ونذكرو، أن اليوم الفلاحة ديالنا أمام واحد من أعقد الإشكاليات اللي عاشتها السنوات الأخيرة المتمثلة في الأثر نتاع الجفاف وغلاء الأعلاف على القطيع الوطني، خاصة من الأغنام، وما يخلفه ذلك من ضغط اجتماعي واقتصادي كبير على صغار الفلاحين خاصة والكسابة.

السيد الوزير،

من هاذ المنبر بغينا نأكدو على التفاؤل ديالنا بالدعم الحكومي المباشر للفلاحين فمجال الأعلاف، واللي لأول مرة كيدار بهاذ الشكل واللي عرف تدبير محكم وسلس، واعتمد على مقاربة مباشرة وشفافة فصرف الدعم دون وسطاء أو لا تعقيدات.

كما نشيد بكل موضوعية بالعمل الجبار اللي قمتو به من أجل الإحصاء الميداني الدقيق والمتميز اللي قامت به المصالح ديال الوزارة ديالكم رفقة وزارة الداخلية قبل ثلاثة أشهر، واللي أعطى معطيات مضبوطة وواقعية مكنت من توجيه الدعم لمستحقيه وترشيد العملية بشكل كبير.

لكن، السيد الوزير، مع بداية الصرف نتاع هاذ المنح أو لا هاذ الدعم المباشر واللي هو مجهود جبار اللي قامت به المؤسسات نتاعكم، رجعو بانو عاود ثاني الشناقة والسماسرية ودخلو على خط سلاسل التوزيع نتاع الأعلاف بشكل مباشر، من بعد ما توصلو الفلاحة بالدعم المباشر ديالهم، وهاذ الشي خلق واحد المضاربة وواحد الارتفاع صاروخي في الأسعار نتاع الأعلاف.

فلذلك، هاذ الشناقة اللي كل ما اجتهدت الدولة كيزيدو يجتهدو أكثر، أصبح من الواضح أن الوضع ضر مباشرة القدرة المعيشية نتاع الفلاحة، وهو ما يهدد بشكل جدي الرصيد الحيواني الوطني اللي كنشتغلو جميع باش نحييوه.

وهاذ الوضع، السيد الوزير، غيجعل الحكومة مطالبة بالتدخل العاجل والحازم والضرب بيد من حديد على كل من سولت له اللعب بهاذ الدعم المباشر ديال الدولة أو لا خاصة هاذ الوسطاء والسماسرة، لأن الاستمرار نتاع هاذ الوضع، السيد الوزير، غادي يزيغ البرنامج الحكومي عن الأهداف ديالو والغايات ديالو.

وفي الأخير، الوزارة مطالبة باتخاذ إجراءات مستعجلة وذات أثر مباشر، لأن كنعتقدو أنه سيكون من الأجدر مع اتخاذ إجراءات حكومية اللي كضمن الاستقرار نتاع الأسعار وقطع الطريق على المضاربين لم لا، السيد الوزير، كنقترحو عليكم البيع المباشر ديال هاذ الأعلاف، يعني الوزارة تتكلف بالبيع ديالو إسوة بالبيع نتاع البذور المختارة والأسمدة اللي (déjà) كتقومو به.

في النهاية، السيد الوزير، الكسابة الصغار راهم كينتظرو إجراءات قوية لأن هاذ الوضع الصراحة أصبح يؤرقهم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي سعيد، التعقيب الأخير فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد مولاي المصطفى العلوي الإسماعيلي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

في البداية، نشكركم على ما قمتم به وتقومون به على رأس هاذ القطاع خدمة للفلاح وكذلك الكساب رغم الظروف الصعبة اللي كيعرفها الوطن ديالنا.

السيد الوزير المحترم،

نطرح معكم في هذه المساءلة الدور المهم للفلاحة التضامنية في المحافظة على القطيع الوطني وتنميته، ونهدف من وراء هاذ السؤال إلى حشد التأييد السياسي والتعبئة الإدارية والمؤسساتية للمجهود الوطني المتعلق بتنمية نشاط تربية الماشية بمختلف أصنافها، والتركيز هنا على الأساليب التضامنية في تربية الماشية، واهتمامنا بالفلاحة التضامنية في نشاط الماشية يرتبط بالدور الاجتماعي الكبير لقطاع تربية الماشية في تحسين مستويات عيش الساكنة في الأرياف والجبال.

فتربية الماشية، كما تعلمون، هي المورد الأساسي للتدفقات المالية للفلاحين الصغار، وهي بنك الساكنة القروية الذي تضع فيه مدخراتها المالية وتنميتها وتحولها إلى تدفقات نقدية عند الحاجة إلى المال النقدي.

السيد الوزير المحترم،

لقد كانت مناقشة الميزانية الفرعية للوزارة فرصة للاطلاع على الجهد المبذول من طرف مصالح وزارة الفلاحة ومؤسساتها في موضوع الفلاحة التضامنية، ونستغل فرصة اليوم لحثكم على التسريع في هذا الورش ذي الأهمية الاجتماعية والاقتصادية الكبيرة، وخاصة ما يتعلق بدعم تنظيم وتأسيس التعاونيات وكذا عمليات توزيع رؤوس الماشية وعمليات دعم المراعي وإنتاج الأعلاف وتشجيع مبادرة التجميع والتعاضد بين مربي الماشية الصغار، وخاصة النساء والشباب في الأمور المتعلقة بأنشطة إنتاج الأعلاف والشعير المستنبت وتجهيزات التسمين ومحطات الحليب وتجهيزات تجميع الحليب، وغيرها.

السيد الوزير المحترم،

هذا السؤال محطة كذلك لتعبئة مصالحكم التقنية قصد تكثيف جهود التأطير التقني للكسابة الصغار ودعم عملية التجميع والتنظيم والتوعية بأساليب التحسين الوراثي لرفع مردودية تربية الماشية ببلادنا.

ونثير كذلك الانتباه إلى أهمية العناية بالأساليب التقليدية لتربية الماشية من قبيل الترحال ومواكبة الرحل، خاصة في نشاط تربية الإبل والأغنام، لما لهذا الأسلوب المتوارث من أهمية بيئية وثقافية.

ونذكر في هذا الصدد بأهمية إدماج الشباب القروي في هذا النشاط بالتحفيز والدعم وكذلك بالتكوين والتثقيف، فالمغرب بحاجة إلى شباب فلاحي معتز بالأساليب العريقة لتربية الماشية ببلادنا ومتمكن من التقنيات الحديثة في تحسين مردودية النشاط، لأن الشباب ضمانة لاستمرارية نشاط الإنتاج الحيواني ببلادنا.

ونستثمر هذا التعقيب كذلك للتذكير بضرورة مراقبة الواردات لضمان حماية السلالات المغربية الأصيلة، كما نعتبر هذا السؤال فرصة لتوجيه التحية والتشجيع لكل مربي الماشية ببلادنا الصامدين في وجه الضغوط المناخية والإكراهات الاقتصادية، وخاصة الفلاحين الصغار والرعاة والنساء والشباب.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير من أجل الرد على التعقيبات.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس.

بدوري أنا بغيت نشكر السادة المستشارون على التجاوب ديالهم فإطار هاذ البرنامج.

أنا بغيت نذكر بأن هذا برنامج وطني ملكي لإعادة القطيع الوطني، الهاجس ديالنا هو إعادة القطيع.

ثانيا، الهاجس ديالنا هو الحفاظ على السلالات المغربية اللي كتعرف واحد الجودة جد عالية، بحال اللي تكلم الأخ على السلالة ديال "الصردي" كاين شي 4 ولا 5 اللي معروفين بالجودة ديالهم على الصعيد الوطني.

القضية ديال الأعلاف كان عندي اجتماع مع جميع المهنيين اللي كيشتغلو فالأعلاف، والرسالة كانت واضحة هو الانخراط التام ديال جميع المتدخلين في إنجاح هذا البرنامج الملكي، اللي غينخرط معنا مرحبا واللي ما غينخرطش معنا راه الإجراءات معروفة والمسائل معروفة وغنتخذو فيه الإجراءات اللي لازمة.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الأسئلة الموالية كذلك تجمعها وحدة الموضوع وترتبط بـ "الموسم الفلاحي"، ونبدأ بالسؤال المطروح من طرف فريق التجمع الوطني للأحرار، وموضوعه "الاستعدادات الضرورية لإنجاح الموسم الفلاحي 2025-2026".

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد المداني أملوك:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

حول الاستعدادات الضرورية وإنجاح الموسم الفلاحي 2025-2026 نسائلكم؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة كذلك دائما لفريق التجمع الوطني للأحرار حول "التدابير الحكومية المتخذة لدعم الفلاح".

المستشارة السيدة هند الغزالي:

السيد الرئيس،

نسائلكم السيد الوزير عن التدابير المتخذة لدعم الفلاح؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة لكم السيد الوزير.

تفضلوا للمنصة.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أود في البداية أن أشكركم على إثارة موضوع الاستعدادات الضرورية لإنجاح الموسم الفلاحي 2025-2026، الذي أعطيت انطلاقته الرسمية يوم 14 نونبر 2025 بإقليم العرائش، يتزامن مع بداية تساقط أمطار الخير، سائلين المولى عز وجل أن يجعلها أمطار الرحمة والبركة تعم

ربوع المملكة ونتمناو الله الخير في هاذ الأيام المقبلة.

تأتي هاذ الانطلاقة في سياق يطبعه توالي سنوات الجفاف، مما أدى إلى ندرة الموارد المائية، ورغم هذه الإكراهات سجل القطاع الفلاحي خلال الموسم 2024-2025 نموا يقارب 6% مقارنة بالموسم الفلاحي الماضي، وهو ما يؤكد نجاعة التوجهات الاستراتيجية المعتمدة ورسوخ مكانة الفلاحة كقطاع محوري في منظومة الأمن الغذائي، ودعامة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالعالمين الحضري والقروي.

حضرات السيدات والسادة،

حرصا على ضمان انطلاقة جيدة للموسم الفلاحي الحالي، اعتمدت الحكومة بتنسيق بين مختلف المتدخلين حزمة من التدابير العملية، يمكن إجمالها فيما يلي:

بالنسبة للإنتاج النباتي وعوامل الإنتاج:

تمت برمجة حوالي 5 مليون هكتار من الزراعات الكبرى الخريفية، منها 4.4 مليون هكتار مخصصة للحبوب الرئيسية، أيضا تتواصل برامج دعم الزراعات السكرية بهدف بلوغ 61.000 هكتار إلى جانب برمجة أزيد 100.000 هكتار من الخضر الأكثر استهلاكا لضمان تمويل مستمر للأسواق.

وفي إطار تأهيل الفلاحة للتكيف مع التغيرات المناخية:

برمجت هذه السنة مساحة تفوق 400.000 هكتار للزرع المباشر، مع استهداف بلوغ مليون هكتار في أفق سنة 2030، كما تم توزيع 235 بدارة على التعاونيات والتنظيمات المهنية المعنية، أيضا يتواصل تنفيذ البرنامج الوطني للري التكميلي للحبوب لبلوغ مليون هكتار في أفق 2030، إن شاء الله.

ولضمان توفر البذور في ظروف ملائمة، تم توفير 1.500.000 قنطار من البذور المعتمدة، من بينها 1.200.000 قنطار عبر شركة سوناكوس بأسعار مدعمة للتخفيف من كلفة المدخلات على الفلاحين.

كما تم تخصيص 650.000 طن من الأسمدة الفوسفاطية بنفس أسعار الموسم الماضي، أما بالنسبة للتأمين فقد تمت برمجة 1.000.000 هكتار في إطار التأمين المتعدد المخاطر المناخية للحبوب والقطاني والزراعات الزيتية و50.000 هكتار من الأشجار المثمرة.

وعلى مستوى المواكبة المالية:

وبتنسيق مع وزارة الاقتصاد والمالية، تقرر إعادة جدولة الديون المترتبة على الفلاحين، مع إعفائهم من الغرامات وتكاليف التحصين لفائدة المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي، خصوصا تلك المرتبطة برسوم مياه الري والمساهمة المباشرة.

ويستمر صندوق التنمية الفلاحية في مواصلة دعم مشاريع الاستثمار الفلاحي عبر مختلف آليات الدعم والتحفيز الماليين.

وفيما يخص تدبير الموارد المائية:

وإلى غاية 5 دجنبر 2025، بلغ المخزون المائي بالسدود المخصصة للأغراض الفلاحية، حوالي 3.87 مليار متر مكعب، بنسبة ملء تقارب 27%، يتركز نحو 70% منها بحوضي سبو واللكوس.

وأمام هذه الوضعية، يتواصل إخضاع القطاع الفلاحي لنفس الإكراهات، من خلال تحديد حصة إجمالية مؤقتة من مياه الري بالمدارات السقوية في حدود 452 مليون متر مكعب، أي حوالي 8% من حاجيات الدوائر السقوية الكبرى، مع تقنين حصص السقي بكل من الغرب، تادلة، ملوية، تافيلالت وورزازات.

ورغم هذا السياق الصعب، تواصل الفلاحة الوطنية تموين الأسواق بالمنتجات الفلاحية الأساسية بشكل منتظم، مما يؤكد مرة أخرى بنجاعة الاختيارات للمخططات الحكومية.

وفي هذا الصدد، توجت جهود بلادنا في مجال نموذج تدبير المياه في الفلاحة، بحصول المغرب على جائزة الاعتراف التقني العالمية لمنظمة "الفاو" (FAO)، خلال حوار روما حول الماء، اعترافا بنجاعة النموذج المغربي في تعزيز المرونة المائية وخدمة الأمن الغذائي.

حضرات السيدات والسادة،

إن الحكومة تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، تعتبر أن الإعداد الجيد للموسم الفلاحي والحفاظ على القطيع الوطني ومواكبة مختلف سلاسل الإنتاج الفلاحي، خيارات استراتيجية ثابتة، لما لها من أثر مباشر على الأمن الغذائي والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، راجين من الله تعالى مزيدا من أمطار الخير والبركة، الفلاحة لا تستقيم دون ماء ولا حياة بدونه.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة في إطار التعقيب، فريق التجمع الوطني للأحرار.

السيد المستشار تفضل.

المستشار السيد المداني أملوك:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

أولا، قبل ما ندخلو في التعقيب، كنشكرك بزاف على المجهودات الجبارة اللي كتقومو بها على رأس الوزارة هاذي.

فالحقيقة، السيد الوزير المحترم، اعطيتو الانطلاقة ديال الموسم هاذ العام في إقليم العرائش، بعد موسم فلاحي عرف عجزا متواصلا لمصادر المياه وضغطا متزايدا على مواردنا المائية الموجهة للسقي

بمختلف المناطق والجهات بالمغرب، جراء توالي سنوات الجفاف، غير أنه بفضل الله أولا، وثانيا بفضل المجهودات الكبيرة والمتواصلة لهذه الحكومة، مكنت من تلبية الطلب المتزايد على الماء بالقطاع الفلاحي، وذلك تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية في هاذ الإطار.

اليوم، ونحن متفائلون، السيد الوزير المحترم، جدا بمنسوب أدائكم ولمستكم حاضرة بقوة في تدبير كل القضايا المرتبطة بهذا القطاع الكبير والحيوي، من خلال حرصكم على توفير عوامل النجاح لهاذ الموسم الفلاحي، حيث تتواصلون بشكل غير مسبوق مع الفلاحين والمهنيين، وتواجهون كل التحديات بكل جرأة وتواكبون أنجح الاستراتيجيات التي حققت تنمية مستدامة ومتوازنة للقطاع الفلاحي الوطني.

السيد الوزير المحترم،

لا يخفى عليكم بأن الموسم الفلاحي الحالي لا زال في بدايته، وهو ما يفرض عليكم السيد الوزير المحترم، مواصلة تنفيذ البرنامج الوطني لتطوير الزرع المباشر والمبكر، تنزيلا لبرنامج إعادة تشكيل القطيع الوطني لتقديم الدعم للفلاحين والفلاحين الصغار، خصوصا أمام ارتفاع أثمان المدخلات الفلاحية والبذور المعتمدة للحبوب الخريفية، وذلك للتخفيف من وطأة ارتفاع كلفة المدخلات على المستوى العالمي.

ونثير انتباهكم إلى ارتفاع تكاليف تربية المواشي، نتيجة ندرة التساقطات المطرية وتراجع المراعي الرعوية التي أثرت على وضعية مربي الماشية.

لذلك، نطالبكم بدعم لهذه الفئة، من خلال منظومة استهداف قوية تضمن توزيع الشعير المدعم، وفقا للموارد الرعوية لكل جهة تراعي حاجياتها، مع توسيع نقط البيع وتكثيرها والإسراع في إنجاز الأسواق النموذجية وتنظيمها لمحاربة المضاربين، الذي أصبح اليوم أكبر عائق يعيق تطور القطاع الفلاحي ولا يشجع الفلاحة على الإنتاج.

اليوم، في خضم هذه الوضعية التي تعرفونها جيدا، نطالبكم، السيد الوزير المحترم، بمضاعفة جهودكم للنهوض بالفلاحة على مستوى جهة درعة- تافيلالت التي تتميز بخصوصيتها المحلية، حيث تشكل الواحات المصدر الرئيسي للنشاط الفلاحي.

وكما لا يخفى عليكم بأنها أصبحت مهددة بالزوال نتيجة الإكراهات الطبيعية وتوالي سنوات الجفاف.

لذلك، نطالبكم مجددا بإعادة خلق خارطة طريق جديدة تضمن إحياء هذه الواحات التي تعتبر المصدر الرئيسي لاستقرار السكان بهذه المنطقة الشاسعة، حتى نتمكن من بعث دينامية جديدة تراعي خصوصية هاذ المجال الطبيعي وأعرافه التاريخية المنظمة لتدبير المياه والأنشطة الفلاحية.

وكلنا ثقة فيكم لإنجاح هاذ الموسم الفلاحي لما لكم من خبرة، السيد الوزير المحترم، التي راكمتموها في هاذ القطاع، ورافضا كل المغالطات التي يتم ترويجها حول الحصيلة الإيجابية والمشرفة لفلاحتنا المغربية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

التعقيب الثاني فريق التجمع الوطني للأحرار.

الأستاذة هند.

المستشارة السيدة هند الغزالي:

شكرا على التوضيحات اللي تقدمتو بها، والحكومة طبعا مشكورة على الجهود اللي كتبذلها من أجل صعود هاذ القطاع في ظل التوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الله ينصرو، لدعم الفلاحة والفلاحين.

ولكن للأسف، السيد الوزير، سبع سنوات متتالية من الجفاف كان عندها تأثير على هاذ القطاع، بسبب تراجع الإنتاج الزراعي والحيواني وتراجع رصيد المخزون المائي، مما تسبب في ارتفاع تكاليف الإنتاج وتراجع المداخيل الفلاحية، خصوصا في صفوف صغار المزارعين والكسابة، اللي تيعيشو اليوم واحد الوضع هش، الفلاح لقى راسو تيخسر أكثر ما تيربح.

احنا تنحمدو الله على هاذ أمطار الخير اللي جاب الله فهاذ الأيام ونتمناو أنها تساهم في استرجاع القدرة الإنتاجية ديال بلادنا، وتقليص التكاليف على الفلاحة.

السيد الوزير،

بغينا من وزارتكم تعطي أهمية كبيرة لبرامج إسناد الفلاح الصغير وتشجيع الشباب ديال العالم القروي على ممارسة النشاط الفلاحي، وبغينا اهتمام خاص بواحد من المناطق الفلاحية التاريخية في بلادنا، وهي منطقة الشاوية، اللي هي خزان الحبوب ديال بلادنا، هاذ المنطقة عانت بزاف، السيد الوزير، وبغينا منكم برنامج خاص لإحياء النشاط الفلاحي بها وتطوير سلاسل الإنتاج بها، وبغيناكم تخدمو على الدعم المالي والتقني للفلاحين فهاذ المنطقة اللي فيها سلاسل الحبوب وتربية الماشية.

الفلاحين فهاذ المنطقة محتاجين دعم قوي لتخفيض أسعار المدخلات الفلاحية، وخاصة البذور المنقاة والأسمدة الآزوتية، ومحتاجين دعم لتقليص تكاليف المكننة والطاقة الفلاحية، لكن محتاجين كذلك الدعم التقني والإرشاد الفلاحي لتوسيع المساحات المزروعة واعتماد الأساليب ذات المردودية المرتفعة في الإنتاج الزراعي والحيواني.

وهاذ الفرصة باش نتوجهو للشكر لكل الفلاحين والكسابة اللي تيقاومو باش يوفرو الأمن الغذائي ديال بلادنا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الأستاذة غزالي.

نمر الآن إلى السؤال الموالي والسؤال السابع وموضوعه "وضعية الموارد البشرية العاملة في القطاع".

وأحيل الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة هناء بن خير:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم عن وضعية الموارد البشرية في وزراتكم؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيدة المستشارة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أود في البداية أن أشكر السادة المستشارين في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب على إثارة موضوع وضعية الموارد البشرية بالمؤسسات العمومية الخاضعة لوصاية الوزارة، وهو واحد الورش تتعتبرو الحكومة رافعة أساسية لإنجاح الاستراتيجيات القطاعية وضمان قيام المرفق العمومي بالمهام المنوطة به في أحسن الظروف.

كما تعلمون، تتوفر هاذ المؤسسات على أنظمة أساسية خاصة بمستخدميها، مستمدة في مجملها من النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، مع مراعاة خصوصية كل مؤسسة، مما يمكن مجموع المستخدمين من مختلف الضمانات القانونية، وكذا مسارات مهنية واضحة.

فعلى مستوى المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي، أصبح هناك نظام أساسي خاص بمستخدميها دخل حيز التنفيذ بتاريخ فاتح يناير 2025، فبعد ما كانو المستخدمين خاضعون لنظام أساسي مؤقت يعود إلى السبعينيات من القرن الماضي.

أما الشركة الوطنية لتسويق البذور "سوناكوس" (SONACOS)، قد دخل نظامها الأساسي المعدل حيز التنفيذ بعد استكمال مسطرة المصادقة.

بالنسبة للمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، تمت إعادة وصياغة مشروع نظام أساسي خاص، وهو الآن في طور المصادقة لدى وزارة الاقتصاد والمالية.

وفيما يتعلق بالمكتب الوطني للاستشارة الفلاحية، تم بتنسيق مع الشركاء الاجتماعيين إعداد مسودة نظام أساسي جديد أحيل بدوره على وزارة الاقتصاد والمالية.

ونفس الشيء ينطبق على الوكالة الوطنية للمياه والغابات، كما تم إعداد مشروع تعديل نظام أساسي لوكالة التنمية الفلاحية وهو في المسطرة نفسها.

أما الأنظمة الأساسية لمستخدمي معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة، والمدرسة الوطنية للفلاحة بمكناس، فقد تمت دراستها من طرف لجان مختصة وأعدت الصياغة المعدلة أدرجت في مسطرة التأشير، في حين يوجد مشروع نظام أساسي معدل للمعهد الوطني للبحث الزراعي قيد التدارس بالتشاور مع الشركاء الاجتماعيين.

وفي الأخير، بغيت نوضح لكم بأن الوزارة منخرطة بشكل تدريجي ومسؤول في ورش تحيين الأنظمة الأساسية لمستخدمي المؤسسات المعنية، في احترام للمساطر القانونية والهوامش المالية المتاحة وفي إطار حوار اجتماعي متواصل مع جميع الشركاء.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للتعقيب، لأستاذة بن خير، تفضلي.

المستشارة السيدة هناء بن خير:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على الأجوبة ديالكم والمعلومات اللي قدمتيو لينا.

وبالتالي لا بد أن نؤكد في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب على أن الوضعية ديال العاملين في القطاع ديالكم هي مثيرة للقلق نوعا ما، خصوصا على مستوى الخصاص في الموارد البشرية لا بالنسبة للأطر الإدارية وكذلك الأطر التقنية مع اتساع المهام الموكولة لهاذ الفئات.

كذلك نسجل وبكل أسف، السيد الوزير، على أنه كاين بعض الممارسات اللي كتمس بالحقوق الأساسية وكتمس كذلك وتضيق على الحريات النقابية في مجموعة ديال المؤسسات العمومية التابعة للوزارة

ديالكم، وهنا غنعطي المثال بالمكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي-الغرب اللي من خلال التواصل ديالنا مع عدد من المكاتب النقابية، سجلنا وبكل أسف، السيد الوزير، على أنه كاين تضييق على الحريات النقابية، خصوصا بالنسبة للعاملين والشغيلة التابعة للاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

السيد الوزير،

كذلك، نتأسف عن انعدام الحوار القطاعي ما بين الوزارة ديالكم وكذلك الاتحاد العام للشغالين بالمغرب أو الجامعة الوطنية للفلاحة المنضوية تحت لواء الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، رغم أننا قدمنا مجموعة من الطلبات الكتابية والشفوية، لكن مع الأسف ما كاينش تجاوب، وبالتالي الشي اللي كيخلينا نطرحو أكثر من سؤال، والسؤال الأساسي اللي غنطرحوه هو: هل نحن أمام مقاربة انتقائية تمس بالسلم الاجتماعي؟

وبالتالي، السيد الوزير، اللي نبغي نقول كذلك على أنو الطرح ديالنا لهذا الموضوع ليس فقط من باب النقد، ولكن من باب المسؤولية الوطنية وكذلك من باب المسؤولية النقابية، لأننا نؤمن في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب على أن فقدان الثقة في الإدارة يؤدي حتما إلى تراجع الخدمة العمومية، وبالتالي، السيد الوزير، كنلتمسو منكم وبشكل مستعجل:

- أولا، سد الخصاص على مستوى الموارد البشرية؛

- ثم التوزيع العادل للموظفين عبر الجهات؛

- كذلك، السيد الوزير، الحياد الإداري وحماية الحق النقابي؛

- وأخيرا، فتح قنوات الحوار مع الجامعة الوطنية للفلاحة المنضوية تحت لواء الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الأستاذة بن خير.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

السيدة المستشارة،

أنا بعدا ما كنسجل حتى شي ممارسات ولا خروقات على صعيد الوزارة، وإيلا عندك شي حاجة أنا مستعد، الحوار مفتوح مع جميع النقابات اللي عندها الحد الأدنى واللي ما عندهاش، أنا الباب ديالي مفتوح وهاذ الشي كيعرفوه جميع الشركاء الاجتماعيين.

القضية ديال الخصاص، أنا متفق معك، تعاوني معنا نزيدو فالموارد البشرية، حتى أنا كنعيش نفس الإكراهات بأن بعض المناطق فيها إكراهات ديال الموارد البشرية، وأنا متفقين تعاونو معنا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الموالي موضوعه "ضمان السلامة الغذائية للمواطنين المغاربة".

الكلمة للاتحاد المغربي للشغل.

الأستاذة زهرة تفضلي.

المستشار السيدة زهرة محسين:

السيد الوزير،

السلامة الصحية للمنتجات الغذائية هي أساس الصحة للمواطنات والمواطنين التي تسهر عليها (l'ONSSA)، (l'ONSSA) التي تعاني خصاصا كبيرا من المراقبين سواء كانوا أطباء، تقنيين، بياطرة، الشيء اللي تيجعل مساحات واسعة من السوق الوطنية خارج التغطية الفعلية، وهذا ما أكده تقرير المجلس الأعلى للحسابات.

فرغم المجهودات الكبيرة اللي تيقومو بها مستخدمي المكتب في رفع قدراتهم وأداء مهامهم، إلا حجم المخالفات يفوق بكثير طاقاتهم الرقابية، وما ينجز يبقى غير كافي لتغطية جميع مراحل السلسلة الغذائية.

لذا، فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، نسائلكم عما تعتزمون القيام به لتعزيز دور (l'ONSSA) في حماية المستهلك وتحقيق السلامة الغذائية؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أود في البداية أن أتقدم بالشكر الجزيل لفريق الاتحاد المغربي للشغل على إثارة موضوع ضمان السلامة الغذائية للمواطنين والوضعية ديال (l'ONSSA).

يضطلع المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية في إطار منظومة قانونية ومؤسساتية متكاملة بمهمة المراقبة الدائمة للمواد الغذائية الموجهة للاستهلاك، سواء كانت منتجة محليا أو مستوردة أو موجهة للتصدير.

وترتكز هذه المنظومة على منح تراخيص صحية للمؤسسات ومقاولات القطاع الغذائي، حيث بلغ عدد التصاريح الصحية 17.000 تصريح لحد الساعة، والقيام بزيارات تفتيش منتظمة للتأكد من احترام الشروط الصحية، إضافة إلى المراقبة اليومية للحوم بالمجازر وباحات بيع الأسماك، وكذلك المراقبة المستمرة للمنتجات الغذائية المستوردة على مستوى النقط الحدودية.

كما ينجز المكتب سنويا مخططات للرصد والمراقبة، يتم في إطارها أخذ عينات من مختلف المواد الغذائية لإجراء التحاليل المخبرية اللازمة، واتخاذ الإجراءات الزجرية عند الاقتضاء من حجز وإتلاف وتتبع قضائي.

وخلال فترة الذروة الاستهلاكية كفصل الصيف وشهر رمضان وعيد الأضحى، يتم تكثيف المراقبة في وحدات الإنتاج ونقط البيع والعبور، مع استهداف المواد الأكثر استهلاكا والأسرع تلفا، وذلك في إطار اللجان المحلية المختلطة تحت إشراف السادة الولاة والعمال.

وقد أسفرت عمليات المراقبة إلى متم شهر أكتوبر 2025، على القيام بـ 6945 زيارة صحية للوحدات المرخصة ومراقبة حوالي 431 ألف طن من اللحوم الحمراء ولحوم الدواجن، و7.7 مليون طن من المواد الغذائية عند الاستيراد، إضافة إلى أخذ 14.410 عينة للتأكد من سلامتها.

وتماشيا مع انتظارات المستهلكين ومختلف الفاعلين الاقتصاديين في مجال السلامة الصحية للمنتجات الغذائية، أعدت الوزارة مشروع قانون تعديلي للمكتب، يهدف إلى تعزيز مهامه وتقوية موارده البشرية، مع اعتماد أنظمة مراقبة فعالة تراعي المواصفات والمعايير الدولية المنظمة للتبادلات التجارية بين الدول.

وللإشارة، فقد بلغ عدد مناصب الشغل المحدثة خلال الفترة 2021-2025 ما مجموعه 350 موظف، مع تكثيف التكوين المستمر لفائدة الأطر العاملة بالمكتب، هاذ الرقم هو ضعيف جدا مقارنة مع المهام اللي تيقوم بها هاذ المكتب، ولكن احنا راه تنحاولو باش أن هاذ الرقم يتضاعف أو لا أكثر يضرب في ثلاثة.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للأستاذة زهرة محسين من أجل التعقيب.

تفضلي.

المستشارة السيدة زهرة محسين:

السيد الرئيس،

بدورنا، السيد الوزير، تنشكركم على الجواب ديالكم وعلى الاعتراف الضمني ديالكم للأدوار اللي كتقوم بها هاذ الشغيلة ديال (l'ONSSA) رغم قلة الموارد، لأننا بالفعل فريق الاتحاد المغربي للشغل نعتبر أن أطر(l'ONSSA) هم خط الدفاع الأول عن صحة المواطنات والمواطنين.

لكن لحد الساعة، السيد الوزير، للأسف لم تنصف تعمل بإمكانات جد محدودة من حيث المختبرات، ووسائل النقل غير الكافية، إضافة إلى ضعف التجهيزات بالمراكز الحدودية والأسواق والمسالخ التقليدية وبوضعيات إدارية ومادية لا ترقى إلى حجم المهام الكبيرة كما ذكرتم في جوابكم، السيد الوزير، وثقل المسؤوليات الملقاة على عاتق المستخدمين والمستخدمات.

لذا نؤكد في فريق الاتحاد المغربي للشغل من جديد على مطلبنا الملح بالإسراع بإخراج نظام أساسي كفيل بحماية كافة المستخدمات والمستخدمين من الضغط والعنف بكل أشكاله، نظام أساسي عادل ومنصف كإطار قانوني يضمن الكرامة الإنسانية ويثمن الموارد البشرية ويحفزها ويمكنها من أداء أدوارها الاستراتيجية في حماية صحة المواطن، تقديرا لمخرجات الحوار القطاعي الأخير الذي جمع جامعتنا ووزارتكم يوم 07 فبراير 2025، قبل أن تتزايد حدة مشاعر الإحباط بين صفوف الشغيلة.

السيد الوزير المحترم،

إن المطلوب اليوم هو تقديم رؤية واضحة تعالج الخصاص من خلال رفع عدد الأطر - كما ذكرتم - بما يتناسب وحجم السوق الوطنية وتقوية المختبرات وتحسين الوسائل اللوجيستيكية والإسراع بإخراج النظام الأساسي الخاص بأطر المكتب بما يوفر الحماية القانونية والتحفيز المادي الكفيلين بتقوية منظومة الرقابة وضمان حق المواطن المغربي في غذاء سليم وآمن.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الأستاذة محسين.

السؤال الموالي موضوعه "ارتفاع أسعار اللحوم".

الكلمة لأحد السادة عن الفريق الاشتراكي- المعارضة الاتحادية، تفضل.

المستشار السيد المختار صواب:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

نسائلكم السيد الوزير عن خطة وزارتكم لمواجهة الارتفاع المهول في أسعار اللحوم ببلادنا؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أود بداية التأكيد أن ارتفاع أسعار اللحوم الحمراء إشكال مركب يتداخل فيه ارتفاع كلفة الإنتاج مع تطور العرض والطلب إلى جانب ما يرتبط بسلاسل التسويق والتوزيع، مما يجعل تدبيره مسؤولية مشتركة بين القطاعات الحكومية والسلطات المحلية والجماعات الترابية والمهنيين.

ولضمان تموين عادي للسوق الوطني والتخفيف من الضغط على الأسعار، اتخذت الحكومة عبر وزارة الفلاحة حزمة من التدابير، من أهمها:

أولا، دعم الأعلاف، ولا سيما الشعير والأعلاف المركبة للتقليل من كلفة الإنتاج على مربي الماشية؛

ثانيا، تعليق رسوم الاستيراد والضريبة على القيمة المضافة على الحيوانات الموجهة للذبح والتسمين إلى غاية 31 دجنبر 2025، مع استيراد حوالي 249.000 رأس من الأبقار و323.000 رأس من الأغنام.

كذلك، تعليق الرسوم نفسها إلى غاية 31 دجنبر 2025 على استيراد اللحوم الطرية والمتبردة والمجمدة للأبقار والأغنام والماعز والإبل في حدود 40.000 طن، في حين لم يتجاوز حجم الواردات 5611 طن، أغلبها موجهة للمطاعم.

ثم كذلك تم تحديد هذا التوجه إلى غاية 31 دجنبر 2026 بالنسبة للحيوانات الموجهة للذبح والتسمين في حدود 300.000 رأس من الأبقار الأليفة و15.000 رأس من الإبل الأليفة، ضمانا لاستدامة العرض الوطني.

وتنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، تقوم الحكومة بتنزيل برنامج إعادة تشكيل القطيع الوطني، بغلاف مالي ديال 12.8 مليار درهم خلال هاذ السنة والسنة المقبلة للحفاظ على الرصيد الوطني من الماشية وتحسين إنتاجية ديالو وتنفيذ عقد البرنامج المتعلق بسلسلة اللحوم الحمراء في إطار استراتيجية الأخضر، بهدف رفع الإنتاج واستعادة التوازن في أفق 2030.

بالمناسبة، كاين السيد وزير الداخلية، كنبغي نشكر وزارة الداخلية بالدعم اللي قامت به في إطار إعادة تشكيل القطيع الوطني.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار من أجل التعقيب.

تفضل.

المستشار السيد المختار صواب:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

اللي ما مفهومش اليوم، السيد الوزير المحترم، هو أنه الناس اللي كيستوردو رؤوس الماشية، كيستافدو على جوج جوايه: كيستافدو أولا من الدعم اللي كتعطيه لهم الدولة، واللي كان فـ 2025 ما بين 10 آلاف رأس و150 ألف رأس، واللي تزاد فقانون المالية ديال 2026، باش يوصل لـ 300 ألف راس، هاذ الناس، السيد الوزير المحترم، كيربحو مع الدولة ومع المواطن، بلا أي تأثير على ثمن بيع اللحوم بالجملة وبالتقسيط.

هنا كنشوفو هاذ الفئة اللي تسمات إعلاميا بـ"الفراقشية"، كتجمع ما بين امتيازين في نفس الوقت، الإعفاءات اللي كتجي من المال العام، سواء على مستوى الرسوم الجمركية أو الضريبة على القيمة المضافة (TVA[7]) وفلوس المواطنين، بحيث أنه الأثمنة مازال مرتفعة، رغم انخفاض كلفة الاستيراد.

وهنا كنلقاو، السيد الوزير المحترم، أننا قدام مفارقة غير مقبولة وغير مفهومة، المال العام يصرف بسخاء، تحت عنوان الدعم، والمواطن ما كيستافدش، والمستوردين كيراكمو الأرباح على ظهر القدرة الشرائية للأسر المغربية، وهنا كيولي المال العام ريع مقنن، كتستافد منو فئة محدودة جدا في غياب كبير ديال الوضوح وفي اعتداء واضح على جيب المواطن.

وهاذ المشكل، السيد الوزير المحترم، ما بقاش محصور فقط فمستوى البيع بالتقسيط، ولكن امتد للأسواق الأسبوعية مثلا: سوق "السبت ولاد النمة" وسوق "حد خريبكة" وسوق "ثلاث بني ملال"، و"أربعاء الفقيه بن صالح"، فهذه الأسواق أصبحت تشهد حالة كساد واضحة، بسبب تقلص طلب وانخفاض استهلاك اللحوم عند المواطنين، وهاذ الشي أثر سلبا على الرواج الاقتصادي وعلى مداخيل التجار الصغار، اللي كيعتمد بشكل كبير على الحركة الأسبوعية لهاذ

[7] **T**axe sur la **V**aleur **A**joutée.

الأسواق لضمان دخلهم.

السيد الوزير المحترم،

احنا استوردنا اللحم من بعض الدول، باش على الأقل نحافظو على القطيع الوطني ديالنا، ونطيحو الثمن على المواطن باش يستهلك اللحوم الحمراء، ولكن اللي وقع فالأخير هو ما حمينا القطيع الوطني ما والو.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة، بضع ثواني السيد الوزير، إيلا كان هناك تعقيب؟

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس.

أنا بغيت نقول للسيد المستشار، بأن عملية الاستيراد هي عملية مفتوحة لجميع المغاربة، والحكومة ما قدمتش حتى شي دعم خلال 2025 لأي مستورد.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال ما قبل الأخير موضوعه "استراتيجية القطاع الفلاحي لضمان تحقيق العدالة المجالية بين مختلف الجهات".

الكلمة للفريق الحركي، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الله مكاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عن خيار الجهوية المتقدمة وآفاق العدالة المجالية في استراتيجية القطاع الفلاحي، نسائلكم السيد الوزير؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تعتمد الوزارة منذ سنوات، توجها استراتيجيا يقوم على ترسيخ التوازن الترابي في توزيع الموارد والاستثمارات، دعما للتنمية القروية والجبلية والمناطق النائية، واستجابة للحاجة الملحة لتنمية متوازنة ومنصفة بين مختلف الجهات، وقد عملت الوزارة في إطار مخطط "المغرب الأخضر" ثم إستراتيجية "الجيل الأخضر" على توجيه جزء مهم من الاستثمارات نحو الفلاحة التضامنية والمناطق الوعرة والهشة، لضمان توزيع أكثر عدلا للموارد وتدارك الفوارق بين المجالات، وكذلك تعزيز سلاسل الإنتاج، تحديث تقنيات الري وتقوية التنظيمات المهنية، بما يضمن إدماج الفلاحين الصغار في الدينامية التنموية وتحقيق توازن أفضل في الاستفادة من البرامج العمومية.

كما إن إحداث الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر الأركان، كقاطرة لتأمين تدخل ترابي متوازن على مستوى 16 إقليم يستجيب لخصوصيات هذه النظم البيئية ويعزز صمود الساكنة ديال هاذ المناطق عبر برامج تنمية تراعي الفوارق المجالية.

كما تمت بلورة وإنجاز مشاريع للتنمية القروية المندمجة بالمناطق الجبلية، بشراكة مع المانحين الدوليين على مستوى 15 إقليما بما يسهم في إعادة توجيه الاستثمار نحو المجالات الهشة ويعيد جزء من التوازن التنموي داخل المجال القروي.

كما اضطلعت الوزارة بدور محوري في التنسيق وقيادة برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية 2017-2023، الذي شكل رافعة لإرساء توزيع متوازن للاستثمارات العمومية وفق حاجيات كل مجال، حيث حرصت اللجنة الوطنية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية على وضع خرائط موضوعاتية دقيقة لرصد العجز التنموي وتصنيف الجماعات الترابية إلى فئات حسب مستوى العجز، مما يتيح توجيه الاستثمارات نحو الجماعات الأكثر هشاشة.

كما تم الحرص على أن تكون المخططات السنوية لتقليص الفوارق إنتاجا صرفا للجان الجهوية، استنادا إلى قرب المتدخلين المحليين من الواقع الترابي واطلاعهم الدقيق على حاجيات الساكنة، وهو ما ساهم في تحقيق التوازن في توجيه الموارد وتعزيز نجاعة الاستهداف.

كذلك، هاذ البرنامج حقق تحسنا ملموسا في الولوج إلى الطرق والماء الصالح للشرب والكهرباء والصحة والتعليم بأكثر من 1243 جماعة ترابية، وخاصة بالمجالات الجبلية التي تم توجيه ما يناهز 74% من الاستثمار إليها.

وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية لصاحب الجلالة نصره الله

الداعية إلى إرساء عدالة ترابية واجتماعية وتحقيق تنمية متوازية بين مختلف المجالات، تعمل الحكومة حاليا على بلورة رؤية وطنية موحدة للتنمية الترابية المندمجة، والوزارة تؤكد انخراطها الكامل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار، تفضل.

المستشار السيد عبد الله مكاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمين،

تفاعلا مع توضيحاتكم، نسجل في الفريق الحركي الملاحظات والاقتراحات التالية:

أولا، السيد الوزير، لا خلاف أن وضعية الفلاحين، خاصة الصغار والمتوسطين والكسابة، ليست على ما يرام، وإزاء هذا الوضع الصعب وخارج المبادرات الملكية الحكيمة المتمثلة في تخصيص دعم قطيع الماشية بعد إعادة الإشراف على إحصائه من طرف وزارة الداخلية وسلطاتها الترابية، والتي صححت الأرقام المعلنة من طرف وزارتكم، انتظرنا وانتظر معنا الفلاح أن تأتي الحكومة بإجراءات تحفيزية للقطاع وللفلاح في قانون المالية للسنة المقبلة تكون منصفة للفلاحين في جميع الجهات والمجالات الترابية، بغية مواجهة الإكراهات والتحديات التي يعرفها القطاع جراء تعثر تثمين وهيكلة العديد من السلاسل الإنتاجية، وضبابية قواعد الدعم والإشكاليات المرتبطة بحكامة صندوق التنمية القروية ووكالة التنمية الفلاحية، خاصة في مجال تدبير الاستثمارات ذات الصلة بالقطاع.

لكن للأسف، السيد الوزير، جاء القانون بعيدا عن انتظارات وتطلعات الفلاحين خاصة الصغار والمتوسطين.

ثانيا، السيد الوزير، الأكيد أن المخططات القطاعية من قبيل "المغرب الأخضر" و"الجيل الأخضر" بكلفتها المالية والمائية عجزت عن تحقيق الاكتفاء الذاتي للمغاربة في اللحوم الحمراء والبيضاء والحليب والخضر والفواكه والقطاني والزيوت والحبوب، وغيرها، مما رسخ خيار اللجوء إلى رفع الحواجز الجمركية للاستيراد، رغم غياب أي أثر على الأسعار، لا على ضمان الأمن الغذائي ببلادنا، والغريب أن الحكومة تعود في الدقيقة 90 قبل المصادقة على قانون المالية لفتح النافذة من جديد أمام "فراقشية الاستيراد"، رغم إجماع المغاربة عن فشل العمليات السابقة وعلى مطلب التحقيق بشأنها.

ثالثا، السيد الوزير، بعيدا عن لغة التشخيص ومن أجل تحقيق العدالة المجالية المنشودة بين الجهات في القطاع الفلاحي، نتطلع في الفريق الحركي إلى الخروج من السياسات الفلاحية المتمركزة، عبر بلورة برامج ومخططات فلاحية جهوية، تأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل جهة وتضمن عدالة مجالية حقيقية في توسيع الاستثمارات والدعم، وإعمال التميز المجالي الإيجابي للمناطق الهشة، وذلك على ضوء الورش الملكي الاستراتيجي المتعلق بالتنمية الترابية المندمجة.

وفي هذا السياق، نستغرب، السيد الوزير المحترم، عن تماطل الحكومة في الإفراج عن التشريعات، من قبيل قانون الجبل وقانون الحماية وتنمية الواحات والتي قدمنا بشأنها كحركة شعبية مقترحات قانون متكامل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي عبد الله.

نمر الآن للسؤال الحادي عشر وموضوعه "إدماج موظفي قطاع المياه والغابات في النظام الأساسي لمستخدمي الوكالة".

الكلمة للسيدة المستشارة عن فريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضلي أستاذة.

المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم عما تعتزمون القيام به من تحفيزات وإجراءات لتشجيع موظفي الوزارة ومستخدمي الوكالة الوطنية للمياه والغابات؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أشكر فريق الاتحاد المغربي للشغل على إثارة موضوع مسار إرساء النظام الأساسي لمستخدمي الوكالة الوطنية للمياه والغابات، وخاصة ما يتعلق بإدماج موظفي القطاع في هذا الإطار الجديد.

تنفيذا لالتزامات الحكومة في إطار الحوار الاجتماعي القطاعي تم إعداد صيغة جديدة للنظام الأساسي لمستخدمي الوكالة ستعرض على المجلس الإداري للمصادقة قبل متم السنة الجارية، وينص هذا النظام

على تمتيع الموظفات والموظفين، إضافة إلى ما يضمنه النظام العام للوظيفة العمومية بجميع الحقوق والامتيازات المخولة لمستخدمي الوكالة، مع الاحتفاظ التام بالحقوق المكتسبة منذ اشتغالهم في قطاع المياه والغابات.

كما يقر استفادتهم تلقائيا من كل التغيرات التي قد تطرأ على قانون الوظيفة العمومية ومخرجات الحوار الاجتماعي بالقطاع العام، ويقر منظومة تعويضات ومنح ومكافآت تتماشى وخصوصية المهام الموكولة إليهم، إلى جانب استفادتهم من خدمات مؤسسة الأعمال الاجتماعية كتأمين صحي تكميلي، تأمين عن الوفاة، العجز، نقل طبي، وخدمات ثقافية وترفيهية.

ولمواكبة هاذ الورش، تعقد اجتماعات منتظمة مع الشركاء الاجتماعيين لتقاسم مستجدات الإدماج ودراسة المطالب، حالة بحالة وتصفية عدد من الملفات الإدارية والمهنية العالقة، خصوصا ما يتصل بالتعويضات عن التنقل والمنح السنوية وامتحانات الكفاءة والترقيات مع إعادة تنظيم الوحدات ترابيا في إطار ورش فصل المهن.

وتجدر الإشارة، إلى أن النظام الأساسي في صيغته الجديدة لا يمثل تراجعا عن أي مكسب، بل إطارا لتعزيز الحقوق وفتح آفاق مهنية واعدة، والوزارة تظل منفتحة، في حدود الإمكانات القانونية والمالية المتاحة، على كل المقترحات البناءة، حريصة على ألا يكون هذا الورش مصدر طمأنة وتحفيز لموظفات وموظفي قطاع المياه والغابات في احترام لمبدأ الاختيار الطوعي وروح المسؤولية المشتركة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيدة المستشارة من أجل التعقيب.

المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على الجواب ديالكم.

إذ تؤكدون أن عملية الإدماج تتقدم وأن الحوار مستمر، لكن الواقع كما يصلنا في نقابتنا في الاتحاد المغربي للشغل، حيث يظهر أن القلق ما يزال سيد الموقف، حول معايير التقييم والمهام الجديدة وطبيعة العمل، خصوصا بالنسبة للأعوان الغابويين المتحملين للقدر الأكبر من المخاطر، وأن غياب رؤية واضحة حول مصير الموارد البشرية قد خلق فراغا تشريعيا وتنظيميا، يمس استقرارهم المهني والوظيفي.

إنه ملف حساس، السيد الوزير، يهم آلاف العاملات والعاملين الذين عاشوا منذ إحداث الوكالة حالة من الارتباك القانوني والمهني، أثرت بشكل مباشر على أوضاعهم الإدارية والاجتماعية، وعلى المسار المهني وأنظمة الترقية والتعويضات والمهام والتنقل.

فمنذ إحداث الوكالة الوطنية للمياه والغابات ظل الموظفون العموميون للقطاع ينتظرون تنزيلا واضحا ومنصفا ومتوازنا للإصلاح، تنزيل يضمن حقوقهم المكتسبة ويحمي مسارهم المهن، خصوصا أن القطاع يعتمد على كفاءات إدارية وتقنية وعلمية عالية ذات مسؤوليات ميدانية كبرى، مرتبطة بحماية الثروة الغابوية والمحافظة على النظم البيئية الوطنية.

السيد الوزير المحترم،

إن شغيلة المياه والغابات، تطالبكم بإعادة النظر في نظامها الأساسي وفق مقاربة تشاركية، تقطع مع الطريقة الأحادية التي أعد بها، نظام يحدد بوضوح المسار المهني ويعترف بخصوصية القطاع الغابوي وبحجم المخاطر التي يتعرض لها العاملون به، ولا يتضمن شروطا وترتيبات تراجعية.

وعليه، نؤكد في فريق الاتحاد المغربي للشغل أن نجاح الإصلاح لن يتحقق دون:

- تسوية التعويضات العالقة، خصوصا المتعلقة بالتشجير والاستغلال الغابوي منذ 2022 لكافة المهندسين الغابويين بالوكالة، وكذا العائدين إلى وزارة الفلاحة؛

- صرف المنحة السنوية لشهر يونيو 2025 لكافة المهندسين الغابويين العائدين إلى وزارة الفلاحة؛

- تسريع مصادر التصفية المالية والانتقال السلس للملفات الإدارية والمالية بين الوكالة الوطنية للمياه والغابات ووزارة الفلاحة؛

- تفعيل الآليات التنظيمية التي تضمن حقوق الموظفين في الحالات الانتقالية؛

- التعجيل بتسوية وضعية عدد من الموظفين والمتقاعدين اتجاه النظام الجماعي لمنح ورواتب التقاعد(l'RCAR[8])، وسنحيل عليكم، السيد الوزير، اللائحة بالأسماء.

وأخيرا ندعوكم، السيد الوزير، بالإسراع بإخراج نظام أساسي لمستخدمي الوكالة في صيغة متوافق عليها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

رد السيد الوزير، بضع ثواني.

[8] **R**égime **C**ollectif d'**A**llocation de **R**etraite.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا.

السيدة المستشارة،

القانون الأساسي قلت قبل الأخير ديال الشهر غادي يكون تصادق عليه في المجلس الإداري.

الحوار مفتوح مع جميع الشركاء الاجتماعيين والملفات موجودين والباب ديالنا مفتوح والحوار كاين، احنا الهدف ديالنا هو الوكالة تشتغل في أحسن الظروف.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نشكركم على مساهمتكم القيمة في فعاليات هته الجلسة.

وبهذا، نكون قد استوفينا جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية المخصصة لهاذ اليوم.

رفعت الجلسة.

محضر الجلسة رقم 254

التاريخ: الثلاثاء 18 جمادى الآخرة 1447هـ (9 ديسمبر 2025م).

الرئاسة: المستشار السيد أحمد اخشيشين، النائب الثاني لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: تسع وأربعون دقيقة، ابتداء من الساعة الخامسة والدقيقة الثانية والخمسين مساء.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على:

1. مشروع قانون رقم 16.25 بتغيير القانون رقم 36.21 المتعلق بالحالة المدنية (محال من مجلس النواب)؛

2. مشروع قانون تنظيمي رقم 53.25 يقضي بتغيير وتميم القانون التنظيمي رقم 11.27 المتعلق بمجلس النواب (محال من مجلس النواب)؛

3. مشروع قانون تنظيمي رقم 54.25 يقضي بتغيير وتميم القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب الساسية (محال من مجلس النواب)؛

4. مشروع قانون رقم 55.25 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 57.11 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية (محال من مجلس النواب).

المستشار السيد أحمد اخشيشين، رئيس الجلسة:

نمر مباشرة إلى الجلسة التشريعية المبرمجة في جدول أعمال يومنا هذا.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

بداية، نرحب بالسيد وزير الداخلية، الذي سيتولى تقديم المشاريع المدرجة في إطار هاته الجلسة.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الوزير،

السادة المستشارون والمستشارات،

يخصص المجلس هاته الجلسة التشريعية للدراسة والتصويت على أربعة مشاريع:

1. مشروع قانون رقم 16.25 بتغيير القانون رقم 36.21 المتعلق بالحالة المدنية، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

2. مشروع قانون تنظيمي رقم 53.25 يقضي بتغيير وتميم القانون التنظيمي رقم 11.27 المتعلق بمجلس النواب، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

3. المشروع الثالث هو مشروع قانون تنظيمي رقم 54.25 يقضي بتغيير وتميم القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

4. والمشروع الأخير هو مشروع قانون رقم 55.25 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 57.11 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية، والمحال كذلك على مجلس المستشارين من مجلس النواب.

وقبل الشروع في الدراسة والتصويت على النصوص التشريعية المدرجة في جدول الأعمال، أود أن أتقدم، باسم المجلس، بالشكر الجزيل لرئيس وأعضاء لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية، وكذا للسيد وزير الداخلية على المجهودات التي بذلوها في سبيل الدراسة المعمقة والمستفيضة للنصوص التشريعية المسجلة في جدول أعمال مجلسنا اليوم.

وفي مستهل هاته الجلسة، أعطي الكلمة للحكومة، في شخص السيد وزير الداخلية، لتقديم مشروع قانون رقم 16.25 بتغيير القانون رقم 36.21 المتعلق بالحالة المدنية.

تفضلوا، السيد الوزير.

السيد عبد الوافي لفتيت، وزير الداخلية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يسعدني أن أعرض على أنظار مجلسكم الموقر، مشروع قانون رقم 16.25 بتغيير القانون رقم 36.21 المتعلق بالحالة المدنية.

وأود في البداية أن أتقدم بجزيل الشكر إلى السيدات والسادة المستشارين المحترمين، على ما يبذلونه دوما من اهتمام بقطاع الحالة المدنية وعلى ما يبذلونه من مجهودات للنهوض بهذا القطاع الحيوي.

كما أود التنويه بالإجماع الذي ميز التصويت على مشروع القانون داخل لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية، والذي أكد ويؤكد الانخراط التام والتعبئة المعهودة للسيدات والسادة المستشارين، من منطلق تقديرهم العميق للأهمية التي يكتسيها، بالنظر للانعكاسات الإيجابية التي جاء بها هذا المشروع، والذي سيمكن من تقريب الإدارة من المرتفقين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن مشروع هذا القانون يندرج في إطار تحسين جودة الخدمات

المقدمة للمرتفقين والعمل على تسريع وثيرة الأداء والرفع من فعالية وسرعة معالجة الطلبات المقدمة من لدن المواطنات والمواطنين، المرفوعة إلى اللجنة العليا للحالة المدنية.

وفي هذا السياق، تفيد مقتضيات المادة 35 من القانون رقم 36.21 المتعلق بالحالة المدنية المقترح تغييرها أن "اللجنة العليا للحالة المدنية تتألف من مؤرخ المملكة بصفته رئيسا، بالإضافة إلى قاض معين من قبل المجلس الأعلى للسلطة القضائية وممثل عن السلطة الحكومية المكلفة بالداخلية، بصفتهم أعضاء".

إلا أنه قد تبين جليا، من خلال الممارسة والتطبيق، أن وضع آليات جديدة قد أصبح أمرا ملحا ومستعجلا لتبسيط مسطرة تغيير الأسماء العائلية والإجراءات الإدارية المرتبطة بها، وذلك من أجل تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطن، وكذا تعزيز الثقة بين الإدارة والمرتفق، وبالتالي ضمان استمرارية وقرب مرفق الحالة المدنية، بما يخدم الصالح العام، وعلى الشكل الذي يرتضيه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، متوخين من وراء ذلك النهوض بهذا القطاع الحيوي.

وتأسيسا على ذلك، سيمكن مشروع هذا القانون اللجنة العليا للحالة المدنية من التسريع بالبت في طلبات المواطنات والمواطنين المعروضة على أنظارها، بما يخدم مصالح المرتفقين ويحقق غايتهم بالسرعة والدقة المرغوبتين من جهة، وبما يضمن للجنة المذكورة استمرارية عقد جلساتها تحت أي طارئ كان، من جهة أخرى، وذلك من خلال إدراج إمكانية النيابة عن رئيس هذه اللجنة في حالة تعذر عليه الحضور لأي سبب من الأسباب.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير وطننا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس أعز الله أمره.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

أحيل الكلمة الآن لمقرر لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية لتقديم تقرير اللجنة حول مشروع القانون.

المستشار السيد مولاي المصطفى العلوي الإسماعيلي: (نيابة عن مقرر اللجنة)

السيد الرئيس المحترم،

السيد وزير الداخلية المحترم،

السيدات والسادة المستشارين والمستشارات المحترمون،

يشرفني أن أرفع إلى المجلس الموقر تقرير لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية حول مشروع قانون رقم 16.25 بتغيير القانون رقم 36.21 المتعلق بالحالة المدنية.

تدارست اللجنة مشروع القانون في اجتماعها المنعقد يوم الثلاثاء 02 دجنبر 2025، برئاسة السيد مولاي عبد الرحمان ابليلا، رئيس اللجنة، وبحضور السيد وزير الداخلية، السيد عبد الوافي الفتيت.

ويرمي مشروع القانون إلى تعديل المادة 35 من القانون المذكور بغاية إدراج إمكانية النيابة عن مؤرخ المملكة بصفته رئيس اللجنة العليا للحالة المدنية، في حالة غيابه أو تعذر حضوره لأي سبب من الأسباب، من أجل التسريع بالبت في طلبات تغيير الأسماء العائلية المعروضة على أنظار اللجنة العليا، وقصد ضمان استمرار عقد جلسات هذه اللجنة بشكل سلس ودائم.

وثمن السيدات والسادة المستشارون المستجد الذي حمله مشروع القانون والدور الذي سيلعبه في الرفع من وثيرة البت في الملفات والاستجابة لمصالح المواطنين في مجالات الحالة المدنية.

وفي الأخير، تم عرض المادة الفريدة التي يتألف منها المشروع على التصويت، فوافقت عليها اللجنة بالإجماع، كما وافقت بالإجماع على مشروع قانون رقم 16.25 بتغيير القانون رقم 36.21 المتعلق بالحالة المدنية برمته.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا مولاي المصطفى.

هل هناك من طلب المساهمة في مناقشة هذا المشروع؟

نفتح باب المناقشة إيلا كان هناك طلبا للمناقشة.

وزع.

شكرا.

إذن، ننتقل للتصويت على **المادة الفريدة المكونة للمشروع**.

وأعرض **المادة الفريدة** للتصويت:

الموافقون: بالإجماع.

وأعرض **مشروع القانون برمته** للتصويت:

الموافقون: بالإجماع.

إذن، و افق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 16.25 بتغيير القانون رقم 36.21 المتعلق بالحالة المدنية.

ننتقل الآن للدراسة والتصويت على "مشروع قانون تنظيمي رقم 53.25 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب".

الكلمة للحكومة لتقديم مشروع القانون التنظيمي.

الكلمة لكم السيد الوزير.

تفضلوا للمنصة..

السيد وزير الداخلية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تنفيذا للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، الواردة في خطاب العرش ليوم 29 يوليوز 2025، بمناسبة تخليد الذكرى 26 لتربع جلالة الملك، أعزه الله، على عرش أسلافه المنعمين، حيث أكد فيها جلالته، حفظه الله، على "ضرورة توفير المنظومة العامة المؤطرة لانتخابات مجلس النواب، وأن تكون معتمدة ومعروفة قبل نهاية السنة الحالية"، وكذا "الإعداد الجيد لهذه الانتخابات وفتح باب المشاورات السياسية مع مختلف الفاعلين".

يشرفني أن أعرض على أنظار مجلسكم الموقر مشاريع القوانين المتعلقة بانتخابات مجلس النواب لسنة 2026، والتي تتألف من النصوص التالية:

- مشروع قانون تنظيمي رقم 53.25 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب؛

- مشروع قانون تنظيمي رقم 54.25 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية؛

- مشروع قانون رقم 55.25 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 57.11 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية.

وقبل استعراض أهم مضامين المشاريع المذكورة، أود أن أشير إلى أن هذه المنظومة تم إعدادها طبقا للتوجيهات الملكية السامية، وفق مقاربة تشاورية مع الهيئات السياسية، مبنية على الحوار المسؤول والمثمر.

ذلك أنه وفي إطار التطبيق الفوري للتوجيهات الملكية السامية، تم عقد لقاءات بمقر وزارة الداخلية مع قادة جميع الأحزاب السياسية، وقد حرصت مصالح وزارة الداخلية بالعناية اللازمة على دراسة مختلف اقتراحات وتصورات هيئاتهم في شأن الموعد الانتخابي المقبل، وكذا الاستماع إلى آرائهم ومواقفهم، في جو تميز بنقاشات مثمرة وصريحة، غايتها تمهيد السبل لبلوغ صيغة توافقية للتعديلات التي سيتم إدراجها في المنظومة الانتخابية.

وقد مكنت هذه اللقاءات التشاورية من تحديد التدابير الكفيلة بربح الرهانات الكبرى المأمولة من الانتخابات المقبلة، والمتمثلة أساسا في إقرار الآليات التشريعية اللازمة لضمان تخليقها وتوفير المناخ الملائم لتحقيق نسبة مشاركة مقبولة في الاقتراع وإجراء انتخابات حرة ونزيهة، لإفراز مؤسسة نيابية قوية تنبثق عنها سلطة تنفيذية قادرة على رفع التحديات الكبرى المطروحة والاستجابة لتطلعات كافة فئات وشرائح المجتمع المغربي.

ولا يفوتني، بهذه المناسبة، أن أنوه بروح المسؤولية التي أبان عنها الفرقاء السياسيون خلال مرحلة المشاورات التي قادتها وزارة الداخلية، وكذا المناخ الإيجابي الذي ساد هذه المشاورات، مما ساعد على التقريب بين وجهات النظر والمواقف حول القضايا الكبرى المتعلقة بالمنظومة التشريعية المؤطرة لانتخابات 2026.

ومن جهة أخرى، أود أن أعبر للسيدات والسادة المستشارين عن خالص عبارات الشكر على حضورهم المكثف خلال الجلسة المطولة التي خصصتها لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية بالمجلس الموقر، لدراسة مشاريع القوانين الانتخابية، وعلى مشاركتهم الفعالة والإيجابية في إغناء النقاش، بشكل جاد ومسؤول، حول التدابير المقترحة فيها.

كما أغتنم هذه الفرصة لأنوه بالمجهودات الكبيرة التي بذلها رئيس اللجنة من أجل توفير مناخ ملائم لدراسة مشاريع النصوص المذكورة، مع الإشادة بصبره وسعة صدره وحسن تدبيره لأشغال اللجنة، مما مكن من دراستها والمصادقة عليها في أحسن الظروف والآجال.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن مشاريع القوانين المعروضة على أنظار مجلسكم الموقر، تندرج في سياق خاص ومتميز، حدد معالمه الخطاب الملكي التاريخي الذي وجهه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، أعزه الله، إلى شعبه الوفي بتاريخ 31 أكتوبر الماضي، إثر مصادقة مجلس الأمن على القرار رقم 2797، الذي أكد فيه المجلس المذكور اعتماد المقترح المغربي للحكم الذاتي، في إطار السيادة المغربية كحل جدي وواقعي لتسوية النزاع المفتعل حول الصحراء المغربية.

وغير خاف عليكم أن القرار الأممي، باعتباره يشكل منعطفا إيجابيا للقضية الوطنية، أسس - كما جاء في الخطاب الملكي السامي - لعهد جديد، وقد أتاح انطلاق دينامية إيجابية ببلادنا وأدخلها في مرحلة جديدة ومتميزة، مما يستدعي منا جميعا بذل الجهود اللازمة، في أفق إجراء الانتخابات المقبلة في مناخ مطبوع بالنزاهة والشفافية، وموسوم بأرقى مظاهر التخليق ومسنود بانخراط جماعي قوي، وجعل الاستحقاق المقبل لحظة ديمقراطية ناجحة، تكون خير دعم لإنجاح مبادرة الحكم الذاتي.

وبذلك، سيكون بإمكان بلادنا استثمار الممارسة الديمقراطية السليمة لخدمة مشروع استكمال الوحدة الترابية، مع ترسيخ الثقة الكبيرة التي تحظى بها، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة أعزه

الله، لدى المنتظم الدولي.

وفي هذا المنظور، فإن الأهداف الكبرى المتوخاة من التدابير التشريعية المقترحة، تتمثل في المستويات الثلاثة التالية:

1- تخليق العمليات الانتخابية خلال كافة مراحلها والتصدي لكل المحاولات الرامية إلى المساس بصدقية الانتخابات ونزاهتها؛

2- وضع الآليات الكفيلة بتشجيع المشاركة السياسية والانتخابية للشباب والنساء واستقطاب نخب جديدة وكفاءات مؤهلة؛

3- توفير ظروف ملائمة لتحقيق نسبة مشاركة مقبولة في الاقتراع.

وكما تلاحظون، فإن هذه المنظومة جاءت لتمهد الطريق أمام جيل جديد وغير مسبوق من الإصلاحات الانتخابية، أكثر تجاوبا مع انشغالات الفاعل السياسي، وانفتاحا على اهتمامات المواطنات والمواطنين، وتتبنى مقاربة مسؤولة وموضوعية، غايتها خدمة المصلحة العامة والوصول إلى حلول ملائمة للإشكاليات التي طرحت بإلحاح بمناسبة تفعيل المقتضيات الانتخابية والحزبية الحالية.

كما تندرج في سياق مسار إصلاحي وتحديثي ثابت ومتوازن، مستلهم من التوجيهات الملكية السامية، يشمل كافة الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهي إصلاحات كان لها أثر كبير في إبراز معالم التحديث والتنمية الشاملة، التي انخرط فيها المغرب وزادته رفعة وإشعاعا وتميزا على الصعيدين القاري والدولي.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

مما لا شك فيه، أن الرهانات الكبرى المحيطة بالانتخابات المقبلة كانت حاسمة في تحديد الإطار العام لمشاريع النصوص الانتخابية المعروض على أنظاركم اليوم.

وهكذا، وبالنسبة لمشروع القانون التنظيمي الذي يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب، فإنه يهدف بالأساس إلى دعم القواعد الكفيلة بتخليق المسلسل الانتخابي، من خلال تفادي كل الحالات أو المظاهر التي تسيئ إلى سمعة مؤسسة البرلمان وإلى مصداقية العمل السياسي.

ولهذه الغاية، يتبنى المشروع، في إطار تصور متكامل، أربع تدابير رئيسية، تتعلق على التوالي بتوسيع دائرة الأشخاص الذين لا يؤهلون للترشح لعضوية مجلس النواب، وتشديد العقوبات لزجر المخالفات الانتخابية المرتكبة خلال مختلف أطوار العمليات الانتخابية، وإقرار حالة جديدة للتجريد، تهم كل نائب يوجد رهن الاعتقال لمدة تعادل أو تفوق 6 أشهر، وضبط استعمال وسائل التكنولوجيا الحديثة بمناسبة العمليات الانتخابية، وذلك بهدف تحصين الانتخابات الوطنية، في ظل المخاطر المتصاعدة المتصلة بالفضاء الرقمي، مع التأكيد أن الأمر هنا لا يتعلق إطلاقا بالتضييق على حرية التعبير أو قمع للحريات أو تكميم للأفواه.

وأود التوضيح أن الإجراءات الرامية إلى استبعاد أصحاب الشبهات من المؤسسة النيابية سبقتنا إلى العمل به كبريات الديمقراطية المعاصرة، ولا تمس إطلاقا بمبدأ قرينة البراءة المنصوص عليه في دستور المملكة، على اعتبار أن نفس الوثيقة الدستورية تخول، بكيفية صريحة وحصرية، للمشرع اختصاص تحديد نظام انتخاب أعضاء مجلس النواب وشروط القابلية للانتخاب.

كما يضع المشروع قواعد جديدة لتشجيع تمثيلية الشباب، ذكورا وإناثا، وحفز مشاركتهم من أجل الولوج إلى المؤسسة النيابية، ونفس الشيء بالنسبة للنساء، علاوة على تعديلات أخرى، تهدف في مجملها إلى تحديث وتبسيط العمليات الانتخابية وضمان سرية عملية التصويت ومراجعة مسطرة تدبير المنازعات المتعلقة بالترشيحات وإدخال الرقمنة في مراحل محددة من العمليات الانتخابية.

وفيما يخص مشروع القانون التنظيمي الذي يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية، فإن التعديلات الواردة فيه تروم في عمومها تطوير وتحديث الإطار القانوني المنظم للأحزاب السياسية، ومعالجة الإشكاليات التي أبانت عنها التجربة والممارسة، وذلك من خلال مراجعة مسطرة تأسيس الأحزاب، ووضع الآليات الكفيلة بإشراك الشباب والنساء منذ المراحل الأولى لولادة المشروع الحزبي، وتوسيع الموارد المالية الذاتية للأحزاب السياسية.

وبالموازاة، يتوخى المشروع تحسين وتوضيح شروط صرف الدعم العمومي لفائدة الأحزاب السياسية، وضبط الآجال اللازمة لعقد مؤتمراتها الوطنية، والتنصيص على تدابير تحفيزية مالية مهمة لتشجيع تمثيلية كل من الشباب ومغاربة العالم والأشخاص ذوي الإعاقة وكذا النساء في مجلس النواب، فضلا عن توضيح المقتضيات الخاصة بمراقبة استعمال التمويل العمومي الممنوح للأحزاب السياسية وفحص حساباتها السنوية.

أما فيما يتعلق بمشروع القانون الذي يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 57.11 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية، فإنه قام بمراجعة وتدقيق قائمة الجرائم والجنح التي يترتب عليها فقدان الأهلية الانتخابية، وتبسيط كيفية تدبير اللوائح الانتخابية، من خلال إقرار قواعد تمكن من تحيين هذه اللوائح وضبطها، مع إحاطة عملية تنقيحها بالضمانات المطلوبة.

وينص المشروع أيضا على مأسسة عملية التسجيل عن طريق الأنترنيت، سواء بالنسبة للمغاربة القاطنين بتراب المملكة أو أفراد الجالية المغربية بالخارج، مع الاحتفاظ بالطلب الكتابي للتسجيل وتوسيع استعمال الرقمنة في عمليات تحيين اللوائح المذكورة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن تحقيق الأهداف المرجوة من القواعد والضوابط الجديدة الواردة في مشاريع القوانين الانتخابية، تتطلب مساهمة حقيقية وانخراطا فعليا من لدن جميع الأطراف المعنية.

ومن هذا المنطلق، فإن الأحزاب السياسية، بحكم مسؤوليتها الدستورية، مدعوة للقيام بدورها المركزي بمناسبة الانتخابات المقبلة، فيما يتعلق بانتقاء مترشحيها، وفق معايير الكفاءة والاستقامة والنزاهة، وكذا الإسهام في توفير المناخ الملائم لحملة انتخابية قوية، تنافسية وشريفة، مع العمل على تعبئة الهيئة الناخبة لإنجاح هذا الاستحقاق الهام، بشكل يعكس مستوى النضج الكبير الذي بلغته الممارسة الديمقراطية ببلادنا.

أما بالنسبة للجهات المعنية الأخرى، من سلطات عمومية ووسائل الإعلام ومجتمع مدني، فإنها مدعوة إلى العمل سويا، إلى جانب الأحزاب السياسية، حتى تكون انتخابات 2026 محطة مميزة لإفراز نخب مؤهلة تحظى بالشرعية والثقة، نابعة من الاختيار الحر للمواطنات والمواطنين، وجديرة بتحمل المسؤولية العمومية، في مناخ تحكمه قواعد المنافسة الشريفة وتكافؤ الفرص بين الأطراف المتنافسة.

وفيما يتعلق بالسلطات العمومية بصفة عامة، ووزارة الداخلية على وجه الخصوص، فإنها عازمة، بالنظر لمهامها ومسؤولياتها في مجال تدبير العمليات الانتخابية، على جعل الانتخاب التشريعي المقبل فرصة سانحة لترسيخ قيم الممارسة الانتخابية السليمة، والتصدي بالحزم اللازم لكل محاولة تروم المساس بسلامة العمليات الانتخابية أو المنافسة الشريفة، في التزام تام بالقانون، تحت الرقابة الصارمة للقضاء.

تلكم، السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة المستشارون المحترمون، هي الغايات الكبرى المرجوة من مشاريع القوانين المعروضة على مجلسكم الموقر.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير بلادنا واستقرارها ورخائها، تحت القيادة الرشيدة لراعي المؤسسات الديمقراطية، صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

أحيل الكلمة مرة ثانية على مقرر اللجنة، من أجل تقديم تقرير اللجنة حول مشروع القانون التنظيمي الأول، اللي هو المشروع رقم 53.25.

نعم أسيدي؟

تفضل لنقطة نظام، تفضل السيد الرئيس (رئيس اللجنة).

المستشار السيد مولاي عبد الرحمان ابليلا:

السيد الرئيس،

احنا فهاذ الجلسة غنصوتو على 3 ديال القوانين الانتخابية، كل قانون على حدة، ولكن التقديم والمناقشة راه التقرير ديال اللجنة، وربما - كنعتقد - حتى الكلمات ديال الفرق والمجموعات النيابية راه كانت شمولية غير هاذ القوانين بثلاثة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

كما كان التقديم ديال الحكومة.

شكرا السيد الرئيس.

تفضل مولاي المصطفى.

المستشار السيد مولاي المصطفي العلوي الإسماعيلي: (نيابة عن مقرر اللجنة)

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أرفع إلى المجلس الموقر تقرير لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية، بشأن دراستها لثلاثة مشاريع قوانين، منها مشروعي قانونين تنظيميين متعلقين على التوالي بمشروع قانون تنظيمي رقم 53.25 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب، ومشروع تنظيمي رقم 54.25 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية، وكذلك مشروع قانون رقم 55.25 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 57.11 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية.

وتأتي هذه المشاريع، إعمالا للتوجيهات الملكية السامية الواردة في خطاب ذكرى عيد العرش المجيد لسنة 2025، والذي حث فيه جلالته على: "**ضرورة توفير المنظومة العامة المؤطرة لانتخابات مجلس النواب وأن تكون معتمدة ومعروفة قبل نهاية هذه السنة**".

كما أنها تندرج ضمن حزمة جيل جديد من الإصلاحات في مسلسل البناء المؤسساتي الوطني، الذي انخرطت فيه بلادنا منذ فجر الاستقلال إلى اليوم.

فإذا كان الجيل الأول، الذي استمر إلى غاية سنة 1999، قد انصب على تقوية أسس بناء الدولة المركزية ووضع اللبنات الأساسية

للمؤسسات الوطنية، من حكومة وبرلمان وإدارة، فإن الجيل الثاني قد ركز على توفير شروط الانفتاح السياسي، بتوسيع فضاء الحقوق والحريات وإعادة هيكلة الحقل الديني ورد الاعتبار لحقوق المرأة والطفل والأسرة، من خلال إصلاح مدونة الأسرة والاهتمام بتنمية العنصر البشري، من خلال إطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

أما الجيل الثالث، فهو جيل الدسترة وتوسيع صلاحيات المؤسسات، من حكومة وبرلمان، والإقرار الدستوري لهيئات الحكامة وترسيخ الهوية متعددة الروافد اللغوية والثقافية، في إطار الوحدة الوطنية، التي ترعاها المؤسسة الملكية، ضامنة دوام واستمرار واستقرار الدولة.

وتعتبر الإصلاحات الحالية تتويجا لهذا المسار الطويل والمتدرج، حيث تهدف إلى تخليق الحياة العامة، وبشكل خاص تخليق الحياة السياسية، بإعطائها مضمونا تمثيليا حقيقيا وإعادة الاعتبار للعمل المؤسساتي، بتعزيز ثقة المواطن في السياسة والمؤسسات وتخليق الممارسة بضبط التنافس السياسي، على قاعدة المساواة وتكافؤ الفرص بين مختلف الفرقاء؛ إنه جيل المأسسة الأخلاقية للفعل السياسي.

وإذا كان البرلمان اليوم بصدد دراسة ومناقشة هذه المشاريع، في إطار المسطرة التشريعية، ضمن الصلاحيات التي أناطها الدستور بالمؤسسات التشريعية، فإننا نعلم أنها مرت من مراحل سابقة على هذه اللحظة، تميزت بتوسيع المشاورات حولها بين وزارة الداخلية ومختلف الفاعلين السياسيين، كممارسة فضلى تتميز بها التجربة المغربية المتفردة.

كذلك أنها لا تكتفي بشكلانية المساطر، كما هو متعارف عليها في القانون الدستوري، عندما يتعلق الأمر بالترسانة القانونية المؤطرة للاختيارات الوطنية الكبرى، أكانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، وإنما يسعى الجميع إلى ضمان توافق وطني واسع حولها، مما يزيد من متانة الاستقرار السياسي والمؤسساتي، الذي تحتاجه بلادنا في مواجهة التحديات الكبرى، على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وتجدر الإشارة، إلى أن مستجدات هذه المشاريع، فضلا عن كونها تتوخى المزيد من التخليق وتعزيز الثقة في المؤسسات، فهي أيضا تتوخى تكريس تمثيلية النساء والشباب، كرافعتين أساسيتين لا غنى عنهما في البناء الديمقراطي الوطني.

ونغتنم هذه المناسبة للتنويه بالسيد وزير الداخلية، وكافة أطر الوزارة على المجهودات التي قامت بها وزارة الداخلية في هذا الصدد.

كما نشكره على عرضه القيم أمام لجنتنا، وعلى تفاعله الكامل والمثمر مع ملاحظات وتساؤلات السادة المستشارين.

ونتوجه بالشكر كذلك إلى السادة المستشارين والمستشارات، على حضورهم الوازن والمكثف لهذين الاجتماعين، اللذين استغرقا 6 ساعات من العمل، كما ننوه بتعاطيهم المسؤول مع هذه المحطة النوعية.

وبنفس المناسبة، لا بد من التنويه بالسيد رئيس اللجنة مولاي عبد الرحمان ابليلا، على إدارته لهذين الاجتماعين، باقتدار وبحكمة وتبصر، مكنت اللجنة من تدبير هذه المحطة بشكل ناجع وفعال.

وبعد استكمال مرحلة المناقشة العامة والتفصيلية لمشاريع القوانين الثلاث، صادقت عليها اللجنة بالإجماع.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا مولاي المصطفى.

أفتح الآن باب المناقشة حول المشاريع الثلاثة، إذا كان هناك شي طلب من شي طرف.

.... شكرا.

طيب، نعتبر بأن الكلمات المساهمة في المناقشة تم تسليمها.

إذن، ها هي متضمنة في تقرير الجلسة.

إذن نمر مباشرة إلى عملية التصويت على مواد مشروع القانون التنظيمي رقم 53.25 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب:

المادة الأولى: المغيرة والمتممة لأحكام مواد القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب التالية:

المادة 3: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 6: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 7: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 8: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 11: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 13: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 18: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 21: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 23: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 24: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 28: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 37: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 38: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 39: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 40: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 41: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 42: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 43: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 45: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 46: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 48 (الفقرة الأولى): (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 49: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 50: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 51: (كما وردت)

الموافقون=49؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 02.

المادة 52 (الفقرة الأولى): (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 53: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 54: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 55: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 56: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 57: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 58: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 59: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 62: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 63: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 64: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 65: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 66: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 67: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 68: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 69 (الفقرتان الثانية والثالثة): (كما وردتا)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 72: (كما وردت)

الموافقون: 49؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون: 02.

امتناع ديال الأستاذ خالد السطي حول المادة 72 وكذلك ممثل مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل"

المادة 73 (فقرة أخيرة مضافة): (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 74 (الفقرة السادسة): (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

تفضل الأستاذ الدحماني.

<u>المستشار السيد مصطفى الدحماني: (في إطار نقطة نظام)</u>

السيد الرئيس.

هناك امتناع بخصوص 2 المواد، كنتمنى أن يضبط العدد ديال المصوتين بنعم، باش تكون في المحضر.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

متفقين عندنا احنا 51، كنسقطو 2 اللي كاينين ك(ممتنعين) يبقى 49.

شكرا على التذكير، وهاذي هي المسطرة المعمول بها.

المادة 75 (الفقرة الثالثة): (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 78 (الفقرة الرابعة): (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 79 (الفقرة الأولى - البند "ج" والفقرة الثالثة): (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 80 (الفقرة الأخيرة): (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 84 (الفقرة الثالثة): (كما وردت)

الموافقون: 49؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون: 02.

المادة 87: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 88 (فقرة أخيرة مضافة): (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 95: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 96: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

أعرض الآن **المادة الأولى من مشروع القانون التنظيمي برمتها** للتصويت: (كما وردت)

الموافقون: 49؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون: 02.

طيب إذن، أعرض للتصويت:

المادة الثانية: المتممة للقانون التنظيمي السالف الذكر رقم 27.11 بالمادة 51 المكررة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة الثالثة: الناسخة لأحكام المادة 26 من القانون التنظيمي السالف الذكر رقم 27.11:

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

أعرض الآن **مشروع القانون التنظيمي برمته** للتصويت:

الموافقون: 48؛

المعارضون: 02؛

الممتنعون: 01.

إذن، و افق مجلس المستشارين على مشروع قانون تنظيمي رقم 53.25 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب.

ننتقل الآن للتصويت على مشروع قانون تنظيمي رقم 54.25 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية.

المادة الأولى المغيرة والمتممة لأحكام مواد القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية في موادها:

المادة 6: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 8: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 10 (الفقرة الثانية) (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 11: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 12: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 13 (فقرة أخيرة مضافة) (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 23: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 31: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 32: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 36 (الفقرة الثانية) (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 38: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 40: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 41 (الفقرة الثانية مضافة) (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 42 (الفقرة الأولى) (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 43 (الفقرة الرابعة) (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 44: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 45: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 47 (فقرة ثانية مضافة) (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 49: (كما وردت)

الموافقون: 48؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون: 03.

امتناع حول المادة 49، الأستاذ خالد السطي ومجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، السيد الرئيس.

المادة 66 (الفقرة الثانية) (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

أعرض **المادة الأول برمتها** للتصويت: (كما وردت)

الموافقون: 48؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون: 03.

أعرض **المادة الثانية**: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

أعرض **المادة الثالثة**: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

أعرض **مشروع القانون التنظيمي برمته** للتصويت:

الموافقون: الإجماع، مع امتناع 3 .... ما سمعتش، تكلم فهذاك الجهاز اللي قدامك، تفضل.

المستشار السيد سماعيل العالوي:

امتناع في مشروع قانون تنظيمي رقم 53.25 و27.11.

مشروع القانون التنظيمي كنمتنعو في التصويت.

السيد رئيس الجلسة:

لا، بلاتي بلاتي، عاود ذكرني أشنو دابا الموقف؟

المستشار السيد سماعيل العالوي:

كنمتنعو على التصويت.

السيد رئيس الجلسة:

على أي مشروع قانون؟ راه احنا أمامنا 3 مشاريع قوانين، دزنا مشروع القانون الأول، دابا مشروع القانون الثاني.

المستشار السيد سماعيل العالوي:

إيه راه الثاني.

السيد رئيس الجلسة:

صافي واضح.

المستشار السيد سماعيل العالوي:

المتعلق بالحالة المدنية هذاك راه قلنا..

السيد رئيس الجلسة:

ما كنهضرش على الحالة المدنية، كنهضر على مشروع القانون الأول ديال مجلس النواب.

المستشار السيد سماعيل العالوي:

كنمتنعو.

السيد رئيس الجلسة:

ما عبرتيش عليه ملي كنا كنصوتو.

المستشار السيد سماعيل العالوي:

ما سمعتينيش وصافي..

السيد رئيس الجلسة:

لا، ما سمعتش. طيب صافي نسجل بأنك كتمتنع.

إذن، أعرض **مشروع القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية** للتصويت:

الموافقون: 48؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون: 03.

إذن، **و افق مجلس المستشارين على مشروع قانون تنظيمي رقم 54.25 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية.**

نمر الآن للتصويت على مشروع قانون رقم 55.25 يقضي بتغيير وتتميم والقانون رقم 57.11 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية.

المادة الأولى المغيرة والمتممة لأحكام مواد القانون رقم 57.11 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية التالية ضمنها:

المادة 3: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 4: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 6: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 7: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 8: (كما وردت)

ياك متبع معايا خالد (السطي)، تفضل. الامتناع على المادة 8 سجل ...

الموافقون: 50؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون: 01.

المادة 10: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 12 (الفقرة الأخيرة): (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 13 (الفقرة الثالثة): (كما وردت)

الموافقون: 50؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون: 01.

المادة 17: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 20 (الفقرة الأخيرة): (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 21: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 23: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 29: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 30 المكررة: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 46 (الفقرة الثانية): (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 85: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 86: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 87: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 114: (كما وردت)

امتناع الأستاذ خالد السطي والسيد الرئيس.

الموافقون: 49؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون: 02.

المادة 115: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

أعرض **المادة الأولى** برمتها للتصويت: (كما وردت)

الموافقون: 49؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون: 02.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد المصطفى الدحماني: (في إطار نقطة نظام)

التصويت ما كنتكلموش على الإجماع.

السيد رئيس الجلسة:

شكون اللي تكلم عليه؟

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

راه في التسجيل، كنتكلمو على تصويت بالأغلبية.

السيد رئيس الجلسة:

لا دابا ما قلناش إجماع..

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

لا، راه تذكر في التسجيل بالإجماع السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

لا، شكون اللي قالها؟

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

تذكر.

السيد رئيس الجلسة:

ما ذكرتهاش أنا، الأستاذ الدحماني.. ماشي أنا اللي ذكرتها.

ملي كيكون بالإجماع كنقول راه إجماع. ملي كنقولو القانون برمته ولا مادة برمتها اللي فيها اختلاف راه كنقول فيها اختلاف والعدد راه باين، كاين 51 ناقص 2 أو ناقص 3 فقط.

ما كاينش شي حاجة أخرى، ما تخاف من والو.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد نور الدين سليك: (في إطار نقطة نظام)

حتى الامتناع عن التصويت ما تيخرجش على خانة الإجماع.

سياسيا فالتصويت الامتناع ما تيخرجش على دائرة الإجماع.

السيد رئيس الجلسة:

لا غير هو تيقول الموافقة بالإجماع، ما كيتكلمش على التصويت

السياسي.

لا واضحة الأمور، ذاك الشي اللي تنقول راني عارف علاش تنقولو.

أعرض إذن **المادة الأولى من مشروع القانون برمتها** للتصويت: (كما وردت)

الموافقون: 49؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون: 02.

أعرض **المادة الثانية من مشروع القانون**: (كما وردت)

ما فيهاش مشكل.

الموافقون: بالإجماع.

أعرض المادة الثالثة من مشروع القانون الناسخة لأحكام المواد 3 و4 و7 (الفقرتان الثانية والثالثة) و10 (الفقرة السادسة) و13 (الفقرتان الثانية والثالثة) و14 (البندان 4 و5) و16 من القانون رقم 88.14 المتعلق بالمراجعة الاستثنائية للوائح الانتخابية (كما وردت):

الموافقون: بالإجماع.

أعرض **مشروع القانون برمته** للتصويت:

الموافقون: 48؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون: 03.

إذن، **وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 55.25 يقضي بتغييروتتميم القانون رقم 57.11 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية.**

شكرا للجميع.

ورفعت الجلسة.

الملحق: المداخلات المسلمة مكتوبة لرئاسة الجلسة.

I- مداخلة المستشار السيد كمال صبري باسم فريق التجمع الوطني للأحرار في مناقشة مشاريع القوانين التالية:

- مشروع قانون تنظيمي رقم 53.25 يقضي بتغيير وتميم القانون التنظيمي رقم 11.27 المتعلق بمجلس النواب؛

- مشروع قانون تنظيمي رقم 54.25 يقضي بتغيير وتميم القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية؛

- مشروع قانون رقم 55.25 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 57.11 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يسعدني أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة مشاريع القوانين الانتخابية مجتمعة، كما وافق عليها مجلس النواب، وكما صادقت عليها لجنة الداخلية بالإجماع.

اجتماع كان ماراطونيا دام طيلة يوم بكامله، استحضرت فيه جميع مكونات هذا المجلس الموقر أهمية هذه المشاريع المؤطرة للانتخابات العامة، حيث نوه الجميع بمضامينها، كما أشادوا بالمستجدات التي جاءت بها، مستجدات استهدفت التخليق، تجديد النخب ودعم البناء الديمقراطي والمؤسساتي.

وهي مناسبة نستحضر فيها بكل افتخار المسار الرائد لتجربتنا الديمقراطية المغربية، التي اختارت فيها بلادنا منذ فجر الاستقلال مبدأ التعددية السياسية كخيار ديمقراطي ووطني لا رجعة فيه.

هذا المسار الحافل تعزز في العهد المحمدي الزاخر، حيث حرص جلالته، أعزه الله، على أن يجعل من البناء السياسي والديمقراطي والمؤسساتي أولوية قصوى، عماده أحزاب سياسية قوية فاعلة وجادة، توج بإقرار دستور ديمقراطي في سنة 2011، جعل من الأحزاب السياسية مؤسسات دستورية، لها الكلمة الفصل في تحديد معالم الحكومة والمعارضة بينها وبين المغاربة، تدافع حول البرامج والمشاريع السياسية، وهو ما يعكس بالملموس نضج مشروعنا الديمقراطي.

يحق لنا اليوم كمواطنين مغاربة، أولا، وكسياسيين، ثانيا، وكممثلي الأمة، ثالثا، أن نعتز بنموذجنا المغربي الفريد، وبقوة تجربتنا الانتخابية التي أبانت على أن بلادنا تمكنت بثبات من ترسيخ الخيار الديمقراطي في ظل محيط إقليمي يعرف هزات وارتدادات صعبة، اختلط فيها الحابل بالنابل، وتاهت فيها الإيديولوجيات، في زمن أصبحت فيه التنمية الأساس الفعلي لمقود الشعوب ورغبتها الجامحة في التغيير.

وإذ نغتنم هذه الفرصة لنهنئكم، السيد الوزير، على التكليف المولوي السامي للإشراف على إعداد هذه المشاريع من أجل تنظيم الانتخابات المقبلة في وقتها القانوني، نؤكد أنكم كنتم في مستوى هذه المسؤولية، بعدما باشرتم بكل مسؤولية المشاورات السياسية مع كل الأحزاب السياسية الوطنية، تنفيذا للتعليمات الملكية السامية الواردة في خطاب العرش الأخير، مسلحين بالوطنية العالية وبالنزاهة الفكرية وعلى مسافة واحدة من كل الحساسيات السياسية.

الشكر موصول أيضا إلى كل أطر وأجهزة وزارة الداخلية على

مواكبتها التقنية والتنظيمية لمختلف الاستحقاقات الانتخابية التي طبعتها الجدية والالتزام والمسؤولية، وعلى رأسها السيد الوالي مدير مديرية الانتخابات بمعية فريق عمله الذي يسهر ليل نهار على مواكبة العملية الانتخابية بجميع تفاصيلها.

الشكر موصول أيضا إلى السيد العامل مدير مديرية الأحزاب والشؤون السياسية وفريق عمله على انضباطه وسهرهم على تطبيق القانون ومواكبتهم لكافة الأحزاب السياسية الوطنية، لكي تقوم بأدوارها الدستورية في أحسن الظروف.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

نستحضر ثقل المسؤولية الكبيرة الملقاة علينا جميعا لإقرار منظومة تشريعية انتخابية منسجمة مع ما تم تحقيقه من مكاسب ومنجزات على مختلف الأصعدة والمستويات، بوأت المغرب مكانته الريادية كبلد صاعد، له أعرافه وتقاليده الممتدة في جذور أمتنا المغربية الخالدة.

وهي مناسبة نجدد فيها دعمنا المطلق والمبدئي لكم، السيد الوزير، من داخل هذا المجلس الموقر، إيمانا منا بأهمية توفير إطار تشريعي خاص بالمنظومة الانتخابية الهادفة إلى تخليق العملية الانتخابية والسياسية، ويكون في مستوى طموحات المملكة ملكا وشعبا.

السيد الرئيس المحترم،

مشاريع القوانين التي نناقشها اليوم تسير قدما من أجل تخليق العملية الانتخابية، كما تحرصون على نزاهتها لقطع الطريق على المفسدين لتحصين مؤسساتنا الوطنية من كل مظاهر الفساد لتعزيز ثقة المواطنين في المؤسسات المنتخبة وعلى رأسها مؤسسة البرلمان.

إننا أمام لحظة مفصلية حاسمة في تاريخنا السياسي، ستفتح، إن شاء الله تعالى، آفاقا واسعة لكل المغاربة، خصوصا فئة النساء والشباب، للانخراط بقوة في الانتخابات المقبلة، ترشيحا وتصويتا ومشاركة، لأن خيار المشاركة السياسية محوري ولا محيد عنه لأنه سيقوي العملية الديمقراطية، سيعزز الثقة في المؤسسات الوطنية وسيجعل من الأحزاب السياسية الوطنية الفضاء الأرحب والواسع للتدافع السياسي المسؤول لإنتاج البرامج السياسية والانتخابية التي تهم قضايا المغاربة.

إنها محطة حاسمة في الحياة السياسية للوقوف على منجزات الحصيلة الحكومية، إما بإعادة الثقة فيها أو بسحبها واختيار نموذج آخر يستجيب لطموحات المواطنات والمواطنين.

حضرات السيدات والسادة المحترمين،

إن مشاريع هذه القوانين الانتخابية تأتي في ظرفية دقيقة ستؤطر أول استحقاقات مغرب ما بعد 31 أكتوبر، ستنبثق عنها مؤسسات منتخبة، قادرة على مواكبة الدينامية السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي سيستند عليها المغرب الصاعد.

السيد الرئيس،

نؤكد باسم فريقنا أن فلسفة مشروع القانون المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومي خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية، تروم ضمان انتخابات شفافة ونزيهة، من خلال حرصها التوفر على لوائح انتخابية سليمة، محصورة ومؤطرة، ستعمل على تعزيز مأسسة عملية التسجيل في اللوائح الانتخابية العامة عن طريق الأنترنيت لمغاربة الداخل والخارج، انسجاما مع الدستور الذي دعا وبقوة جميع الأحزاب السياسية الوطنية إلى ضرورة إشراك مغاربة العالم في كل الأوراش المفتوحة، وعلى رأسها الورش السياسي، وعيا بأهمية إشراك المغاربة في القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي أينما وجدوا.

وإذ ننوه في فريق التجمع الوطني للأحرار بمضامين هذه المشاريع التي ستقطع الطريق على كل المفسدين وعلى كل من ضبط في حالة تلبس بارتكاب جرائم تمس الأخلاق، أو نزاهة العملية الانتخابية خلال فترة الترشيحات إلى غاية يوم الاقتراع، نؤكد أن تشديد العقوبات المتعلقة بالمنتخبين المعزولين من مهامهم عبر تمديد فترة حرمانهم من الترشح إلى مدتين انتدابيتين كاملتين عوض مدة واحدة، كما كان معمولا بها سابقا، أصبح أمرا ضروريا لتجسيد هذه المقاربة للقطع مع كل من يفسد العملية الانتخابية التي تسيئ لصورة بلادنا ولمكانتها.

السيد الوزير المحترم،

إن مشروع القانون التنظيمي المتعلق بمجلس النواب يأتي في سياق تصور شمولي يهدف إلى إرساء القواعد الكفيلة بتخليق الحياة السياسية والانتخابية، إقرار آليات إضافية لتعزيز تمثيلية النساء والشباب.

في هذا الإطار، نعتبر داخل فريقنا بأن خفض النسبة المطلوبة من عدد الناخبين المسجلين بالنسبة للمترشحين الشباب المستقلين تحت سن 35 سنة، من 5% إلى 2%، للاستفادة من الدعم العمومي، ستمكن من رفع نسبة الترشيح الشباب، وسترفع من نسبة المشاركة لتجديد النخب السياسية القادرة على مواكبة طموحات المغرب الصاعد لكسب مختلف الرهانات الوطنية والدولية.

كما يروم توفير كل الظروف المناسبة لإجراء انتخابات تشريعية تواكب المسار الديمقراطي التصاعدي الماضية فيه بلادنا بكل ثقة، من خلال حرصه على منع الأشخاص المتابعين بارتكاب الجرائم، أو الأشخاص الذين صدرت في حقهم أحكام بالإدانة من الترشح لعضوية مجلس النواب، مع منع كل الأشخاص الذين تم عزلهم من مهام انتدابية، وفي ذلك تخليق واضح للمشهد السياسي الوطني، وستجعل من الممارسة السياسية لتدبير الشأن العام تكليف وليس تشريف.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

مشروع القانون المتعلق بالأحزاب السياسية جاء بدوره إلى تعزيز الإطار القانوني المنظم لها ومواصلة ضبط الإجراءات المتعلقة بتأسيسها، فهو يسعى بدوره إلى تعزيز مشاركة الشباب والنساء في عملية التأسيس، حتى يتمكن الشباب والنساء من الانخراط في التجربة الحزبية المغربية للمساهمة من موقعهم في تطوير أدائها والمساعدة على خلق قيادات شبابية ونسائية تنخرط بقوة وفعالية في مختلف الأوراش والمشاريع السياسية.

لذلك، نثمن عاليا الرفع من عدد الأعضاء المطلوب للتصريح بتأسيس حزب سياسي إلى 12 عضوا يمثلون جميع الجهات، في إطار ضمان التوازن في عملية التأسيس، مثمنين أيضا الرفع من العدد المطلوب للأعضاء المؤسسين إلى ألفي عضو على الأقل موزعين على جميع جهات المملكة، كما يلزم بألا تقل نسبة كل من الشباب الذين لا تزيد أعمارهم عن 35 سنة والنساء عن خمس الأعضاء المؤسسين، بغية إدماج هاتين الفئتين في الحياة الحزبية الوطنية، انطلاقا من المراحل الأولى لولادة المشروع الحزبي.

واذ ننوه أيضا بتمكين الأحزاب السياسية من تحسين مواردها المالية الذاتية، من خلال الرفع من قيمة الهبات والوصايا والتبرعات التي يمكن أن تتلقاها من 600 ألف درهم إلى 800 ألف درهم في السنة لكل متبرع ذاتي.

وأخيرا، نحن واثقون بأنكم، السيد الوزير، قادرون على إنجاح الاستحقاقات الانتخابية المقبلة، بما يتماشى مع الأشواط الكبيرة التي قطعتها المملكة الشريفة لترسيخ النموذج المغربي، الذي مكن بلادنا من ترسيخ الاختيار الديمقراطي كأحد الثوابت والمرجعيات الوطنية، التي تدعم المسار التنموي والديمقراطي الذي يرعاه جلالة الملك نصره الله.

ووعيا منا بأهمية هذه المشاريع، سنكون إيجابيين في التعاطي معها، وهي مناسبة لكي نهئ أنفسنا، حكومة وبرلمانا، بإخراجها قبل نهاية السنة، وفق الموعد الذي حدده جلالة الملك، حفظه الله ونصره، في انتظار قرار المحكمة الدستورية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

II- مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة في مناقشة مشاريع القوانين التالية:

- مشروع قانون تنظيمي رقم 53.25 يقضي بتغيير وتميم القانون التنظيمي رقم 11.27 المتعلق بمجلس النواب؛

- مشروع قانون تنظيمي رقم 54.25 يقضي بتغيير وتميم القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية؛

- مشروع قانون رقم 55.25 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 57.11 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يسعدني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة في هذه الجلسة الهامة المخصصة لمناقشة ثلاثة قوانين أساسية في المنظومة الانتخابية، وتتعلق بالقانون المتعلق بالأحزاب السياسية والقانون المنظم لانتخاب أعضاء مجلس النواب والقانون المتعلق باللوائح الانتخابية، وهي مشاريع تسعى إلى إعادة بناء منظومتنا الانتخابية والسياسية على أسس جديدة، تجمع بين الشفافية والرقمنة والتخليق، كما أنها تأتي كذلك تنفيذا لتوجيهات صاحب الجلالة، نصره الله، الواردة في خطاب العرش، والذي دعا أن تكون المنظومة العامة المؤطرة لانتخابات مجلس النواب معتمدة ومعروفة قبل نهاية السنة الحالية.

السيد الوزير المحترم،

لا يسعنا في فريق الأصالة والمعاصرة سوى تثمين هذه المشاريع التي جاءت نتيجة جهود جبارة قمتم بها، السيد وزير الداخلية المحترم، رفقة السادة الولاة والعمال وكافة أطر الإدارة المركزية لوزارتكم، حيث رغم ظروف العطلة الصيفية فتحتم مشاورات آنية مكثفة مع الفرقاء السياسيين الممثلين في البرلمان، وبعدها لقاءات منفردة مع كل هيئة سياسية على حدة، قبل إحالة هذه المشاريع على النظر السديد للمجلس الوزاري، ثم عرضتموها على نظر السيدات والسادة أعضاء الحكومة، وإحالتها على مجلس النواب، واليوم على مجلس المستشارين، في مسار تشريعي ماراطوني غني بالمشاورات، يعكس حرص الوزارة على القيام بمسؤوليتها الكاملة تجاه ترسيخ المسار الديمقراطي والتعددية السياسية وتعزيز الثقة في المؤسسات المنتخبة.

وفي هذا السياق، نؤكد في فريق الأصالة والمعاصرة، ونحن نستحضر إكراهات خروج هذه القوانين الأساسية إلى حيز الوجود قبل نهاية السنة، تنزيلا للتوجيهات الملكية السامية، أننا كحزب ديمقراطي حداثي تحمل مسؤوليته الوطنية وكون قناعاته السياسية الكاملة من هذه القوانين منذ اللحظة الأولى التي وصلت فيها المجلس الحكومي، وأنه كفاعل سياسي مسؤول تتبع النقاش العام والتفصيلي الذي جرى بالغرفة الأولى، وكذا النقاش المجتمعي حولها، وأصدر مواقفه المثمنة لمضامينها منذ مدة، سواء عبر هياكل الحزب أو عبر فريقه بالغرفة الأولى، وأننا وجدنا أنفسنا في هذه المشاريع التي أخذت جزءا كبيرا من مقترحات حزبنا، وبالتالي فنحن نرى أنه لا يوجد اليوم أي استعجال في دراسة هذه القوانين التي أخذت منا كفاعلين سياسيين مسؤولين أزيد من ثلاثة أشهر من النقاش العميق.

لذلك، كونا قناعتنا الراسخة بأن هذه المشاريع هي قوانين جد متقدمة على درب تعزيز الشفافية والديمقراطية.

السيد الرئيس المحترم،

تعد القوانين الانتخابية في كل الديمقراطيات إحدى الركائز الأساسية لبناء النظام الديمقراطي وتعزيز شرعية المؤسسات المنتخبة، غير أن السؤال الذي يطرح نفسه من جديد: هل القوانين وحدها كافية لخلق مؤسسات منتخبة ذات مصداقية وقوية؟ بطبيعة الحال أن المتعارف عليه دوليا هو أن القوانين مهما بلغت جودتها لا تصنع مؤسسات نزيهة وقوية، بل الذي يصنعها هو حياد وشفافية الإدارة والمصداقية والنزاهة والاستقامة في خطاب وسلوك الفاعل السياسي والحزبي، مما يصنع الثقة في المؤسسات الدستورية المنتخبة.

لذلك، السيد الوزير المحترم، تجدنا في حزب الأصالة والمعاصرة ونحن نتعمق في دراسة هذه القوانين، لا نفصل بين خطاب العرش ومضمون الرسالة الملكية الموجهة للبرلمان بمناسبة الذكرى الستون لانتخاب أول برلمان يوم 17 يناير 2024، حيث ما حملته هذه الأخيرة من توجيهات دقيقة يجب أن تشكل مرجعية يومية لكل فاعل سياسي، فهي تؤكد أنه رغم الإصلاحات والتقدم الذي تعرفه الديمقراطية التمثيلية ببلادنا، إلا أنها لاتزال في حاجة إلى جهود أكبر لكسب التحديات المطروحة، وعلى رأسها كما قال جلالة الملك: "ضرورة تغليب المصالح العليا للوطن والمواطنين على غيرها من الحسابات الحزبية، وتخليق الحياة البرلمانية من خلال إقرار مدونة للأخلاقيات في المؤسسة التشريعية بمجلسيها تكون ذات طابع قانوني ملزم". انتهى المنطوق الملكي.

ختاما، السيد الرئيس المحترم، السيد الوزير المحترم، السيدات والسادة المستشارون المحترمون، بالنسبة لنا في حزب الأصالة والمعاصرة نرى أن تحقيق التحول الديمقراطي المنشود لا يتوقف عند إدخال بعض الإصلاحات على القوانين الانتخابية فقط، بل لا بد من الانخراط الجماعي دولة وأحزاب ومؤسسات في مواصلة بناء الصرح الديمقراطي وتحقيق التوازن بين السلطات وقيام الإعلام بدوره الكامل في نشر وتعزيز الثقافة الديمقراطية داخل المجتمع.

وعليه، فالرهان الحقيقي الذي ينبغي كسبه في المرحلة السياسية الحالية في نظرنا، ليس هو تعديل القوانين أو حتى الفوز في الانتخابات المقبلة، رغم أن هذا الأخير حق مشروع، بل هو الارتقاء بهذه المحطة إلى لحظة وطنية نوعية تعطي دفعة قوية للتحول السياسي والديمقراطي الذي تعرفه بلادنا، وتكسب ثقة المواطنين في الفعل السياسي وفي الأحزاب وفي المؤسسات وفي بناء المغرب الموحد القوي، الذي يسير بثبات نحو الدول الصاعدة، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، حفظه الله ونصره.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

III- مداخلة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في مناقشة:

- مشروع القانون التنظيمي يتعلق بمجلس النواب؛

- مشروع القانون التنظيمي يتعلق بالأحزاب السياسية؛

- مشروع القانون التنظيمي يتعلق باللوائح الانتخابية وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصرية العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتاء.

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس المستشارين في مناقشة مقتضيات مجموعة من القوانين التي تهم الاستحقاقات الانتخابية المقبلة.

أود في البداية أن أشكركم السيد الوزير على تقديمكم، الذي ساهم بشكل كبير في كشف الخلفيات والرهانات المحفزة للتعديلات التي تحملها مقتضيات مشاريع القوانين المعروضة علينا.

السيدات والسادة الافاضل؛

ترتبط أهمية ما نحن مقدمون عليه في هذه اللحظة في كون النصوص المعروضة علينا تهم العملية الانتخابية، والتي هي بدورها عنصر من العناصر المركزية في تجسيد الديموقراطية وترسيخها.

كما تنبع أهمية الانتخابات من كونها الآلية التي من خلالها يتم تحقيق التعبير الأكثر مصداقية لإرادة الأمة وتجسيد ذلك مؤسساتيا بمنح المشروعية للخيارات الوطنية الكبرى والرؤى التدبيرية والاجرائية لتنفيذها وتقييمها ورعايتها.

كما تنبع أهمية هذه اللحظة من السياق الوطني الذي يتم خلاله إعداد هذه النصوص القانونية واعتمادها وفق الترتيبات التي حددتها المنظومة الدستورية والقانونية الوطنية ولعل من أبرز ملامح هذا السياق الوطني:

أولا: التوجيه الملكي السامي لوزارة الداخلية ومن خلالها للحكومة بالعمل القبلي على ضرورة اعتماد ما يلزم من التدابير لتكون المقتضيات القانونية والتنظيمية المؤطرة للانتخابات جاهزة بالمدة الزمنية الكافية لتضمن التحضير الجيد لهذه الاستحقاقات وفق ما تفتضيه قواعد الدستور وضوابط القانون وفي موعدها الدستوري.

ثانيا: حرص جلالة الملك باعتباره الساهر على صيانة الاختيار الديموقراطي والسير العادي للمؤسسات على تكريس دورية وانتظام مواعيد العمليات الانتخابية وأن تكون هذه الانتخابات لبنة إضافية في مسار صون الإرادة الشعبية المعبر عنها في صناديق الاقتراع وتوفير الضمانات القانونية والمؤسساتية الكفيلة ببلوغ هذا المسعى.

ثالثا: ترسخ القناعة لدى فئات واسعة ومن مواقع مؤسساتية ومجتمعية مختلفة ومتنوعة على ضرورة صون مصداقية العملية الانتخابية المقبلة ومن خلالها صيانة سمعة المؤسسات النيابية أمام

الرأي العام الوطني وكذلك على المستوى الدولي.

رابعا: الانتخابات النيابية المقبلة ستأتي في سياق اسناد مجهود إعداد وتقوية نموذج المغرب للحكم الذاتي الوطني مما يفرض ضرورة تنظيمها وفق شروط ومعايير تتناسب ومجموعة من المرجعيات الدولية في هذا المجال.

وفي هذا الإطار حرصت وزارة الداخلية على اعتماد مقاربة تشاورية تشاركية مع باقي الفاعلين حول مراجعة المنظومة التشريعية الانتخابية الوطنية، في إطار روح المسؤولية والثقة والعزم لتجويد الممارسات الانتخابية الوطنية وفق ما يقتضيه الالتزام بالخيار الديمقراطي.

وهو ما مكن من حصر رزنامة من التدابير وبلوغ صيغة توافقية للتعديلات المقترحة تعكس التوجهات العامة التي تطمح لإقرار الآليات التشريعية والتنظيمية والميدانية اللازمة لضمان تجويد الاستحقاقات الانتخابات المقبلة وتحصينها بالقواعد الكفيلة بتخليق الحياة السياسية والانتخابية الوطنية بكيفية نهائية.

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

السيدات والسادة؛

إن من الرهانات الأساسية للانتخابات المقبلة هو اجراء انتخابات حرة ونزيهة تعكس بحق إرادة الناخب المغربي وهو الامر الكفيل بإفراز مؤسسات قادرة على رفع التحديات الوطنية الكبرى المطروحة.

وهي أمور كفيلة دون شك في تأمين نسبة مشاركة مقبولة ومشجعة، تعكس التطلع لتعزيز مستوى نضج التجربة المغربية في مجال تدبير العملية الانتخابية وبما يؤكد أن المسار الانتخابي هو السبيل السليم لتقوية البناء الديمقراطي منح الحياة السياسية شرعيتها الشعبية لصناعة القرار العمومي يجد صداه في المجتمع من خلال التعبير الحر عن الإرادة الشعبية ومدلولها القيمي ومشروعيتها المجتمعية.

فلم يعد من المقبول السادة الكرام أن يكون تطلع المغرب وسعيه الكبير إلى تجسيد نموذج تنموي صاعد، في مقابل مازالت بعض الممارسات تشوش على هذا الطموح الوطني الذي يقوده جلالة الملك محمد السادس نصره الله على دمقرطة الدولة والانتصار للدستور واحترام مركزية الإرادة الشعبية.

ولم يعد من المقبول أن تبدل بلادنا مجهود استثنائي من أجل تعزيز صورة المغرب واشعاعه من خلال تعبئة مجموعة من الديناميات السياحية والثقافية والرياضية والحقوقية والبيئية... وغيرها في المقابل هناك من لازالت عقارب ساعته في زمن ما قبل الألفية الثالثة وما زال يمارس ازدواجية بين القول والفعل ويمني النفس باستعمال أساليب فاسدة وغير مقبولة.

فلا مجال اليوم لقبول أو التطبيع أو التستر على ممارسات تراجعية متخلفة، يجب أن تكون الانتخابات المقبلة عنوانا للعبور إلى التثبيت النهائي لمقومات نظام انتخابي وسياسي ديمقراطي.

عنوانا للشفافية واحترام القانون، وليست الآلية التشريعية وحدها الكفيلة بتحقيق هذا العبور المأمول بل هي مسؤولية جماعية وطنية سياسية وأخلاقية وقانونية تتجاوز منطق الحزبية الضيقة تتجاوز منطق الأغلبية والمعارضة، فبالإضافة إلى توفير الأرضية القانونية الضرورية يجب تحفيز توافق ارادي لكل الفاعلين لتحقيق العبور المأمول.

وفي هذا الإطار لا بد من التذكير بالنداء الوطني الذي دعا إليها الأخ نزار بركة الأمين العام لحزب الاستقلال في شأن اعتماد مبادرة وطنية ترمي الى التوقيع على ميثاق أخلاقي بين الأحزاب السياسية يؤسس للالتزام هذه الأحزاب بممارسة سياسية وانتخابية تنافسية سليمة تقطع مع كل الاعطاب التي تشوه الانتخابات وتشوش على المغرب.

ومن جهة أخرى إن الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن يجب أن تتوفر للسلطات الإدارية والقضائية المشرفة على تنظيم الانتخابات ما يكفي من الإمكانيات والوسائل لتعزز المجهود الذي تبذله من أجل تحصين مختلف مراحل المسلسل الانتخابي (فترة ايداع الترشيحات، الحملة الانتخابية، يوم الاقتراع، خلال المدة الانتدابية).

وإذا كانت الدولة قد أعلنت التزامها الواضح بتعهد توفير الضمانات القانونية والقضائية والإدارية لتمنيع شفافية الممارسة الانتخابية خلال كل مستوياتها، فلا مجال لهدر الزمن السياسي لهدر الزمن المؤسساتي لهدر الزمن التنموي.

فالفرصة تاريخية لتثمين المسار الذي قطعته بلادنا في هذا المجال.

والفرصة تاريخية لترصيد المكتسبات الديمقراطية التي حققتها بلادنا.

والفرصة تاريخية لنكون في مستوى الوفاء للثوابت الوطنية ومنها الخيار الديمقراطي.

والفرصة تاريخية لنكون في مستوى الرهانات التي تخوضها بلادنا بقيادة جلالة الملك حفظه الله.

إن مسؤولية الأحزاب السياسية، ومسؤوليتنا كنخب سياسية، مسؤوليتنا التاريخية كمغاربة نحب هذا الوطن لا جدال حولها، واضحة وأساسية، في تحقيق هذا العبور التاريخي لجعل الانتخابات المقبلة فرصة بارزة لتأكيد متانة النموذج الانتخابي المغربي المتميز.

- في ضمان نزاهة العملية الانتخابية وجعل البعد الأخلاقي واحد من الشروط الجوهرية لتعزيز المساواة بين جميع الأحزاب السياسية بما يسمح ببروز نخب حزبية وسياسية قادرة على رفع مختلف التحديات التي تواجهها بلادنا.

- في تمتين دمقرطة المنظومة والممارسة الحزبية وتطويرها وتعزيز انفتاحها والرفع من جاذبيتها وانفتاحها على استقطاب المواطنات والمواطنين والكفاءات للقيام بدورها الدستوري في الوساطة والتأطير وتمثيل الإرادة الشعبية والنيابة عن الأمة.

- في تقوية دور المؤسسات المنتخبة في التنمية والرفع من موثوقيتها لدى المواطنين

- في تخليق وتجويد الحياة والممارسة السياسية بالالتزام بالتنافس الشريف

وفي الختام اسمحوا لي السيد الرئيس؛

أن أعبر نيابة عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس المستشارين عن تقديرنا للسيد وزير الداخلية ومن خلاله لمسؤولي وأطر الوزارة على الأجواء الإيجابية والبناءة التي تم اعتمادها في قيادة مسار تعديل هذه النصوص القانونية وفق مقاربة تشاورية مع الأحزاب السياسية تحرص على تغليب المنهج التوافقي. تجسيدا للتوجيه الملكي السامي في خطاب العرش المجيد.

كما نثمن التفاعل الإيجابي للسيد وزير الداخلية مع المذكرة التي قدمها حزب الاستقلال في هذا الشأن.

وفي نفس الإطار نسجل بإيجابية كبيرة، تضمين مشروع القانون التنظيمي رقم 25.53 المتعلق بمجلس النواب مجموعة من المقتضيات التي تروم:

- تكريس وتقوية القواعد اللازمة لتخليق انتخابات أعضاء مجلس النواب.

- إقرار آلية لتعزيز تمثيلية الشباب والنساء.

- تحسين كيفية تدبير العملية الانتخابية.

- دعم شفافية عملية الاقتراع.

- تفعيل قواعد التخليق خلال مختلف مراحل المسلسل الانتخابي (فترة ايداع الترشيحات، الحملة الانتخابية، يوم الاقتراع، خلال المدة الانتدابية).

- تعزيز التدابير الزجرية والردعية الرامية إلى تخليق العملية الانتخابية وحمايتها من كل الأفعال الجرمية المؤدية للمساس بسلامة وصدقية نتائج الاقتراع.

وبنفس الإيجابية نسجل ما حمله المشروع من مقتضيات مهمة لتعديل القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية والذي يهدف إلى تحديث الإطار القانوني للأحزاب السياسية وتعديل الإجراءات المرتبطة بتأسيسها وتقوية مشاركة الشباب والنساء سواء في عملية التأسيس أو الترشيح.

وعطفا على ما تم قوله وبنفس الإيجابية نثمن ما اشتمله مشروع القانون 55. 25 القاضي بتغيير القانون رقم 57.11 المتعلق باللوائح الانتخابية والذي حمل عددا من المقتضيات التعديلية الرامية إلى تعزيز الضمانات الممنوح للناخبات والناخبين وضبط وتدقيق المقتضيات المتعلقة بالقيد ونقل القيد وكذا حصر اللوائح الانتخابية وضمان سلامتها باعتبارها ركيزة محورية لإجراء انتخابات شفافة ونزيهة.

حضرات السيدات والسادة،

وفاء للمسار الوطني الإصلاحي والنهضوي الذي يقوده بحكمة وبُعد نظر، صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

تقديرا منا لما تبدله بلادنا من أجل بناء نموذج تنموي صاعد، وتجسيد دولة اجتماعية دولة الكرامة والنماء.

فان اللحظة الوطنية مفصلية ودقيقة،

تتطلب منا الشجاعة والمسؤولية في القطيعة مع التردد والرمادية

تتطلب منا الجرأة والوضوح في الاختيارات.

تتطلب منا العزم والحسم.

"إن يعلم الله في قلوبكم خيرا يؤتكم خيرا"

<u>IV- مداخلة الفريق الحركي في مناقشة مشاريع القوانين التالية:</u>

- مشروع قانون تنظيمي رقم 53.25 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب؛

- مشروع قانون تنظيمي رقم 54.25 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية؛

- مشروع قانون رقم 55.25 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 57.11 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومي خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي بمجلس المستشارين للمساهمة في مناقشة هذه المشاريع المؤطرة للمنظومة الانتخابية لمجلس النواب:

1. مشروع قانون تنظيمي رقم 53.25 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب؛

2. مشروع قانون تنظيمي رقم 54.25 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية؛

3. مشروع قانون تنظيمي رقم 55.25 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 57.11 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومي خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية.

ونود في بداية تدخلنا أن نسجل أهمية هذه المشاريع، باعتبار أثرها المباشر على تحصين الخيار الديمقراطي وتحصين العملية الانتخابية وضمان شفافية التنافس السياسي وإعادة الاعتبار للمؤسسات التمثيلية، وكذا تحديث القواعد التنظيمية للأحزاب السياسية، فضلا عن تحقيق الانسجام بين مختلف القوانين الانتخابية وتقوية المراقبة الإدارية والقضائية بخصوص الطعون الانتخابية وتمويل الحملات.

وهي مناسبة كذلك لتجديد التعبير عن أسمى عبارات العرفان والامتنان لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، على حرصه المولوي السامي والدائم على إرساء المنهجية التشاركية في إعداد وتجويد الإطار القانوني المنظم لمختلف الاستحقاقات الانتخابية، وعلى حرصه السامي على تنظيمها في مواعدها الدستورية بشكل منتظم، مما عزز ويعزز المسار الديمقراطي ببلادنا.

وهي منهجية ناجعة ترجمتها اللقاءات التي أشرفتم عليها، السيد الوزير المحترم، مع مختلف الأحزاب السياسية، طبقا لمضامين الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى السادسة والعشرين لعيد العرش، وتفعيلا لأحكام الفصل الحادي عشر من الدستور الذي يخول لكم مسؤولية الإشراف على تنظيم الاستحقاقات الانتخابية.

وعلى هذا الأساس، فإن عرض هذه المشاريع اليوم على المسطرة التشريعية هو تتويج لهذا المسار التشاوري ولمنظومة العمل الجماعي والمؤسساتي المشترك.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

على هذا الأساس، وبناء على كون الفريق الحركي هو امتداد سياسي لحزب الحركة الشعبية، وانسجاما مع مرجعيتنا الفكرية والسياسية، فإننا نعتبر أن مذكرة حزبنا المقدمة في اللقاءات مع وزارتكم الموقرة هي أساس مقاربتنا لهذه المشاريع، والتي لمسنا فيها جزءا كبيرا من اقتراحات الحزب.

كما نسجل أيضا أنها نتيجة لرؤية توافقية لكل مذكرات الأحزاب السياسية حول أهم القواعد السياسية والقانونية والتنظيمية التي ستؤطر الاستحقاق التشريعي المقبل والمتعلق بانتخاب مجلس النواب.

وهو ما يجعلنا في الفريق الحركي نؤكد على أن الرهان اليوم ليس مرتبطا بجودة المنظومة القانونية فقط، وهي مهمة طبعا، ولكن الرهان الأكبر مرتبط بحسن تنزيلها وبتحقيقها لغاياتها السياسية والتنموية، لأن الانتخابات ليست غاية في حد ذاتها، ولكن هي آلية ديمقراطية لتحصين مغرب المؤسسات وتمكين بلادنا من مؤسسات ذات كفاءة قادرة على مواكبة التحولات المجتمعية والتفاعل الايجابي مع التحديات والرهانات المقبلة بطابعها الاستراتيجي، وهو ما يتطلب منا جميعا العمل الجماعي لتوسيع المشاركة السياسية والانتخابية وتحصين التعددية السياسية وإعطاء التمثيلية الانتخابية مضمونها الحقيقي، بعيدا عن التعددية الرقمية، إلى جانب الانفتاح على احتضان الأجيال الجديدة وتوسيع تمثيلية النساء والشباب ومغاربة العالم وذوي الاحتياجات الخاصة، بناء على أسس الكفاءة والاستحقاق.

كما نسجل أهمية مراعاة المعيار المجالي في تركيبة مجلس النواب وتعزيز قيم النزاهة والتخليق في العملية الانتخابية وتطوير الحكامة المالية للدعم الانتخابي وللتمويل العمومي للأحزاب السياسية.

وفي الختام، فإننا نعتقد في الفريق الحركي أن هذه المشاريع تشكل محطة محورية في مسار ترسيخ الخيار الديمقراطي وترقية العمل المؤسساتي، إذ لا تقتصر أهميتها على تنظيم العملية الانتخابية، بل تمتد لتشمل تعزيز الثقة بين المواطن والمؤسسات، وتمكين فئات واسعة من المجتمع من المشاركة السياسية، وخاصة الشباب والنساء، كما تسهم في تطوير المشهد الحزبي.

ونحن متأكدون أن هذه المشاريع القانونية، إذ تعززت بإرادة سياسية لدى جميع الفرقاء، ستشكل مدخلا أساسيا لإحداث نقلة نوعية في المؤسسات الانتخابية وفي صدارتها مجلس النواب، كما ستشكل جسرا مؤسسا لتحول إستراتيجي في مغرب ما بعد عيد الوحدة باستحقاقاته التنموية الكبرى.

وفقنا جميعا لخدمة مصلحة الوطن والمواطنين، تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

V- مداخلة المستشارة السيدة فتيحة خورتال، باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب في مناقشة مشاريع القوانين التالية:

- مشروع قانون تنظيمي رقم 53.25 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب؛

- مشروع قانون تنظيمي رقم 54.25 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية؛

- مشروع قانون رقم 55.25 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 57.11 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وتنظيم الحملات عبر وسائل الاتصال السمعي البصري العمومي خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية؛

- مشروع قانون رقم 16.25 بتغيير القانون رقم 36.21 المتعلق بالحالة المدنية.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة الولاة والعمال وأطروزارة الداخلية،

السيدات والسادة المستشارون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لمناقشة مشاريع القوانين المعروضة على التصويت خلال هذه الجلسة التشريعية، ويسعدني في مستهل هذه المداخلة أن أُعبّر عن اعتزازنا العميق بما تحققه الدبلوماسية الملكية من نجاحات متوالية، بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، دفاعاً عن قضيتنا الوطنية الأولى، قضية الصحراء المغربية، وما يرافق ذلك من ترسيخ متواصل لمكانة المملكة قاريا ودوليا، وتعزيز مصداقية مؤسساتها وخياراتها الديمقراطية.

إن هذه الدينامية الإصلاحية التي تشهدها بلادنا ليست إلا امتداداً لهذا الزخم الدبلوماسي والسياسي الذي يقوده جلالته بحكمة وثبات.

كما أود أن أشيد في هذا السياق بروح الإصلاح والمسؤولية التي تؤطر هذه المشاريع، والهادفة جميعها إلى تعزيز تخليق الحياة العامة وترسيخ النزاهة والشفافية في كل المسارات الانتخابية والسياسية.

كما نعبر لكم، السيد الوزير، ولكافة السادة والسيدات الولاة والعمال والأطر العاملين بوزارة الداخلية، عن عميق تقديرنا للمجهودات التي تبذلونها للاضطلاع بمختلف مهامكم، خدمة للمصلحة العليا لبلادنا، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

وعطفا على ما أثرناه أثناء مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية، وانطلاقا من قراءتنا الصبورة لمضامين مشاريع القوانين المعروضة، وبناء على متابعتنا للنقاش الذي صاحبها والشروحات والتفاسير التي قدمها السيد وزير الداخلية، وانطلاقا من مسؤوليتنا الدستورية، وباستحضار دائم للتوجيهات الملكية السامية ذات الصلة بالشأن الحزبي والشأن الانتخابي أيضا، نؤكد في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب أن الروح الإصلاحية الكامنة في مقتضيات هذه المشاريع تظل مهمة، ونحيي وزارة الداخلية عليها، وعلى الجرأة في المجيئ بها، ولكن الإصلاح يظل أولا وأخيرا من مسؤولية الفاعل الحزبي، فمهما كانت النصوص جيدة، فإن بلوغ المقاصد منها، يتطلب تحولات عميقة لدى الفاعلين، وخصوصا ما يتعلق بتخليق العملية الانتخابية.

لا يسعنا في فريق الاتحاد العان للشغالين بالمغرب إلا أن ننوه بالمقاربة التشاركية المهمة التي اعتمدتها وزارة الداخلية في إعداد مضامين هذه المشاريع، تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية الواردة في خطاب عيد العرش المجيد، وهي مقاربة تشكل إحدى الخصائص المركزية لتدبير الانتخابات في بلادنا، وتعكس حرص جلالته على بناء التوافقات القبلية الكبرى حول النصوص المؤطرة للحياة السياسية والانتخابية الوطنية.

إن ما يضفي على الاستحقاقات الانتخابية التي ستعرفها بلادنا خلال سنة 2026 أهمية خاصة، هو المرحلة الجديدة التي تعرفها قضية الوحدة الترابية لبلادنا بعد صدور قرار مجلس الأمن الدولي، لأن مسار الحسم الأممي لقضية الوحدة الترابية، ما كان له أن يمضي قدما لولا الثقة الكبيرة التي تحظى بها بلادنا لدى دول العالم وقواه العظمى، وهي ثقة نابعة من المصداقية والديمقراطية والاستقرار والأمن الذي تعرفه بلادنا، بقيادة جلالة الملك محمد السادس نصره الله.

السيد الوزير،

لقد أسعدنا كثيرا ذلك الربط العضوي الذي قمتم به ما بين تعزيز المسار الديمقراطي في بلادنا ومسار الحسم النهائي لقضية الوحدة الترابية، وكيف أنه يتوجب علينا جميعا الاشتغال انطلاقا من هذا الترابط.

ومكمن سعادتنا لا يكمن فقط في وجاهة هذا الربط وعمقه - والذي يمكن أن يغفله البعض في سياق التدافع الانتخابي والسياسي المشروع - بل يكمن كذلك في أنه استعادة ذكية وواعية لأحد أبرز الأفكار التي أطرت أدبيات الحركة الوطنية والتقدمية في بلادنا، والتي ربطت على الدوام ما بين الوحدة والديمقراطية، باعتبار الثانية حاضنة للأولى وأرضيتها الوجودية، وهو الأمر الذي يمكن أن نجده في النصوص والكتابات الفكرية لقادة الحركة الوطنية والتقدمية بمختلف مشاربهم.

نثمن، السيد الوزير، المرتكزات الثلاث الكبرى التي تستند عليها المراجعة التشريعية الحالية وهي:

1. تحصين وتخليق العملية الانتخابية؛

2. إحداث دينامية في الحقل السياسي، عبر تشجيع انخراط ومشاركة الشباب والنساء والكفاءات؛

3. توفير ظروف ملاءمة لمشاركة مشرفة في الانتخابات.

ولأننا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب نهل نحن أيضا من مرجعية يحتل فيها النقد الذاتي مكانة محورية، فدعوني أؤكد على أن التخليق يظل بشكل أساس من مسؤولية الأحزاب التي ستمنح التزكيات، كما أن إحداث دينامية في الحقل السياسي يتطلب مصالحة حقيقية ما بين الشباب المغربي والأحزاب السياسية، وهي مصالحة مع كامل الأسف مازالت مستعصية، أما المرتكز الثالث الذي يهم المشاركة في الانتخابات، فنحن على قناعة بأن هذا هو التحدي الأساس الذي يجب علينا جميعا الانخراط في رفعه، كل من موقعه.

من بين الأفكار الجوهرية المهمة التي تفضلتم بها، السيد الوزير، هي أن هذه المراجعة جاءت "لتمهيد الطريق أمام جيل جديد من الإصلاحات الانتخابية أكثر عمقا وتجاوبا مع انشغالات الفاعلين السياسيين واهتمامات المواطنين"، نثمن هذا التصور ونؤكد وجاهته، وذلك بالنظر إلى أن المنظومة القانونية والتنظيمية المؤطرة للحياة الحزبية

والانتخابية بحاجة إلى مراجعة عميقة، ربما خارج الزمن الانتخابي، وذلك حتى يتسنى تجاوز بعض الأعطاب البنيوية التي أظهرتها الممارسة، وحتى نستلهم الروح الإصلاحية التي حملها دستور 2011، وكذلك حتى نتمكن جميعا من تطوير النموذج الديمقراطي المغربي، والذي لئن كان وسيظل استثنائيا وملهما في المنطقة، إلا أن الديمقراطية بطبيعتها مسار متدرج من التراكمات، من تثمين المكتسبات وتصحيح الإعوجاجات.

نأمل من الحكومة الإسراع في إعداد قانون خاص بالنقابات، طبقا لمقتضيات الفصل 29 من الدستور، بما يعزز الحكامة ويقوي الدور التأطيري للعمل النقابي.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

إننا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب نعتبر أن هذه النصوص القانونية تمثل محطة حاسمة في مسار تحديث منظومتنا السياسية والانتخابية. وهي فرصة لتعزيز الشفافية، وترسيخ ثقة المواطنين، ودعم مصداقية المؤسسات المنتخبة.

وبخصوص مشروع القانون رقم 16.25 بتغيير القانون رقم 36.21 المتعلق بالحالة المدنية، الذي جاء لتعديل الفقرة الرابعة من هذا الأخير، ويهم إدراج إمكانية النيابة عن مؤرخ المملكة بصفته رئيس اللجنة العليا للحالة المدنية في حالة غيابه أو تعذر حضوره لأي سبب من الأسباب، والهادف الى تسريع البت في طلبات تغيير الأسماء العائلية المعروضة عليها وضمان استمرار وتسهيل عقد جلساتها، فإنه لا شك أنه سيشكل منعطفا مهما في النهوض بمؤسسة الحالة المدنية، وتأهيلها ونجاعتها وجعلها في خدمة المواطنين، ذلك ما ينسجم مع التوجيهات الملكية السامية التي ما فتئت تشدد على ضرورة تحسين أداء الإدارة وتجويد الخدمات المقدمة للمرتفقين، وأيضا ما جاء به القانون 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية الذي ينظم العلاقة الجديدة التي يجب أن تجمع الإدارة بالمرتفق وخلق مناخ من الثقة بينهما، يعتمد على شفافية وتبسيط ورقمنة المساطر والإجراءات الإدارية.

وعليه، نؤكد دعمنا لهذه المشاريع بروح وطنية مسؤولة وندعو إلى حسن تنزيل مقتضياتها بما يخدم مصلحة الوطن والمواطن وبما يعزز المسار الديمقراطي الذي تحرص المملكة على ترسيخه، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس، نصره الله.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

VI- مداخلة الفريق الاشتراكي – المعارضة الاتحادية في إطار مناقشة القوانين الانتخابية والمتعلقة بـ:

- مشروع قانون تنظيمي رقم 53.25 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب؛

- مشروع قانون تنظيمي رقم 54.25 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية؛

- مشروع قانون رقم 55.25 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 57.11 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وتنظيم الحملات عبر وسائل الاتصال السمعي البصري العمومي خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية.

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

يشرفني أن أتدخل اليوم باسم الفريق الاشتراكي – المعارضة الاتحادية في إطار مناقشة القوانين الانتخابية المؤطرة للعملية الانتخابية التي ستقبل عليها بلادنا. وفي مستهل الكلام أود أن أنطلق من الإطار العام الذي يجمعنا جميعا، وهو الخيار الديمقراطي الذي اختارتها بلادنا عن وعيٍ ومسارٍ متدرّج وفق رؤية ملكية متبصرة لجلالة الملك محمد السادس أعز الله أمره، باعتباره أحد الثوابت الدستورية التي لا رجعة فيها. واليوم، ونحن نناقش هذه القوانين الانتخابية، فإننا في الواقع نناقش جوهر الديمقراطية التمثيلية ببلادنا، ونقف عند إحدى المداخل الأساسية لترجمة هذا الخيار في الممارسة وفي بناء الثقة بين المواطن والمؤسسات.

المرحلة التي نعيشها اليوم هي مرحلة دقيقة، تتطلب منا جميعا توفير شروط الشفافية والنزاهة وحسن التدبير، ليس فقط أثناء العملية الانتخابية، بل قبلها وبعدها أيضا، في كل ما يتعلق بتدبير الحملات، وضمان تكافؤ الفرص، وتحصين المال العام من أي انحراف قد يمس بصفاء المنافسة الانتخابية. إن المواطن اليوم ينتظر من هذه القوانين رسائل طمأنة، تؤكد أن المؤسسات المنتخبة تعكس فعلا إرادة الشعب، وأنها ليست مجرد واجهة شكلية.

وفي هذا السياق، نؤكد أن رهان المستقبل لا يمكن أن يتحقق دون تجديد النخب السياسية. فالشباب المغربي اليوم يمتلك طاقات فكرية وميدانية كبيرة، وينتظر أن يجد نفسه داخل مؤسسات بلاده، لا خارجها. ومن هنا تأتي أهمية تمكين الشباب من الترشح والمشاركة الفعلية في الاستحقاقات المقبلة، ليس من باب الزينة أو التوازن العددي، ولكن باعتبارهم فاعلين حقيقيين قادرين على حمل مشاريع مجتمعية جديدة، تنسجم مع تطلعات الجيل الجديد من المغاربة.

لكن هذا الانخراط لا يمكن أن يتم إلا من خلال التنظيمات الحزبية الجادة، لأنها المدرسة الطبيعية للتكوين السياسي، وهي التي تضع المناضل على السكة الصحيحة للعمل العام. نحن في حاجة إلى شباب مؤطرين وواعين، بعيدين عن منطق الشعبوية والارتجال، وقادرين على ممارسة السياسة بعمق فكري ومسؤولية أخلاقية.

ولا يمكن الحديث عن الإصلاح الديمقراطي دون التطرق إلى المناصفة والمشاركة النسائية. فكلنا نؤمن بأن حضور النساء في الحياة السياسية ليس منّة من أحد، بل هو حق دستوري ومجتمعي ينبغي أن يجد طريقه نحو التفعيل الكامل. لقد آن الأوان لأن تتجاوز بلادنا هذه العقدة غير المبررة التي تجعل تمثيلية النساء رهينة للتوازنات، بدل أن تكون ثمرة قناعة سياسية حقيقية. إن تنزيل مبدأ المناصفة بشكل عملي وواقعي هو الذي سيعطي مصداقية أكبر لخطاب المساواة الذي نرفعه جميعا.

السيد الوزير،

رغم التقدم الذي تحققه هذه القوانين، فإننا في فريقنا اخترنا التصويت بالامتناع، ليس رفضا لمسار الإصلاح، ولكن لأننا كنا نطمح إلى مدونة انتخابية أكثر تجويدا، وأكثر جرأة في التجديد، مدونة تفتح آفاقا أوسع للمشاركة وتضمن تنافسا حقيقيا يقوم على الكفاءة لا على الولاءات، وتستحضر روح دستور 2011 الذي جعل من الديمقراطية التشاركية والتناصف والمساءلة ركائز أساسية لبناء مغرب جديد.

لقد كنا نأمل أن تتضمن هذه النصوص إجراءات ملموسة لتعزيز الثقة في المؤسسات المنتخبة، وأن تكرّس مبادئ الشفافية في تمويل الحملات، وأن تواكب التحولات الاجتماعية والسياسية التي يعرفها المجتمع المغربي اليوم. صوتنا بالامتناع لأننا نؤمن أن الديمقراطية لا تُقاس بعدد النصوص، بل بمدى انسجامها مع طموح المواطن في أن يرى مؤسسات قوية وفاعلة ونزيهة.

إننا نعتبر أن هذه القوانين، رغم أهميتها، تظل محطة ضمن مسار أطول نحو ترسيخ الممارسة الديمقراطية الحقيقية، ونحن نؤكد استعدادنا الدائم للمساهمة البناءة في كل مبادرة تروم الارتقاء بالحياة السياسية ببلادنا، حتى نصل إلى مغربٍ يكون فيه العمل السياسي شريفا، والمنافسة نزيهة، والمواطنة ممارسة فعلية وليست مجرد شعار.

VII- مداخلة فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في مناقشة مشاريع القوانين التالية:

- مشروع قانون تنظيمي رقم 53.25 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب؛

- مشروع قانون تنظيمي رقم 54.25 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية؛

- مشروع قانون رقم 55.25 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 57.11 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومي خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يطيب لي أن أتناول الكلمة، باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، في هذه الجلسة العامة التشريعية المخصصة للمناقشة والتصويت على النصوص القانونية الانتخابية المتعلقة بالإعداد للاستحقاقات الخاصة بانتخاب أعضاء مجلس النواب لسنة 2026، في سياق وطني يطبعه الحرص المشترك على تعزيز البناء الديمقراطي لبلادنا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، ضامن دوام الدولة واستمرارها والساهر على حسن سير المؤسسات الدستورية بالمملكة وصيانة الاختيار الديمقراطي.

السيد الرئيس المحترم،

إننا اليوم بصدد إصلاح مجموعة من القوانين المؤطرة لانتخابات مجلس النواب، في مقدمتها: مشروع قانون تنظيمي رقم 53.25 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب، مشروع قانون تنظيمي رقم 54.25 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية ومشروع قانون رقم 55.25 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 57.11 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية.

وهذا الإصلاح يأتي تنزيلا للتوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، الواردة في خطاب العرش ليوم 29 يوليوز 2025، حيث أكيد فيه جلالته على ضرورة توفير المنظومة العامة المؤطرة لانتخابات مجلس النواب، وأن تكون معتمدة قبل نهاية السنة الحالية، وكذا الإعداد الجيد لهذه الانتخابات، وفتح باب المشاورات السياسية مع مختلف الفاعلين.

وفي هذا السياق، لا بد أن نعبر عن تقديرنا وإشادتنا، في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، للمقاربة التشاركية المعتمدة من قبلكم، السيد الوزير المحترم، من خلال التشاور والانفتاح على مختلف الأحزاب الوطنية، سواء منها الممثلة بالبرلمان أو غير الممثلة، وكذا بالتفاعل الإيجابي مع المقترحات والملاحظات الواردة في المذكرات التي قدمتها الأحزاب السياسية، بحيث إننا اليوم إزاء نصوص قانونية تحمل طابع التوافق الوطني.

كما نثمن إخراج هذه النصوص القانونية قبل ما يقارب سنة من انتخاب أعضاء مجلس النواب، وهي مدة كافية، ستساعد الجميع على التدبير الجيد لعنصر الزمن من أجل الإعداد الجيد لها.

السيد الرئيس المحترم،

نود أن نؤكد على أننا اليوم لسنا بصدد تعديل فقط لمساطر تقنية أو إعادة ترتيب لبعض المقتضيات الإجرائية، وإنما بصدد عملية إصلاح القوانين الانتخابية من زاوية تخليق المؤسسة التشريعية، من خلال تكريس وتقوية القواعد اللازمة لتخليق انتخابات أعضاء مجلس النواب، وإقرار آليات إضافية لتعزيز تمثيلية النساء والشباب.

لذلك، فإننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب نثمن المضامين الإيجابية التي جاءت بها مشاريع هذه القوانين، سيما تلك المتعلقة بـ:

- تفعيل قواعد التخليق خلال مختلف مراحل المسلسل الانتخابي، بما في ذلك فترة إيداع الترشيحات وطيلة الحملة الانتخابية يوم الاقتراع وخلال المدة الانتدابية برمتها؛

- إعادة تكييف بعض الجرائم من جنحة إلى جناية لجسامتها، على غرار اقتحام مكاتب التصويت لمنع الناخبين من التصويت مع حمل السلاح، أو انتهاك العمليات الانتخابية من أجل تغيير نتيجة الاقتراع، أو الاستيلاء على صندوق الاقتراع قبل فرز أوراق التصويت الموجودة بداخله؛

- تشجيع تمثيلية النساء من خلال مراجعة الدوائر الانتخابية الجهوية، عبر تخصيص هذه الدوائر المفتوحة حاليا لترشيحات الرجال، بكيفية حصرية لترشيحات النساء؛

- تحفيز الشباب بدون انتماء حزبي، من الجنسين، على الولوج إلى العمل السياسي، من خلال مراجعة وتبسيط شروط تقديم لوائح الترشيح من لدن هذه الفئة من المترشحين؛

- تطوير الإطار القانوني المنظم للأحزاب السياسية، وضبط الإجراءات المتعلقة بتأسيسها وتعزيز مشاركة الشباب والنساء في عملية التأسيس وتدقيق الجوانب المتعلقة بتمويلها وحساباتها.

وفي الختام، فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نجدد تثميننا للمضامين الإيجابية التي جاءت بها مشاريع هذه القوانين، ونؤكد على انخراطنا المسؤول في هذا الورش الإصلاحي، وعلى استعدادنا لدعم كل المبادرات التشريعية التي من شأنها الرفع من جودة القوانين الانتخابية وتعزيز تخليق مؤسساتنا التمثيلية وتوطيد الخيار الديمقراطي لبلادنا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده.

ونحن سنصوت على هذه النصوص القانونية بالموافقة.

والسلام عليكم ورحمة الله.

VIII- مداخلة مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي في مناقشة مشاريع القوانين التالية:

1- مشروع قانون تنظيمي رقم 53.25 يقضي تغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب 27.11:

السيد رئيس المجلس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نلتقي اليوم في رحاب هذه المؤسسة التشريعية لمناقشة مشروع قانون تنظيمي يكتسي أهمية بالغة في تعزيز البناء الديمقراطي لبلادنا، ويتعلق الأمر بمشروع القانون رقم 53.25 الذي يهدف إلى تغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب.

إن هذا المشروع قانون يأتي في سياق دينامية الإصلاح الشاملة التي تعرفها المملكة المغربية، تحت القيادة المتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، والذي ما فتئ يؤكد على ضرورة تخليق الحياة العامة وتقوية المؤسسات وتحديث القوانين المؤطرة للعملية الانتخابية لضمان نزاهتها وشفافيتها.

فنحن بمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي بمجلس المستشارين نثمن عالياً المقتضيات الجديدة التي استهدفها هذا المشروع، والتي تتوافق مع التطلعات المجتمعية نحو دمقرطة حقيقية وتخليق متقدم للمشهد السياسي، ومن أبرزها:

- تخليق شروط الترشح: من خلال التدابير الصارمة المتعلقة بضبط شروط الأهلية للترشح، بهدف تطهير المشهد السياسي وإعادة الثقة للمواطنين في ممثليهم؛

- تشجيع انخراط الشباب في المشهد السياسي: وذلك عبر وضع الآليات الرامية إلى تشجيع مشاركة الشباب، ولا سيما المقترح المتعلق بدعم المرشحين المستقلين مالياً بشروط محددة، مما يفتح الباب أمام طاقات جديدة قد لا تمتلك التمويل الكافي لخوض الحملات الانتخابية؛

- تفعيل المراقبة والمحاسبة: من خلال تعزيز دور مجموعة من مؤسسات الدولة في مسطرة تجريد النواب الذين يخلون بواجباتهم، هو ضمانة أساسية لربط المسؤولية بالمحاسبة، وتأكيد على سيادة القانون.

في الختام، فإن مجموعة الدستوري الديمقراطي تعلن عن دعمها اللا مشروط لمشروع القانون التنظيمي رقم 53.25، لأن هدفنا المشترك هو إخراج قوانين انتخابية قوية تشكل درعاً حصيناً للديمقراطية، وتضمن تمثيلية حقيقية لإرادة الشعب المغربي.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

2- مشروع قانون تنظيمي رقم 54.25 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية:

السيد رئيس المجلس المحترم،

السيد وزير الداخلية المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نتقدم اليوم لمناقشة مشروع قانون تنظيمي بالغ الأهمية، يتعلق بتنظيم الحياة السياسية في بلادنا، وهو مشروع القانون التنظيمي رقم 54.25 المعدّل والمتمم للقانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية.

إن الأحزاب السياسية، كما ينص على ذلك دستور المملكة، هي الفاعل الأساسي في تأطير المواطنين والمساهمة في التعبير عن إرادتهم، مما يضفي على هذا النص طابعاً محورياً في بناء الديمقراطية وتخليق الحياة العامة.

لقد جاء هذا المشروع بمستجدات هامة، التي نثمنها والتي تروم تحديث الإطار القانوني وتجاوز بعض الثغرات والنواقص التي كشفت عنها الممارسة العملية للقانون السابق، ولعل أبرزها هي:

1. تبسيط وضبط مساطر تأسيس الأحزاب السياسية، مما يساهم - لا محالة - في عقلنة المشهد الحزبي ويضمن الجدية اللازمة في العمل السياسي؛

2. تعزيز الشفافية المالية، من خلال تشديد المشروع على آليات مراقبة التمويل العمومي للأحزاب، عبر تكليف المجلس الأعلى للحسابات بدور أكبر في تتبع صرف الدعم الممنوح، مع فرض عقوبات صارمة في حالة عدم إرجاع المبالغ غير المستحقة أو غير المستعملة؛

3. تشجيع الكفاءات من خلال مساهمة المشروع في تطوير المنظومة الانتخابية ككل، بما يعزز التنافسية والنزاهة، ويشجع على تقديم نخب سياسية قادرة على رفع التحديات.

في الختام، نؤكد أن هدفنا المشترك هو إخراج نص قانوني يساهم في تقوية الأحزاب السياسية كآليات للتأطير الديمقراطي الجاد، وتحصينها من كل الشوائب التي قد تسيء لسمعتها، وبالتالي فنحن كمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي بهذا المجلس، لا يمكننا إلا نقول نعم لهذا المشروع البناء.

وشكراً لكم.

3- مشروع قانون رقم 55.25 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 57.11 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية:

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيد وزير الداخلية المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نجتمع اليوم لمناقشة مشروع قانون حيوي يمس جوهر الممارسة الديمقراطية، وهو مشروع القانون رقم 55.25 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 57.11 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية.

بكل أمانة، إن تحديث هذه القوانين يمثل ركيزة أساسية لضمان نزاهة وشفافية الاقتراعات، وهو ما تطمح إليه كل القوى الديمقراطية في بلادنا، فنحن كمجموعة الدستوري الديمقراطي بمجلس المستشارين، نثمن ما جاء به المشروع من مستجدات، والمتمثلة أساسا في:

1- تحصين العملية الانتخابية، من خلال التنصيص على المقتضيات التي تهدف إلى منع قيد الأفراد الذين صدرت في حقهم أحكام قضائية نهائية في قضايا فساد انتخابي أو الحصول على أصوات الناخبين بفضل هدايا أو وعود. هذه خطوة مهمة لتحصين المؤسسات المنتخبة من الممارسات المشينة؛

2- تحديث اللوائح الانتخابية، حيث نتفق مع المبدأ الأساسي للمشروع الرامي إلى ضمان دقة اللوائح الانتخابية وشموليتها للمواطنين البالغين 18 عاماً والمتمتعين بحقوقهم المدنية والسياسية؛

3- وأخيرا تنظيم استخدام الإعلام، من خلال وضع إطار واضح لضمان المساواة والشفافية في استخدام وسائل الإعلام السمعية البصرية العمومية خلال الحملات الانتخابية، مما يضمن تكافؤ الفرص بين جميع المتنافسين السياسيين.

في الختام، إننا نؤكد على أهمية هذا الورش التشريعي في تعزيز الثقة في المسار الديمقراطي والمؤسسات التمثيلية.

لذا، فإننا، في مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، نعلن دعمنا الكامل لهذا المشروع، مع التأكيد على ضرورة مواصلة الإصلاح وتحيين النصوص، حسب تطور الواقع القانوني والاجتماعي، وذلك خدمة للمصلحة العليا للوطن والمواطنين.

وشكراً لكم.

IX - مداخلة مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل مناقشة مشاريع لقوانين التالية:

1. مشروع قانون تنظيمي رقم 53.25 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب؛

2. مشروع قانون تنظيمي رقم 54.25 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية؛

السيد الرئيس؛

السيدات والسادة المستشارون؛

السيد الوزير المحترم؛

أتشرف بالتدخل باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل حول مشروع القانون التنظيمي رقم 53.25 القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب، وكذا مشروع القانون التنظيمي رقم 54.25 المتعلق بالأحزاب السياسية.

السيد الرئيس؛

إنهما مشروعا قانونين ينبغي أن يشكّلا لحظة سياسية حقيقية لتعزيز الديمقراطية التمثيلية، ودعم المشاركة السياسية، وتقوية المؤسسات المنتخبة، غير أن نصّيهما، في صيغتهما المعروضة، لم يستجيبا لجوهر الإصلاح الذي تطالب به القوى الديمقراطية والاجتماعية، وفي مقدمتها الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

أولاً: بخصوص مشروع القانون التنظيمي رقم 53.25 المتعلق بمجلس النواب

لقد تقدمنا داخل اللجنة، وبمسؤولية، بعدد من الملاحظات التي تناسب روح الدستور وتروم تعزيز مصداقية المؤسسة التشريعية، أهمها:

1. تعزيز تمثيلية النساء والشباب عبر آليات انتخابية فعلية، نهدف من خلالها إلى ضمان مشاركة أوسع للفئات من المشهد السياسي.

2. تقوية شفافية العمليات الانتخابية عبر تقييم شامل للدوائر الانتخابية، واعتماد آليات أكثر إنصافاً في توزيع المقاعد.

3. تدقيق آليات مراقبة الإنفاق الانتخابي وربط المسؤولية بالمحاسبة.

ورغم أهمية هذه ملاحضات ووجاهتها، إلا أن الحكومة رفضتها.

ثانياً: بخصوص مشروع القانون التنظيمي رقم 54.25 المتعلق بالأحزاب السياسية

السيد الوزير،

كنا ننتظر أن يشكل هذا المشروع فرصة لإصلاح فعلي للحياة الحزبية، لكن:

1. لم يُعزّز شروط الديمقراطية الداخلية داخل الأحزاب، رغم أنها مدخل أساسي لإعادة الثقة في العمل السياسي.

2. لم يضع ضوابط كافية لتمويل الأحزاب، ولم يحقق الشفافية الضرورية لضمان تخليق المشهد الحزبي.

3. كما رفضت الحكومة الملاحضات التي تقدمنا بها والهادفة إلى:

- تكريس انتخاب فعلي للهيئات الحزبية،

- ضمان تمثيلية أكبر للشباب والنساء داخل الأجهزة،

- وضبط التمويل العمومي وربطه بالتقرير المالي والمحاسبي الواضح.

إن الأحزاب القوية والديمقراطية هي التي تبني دولة المؤسسات، لكن النص الحالي غير قادر على معالجة أعطاب المشهد الحزبي، ولا على استرجاع ثقة المواطنات والمواطنين.

السيد الرئيس،

إن مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تؤكد على أن مشروعي القانونين:

- لم يعكسا روح الإصلاح السياسي والدستوري،

- لم يعززا التمثيلية الحقيقية للنساء والشباب،

- لم يشددا شروط الديمقراطية الداخلية داخل الأحزاب،

- لم يضبطا بشكل كافٍ التمويل العمومي ومجالات صرفه،

- ولم يأخذا بعين الاعتبار الاقتراحات الجوهرية التي قدمناها بصدق ومسؤولية.

لأننا نريد مؤسسات أقوى، وحياة حزبية أكثر ديمقراطية، وتمثيلية أوسع، وثقة أكبر للمواطنين، لا لأننا نبحث عن موقع سياسي.

من موقعنا النقابي، سنظل ندافع عن إصلاحات حقيقية تُعيد الاعتبار للفعل الحزبي وللمؤسسة التشريعية، وتخدم مصلحة الوطن والمواطن.

X- مداخلة المستشارين البرلمانيين خالد السطي ولبنى علوي في مناقشة مشاريع القوانين التالية:

1. مشروع قانون تنظيمي رقم 53.25 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب؛

2. مشروع قانون تنظيمي رقم 54.25 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية؛

3. مشروع قانون رقم 55.25 بتغييروتتميم القانون رقم 57.11 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومي خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية.

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمناسبة مناقشة القوانين التنظيمية المتعلقة بانتخابات 2026، والتي تأتي في سياق الخطاب الملكي لافتتاح السنة التشريعية.

وهي مناسبة، نؤكد من خلالها على أهمية حرص بلادنا على تنظيم الاستحقاقات الانتخابية في الآجال الدستورية وانتظام الحياة السياسية والحزبية وتوافق الفاعلين على أن الانتخابات هي المدخل الأساسي والوحيد للتعبير عن إرادة الأمة.

غير أن هذا الاستقرار في الأعراف السياسية لم يواكبه، مع الأسف، استقرار في القواعد القانونية المؤطرة للانتخابات.

إن القاعدة القانونية عامة ومجردة ومستقرة أيضا، وهي وإن كانت وليدة التفاعلات المجتمعية، إلا أنها تتعالى على واقعها في نفس الوقت، وتنفلت من حساباته الضيقة واللحظية، ولعل هذا ما يضمن لها الاستمرار، فاستقرار القاعدة القانونية ضروري حتى يتمثلها المخاطبون بها، وتصبح بذلك جزءا من سلوكهم.

السيد الوزير المحترم،

لقد واكبنا النقاش بخصوص هذه القوانين على مستوى مجلس النواب، وقد ترسخت لدينا القناعة على أن الانتخابات الحرة والنزيهة هي الضمانة الأساسية لإفراز نخب حقيقية تتوفر على الكفاءة، وقادرة على أداء مهامها الدستورية، سواء على المستوى المركزي أو الترابي، ومن هنا نقول إن تخليق الحياة السياسية ليست مسؤولية جهة ما فقط، بل هي مسؤولية الجميع، وفي مقدمة هؤلاء الأحزاب السياسية التي بوأها الدستور مكانة متميزة وجعلها شريكة في السلطة.

ولذلك، نحتاج اليوم، كفاعلين سياسيين وحزبيين ونقابيين، إلى نقد ذاتي حقيقي وتقييم شامل.

فمهما كانت القوانين متقدمة، تبقى مجرد نصوص جافة، في غياب نخب حزبية تتوفر على الحد الأدنى من الكفاءة والنزاهة والمصداقية، وتتمثل الأمانة الملقاة على عاتقها.

وفي هذا السياق، نعتز بالتوجيهات الملكية السامية بإشراك الشباب في تدبير الشأن العام، ونؤكد على أن ذلك ينبغي أن يتم عبر الأحزاب السياسية وليس خارجها.

فالأحزاب السياسية حسب الفصل 7 من الدستور هي التي تعمل على تأطير المواطنات والمواطنين وتكوينهم السياسي وتعزيز انخراطهم في الحياة الوطنية، وفي تدبير الشأن العام، وتساهم في التعبير عن إرادة الناخبين، والمشاركة في ممارسة السلطة، على أساس التعددية والتناوب، بالوسائل الديمقراطية، وفي نطاق المؤسسات الدستورية.

إن تدبير الانتخابات ليس إجراء تقنيا فقط، بل هو إجراء سياسي في المقام الأول، ولذلك لا ينبغي اختزال هذه المحطة في بعض التعديلات التقنية، بل ينبغي أن ينصب النقاش حول المضمون السياسي للانتخابات المقبلة والمؤسسات المنبثقة عنها.

السيد الوزير المحترم،

نتأسف على استمرار إقصاء المغاربة المقيمين في الخارج من حقهم في التصويت المباشر من خلال عدم اعتماد مكاتب للتصويت في البلدان التي يقيمون فيها، وهو ما يخالف توجيهات جلالة الملك، الذي ما فتئ يدعو إلى الاهتمام بهذه الفئة.

كما نتأسف على الاستمرار في اعتماد القاسم الانتخابي على أساس المسجلين وليس المصوتين، وكنا نتمنى أن تتم مراجعته، فلا يعقل أن يتساوى مترشح حصل على 5000 صوت مع مترشح آخر حصل على 50 ألف صوت.

السيد الوزير المحترم،

يأتي هذا اللقاء في سياق التحولات العميقة التي تعرفها قضية الصحراء المغربية من خلال اعتماد مجلس الأمن الدولي مقترح الحكم الذاتي كحل وحيد لهذا النزاع المفتعل، وهو ما سيؤدي إلى تغيير آليات التدبير الترابي في بلادنا، ومن هنا نؤكد على أهمية تعزيز دور الجهات وتقوية الجهوية باعتبارها إطارا فعالا للتنمية.

كما يأتي أيضا بعد توجيه جلالة الملك، حفظه الله، بإعداد جيل جديد من برامج التنمية الترابية.

وفي هذا السياق، نؤكد على أن إنجاح هذا الورش يقتضي تقوية الأحزاب السياسية ومراجعة عميقة للقوانين الانتخابية، بما يمكن من إفراز مؤسسات ذات مصداقية في إطار مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة.

ولا يمكن أن نفوت هذه المناسبة دون تجديد الدعوة في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب إلى قانون للنقابات وإلى مراجعة الإطار التشريعي المنظم للانتخابات المهنية، بما يمكن من عقلنة المشهد النقابي وتجاوز الأعطاب المزمنة التي يعاني منها.

وفي الختام، نؤكد فيف الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب على أننا سنصوت ضد مشروع قانون تنظيمي رقم 53.25 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب وبالامتناع على مشروع قانون تنظيمي رقم 54.25 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية ومشروع قانون رقم 55.25 بتغيير وتتميم القانون رقم 57.11 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومي خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

2- مشروع قانون رقم 16.25 بتغيير القانون رقم 36.21 المتعلق بالحالة المدنية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب في إطار هذه الجلسة العامة التشريعية المخصصة للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 16.25 بتغيير القانون رقم 36.21 المتعلق بالحالة المدنية، والذي يهدف إلى تعديل المادة رقم 35 من هذا القانون من أجل السماح بالنيابة عن مؤرخ المملكة، بصفته رئيسا للجنة العليا للحالة المدنية، في حال غيابه أو إذا حال حائل دون إمكانية حضوره.

إن أهمية هذا التعديل تتجلى في كونه سيمكن من تسريع البت في طلبات المواطنات والمواطنين المرفوعة للجنة العليا الراغبين في تغيير أسمائهم العائلية.

وفي الختام، نؤكد في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب على التصويت بالإيجاب على مشروع هذا القانون، آملين أن يسهم في تحقيق الأهداف المتوخاة منه.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

محضر الجلسة رقم 255

التاريخ: الثلاثاء 25 جمادى الآخرة 1447هـ (16 ديسمبر 2025م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد القادر سلامة، النائب الأول لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وثلاث وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الرابعة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الوزير والسيدة الوزيرة المحترمين،

السيدات المستشارات والمستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هته الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمالنا، وبقلوب وبألم وبحزن، أتقدم نيابة عن جميع مكونات مجلس المستشارين بأحر التعازي وأصدق المواساة إلى أسر ضحايا الفيضانات التي شهدتها مدينة أسفي.

وكذا لأسر ضحايا الحادث الأليم لانهيار البنايتين السكنيتين بمدينة فاس، وضحايا السيول التي عرفها إقليم تنغير.

وأسأل الله عز وجل أن يتغمد المتوفين والضحايا بواسع رحمته، وأن يسكنهم فسيح جناته وأن يلهم ذويهم الصبر والسلوان وأن يمن بالشفاء العاجل على المصابين.

وأدعوكم لقراءة الفاتحة ترحما على الضحايا.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿1﴾ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿2﴾ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ﴿3﴾ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴿4﴾ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴿5﴾ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴿6﴾ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴿7﴾. آمين.

سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين.

والآن أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة لكم السيد الأمين.

المستشار السيد عبد الرحمان و افا، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

توصل المجلس من مجلس النواب بمشروع قانون رقم 59.21 يتعلق بالتعليم المدرسي.

كما أحال مجلس النواب إلى المجلس في إطار قراءة ثانية مشاريع القوانين التالية:

- مشروع قانون رقم 28.25 يتعلق بإحداث وتنظيم مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية للقضاة وموظفي السلطة القضائية، بعد تعديل المواد: 1، 2، 4، 8، 18، 30، منه؛

- مشروع قانون رقم 25.25 بتغيير وتتميم القانون رقم 39.09 القاضي بإحداث وتنظيم المؤسسة المحمدية للأعمال الاجتماعية لقضاة وموظفي العدل، بعد تعديل المادة الأولى والمادة الثالثة منه؛

- مشروع قانون رقم 74.24 يتعلق بإحداث وتنظيم مؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي إدارة السجون وإعادة الإدماج، بعد تعديل المواد: 2، 6، 9، 12، 13، 14، 15 و24 منه.

وبالنسبة للأسئلة والأجوبة الكتابية التي توصل بها المجلس في الفترة الممتدة من 29 دجنبر 2025 إلى تاريخه، فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 75 سؤالا شفهيا؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 29 سؤالا كتابيا؛

- عدد الأجوبة الكتابية: 29 جوابا كتابيا.

وطبقا لمقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، توصلت الرئاسة بطلبين لتناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليومه الثلاثاء 16 دجنبر 2025.

الطلب الأول، تقدم به المستشار السيد خليهن الكرش، وقد عبرت الحكومة عن تجاوبها مع الطلب.

أما الطلب الثاني، فقد تقدمت به المستشارة السيدة فاطمة زكاغ، وقد أعربت الحكومة عن تعذر التفاعل مع هذا الطلب.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة..

تفضل.

المستشار السيد خليهن الكرش:

شكرا السيد الرئيس على سعة صدركم.

لا بخصوص نقطة.. وفق الفصل 27 من الدستور، والمادة 168 من النظام الداخلي، من حقي انا كمواطن مغربي أولا، وكمستشار برلماني ثانيا، باش نعرف مواضيع نقط النظام، لأنه المتلقي الآن أو الشعب المغربي ما فهمش هاذ نقط نظام على أي أساس.

وفهاذ الإطار أيضا الفصل 27 من الدستور، من حقنا كمواطنين مغاربة ومن حقنا كمستشارين برلمانيين كمؤسسة تشريعية تراقب الحكومة باش تخرج الحكومة في ظل الصمت ديالها أمام الفيضانات المأساوية اللي عرفتها مدينة أسفي، وأيضا اللي عرفتها تنغير واللي كيعرفها اليوم مجموعة من مناطق المغرب، أننا نعرفو المعلومة، الحيثيات ديال هاذ الأحداث، عدد القتلى لأنه الناس مجموعة من الأرقام يتم تداولها داخل وسائل التواصل الاجتماعي كتفرض على الحكومة.

لهذا طرحنا تناول الكلمة باش نسمعو المعطيات وهذا دورنا كمؤسسة تشريعية.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الملاحظة غادي نسجلها وغادي نتناولوها في المكتب.

شكرا.

لأن احنا كنا قررنا، كنا مشينا على واحد الثقافة منذ بداية الولاية، ولكن الملاحظة ديالك سنأخذها بعين الاعتبار وغادي ندرسوها في المكتب.

شكرا.

إذن نستهل جدول أعمال هذه الجلسة، بالسؤال الآني الأول الموجه لقطاع السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وموضوعه "خارطة الطريق السياحية الوطنية 2023-2026".

الكلمة للمستشارة المحترمة فاطمة الحساني.

المستشارة السيدة فاطمة الحساني:

السيدة الوزيرة المحترمة،

عن خارطة الطريق السياحية الوطنية 2023-2026، نسائلكم؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة فاطمة الزهراء عمور، وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

الحمد لله اليوم، بلادنا عرفت إنجازات مهمة في القطاع السياحي.

الإحصائيات الأخيرة ديال (HCP[1]) بينت أن الناتج الداخلي بالنسبة للسياحة وصل 116 مليار درهم في 2024، بارتفاع 38% مقارنة مع 2019.

وارتفعت المساهمة ديال القطاع في الناتج الداخلي الخام من 6.8% في 2019 إلى 7.3% في 2024، هاذ النتائج الإيجابية اللي تحققت في 2024 مازال مستمرة في 2025.

إلى متم نونبر استقبلنا 18 مليون سائح، يعني أكثر من سنة 2024 بكاملها، والعائدات من العملة الصعبة وصلت لـ 113 مليار درهم إلى متم أكتوبر، بزيادة 17% مقارنة مع 2024، وهاذ الأرقام القياسية الجديدة كتعكس فعالية خارطة الطريق اللي كنواصلو تنزيلها من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: هو الترويج وإنعاش التسويق والنقل الجوي.

فيما يخص الترويج عندنا:

- أولا: الحملة الترويجية للمغرب أرض الأنوار اللي اطلقناها في عشرين دولة؛

- ثانيا: شبكة التواصل الاجتماعي؛

- ثالثا: العلامة التجارية (Visit Morocco).

أما فيما يخص إنعاش التسويق والنقل الجوي:

- تعاقدنا مع منظمي الرحلات على 2.6 مليون مسافر، أي زيادة ديال 16% مقارنة مع 2024؛

- عقدنا كذلك شراكات مع عدة وكالات الأسفار عبر الأنترنيت على حوالي 9 مليون ليلة مبيت في 2025، اللي هي زيادة ديال 16% مقارنة مع 2024؛

- تم إحداث 80 خط جوي جديد سنة 2025، انطلاقا من الأسواق المصدرة للسياح، كما تم الاتفاق مع شركات الطيران على توفير حوالي 12.6 مليون مقعد في 2025 اللي هي زيادة ديال 11% مقارنة مع 2024.

[1] **H**aut-**C**ommissariat au **P**lan.

المحور الثاني: هو تعزيز الاستثمار في الإيواء السياحي وكذلك الترفيه عبر عدة برامج وآليات.

بالنسبة للإيواء:

- تم خلق 43 ألف سرير (43.000) إضافي في إطار خارطة الطريق اللي هو ما يتجاوز الهدف المصدر 2026؛

- طلقنا برنامج (Cap Hospitality)لتجديد غرف الإيواء السياحي، واعطينا الموافقة لـ 91 مشروع.

بالنسبة للترفيه:

- طلقنا برنامج (Go Siyaha) لتشجيع على خلق وتطوير 1700 مقاولة سياحية في أفق 2026، ووصلنا لحد الآن لـ 1400 مشروع اللي هو مقبول؛

- كما أطلقنا بنك للمشاريع، اللي هو (banqueprojetstourisme.ma) عبر منصة رقمية اللي كتجمع أكثر من 900 مشروع نموذجي في جميع جهات المغرب.

ومحور ثالث هو **النهوض بالرأسمال البشري** عبر:

- إطلاق 26 شعبة جديدة للتكوين؛

- تنزيل برنامج كفاءة للمصادقة على الخبرة المهنية لـ 5000 مهني لهاذ السنة ومواكبة برامج النهوض بالعرض التكويني السياحي والفندقي مع (OFPPT[2]).

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا.

في إطار التعقيب لصاحبة السؤال.

<u>المستشارة السيدة فاطمة الحساني:</u>

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

كنشكركم أولا، السيدة الوزيرة، على تفاعلكم الإيجابي مع هذا السؤال الآني اللي كيتعلق بالإطار العام للسياسة العمومية اللي كتنفذها الحكومة فهاذ الولاية التشريعية للنهوض بالقطاع السياحي المغربي بعد الأزمة الخانقة اللي عرفها القطاع بعد جائحة كورونا.

كشفت المداخلة ديالكم، السيدة الوزيرة، دابا وكذلك خلال المناقشات ديالكم للقانون المالي، يعني الميزانية الفرعية برسم القانون المالي الحالي، أن هناك نجاحات مقدرة لخارطة الطريق وأثرها الإيجابي على النشاط السياحي، وتحسين مؤشرات التقييم وتعزيز جاذبية الوجهة المغربية في السوق الدولية.

احنا كنأكدو، كفريق ديال التجمع الوطني للأحرار، أننا كندعمو الجهود ديالكم وكنشجعو كل الفاعلين في القطاع، من مستثمرين وأطر ومرشدين وعاملين بمختلف أصنافهم الذين يساهمون في تقديم نموذج الضيافة المغربية الأصيلة.

نحن اليوم، بصدد مناقشة إذن، حصيلة الإنجازات في مختلف الرافعات اللي كتساهم في تحسين الجاذبية السياحية لبلادنا، وهي فرصة باش نوصيكم، السيدة الوزيرة، بتعبئة الأدوات المؤسساتية الموضوعة تحت تصرفكم لدعم المجهودات اللي كتسعى لتقوية الربط الجوي مع مختلف الأسواق السياحية بتكلفة معقولة، وأنا أبصم هنا على التكلفة المعقولة ودعم جهود الاستثمار في تنويع بنيات الإيواء السياحي وتوسيع خريطة انتشارها وتحسين معايير جودة خدماتها وتصنيفها.

كما كنأكدو، السيدة الوزيرة، على ضرورة مضاعفة المجهودات المخصصة للترويج للوجهة المغربية للاستفادة من الأحداث الكبرى اللي كتنظمها بلادنا لتعزيز الإشعاع المغربي وكسب حصص إضافية من السوق الدولية للسياحة.

وكفريق تجمعي مؤمن بالنبوغ المغربي كنحثكم، السيدة الوزيرة، على المزيد من العناية بالموارد البشرية باعتبارها الثروة الأساسية التي تضمن المحافظة على الريادة السياحية لبلادنا وجعل زيارة المغرب حدث مميز لدى السائح ورفع معدل الرجوع لدى زوار بلادنا.

طموحنا كذلك، السيدة الوزيرة، كينصب على استشراف ما بعد 2026 بوضع خطط طويلة الأمد للقطاع السياحي وتعبئة الفاعلين في القطاع حول مغرب الأضواء والتجربة السياحية التي تعاش وتعاد بشغف.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا.

ننتقل الآن للسؤال الثاني موضوعه "تقادم القوانين المنظمة للقطاع السياحي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتقديم السؤال.

تفضل السيد الرئيس.

<u>المستشار السيد محمد يوسف العلوي:</u>

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

[2] **O**ffice de **F**ormation **P**rofessionnelle et de **P**romotion du **T**ravail.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نسائلكم، السيدة الوزيرة المحترمة، عن تدابير وزارتكم لتحديث المنظومة القانونية للقطاع السياحي؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لك السيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

يعمل قطاع السياحة على تحديث وتحيين القوانين المنظمة للمهن السياحية وتحسين تأطيرها، حيث كيفما تتعرفو تم إطلاق ورش شامل لإصلاح الإطار القانوني للمهن السياحية، وذلك في إطار مقاربة تشاركية مع الفاعلين السياحيين.

هاذ الورش كيهم توزيع الأسفار والإرشاد السياحي والإيواء السياحي، وذلك عبر مراجعة النصوص القانونية باش نرفعو من جودة الخدمات ومن تنافسية المقاولات السياحية، وكذلك باش نواكبو التوجهات الجديدة كالرقمنة والابتكار والاستدامة وحماية المستهلك.

كما أن مراجعة هاذ النصوص القانونية مكنتنا من تبسيط المساطر الإدارية وتحسين مناخ الأعمال وكذلك تنزيل سياسة اللاتمركز الإداري وتقريب الإدارة من المواطن.

فيما يخص الإيواء السياحي، تم نشر سنة 2023 المراسيم التطبيقية ديال القانون رقم 80.14، و5 قرارات اللي تم نشرها سنة 2025، كيهدف هاذ القانون إلى تحسين جودة الخدمات المقدمة على مستوى المؤسسات السياحية، وجعل العرض السياحي الوطني يتماشى مع المعايير الدولية، خاصة فيما يخص الجودة والصحة والسلامة والتنمية المستدامة.

والآن كنشتغلو على 3 قرارات مشتركة تطبيقية أخرى خاصة بالإيواء ديال الساكنة والإيواء البديل و(les bivouacs).

بالنسبة للإقامات العقارية للإنعاش السياحي: يعني (RIA[3])، فينظمها القانون رقم 01.07 والنصوص التطبيقية المرتبطة به، وهاذ النصوص تتدخل في إطار تنزيل سياسة اللاتمركز الإداري، حيث تم تفويض السلطة إلى الممثلين الجهويين والإقليميين لقطاع السياحة فيما يخص معالجة الطلبات وإصدار الرخص على المستوى الجهوي والإقليمي.

[3] **R**ésidences **I**mmobilières **A**dossées.

بالنسبة للإرشاد السياحي: فينظمه القانون رقم 05.12 المتعلق بتنظيم مهنة المرشد السياحي والمرسوم والقرارات التطبيقية ديالو، قمنا بتعديل هاذ القانون وإصدار النص التطبيقي، مكن من تسوية وضعية بعض الأشخاص اللي تيتوفرو على كفاءات ميدانية، تيهدف هاذ القانون إلى تقوية شروط الولوج لمهنة المرشد السياحي، ووضع تكوين مطابق للمعايير العالمية للجودة.

بالنسبة لتوزيع الأسفار: تم نشر القانون رقم 11.16 المتعلق بتنظيم مهنة وكيل الأسفار سنة 2019، ومرسوم تطبيقي رقم 2.21.80 اللي تيحدد الإجراءات المتعلقة بمنح واستغلال ورخصة وكيل الأسفار، والقرار رقم 2786/22 المتعلق بتفويض السلطة للممثلين الجهويين والإقليميين لقطاع السياحة، تماشيا مع توجهات ورش الجهوية.

وتيهدف هاذ القانون إلى إدماج البيع عبر الأنترنيت وعن بعد فيما يخص توزيع الأسفار وتحسين شروط ولوج وتيسير مهنة وكيل الأسفار ورقمنة المساطر المتعلقة برخصة وكيل الأسفار.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الرئيس للتعقيب.

المستشار السيد محمد يوسف العلوي:

نشكر السيدة الوزيرة على جوابكم الغني بالأرقام والمعطيات.

يشهد القطاع السياحي المغربي اليوم، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وبفضل الدينامية التي تعرفها وزارتكم، وواحدة من أفضل الفترات في تاريخ القطاع.

السيدة الوزيرة المحترمة،

وفي هذا السياق، نود تسليط الضوء على مجموعة من التحديات البنيوية المرتبطة بإطار تشريعي لم يعد ملائما لوقائع قطاع حديث، دولي وسريع التطور.

أولا: غياب مخططات التهيئة، (les plans d'aménagement) جديدة في المدن الكبرى، مثل مراكش وطنجة والرباط، كما تظل كل المبادرة السياحية بالعالم القروي خاضعة لعدد كبير من التراخيص، تدفع بالعديد من المشاريع نحو العمل بشكل غير مهيكل.

ثانيا: القيود المعمارية، خاصة ما يتعلق بتحديد عدد الطوابق، وهو ما يهدد الجدوى الاقتصادية للمشاريع.

ثالثا: تشريعات قديمة تعقد الممارسة اليومية، مثل منع تشغيل النساء بعد الساعة السادسة مساء دون ترخيص مسبق، وهو تمييز ضد النساء لا يمكن لأي منا قبوله؛

إلزام مسؤول مؤسسة مصنفة بالحضور الدائم داخلها، 24/24 ساعة و7/7 أيام.

ولهذا نعتقد أن الوقت قد حان للانتقال من قطاع خاضع لتعدد التراخيص إلى قطاع مؤطر بدفاتر التحملات.

رابعا: إن تعدد الرسوم المحلية يفرض إعادة النظر الشاملة، ونأمل صادقين في مراجعتها من أجل العودة إلى مبدأ الاكتفاء بضريبتين أساسيتين، الضريبة على النشاط الاقتصادي والضريبة العقارية.

خامسا: إن إطار القانون لوكالة الأسفار أصبح غير ملائم، حيث لم يعد القانون رقم 11.16 يواكب واقع سوق عالمي تهيمن عليه المنصات الإلكترونية (Booking; Expedia; Airbnb) إذ أن نشاطها غير المنظم يخلق منافسة غير عادلة للإقامات السياحية المنظمة ببلادنا.

وفي الأخير، إننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، ندرك أن بعض النقاط لا تندرج بشكل مباشر ضمن اختصاصات قطاعكم، غير أننا على اليقين بأن العمل المشترك والتنسيق الوثيق قادران على تجاوز هذه الإكراهات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

غادي ننتقلو الآن للسؤال الثالث، موضوعه "برامج الاصطياف والاستجمام المخصصة للأسر المغربية".

الكلمة للسيد كمال بن خالد من فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل.

المستشار السيد كمال بن خالد:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

نسائلكم على الإجراءات التي تنوون القيام بها لضمان منتوج سياحي ملائم للأسر المغربية بجودة مقدرة وأسعار ملائمة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة المحترمة للإجابة على السؤال.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد المستشار المحترم،

السياحة الداخلية أصبحت اليوم كتشكل ركيزة أساسية من ركائز القطاع السياحي ببلادنا، لذلك اعطيناها أهمية كبيرة في خارطة طريق السياحة 2023-2026 وخصصنا ليها جوج ديال السلاسل موضوعاتية اللي هي:

- السياحة الداخلية في الشاطئ؛

- والسياحة الداخلية في الفضاءات الطبيعية.

هاذ السلاسل كيهدفو إلى تطوير منتوجات سياحية جديدة اللي كتناسب القدرة الشرائية للسياح المغاربة، وكتستافد السياحة الداخلية كذلك ضمن خارطة الطريق من سلاسل أفقية ومن مشاريع القاطرات مثل(DinoPark) في أزيلال، من منتزه طبيعي ديال إفران، توبقال، وغيرها.

ولتطوير السياحة الداخلية كنشتغلو على عدة محاور:

أولا، كنشجعو الاستثمار في المنتوج السياحي الأكثر طلبا من طرف السياح المغاربة.

كذلك كنعملو على إحداث منتجعات سياحية ملائمة من حيث المنتوج والأسعار، كتاخذ بعين الاعتبار القدرة الشرائية للسائح المغربي.

كنحسنو جاذبية المنتوج السياحي لفائدة السياح المغاربة، عبر تثمين المدن العتيقة وإحداث مدارات سياحية والتنشيط الثقافي وتعزيز الأنشطة الطبيعية والرياضية.

كنعملو على تسريع التنزيل الكامل للقانون 80.14 المتعلق بمؤسسات الإيواء السياحي وأشكال الإيواء السياحي الأخرى اللي غادي يساهم في تنويع العرض السياحي بجودة وأثمنة مناسبة، حيث غادي يدخل أنواع أخرى كالإيواء عند الساكنة أو الإيواء البديل.

وقمنا بإطلاق خطوط جوية داخلية جديدة لفك العزلة على بعض المناطق.

بالنسبة لارتفاع الأسعار ديال الخدمات السياحية، فهي فعلا كتكون مرتفعة فالوجهات السياحية، خاصة في فصل الصيف، لأن الطلب كيفوق العرض خلال هاذ الفترة من السنة، ولكن هاذ الشي كيكون في جميع الوجهات السياحية العالمية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السيد كمال بن خالد الكلمة لكم.

المستشار السيد كمال بن خالد:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة الوزيرة.

غادي تسمحي ليا وبما أن المناسبة شرط، غادي نفتح واحد القوس ولا بد ما نتكلمو على الكارثة اللي وقعات في أسفي ديال الفيضانات، ما يمكنش ندوزوها غير بقراءة الفاتحة خصها أمور كبيرة بزاف، لأن، السيدة الوزيرة، 80% من الناس اللي توفاو راه كلهم تجار، تجار ديال الفخار، تجار ديال الصناعة التقليدية وتجار مختلفين، واليوم أصبحو هاذ التجار في خبر كان والمحلات ديالهم كلهم مشاو، رأس المال مشى، المحال مشى بقاو الله كريم.

أنا كنتساءل معاكم، السيدة الوزيرة، بأنه خصو يكون واحد التدخل عاجل للحكومة بكل المكونات ديالها، لأنه الكارثة راه أكثر مما كتصورو، والمدينة راه قريبة لواحد السكتة قلبية.

عليه، رجاء واحد التحرك كيف ما كان فالزلزال ديال الحوز وفي الزلازل اللي أصابتنا وكانت ناجحة الحمد لله، كنتمناو نعجلو بهاذ الأمر هذا حتى هو ونحاولو نديرو واحد الالتفاتة لهاذ المدينة اللي هي كتستاهل منا الشيء الكثير.

كنسد القوس وكنرجع للسؤال ديالي والتعقيب على الجواب ديالكم السيدة الوزيرة.

وكنرجعو فالحقيقة مجهودات كبيرة قمتو بها، هاذ الشي ما كنفيوهش، ولكن الإشكال الحقيقي اليوم راكم كتعرفوه، السيدة الوزيرة، وأشرتو ليه، راه الغلاء راه ما يخليش الأسر المغربية اليوم تمشي لشي بلاصة، كنعرفو بأنه فعلا كاين الاكتظاظ لأن العطل مازال ما خممناش كيف نديرو نبداو نفرقو هاذ العطل باش ما نطيحوش فالاكتظاظ، وكنعرفو هاذ المشكل كيوقع لنا فالعطلة الصيفية وكيوقع فالملجأ الوحيد اللي هو البحر، كيمشيو الناس للشواطئ.

هذا خصنا نخممو في برامج أخرى، ونخممو فأمور أكثر جدية، لأنه أنا ما نخفيش عليك بأنه اليوم فمراكش، عندنا أثمنة خيالية، اللي ما كتصورش كاع على البال، والجودة راه الجودة متواضعة، الجودة متواضعة، احنا خصنا نشوفو اليوم واحد المراقبة على هاذ الغلاء، منين جاي، الغلاء في الفنادق، غلاء فالمطاعم، وفنفس الوقت كنفتقرو للوسائل ديال الترفيه من غير الأوطيل فين تاكل وتشرب وتنعس، راه المغربي ما عندوش فين يخرج ولادو، خصنا نخممو فبرامج ترفيهية اللي يمكن حتى هي تعاونا ونشوفو بعض الأمور اللي هي مهمة للمغاربة، هي السياحة بالمتنوعات ديالها، ما نحصروهاش غير فالسياحة الشاطئية، نخممو فالسياحات الأخرى الموازية.

شكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لك السيدة الوزيرة للرد على التعقيب، إيلا بغتي.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

شكرا السيد المستشار على هاذ الكلمة.

هو هاذ الشي اللي قلتي هو اللي كنديرو فخارطة الطريق ديالنا، اليوم احنا جينا بسلاسل متنوعة باش ما يبقاش ذاك الضغط على الشاطئ، وخصوصا بالنسبة للسياحة الداخلية، باش تكون عندنا سياحة داخلية فالشاطئ والسياحة الداخلية فالطبيعة باش الناس يوليو يسافرو طول السنة وماشي كولشي يمشي لنفس الوجهة فنفس الوقت، وهاذ الشي اللي كيطلع الأثمنة.

احنا اليوم، كنخدمو على عدة برامج باش ننوعو هاذ العرض، لا بالنسبة للإيواء السياحي باش يكون عندو واحد الإيواء اللي يكون متنوع ويكون ملائم مع المنطقات، راه ما كاينش غير مراكش.

ولكن، اليوم بغينا كولشي يمشي للطبيعة ويمشي لوزان، يمشي يسافر فعدة أسميتو، كنخلقو هاذ العرض لا بالنسبة للإيواء ولا بالنسبة للترفيه، لأن عندك الحق ملي جينا احنا فـ 2021، التشخيص أشنو اعطانا؟ عطانا بأن العرض الترفيهي ناقص، وذاك الشي علاش احنا دخلنا عدة برامج فخارطة الطريق، منهم " GOسياحة" اللي - كيف قلت - الهدف هو نواكبو 1700 مقاولة سياحية من هنا لـ2026، إلى حد الآن راه وصلنا لـ 1400 مشروع، يعني أن هاذ العرض الترفيهي كيطلب شي شوية ديال الوقت غادي نوصلو لو إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الرابع موضوعه "تسوية وضعية المرشدين السياحيين غير النظاميين".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

تفضل، السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحمان و افا:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

عن تسوية وضعية المرشدين السياحيين غير النظاميين، نسائلكم السيدة الوزيرة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

كنشكركم على الاهتمام ديالكم بفئة المرشدين السياحيين، اللي أصبحوا اليوم كيلعبو دور كبير في تثمين التراث الطبيعي والثقافي الوطني، في تحسين جودة المنتوج السياحي ديال بلادنا.

الوزارة واعية بأهمية مهنة الإرشاد السياحي، فهاذ الإطار تم إصدار القانون رقم 05.12 المتعلق بمهنة المرشد السياحي، اللي كينظم المهنة، وكيحسن من جودة الخدمات اللي كيقدموها المرشدون السياحيون.

من أهم المستجدات اللي جا بها هاذ القانون، هو ضرورة تتبع تكوين أولي بالمعاهد التابعة لقطاع السياحة من أجل الولوج للمهنة، وتتبع تكوين مستمر إجباري كل ثلاث سنين، باش يمكن للمرشدين السياحيين يطورو الخبرات ديالهم ويستمرو في مزاولة المهنة.

وحددت المادة 31 من هاذ القانون، فترة انتقالية لتسوية وضعية الأشخاص اللي عندهم كفاءات ميدانية في الإرشاد السياحي، ولكن ما عندهومش شرط التكوين اللي كينص عليه القانون.

فهاذ الإطار، نظمت الوزارة جوج ديال الامتحانات المهنية:

الأول، كان فـ 2018 تم تسليم 1108 اعتماد لمزاولة مهنة المرشد السياحي؛

والامتحان الثاني، كان فـ 2023 وتم تسليم 1299 اعتماد لمزاولة المهنة.

هاذ الامتحان ديال 2023 نذكر بأن شرفو عليه لجان اللي كيترأسوها السادة الولاة وعمال عمالات وأقاليم المملكة، وكانت كتضم ممثلين عن السلطات المحلية، الجمعيات الجهوية للمرشدين السياحيين، المندوبيات الجهوية والإقليمية للسياحة، وهوما اللي اختارو هاذ الأشخاص اللي عندهم كفاءات وتجارب ميدانية، يعني اختارو كلهم الناس اللي عندهم كفاءات ما كانش واحد الكوطا.

اليوم أصبح عندنا 4623 مرشد سياحي في المغرب، 1406 مرشد سياحي في الفضاءات الطبيعية و3217 مرشد سياحي في المدن والمدارات السياحية، وهاذ العدد مهم غادي يمكننا باش نواكبو العدد المتزايد من السياح اللي كيزورو بلادنا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

في إطار التعقيب، الكلمة لكم السي وافا عبد الرحمان.

المستشار السيد عبد الرحمان و افا:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

كنشكروك أولا على الجواب ديالك، ولكن مع الأسف هاذ الجواب ما جاوبش على الإشكال الحقيقي اللي كيعانيو منو عدد كبير ديال المرشدين السياحيين غير النظاميين، خصوصا في مدينة مراكش، واللي ولات وضعيتهم اليوم هشة وصعيبة بزاف.

هاذ الفئة، السيدة الوزيرة، ماشي فئة طارئة على القطاع، بل ناس كرسو حياتهم كاملة لخدمة السياحة الوطنية، خدامين في الميدان منذ سنوات طويلة، كيهضرو لغات متعددة، عارفين تاريخ البلاد ومعالمها الثقافية والحضارية، ومثلو المغرب أحسن تمثيل قدام ملايين السياح، ومع ذلك مازالين خارج الإطار القانوني كيشتغلو بلا حماية اجتماعية ولا مهنية.

اليوم، كنهضرو على كفاءات حقيقية جاهزة وما محتاجاش تكوين إضافي وإدماجها في المهنة ماشي عبء لا على الدولة ولا على القطاع، بل هو استثمار مربح وقيمة مضافة حقيقية.

إدماج هاذ المرشدين غادي يساهم فرفع جودة الخدمات السياحية وتحسين صورة الوجهة المغربية، خصوصا وأن بلادنا مقبلة على رهانات سياحية وتنظيم تظاهرات دولية كبرى، لكن مع الأسف المقاربات المعتمدة دابا مازال فيها إقصاء وما كتراعيش الواقع الحقيقي للمهنة، وهو الشيء اللي خلق إحساس بالحيف والتمييز وسط فئة خدامة ومجتهدة وكتطالب غير بالإنصاف وتسوية وضعيتها بشكل عادل وشفاف.

ومن هنا، السيدة الوزيرة، كنقولو بوضوح خص إعادة قراءة شاملة لمنظومة الترخيص ديال مهنة الإرشاد السياحي، واعتماد مساطر مرنة واضحة وشفافة، كتراعي سنوات الممارسة والخبرة الميدانية وكتكرس مبدأ تكافؤ الفرص مع الحفاظ على تنظيم القطاع وجودة الخدمات.

السيدة الوزيرة المحترمة،

خصنا نفكرو كذلك في فتح أسواق سياحية جديدة كتجيب سياح عندهم قدرة شرائية مرتفعة، كي تنقولو بالمراكشية عندهم اللعاقة، سياح يقدرو يحركو العجلة التجارية والاقتصادية في المدينة، هاذ السياح كيبدا الأثر ديالهم من أنهم كياخذو المرشد السياحي كيخلقو فرص الشغل، حيث اليوم كنلقاو 10 المرشدين خدامين و10 آخرين ما خدامينش، ومن بعد كيمشيو للمطاعم وكيقتنيو منتوجات الصناعة التقليدية وكيستافد منهم النسيج الاقتصادي المحلي كامل.

وفي الأخير، كنطالبو بإرادة سياسية إصلاحية حقيقية وفتح هاذ الأوراش في إطار تشاركي مع المهنيين باش نرجعو الاعتبار لهاذ الفئات، ونمكنوها من القيام بالدور ديالها كفاعل أسياسي في النهوض بالسياحة

الوطنية وإنجاح الرهانات الكبرى ديال بلادنا كيف بغاها سيدنا الله ينصرو.

وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن غادي ننتقلو للسؤال الخامس موضوعه "تعزيز مكانة السياحة الوطنية في الاسواق الدولية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد علي الفيلالي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة، نسائلكم عن سبل تعزيز مكانة السياحة الوطنية في الأسواق الدولية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد المستشار المحترم،

اليوم كاين عمل كبير اللي تدار لتعزيز مكانة السياحة الوطنية في الأوساق العالمية والتعريف بالمنتوج السياحي المغربي، واستطعنا نجيبو السياح من مختلف الأسواق.

- أولا، أطلقنا الحملة الترويجية، كيف قلت، "المغرب أرض الأنوار" في 20 دولة؛

- عقدنا شراكات مع عدة وكالات الأسفار عبر الأنترنيت على حوالي 9 مليون ليلة خلال سنة 2025، اللي هي زيادة ديال 16% مقارنة مع 2024؛

- تعاقدنا مع منظمي الرحلات بمجموع 2.6 مليون مسافر، أي زيادة بنسبة 16% مقارنة مع 2024؛

- تنعملو كذلك على توجيه الأنشطة الترويجية والنقل الجوي نحو أسواق جديدة اللي بينت اهتمام كبير ببلادنا، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط والصين، مع تعزيز الأسواق التقليدية؛

- أطلقنا في 2025، 80 خطا جويا جديدا انطلاقا من الأسواق الرئيسية المصدرة للسياح، كما تم الاتفاق مع شركات الطيران على توفير حوالي 12.6 مليون مقعد في 2025 بزيادة 11% مقارنة مع 2024؛

- ضاعفنا فيديوهات (Visit Morocco Original) على المنصات الرقمية الخاصة بالمكتب الوطني المغربي للسياحة؛

- شاركنا بقوة في المعارض والمؤتمرات السياحية الدولية، كالمعرض الدولي الصيني للسياحة بشنغاي في 2025، المؤتمر السنوي لمنظمي رحلات الأسفار الإيطاليين، والمؤتمر السنوي لشركات السفر الفرنسية بتغازوت ومعرض سوق السفر العالمي بلندن هو (WTM[4]).

يقوم المكتب الوطني المغربي للسياحة بحملات استكشافية لوسائل الإعلام بمختلف الأسواق المصدرة للسياح، من أجل التعريف بمختلف المناطق السياحية للمغرب.

كما عمل المكتب في إطار البحث عن أسواق جديدة على فتح عدة تمثيليات في مجموعة من الدول، مثل سويسرا والبرتغال والسويد وكندا والبرازيل والهند وكوريا الجنوبية واليابان ونيجيريا وأستراليا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لكم السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد علي الفيلالي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة الوزيرة على جوابكم.

يعرف قطاع السياحة بالمغرب في السنوات الأخيرة تحولا عميقا، جعله أحد أهم الأسس الاستراتيجية للنمو الاقتصادي، ولم يعد نشاطا موسميا أو قطاعا مكملا كما كان سابقا، فقد انتقل عدد السياح من حوالي 13 مليون سائح سنة 2009 إلى أزيد من 14.5 مليون سنة 2023، وقفز إلى مستوى قياسي سنة 2024 بما يناهز 17.4 مليون سائح، ليصبح المغرب رسميا الوجهة الأولى في أفريقيا.

رافق هذه الدينامية زيادة قوية في العائدات، حيث بلغت في نفس السنة 104 مليار درهم، وهو مستوى غير مسبوق رغم مساهمة القطاع إلى ما يقارب 7% من الناتج الداخلي الإجمالي، مع أكثر من نصف مليون منصب شغل مباشر وغير مباشر، أدى ذلك إلى احتلال بلادنا المرتبة 13 في التصنيف العالمي لمنظمة الأمم المتحدة للسياحة لأفضل 20

[4] **W**orld **T**ravel **M**arket.

وجهة سياحية على الصعيد الدولي من حيث نسبة النمو خلال النصف الأول من السنة الجارية، حيث حقق 8.9 مليون زائر بنمو بلغ 19%.

هذا التميز لم يأت فقط نتيجة الاضطراب العالمي المتزايد، بل جراء استراتيجيات حكومية ارتكزت أساسا على تحسين البنية التحتية السياحية وعلى تنويع تجارب سياحية وخلق منتوج له قدرة على استقطاب شرائح متنوعة من السياح من ذوي القدرة على الإنفاق المرفق.

كل هذه النجاحات لا تثنينا على لفت الانتباه للاعتناء بالسياحة الداخلية كمكون أساسي في الدورة الاقتصادية وعن إيلاء العناية اللازمة للجالية المغربية.

ولأن بلادنا تمتلك ثروة طبيعية وثقافية تؤهلها لتصبح أحد أهم الوجهات في السياحة البيئية والجبلية، لا بد من توجيه الاستثمار العمومي والخاص لهذا النوع من السياحة بالجبال والقرى والمسارات البيئية.

إن توجه بلادنا إلى تحويل قطاع السياحة لصناعة سياحية قادرة على خلق القيمة المضافة وتجلب العملة الصعبة وتخلق مناصب الشغل، يقتضي، السيدة الوزيرة، أن قطاع السياحة من القطاعات الأفقية، حيث يتصل ويتأثر بقطاعات عديدة.

فاستعداد المغرب لتنظيم كأس العالم 2030، وما يقتضيه من مشاريع في البنيات التحتية ومشاريع ثقافية، والنقل، يجب أن ينعكس على الدينامية السياحية.

وهنا لا بد من التنويه بتوجه بلادنا لرفع الطاقة الاستيعابية للمطارات من 38 مليون مسافر اليوم إلى 80 مسافر في أفق 2030.

توجيه المنتوج نحو الجودة والاستدامة لتعزيز التنافسية.

شكرا السيدة الوزيرة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

إذن نشكر السيدة الوزيرة على مساهمتها القيمة في هذه الجلسة.

ونرحب بالسيد وزير النقل واللوجيستيك المحترم.

وننتقل إلى السؤال الموجه للسيد الوزير، وموضوعه "تطوير قطاع النقل البحري".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد صبحي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

يكتسي النقل البحري طابعا اقتصاديا واجتماعيا، وعليه نسائلكم السيد الوزير المحترم، عن التدابير المتخذة من أجل تطوير هذا القطاع.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير المحترم.

السيد عبد الصمد قيوح وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم على وضع هذا السؤال المهم.

بالفعل، التوجه الملكي السامي واللي جا بمناسبة الذكرى ديال المسيرة الخضراء سنة 2023، واللي سيدنا الله ينصرو، نادى باستراتيجية جديدة تهدف إلى خلق أسطول بحري قوي وتنافسي على إثر هذا التوجيه السامي أطلقته وزارة النقل واللوجيستيك، دراسة كبيرة دولية تهدف إلى منطوق الخطاب السامي.

هاذ الدراسة شملت الفاعلين كلهم اللي كيعملو في مجال النقل البحري، سواء بالنسبة للأشخاص، البضائع، الموانئ، وجميع الوزارات اللي تتشرف على هذا القطاع، حيث تمت اجتماعات مع كل القطاعات من وزارة الداخلية، وزارة التجهيز والنقل بحكم السلطات ديال الموانئ، وزارة الفلاحة والصيد البحري بحكم استيراد وتصدير ديال جميع الخضر والفواكه والأسماك بمختلف أنواعها، وكذلك الاستيراد ديال كل السلع اللي تهم الاستهلاك اليومي ديال المواطن، وزارة الطاقة والمعادن، وزارة الخارجية ووزارة المالية، اللي من خلالها جوج الأسابيع هاذي مجلسكم الموقر، صوت على إلغاء 10% ديال (la taxe) ديال اللي تتشمل واللي تتشجع هاذ القطاع.

شكرا جزيلا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

الكلمة لكم السيد المستشار.

تفضل.

المستشار السيد محمد صبحي:

شكرا السيد الرئيس.

نشكركم، السيد الوزير المحترم، على المعلومات والمعطيات التي أدليتم بها، والتي تنقل صورة عن المجهودات الكبيرة التي تبذلونها في

مجال التعبير على الوسائل الكفيلة بتوفير ظروف جيدة للمسافر المغربي الذي يختار النقل البحري.

تطوير قطاع النقل البحري مهم بالنسبة لبلادنا، مهم بدعم تطوير السياحة، والأهم بالنسبة للجالية المغربية المقيمة بالخارج، خاصة المقيمة في أوروبا، والتي تختار النقل البحري في الغالب لاعتبارات اقتصادية ولوجيستيكية.

أكيد أن العناية التي تخص بهذه الجالية المغربية بالخارج والتي من معالمها برنامج "مرحبا"، فرضت السهر على تعزيز معابر جودة الخدمات المقدمة في هذا الإطار، ولكن بالرغم من ذلك هناك العديد من المشاكل والصعوبات التي يواجهها المهاجرون المغاربة للأسف عند اختيارهم للنقل البحري، والتي تستوجب التفاعل معها وتوفير الضمانات التي تعزز حماية المسافر المغربي وحماية مصالحه أمام شركات النقل البحري.

وفي هذا الإطار، هناك:

- مشكل إلغاء أو تأخير الرحلات البحرية، وغالبا ما يتكرر ويتسبب في تكاليف ومشاق مادية ومعنوية إضافية للأسر المغربية؛

- مشكل ارتفاع أسعار التذاكر لمستويات غير مفهومة أو مقبولة في ذروة الصيف بشكل يثقل كاهل الأسر المغربية المتعددة الأفراد؛

- بالإضافة إلى الإشكاليات المرتبطة بالتواصل والحصول على المعلومة أو بجودة الخدمات المقدمة على متن السفن البحرية لنقل المسافرين.

مسألة أخرى، السيد الوزير، قطاع النقل البحري للمسافرين تعاني فيه الشركات المغربية من منافسة غير متكافئة مع شركات أجنبية تتمتع بامتيازات ومساعدات هامة من طرف بلدانها، وكذا استفادتها من مزايا تسجيل البواخر ضمن المناطق الاقتصادية الحرة.

وشكرا السيد الوزير المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا السيد الرئيس.

بالفعل، السيد المستشار فالكلمة ديالكم تطرقتو إلى إشكالين:

الإشكال الأول وهو المتعلق بنقل الأشخاص، والأغلبية ديالو حسب ما فهمت فالتدخل ديالكم وهو كيهم العملية ديال "مرحبا"، عملية "مرحبا" عندها واحد الصبغة خاصة، رغم ربما المؤاخذات اللي تهدف إلى تحسين جودة الرحلات، فهاذ السنة سجلنا ارتفاع ديال 7% لا بالنسبة للأشخاص ولا بالنسبة كذلك للسيارات، 3 ملايين، وما ينيف عن 3 ملايين ونصف ديال المسافرين في عملية "مرحبا" و700 حتى لـ 750 ألف سيارة، مما يؤكد بأنه هاذ الوسيلة لا زالت تغري ولا زالت تستعمل والنسبة ديال 7 حتى لـ 8% اللي حصلت هاذ السنة كتبرهن بأنه وسيلة جدية.

بطبيعة الحال وزارة النقل واللوجيستيك سوف تقوم بفتح أو الإعلان على صفقات جديدة اللي غادي تهم التنقل فالمضيق ديال جبل طارق ما بين إسبانيا والمغرب فهاذ الصيف إن شاء الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل للسؤال الثاني موضوعه "خلاصات الحوار الاجتماعي بقطاع النقل واللوجيستيك".

الكلمة للمستشار السيد خالد السطي.

فليتفضل.

تفضل السي خالد.

المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، عن خلاصات الحوار الاجتماعي القطاعي بقطاعكم، نسائلكم؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الجواب.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

في إطار تفعيل مضامين الاتفاق الوطني للحوار الاجتماعي اللي مؤرخ بـ 30 أبريل، وتنفيذا لمنشور السيد رئيس الحكومة، عملت وزارة النقل واللوجيستيك منذ سنة 2022 على تنظيم عدة جلسات حوارية مع جميع الشركاء الاجتماعيين بالقطاع، تم خلالها معالجة عدد كبير من المقترحات المرتبطة بظروف عمل موظفي القطاع وتدبير الموارد البشرية، وهاذ اللقاءات لازالت مستمرة لحدود الساعة لمناقشة النقط المطلبية المطروحة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد خالد.

المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيد الوزير.

بداية، يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب.

بداية، لا بد أن نتقدم بتعازينا الحارة ومواساتنا القلبية لأسر ضحايا فاجعتي فاس وأسفي، وندعو الحكومة من هذا المنبر لإعلان أسفي معنية بكارثة طبيعية وتفعيل نظام تعويض الضحايا والأضرار.

بطبيعة الحال، السيد الوزير، ارتباطا بالموضوع، أكيد عندكم حوار اجتماعي قطاعي، لكن فجميع الحالات إليكم بعض المقترحات أو بعض التوصيات السيد الوزير:

أولا، بغينا السيد الوزير تأسسو لجنة عليا للحوار الاجتماعي القطاعي تترأسونه أنتم شخصيا السيد الوزير على أن تنعقد هذه اللجنة على الأقل بشكل دوري أو مرة في الشهرين.

المسألة الثانية، مزيان يكون عندكم حوار قطاعي مع النقابات، ولكن، السيد الوزير، مزيان عندكم كذلك تعطيو الصلاحيات للمسؤولين الإداريين باش يتخذو عدد من القرارات، لأن عدد من القرارات خص ضروري يحسم فيها السيد الوزير، لذلك نقترح عليكم تكون عندكم لجنة عليا للتشاور على مستوى الوزارة.

مسألة أساسية، السيد الوزير، كذلك وهذا مطلب ديال الموظفين هو فتح نقاش جدي ومستعجل حول النظام الأساسي لموظفي وزارة النقل واللوجيستيك، وكنعتقد مزيان إيلا كانت عندكم بعض الأجندة أو يعني إمتى هاذ النظام الأساسي اللي هو مطلب أساسي للموظفين على غرار عدد من القطاعات العمومية اللي استافدو من النظام الأساسي كالتعليم والمالية والصحة والجماعات المحلية في طور تفتيش الشغل، لذلك حتى الوزارة ديالكم مزيان يكون عندهم نظام أساسي.

ثم كذلك النقطة ديال، كان عندكم فكرة، السيد الوزير، ديال تنظيم انتخابات ديال اللجان الثنائية، ما عرفت إيلا كان معطيات تعطينا حول مدام القطاع تقسم على 2 مع التجهيز والماء، قضية اللجان الثنائية بقيت بين بين.

ثم لا بد كذلك من إعادة تدبير الحركة الانتقالية الأفقية في إطار تشاركي قائم على الشفافية وعلى تكافؤ الفرص بمعايير موضوعية ومعلنة، ثم مراجعة نظام التعويضات الجزافي عن التنقل والتحفيزات السنوية بما يضمن الإنصاف والعدالة لفائدة موظفي المصالح الخارجية ومديرية الطيران المدني.

أيضا وضع حد لإجبار الموظفين على تمويل مهامهم من مالهم الخاص، بما في ذلك مصاريف التأشيرة والتكوينات بالخارج وتحميل الإدارة كامل مسؤوليتها في هذا المجال.

أيضا، لا بد من إشراك النقابات بشكل مسبق وفعلي في إعداد أو تعديل الأنظمة الأساسية لعدد من المؤسسات اللي عندكم تحت الوصاية، يمكن نذكرو هنا على سبيل المثال مستخدمي الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية، ثم ضمان النزاهة والإنصاف عند المباريات ديال المسؤولية بصفة عامةّ.

أكيد لا بد من احترام مبدأ الاستحقاق واللي كيستحق شي حاجة ياخذها، السيد الوزير، ثم وضع حد لأي تضييق أو تمييز في حق الموظفين بسبب انتماءاتهم النقابية أو السياسية، خاصة على مستوى المصالح الخارجية للوزارة وضمان حماية الحريات النقابية واحترام الحقوق المهنية وفقا للقوانين، عندنا بعض الأمثلة، السيد الوزير، غادي نتقاسموها معكم إن شاء الله.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير إذا ما رغبتم في ذلك.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا السيد الرئيس.

بالفعل السيد المستشار المحترم، الحوار الاجتماعي يستمر بالشكل اللي المؤسسة كتفرضو مع جميع المؤسسات وهاذ الشي كتعرفوه مزيان، سواء مع المديريات ونعطيكم رقم برسم سنة 2025، سواء الاجتماعات اللي كتهم القطاعات الوظيفية والقطاعية من بينها 09 ديال الاجتماعات على مستوى مديرية الشؤون الإدارية والقانونية، وهي تقريبا ديال شهر ونصف، كل شهر ونصف كيكون اجتماع، الأهم من ذلك وهو يتحلو المشاكل.

وانتوما تعلمون جيدا، السيد المستشار المحترم، بأنه الباب مفتوح مع جميع ممثلي النقابات في إطار الأمور اللي ممكن تعطى راه كتعطى في ذاك الوقت، واللي ممكن بطبيعة الحال كتحتاج واحد العدد ديال التريث واحد العدد ديال النضج كنعملو بها.

وآخر اللي غادي نعرضوه بعد غدا في المجلس الحكومي اللي كتأكد استجابة الحكومة ووزارة النقل واللوجيستيك للطلبات ديال الموظفين الملحقين الراغبين في إدماجهم بالوكالة الوطنية للسلامة الطرقية باش تكون التسوية النهائية ديالهم سنة 2026 واللي كتضم 167 موظف، وهذا كان طلب ديال جميع النقابات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

وغادي ننتقلو للسؤال الرابع موضوعه "الاكتظاظ بشبابيك التذاكر بمحطة القطار".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

بداية، وباسم مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، لا يسعني إلا أن أتقدم بأحر عبارات التعازي والمواساة إلى أسر ضحايا الأحداث الأليمة التي عرفتها مدينتي أسفي وفاس، راجيا من الله تعالى أن يتغمد الضحايا بواسع رحمته وأن يمن على المصابين منهم بالشفاء العاجل.

بالرجوع إلى موضوع السؤال، تشهد محطات القطار بمختلف جهات المملكة خصوصا خلال أوقات الذروة وأيام العطل، اضطرابات ملحوظة في عملية اقتناء التذاكر، بسبب توقف أو بطء الخدمات الرقمية، مما يتسبب في اكتظاظ كبير بشبابيك بيع التذاكر وطول فترات انتظار المسافرين.

وعليه، نسائلكم، السيد الوزير، عن الإجراءات العاجلة والهيكلية التي تعتزمها وزارتكم اتخاذها لتعزيز موثوقية الأنظمة المعلوماتية والحد من ظاهرة الاكتظاظ بشبابيك التذاكر؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير المحترم.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا السيد الرئيس.

حسب الجدول اللي تقدم لنا، السيد الرئيس، هاذ السؤال كيجي فالمرتبة الرابعة، ولكن الآن أصبح ثالث، ولكن لا بأس غادي نجاوبو عليه.

فيما يخص، أنا عندي هنا السؤال الثالث هو "دعم تنافسية المقاولات العامة في مجال نقل السلع" أنا لست على علم، على كل حال ما كاين حتى مشكل، السيد الرئيس.

بالفعل، السيد المستشار المحترم، كتعرف المحطات ديال السككية إقبال كبير بالخصوص في أوقات الذروة وأوقات الأعياد، تحسبا لذلك، المكتب الوطني للسكك الحديدية، عندو واحد المقاربة استباقية، اللي من طبيعة الحال فيها الجانب التواصلي عبر قنوات التواصل، اللي من خلالها الهدف وهو ضمان واحد الانسيابية أكبر وواحد الراحة ديال الرحلات بالنسبة يعني لمستعمليه، وهاذ الشي جا في إطار تنويع قنوات اقتناء التذاكر، بحيث تمت تعبئة قرابة 700 ديال الأعوان التجاري لبيع التذاكر، توجيه المسافرين في المحطات، توفير 60 موزعا آليا للتذاكر في 31 محطة لتسهيل اقتناء التذاكر.

ومن طبيعة الحال، اليوم الزبناء اللي كيلتجأو لتطبيق(ONCF Voyages) ممكن لهم اقتناء التذاكر ديالهم بطريقة إلكترونية وكيأديو دون يعني الوجوب باش يمشيو للتذاكر داخل المحطات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

السيد الوزير،

أشكركم على تفاعلكم مع هذا الموضوع، كما نقدر الجهود المبذولة من طرف وزارتكم، خصوصا فيما يتعلق بتوسعة الخدمات وتحديث الشبكة، لكن ورغم كل الأرقام الإيجابية المسجلة في نشاط النقل السككي، فإن ما يعيشه القطاع خلال بعض الفترات، يطرح إشكالات حقيقية في التسيير اليومي لهذه الخدمة، التي يعتمد عليها الملايين من المواطنين خلال تنقلاتهم.

وكما تعلمون، السيد الوزير، أن توقعات سنة 2025 تشير إلى نقل حوالي 57 مليون مسافر مع ارتفاع رقم المعاملات إلى ما يفوق 5 مليارات درهم، وهو ما يعكس بوضوح حجم الطلب المتزايد على هذه الخدمة الحيوية، لكن هذه الأرقام وهذا النجاح الكمي لا يجب أن يخفي المعيقات النوعية التي تعترض المرتفقين.

فاليوم، أظهرت الملاحظات الميدانية أن الولوجية إلى منصات الحجز عبر التطبيق والموقع الإلكتروني للمكتب الوطني للسكك الحديدية، لا تزال صعبة ومعقدة بالنسبة لعدد كبير من المستخدمين، مما يستوجب التفكير في العمل على إعادة تصميم هذه الواجهات الإلكترونية، لتكون أكثر سهولة وسلاسة في الاستخدام، بما يتماشى والمعايير الدولية لتجربة المستخدم، مع ضرورة تشجيع التحول الرقمي وتبني حلول آلية عوض الشبابيك التقليدية المكتظة عن طريق تسهيل عمل استعمال استخدام الشبابيك الآلية، وذلك عبر توفير إرشادات واضحة وموظفين بالشكل الكافي للمساعدة عند الحاجة، مع اعتماد وتفعيل شتى وسائل الأداء الإلكتروني، البطاقات البنكية المحلية

والدولية، تطبيقات الدفع الفوري في جميع نقاط البيع الآلية والرقمية وحتى داخل القطارات.

وهنا أؤكد على اعتماد جهاز الدفع الإلكتروني (TPE[5]) لتسهيل الأداء أمام جميع الفئات المجتمعية وفي جميع مراحل التنقل، على غرار التجارب الناجحة لمجموعة من الدول الرائدة في هذا المجال.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا السيد الرئيس.

أنا متفق معكم، السيد المستشار المحترم، فيما يخص التقدم فيما يخص توفير خدمات أجود يعني للمرتفقين أو لا الزبناء.

المسألة ديال الاكتظاظ باش نكونو واضحين تتكون أوقات الذروة، وكما تتكون في الأوتوروت، في طوبيسات، كما تتكون في محطة الطرق في أيام الأعياد.

بطبيعة الحال، الهدف ديال المكتب الوطني للسكك الحديدية، وهو تشجيع التجارة الالكترونية أو لا الدفع والحجز المسبق إلكترونيا.

اليوم 30% ديال التذاكر تباع بفضل التجارة الالكترونية، الهدف هو الوصول في السنتين المقبلة إلى 50%، وكنظن إيلا وصلنا لـ 50%، وغادي نوصلو لها بإذن الله مع الافتتاح ديال المحطات.

شفتو الأمس فتحت المحطة الجديدة ديال حي الرياض، المحطات المقبلة، إذن حتى الجيل الجديد اليوم غادي يكون مستانش أكثر باستعمال وسائل حجز المسبق، والحجز المسبق سواء بالنسبة للبواخر، بالنسبة للطائرة، بالنسبة للقطار، بالنسبة للحافلة، راه هو الوسيلة الوحيدة لتفادي الاكتظاظ.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

غادي ننتقلو الآن للسؤال الخامس وموضوعه "تقييم خدمات النقل السككي ببلادنا على ضوء المشاريع السككية المنجزة أو المزمع إنجازها".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

[5] **T**erminal de **P**aiement **É**lectronique.

السيد الرئيس السباعي، تفضل.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين، أخواتي المستشارات،

أولا كفريق حركي، كذلك نعزي أبناء أخواتنا وإخواننا من مدينة أسفي وتنتمناو لهم الرحمة إن شاء الله بإذن الله، وتنتمناو من الحكومة إن شاء الله التدخل العاجل في هاذ الفاجعة هذه.

السيد الوزير،

بالنسبة للسؤال ديالنا هو تقييم خدمات النقل السككي ببلادنا على ضوء المشاريع السككية المنجزة أو المزمع إنجازها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا للسيد المستشار، ومن خلالك للفريق الحركي على وضع هذا السؤال المهم، اللي غادي يعطينا فرصة باش نتكلمو على المشاريع السككية الحالية والمستقبلية، وبالخصوص الرجوع إلى يعني تجسيد السياسة الملكية للقطاع السككي في أفق 2030، اللي اليوم بدا تيتنجز في أرض الواقع.

تكلمت لكم الأمس بالافتتاح ديال المحطة ديال حي الرياض الجديدة، يعني التقدم في نسبة الإنجاز ديال ما بين القنيطرة ومراكش، وكلشي تيشير على أننا إن شاء الله سوف نكون في موعد أنه سنة 2029 سوف تكون الانطلاقة إن شاء الله ديال كل هاذ المشاريع.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السي عبد الرحمان، السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

السيد الرئيس،

أولا، السيد الوزير، احنا تنثمنو هاذ العمل الكبير اللي الحكومة الحمد لله قايمة بها في الشخص ديالكم السيد الوزير، ولنا الثقة

الكاملة في العمل اللي تتعملو به، رغم أنه المدة ما تتسمحش باش تنزلو لجميع البرامج والأوراش اللي إن شاء الله، تنتمناه كلنا كمغاربة.

ولكن، عندنا واحد المشكل، واحد المفردة في هاذ المستشارين ولات عندنا مفردة فيها واحد الإشكال كبير، اللي هي "ولكن"، ولكن ملي تنقولو هاذ ولكن، تنرجعو للمناطق اللي غير مستفيدة، احنا هاذ الشي اللي دار واللي غادي يدار، إن شاء الله، مهم جدا وتنثمنوه كلنا، وهذا الحمد لله تنفتخرو به كمغاربة كلنا.

ولكن ملي تتجي، السيد الوزير، وتتشوف البرامج اللي 2030 و2040 وعاود ثاني هاذ المناطق اللي هي إشكال فيها، ما كاين لا (autoroute)، لا طريق ثنائية ولا النفق ديال تيشكا ولا...تنحاولو ما أمكن أننا نفهمو هاذ البرامج كلها علاش احنا مقصيين من هاذ البرامج السيد الوزير؟

إيلا بغيتي تقول ليا كاين إشكاليات أنه هاذ البرامج تحطات، متفقين، واحنا ما شي بوحدكم تنحملو لكم المسؤولية، هاذي تراكمات ديال مجموعة ديال الحكومات، ولكن السيد الوزير بغينا نحطو معكم واحد السؤال، علاش كانت السكك الحديدية واصلة حتى لميدلت وكانت واصلة حتى بوعنان، علاش اليوم لا؟

مع العلم أن، السيد الوزير، وانتوما تتعرفو أكثر من أي شخص في الحكومة، لأنكم كنتم في الجهة ديال سوس- ماسة- درعة، وتتعرفو الإشكالية ديال المعادن منين تيدوزو في الطرقان، والمشاكل ديال الكاميونات اللي تيخلقو في الطرق، وبالتالي تنوليو ذاك الشي باش تتباع هاذيك المعادن تنوليو تنخلصوها احنا في الطرق من بعد، كجهة وكجماعات، وتنتساءلو عليها من بعد.

وبالتالي، السيد الوزير، اليوم خص واحد العدالة مجالية حقيقية، وخصكم تساءلو انفسكم، راه ما شي غير احنا اللي خصنا نساءلكم، حتى كذلك خصكم تساءلو انفسكم، راه ما يمكنش كل نوبة فوق ما جينا لهاذ القاعدة هاذي والمستشارين، إلا ودائما تنبقاو في ذلك، "ولكن"، "ولكن" مرتبطة بهاذ المنطقة ديال درعة- تافيلالت، مرتبطة بكلميم، مرتبطة بفكيك، مرتبطة بالحسيمة، مرتبطة بالمناطق المهمشة.

اليوم، السؤال الحقيقي، السيد الوزير، هاذ المناطق المهمشة فين هو الحق ديالها؟

راه ما يمكنش نبقاو نشوفو هاذ البرامج كلها بهاذ الشكل هكذا تتنزل، واحنا تنبقاو نصفقو معكم، وهذا شرف لنا أننا نصفقو معكم، ولكن الشرف لكم كذلك أنكم تجاوبو على التساؤلات الكبرى ديال هاذ المناطق، اللي هي غير محظوظة بالنسبة لهاذ البرامج كلها اللي كاينة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الرئيس.

الكلمة لكم السيد الوزير، إذا ما رغبتم في ذلك.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار،

السؤال اللي تحال علي فشكل والتدخل ديالكم في شكل، ولكن أنا سوف أجيبكم بكل صراحة.

الحكومة منكبة على دراسة واحد العدد ديال التمديد ديال الخطوط ديال السكك الحديدية، وهاذ الشي كونو مطمئنين فيه.

كاين مخطط ديال الجهة ديال درعة- تافيلالت، اللي بالفعل الإمكانية ديال إحياء الخط اللي من ميدلت للناظور، اليوم غادي تلونصا الدراسة ديالو، غير باش تكونو مطمئنين، السيد المستشار، كون ما كانت النية ما غادي يداروش الدراسات التعريفية والدراسات التنفيذية، اليوم كاينة الدراسة التعريفية ديال أكادير- العيون، ورزازات والرشيدية كذلك داخلة فهاذ البرامج، كما المنطقة ديال أسفي اللي كانو عندنا السادة البرلمانيين ديال أسفي الأسبوع الماضي، والتحسين ديال الخط الرابط بين ابن جرير وأسفي.

وهاذ الأمور كلها شادة الطريق ديالها من طبيعة الحال، ومن حيث تيوجد التمويل راه تدوز من طبيعة الحال للتطبيق، ولكن هناك عمل، هناك دراسات تتقام، ومن حيث تيكون التمويل من طبيعة الحال راه تيكون التطبيق.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقلو الآن للسؤال السادس، موضوعه "التأخير الحاصل في عملية إخراج البطائق الرمادية وتجديدها".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

حول التأخير الحاصل في إخراج البطاقة الرمادية، نسائلكم السيد الوزير المحترم؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

المسألة ديال التأخير، السيد المستشار المحترم، لما كتوضع الوثيقة ديال أي وثيقة اللي كاينة عند الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية، الورقة الرمادية، البيرمي، كيتعطى في ذاك (le reçu) بأنه غيتوصل بها في أجل شهرين.

بطبيعة الحال، هاذ الوكالة كتعرفو بأنه جديدة هاذي كانت مديرية تابعة للوزارة ولكن المشرع أعطى لها واحد العدد من الصلاحيات باش تكلف بكل الوثائق اللي كتهم السياقة.

كتكون فيها شهرين، بطبيعة الحال، اليوم عبر 75 وكالة اللي تابعة مباشرة لوكالة (NARSA[6])، هناك كذلك اتفاقيات مع أبناك أو لا "البريد بنك" و"البريد كاش"، اللي وصلنا لـ600 وكالة، يعني أنه قبل كانت الوسيلة الوحيدة وهي أن يضع المرتفق الطلب، ويجي بيديه باش ياخذ هذيك الوثيقة، الآن ممكن أنه يوضعها في(Chronopost)، (la Poste) ومن بعد تتجيه.

اليوم، نحن في إطار صفقة جديدة اللي غتعطى لأحد الأبناك، يعني الوكالة ديال التوزيع واللي غادي تشمل 800 وكالة جديدة وكل هاذ الشي كيهدف إلى تقليص العدد ديال الأيام اللي كيتوصل بها المرتفق من 35 يوم إلى 20 يوم على أبعد تقدير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب طبعا.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

فعلا، السيد الوزير المحترم، قمتم بعدد من الإجراءات المهمة لتحسين هذه الخدمة، وذلك تبعا للاتفاقيات الموقعة - كما قلتم - بين الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية و"البريد بنك" و"البريد كاش"، حيث سعيتم من خلالها لتقليص آجال معالجة الملفات من خلال تحسين تبادل المعطيات المتعلقة بالأداء مع المديرية العامة للضرائب وكذلك تقليص آجالات أخرى بين دار السكة و"البريد بنك" و"البريد كاش".

كما تم كذلك وضع بوابة رقمية رهن إشارة المرتفقين للاطلاع على وضعية ملفاتهم والتي تمكنهم كذلك من تتبع مراحل معالجتها عن بعد، وإذ نشكركم على هذه الإنجازات المهمة والملموسة.

لكن، السيد الوزير المحترم، مازال المواطنون يشتكون من تأخر تسليم البطاقة الرمادية الخاصة بسياراتهم، وكذلك من جراء طول المساطر رغم رقمنتها، فعملية الرقمنة لم تغنهم عن كثرة الأوراق وعن سير وآجي إجباريا للمقاطعة من أجل تصحيح الإمضاء، ورغم الرقمنة، بل حتى بعد استكمال جميع الإجراءات القانونية المتعلقة بنقل ملكية السيارة فإن المواطن أحيانا يضطر إلى التنقل بين مدينتين لاستكمال استخراج شهادة ملكية مؤقتة في حالة وجود أخطاء في الاسم أو تأخير غير مفهوم.

كما نسجل كذلك، استمرار تأخر معالجة عدد من ملفات البطاقة الرمادية بسبب تبادل الاتهامات بين المتدخلين، حيث تتوفر وكالة "البريد كاش" على واحد المجموعة من الملفات التي لم يتم الحسم فيها وتحمل فيها المسؤولية لمصالح (NARSA).

السيد الوزير المحترم،

نعلم كما تعلمون أن تعدد الأطراف في معالجة وثائق المواطنين يجعل هؤلاء المواطنين بين مسؤوليات متعددة، وهو ما يخلق استياء كبيرا ويؤثر على مصالحهم، كما أن الإجراءات الرقمية التي وضعتها الوزارة لم تحقق كامل غاياتها.

وعليه، فإننا ندعوكم، السيد الوزير المحترم، إلى إعادة النظر في مسطرة الحصول على البطائق الرمادية في مدة زمنية معقولة وبإجراءات مبسطة.

كما نطالب كذلك بهذه المناسبة بإعفاء سيارات النقل المدرسي بالعالم القروي التي تتكلف بها الجمعيات من الضريبة السنوية على السيارات من أجل دعم هذه الخدمة الاجتماعية التي تساهم في تعزيز التمدرس بالعالم القروي، وبالتالي المشاركة كذلك في تحقيق عدالة مجالية.

ونحن على يقين، السيد الوزير المحترم، على أنكم واعون بهذه الإشكاليات وأنكم ستجدون الحل الأمثل لكل هذا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير فيما تبقى لكم من الوقت.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار،

بالفعل الملاحظة ديالكم في محلها،(la NARSA) هي واحد الوكالة

[6] Agence Nationale de la Sécurité Routière.

اللي خلقها المشرع باش تتكلف بهاذ الوثائق، بطبيعة الحال اليوم مواكبة العصر والجيل ديال الرقمنة دخلنا فيها.

تقول ليا بأنه كيفوت الأجل كتكون واحد النسبة اللي بالفعل وأنا شجعت (la NARSA) باش يتعاقدو مع (le maximum) ديال الفاعلين اللي عندهم ممثلين فكلشي أنحاء البلاد، لأنه كاين مثلا التوزيع الجغرافي كتلقى واحد الجماعة قروية مثلا "أغبالو"، فبني ملال خصها يجي واحد 60 كيلومتر باش يدفع عند هاذيك(l'agence) .

احنا اليوم غاديين فاتجاه ديال كل (les systèmes bancaires) اللي عندهم وكالات فالمغرب باش يتعاقدو لتقريب هاذ الخدمة لعند المواطن ولعند المرتفق في أحسن الأحوال، علما بأنه راه كاينة (l'application) ديال خدمات (NARSA) اللي كتتبع المعالجة ديال أي وثيقة وكتوصل برسالة نصية (SMS[7]) في أي وقت تعرف إمتى غادي توصلك الوثيقة، وهاذ الشي كلشي متفق معاك ما كافيش خصو يتزاد باش يكون وتوصل الوثيقة فواحد الوقت.

واللي بغيت نأكد عليه هو كاين تعاقد اليوم مع هاذ الوكالات مع دار السكة ما غيبقاوش الوثائق يجيو من دار السكة يجيو (l'agence) من دار السكة غتمشي(automatiquement) لعند المرتفق.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال السابع موضوعه "النقل العمومي والقدرة الشرائية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

شكرا.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بداية، إن فريق الاتحاد المغربي للشغل وبكل أسى وألم كيترحم على أرواح ضحايا الفيضانات ديال مدينة أسفي، وكذلك الضحايا ديال مدينة تنغير وضحايا ديال مدينة فاس وجميع المواطنين اللي راحو ضحية ديال محدودية السياسات العمومية في مجال حماية أرواح المواطنين والمواطنات، وكنطالبو بتدخل عاجل لتخفيف المعاناة ديال جميع الضحايا.

فيما يخص السؤال ديالنا، السيد الوزير، يشكل النقل الحضري من حيث التدبير والصفقات ودفاتر التحملات واللي كيدخل ضمن اختصاصات وزارة الداخلية والجماعات الترابية، لكن الحكومة والوزارة ديالكم بشكل خاص كتحمل المسؤولية ديال ضمان انسجام السياسات الوطنية للنقل وحماية القدرة الشرائية وتنسيق تدخلات القطاعات المعنية في هذا المجال.

لذا نسائلكم، السيد الوزير، عن الإجراءات المتخذة لتمكين محدودي الدخل من نقل عمومي ذي جودة وبأسعار في المتناول؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير المحترم.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة المحترمة،

فالحقيقة السؤال ديالكم عريض وطويل ومن طبيعة الحال متشابك.

ولكن الجانب اللي كيهم وزارة النقل واللوجيستيك، القرار ديال تحديد التعريفة صدر بقرار سنة 1997 ما عمر تحول، ما عمر تزاد فيه ولو سنتيم، غير باش نقولو بأنه القدرة الشرائية مقارنة مع، كلشي كيعرف الأثمنة كفاش تزاد في كلشي، ولكن الثمن ديال النقل التعرفة ديالو ديال 1997 لم يتغير.

شكرا جزيلا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الكلمة لك السيدة المستشارة المحترمة للتعقيب.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

احنا في الحقيقة ما كرهناش السيد الوزير نمشيو لهاذ البلاد اللي فيها هاذ النقل ما تبدلش من 1997 والله ما كرهنا.

النقل العمومي، السيد الوزير، هو واحد من القضايا الاجتماعية المرتبطة مباشرة بقدرات المواطنين على تحمل تكاليف العيش، لأن الكلفة ديال النقل الحضري وما بين المدن هي إحدى أهم الضغوط اليومية على الميزانية ديال الأسر المغربية.

مثلا التذكرة ديال الترامواي في الدار البيضاء 8 الدراهم وفي الرباط والمدن المجاورة يالاه في الصيف طلعات لـ 7 ديال الدراهم، والأسعار ديال الحافلات في الرباط ما بين 5.5 و6.5 وكتدير أكثر في مدن أخرى، السيد الوزير.

[7] Short Message System.

وهاذ الزيادات كتقيس بشكل مباشر الأجراء والطلبة والمتقاعدين اللي أغلبهم كيعيش بدخل جد محدود وثابت.

وناخذو مثال، السيد الوزير، إيلا اخذينا عاملة أو عامل كيتقاضى الحد الأدنى للأجر وللأسف بزاف ديال العمال ما كيتقاضاوش حتى هاذ الحد الأدنى للأجر وكيستعمل غير خط واحد للنقل مثلا، راه المصاريف ديال التنقل ديالو كتفوت 500 درهم في الشهر، تقريبا 20% من الدخل ديالو، وهاذ النسبة راه كترهق القدرة الشرائية للمواطنين، إيلا زدناها لباقي المصاريف الأساسية بحال التمدرس والتطبيب والمواد الاستهلاكية الأساسية اللي كتطال الأسعار ديالها زيادات متكررة، فريق الاتحاد المغربي للشغل يطالب بـ:

- وضع آليات دعم اجتماعي مباشر في النقل العمومي لفائدة الأجراء والطلبة والأشخاص ذوي الإعاقة والمتقاعدين، ولما لا إعفاؤهم على غرار العديد من البلدان؛

- تحسين جودة وعروض النقل داخل المدن؛

- إدراج النقل العمومي بجميع أنواعه ضمن المقاربة الاجتماعية للحكومة.

السيد الوزير المحترم،

إن بناء الدولة الاجتماعية يكمن في الاهتمام بأدق تفاصيل العيش اللي كترهق المعيش اليومي للمواطنين، وحماية القدرة الشرائية للمغاربة لن تتحقق إلا برؤية حكومية متناسقة تنهي حالات الازدواجية في المسؤولية في القطاعات وكتوضع المواطن، وخاصة الطبقة العاملة والفئات الهشة في صلب السياسات العمومية للنقل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

شكر السيد الرئيس.

فهاذ الإطار فقط للتوضيح على الأقل القطاعات ديال النقل اللي تحت الوصاية ديال وزارة النقل واللوجيستيك، كان عندنا الأسبوع الماضي مع كتابة الدولة في الأسرة توقيع على اتفاقية تمنح من خلالها 50% لكل من يحمل بطاقة الإعاقة، وعلى متن جميع القطارات منهم "البراق" ومنهم "أطلس".

كذلك، تم عروض تفضيلية شريطة اقتناء تذكرة مسبقا من بينها (YALLA AL ATLAS) 49 درهم بالنسبة لـ. و(YALLA AL BOURAQ) بـ 89 درهم وتعرفة تفضيلية تصل إلى 30% بالنسبة للمسافرين ديال "البراق" وديال "أطلس".

كذلك، بطاقة تخفيض الخاصة مثل بطاقة الشباب وكبار السن تخفيض 15%، وبطاقة طالب تخفيض ديال 30%، مما كيساهم من طبيعة الحال في تخفيف العبء ديال التنقل اليومي ديال المواطنين.

وهاذ المؤسسات كلها راه مؤسسات مواطنة، لأنه كيشتغلو فيها مغاربة وكتقدم خدمات يومية للمغاربة، لذلك كتاخذ بعين الاعتبار جميع الفئات الهشة ديال المجتمع.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

والآن الكلمة للسي المستشار المحترم محمد بودس في السؤال الثامن الذي موضوعه "تطوير البنية التحتية للمطارات وتعزيز النقل الجوي الداخلي لبلادنا".

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد بودس:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

عن التدابير والإجراءات التي تعتزم وزارتكم اتخاذها لتوسعة وتحديث المطارات الوطنية، نسائلكم؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

في إطار تنزيل الاستراتيجية الجديدة للمكتب الوطني للمطارات، أو ما يطلق عليه بمطارات 2030، ينكب المكتب الوطني للمطارات بإنجاز عدد من التوسعات في 7 مطارات، تلك التي سوف تحتضن مباريات كأس العالم، ومطار جديد في حلة جديدة هو المطار ديال محمد الخامس، تهدف كل هذه التوسعات وهاذ البناء الجديد إلى الرفع من السعة ديال المطارات من 37 مليون مسافر حاليا إلى 80 مليون مسافر في أفق سنة 2030.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السي محمد بودس.

المستشار السيد محمد بودس:

المهم، السيد الوزير، والذي يؤكد بالملموس بأن هذه الحكومة انخرطت بكل قوة في تنزيل التوجيهات الملكية لتطوير البنية التحتية للمطارات وتعزيز النقل الجوي داخل المملكة، والتي تستوجب إطلاق الحكومة للبرنامج الطموح، "مطارات 2030"، الذي هم تطوير البنية التحتية وتجويد المرافق والخدمات المتعلقة بالمطارات المغربية، مكن من تسجيل نتائج إيجابية واستثنائية على مستوى المؤشرات والأرقام المتعلقة بارتفاع كل من عدد المسافرين وحجم الشحن الجوي دون أن نغفل عن الارتفاع المتزايد للطاقة الاستيعابية لمختلف المنصات الجوية، والمطارات المغربية، وذلك بفضل التوجه الحكومي الرامي إلى مضاعفة الأسطول المغربي من خلال إعادة هيكلة شركة الخطوط الملكية المغربية لتعزيز تنافسيتها داخل القطاع، حتى تكون فاعلا أساسيا في دعم تنافسية اقتصادنا الوطني.

السيد الوزير،

هذه الدينامية الإيجابية بصمت على أداء مهم، لكن للأسف لازلت تواجه العديد من الإكراهات خصوصا فيما يتعلق بالإنصاف المجالي في توزيع الأولويات بما يضمن التوازنات المجالية المطلوبة للقطع مع مغرب السرعتين.

اليوم، السيد الوزير، إقليم تازة كما تعرفوه وكما حاولنا ذلك أكثر من مرة، يوجد خارج هذه التحولات الكبرى التي يعرفها القطاع ولا يستفيد من هذه الدينامية الوطنية، حيث لازال مطار تازة مغلقا إلى حدود اللحظة رغم النداءات والمطالبات المتكررة للساكنة ولمغاربة العالم من أجل فتحه، لكي ينخرط في الركب التنموي الذي يحققه المغرب الصاعد.

ومن واجبي أن ألفت نظركم إلى أن هذا المطلب المستعجل الذي يمثل حلم المشروع لساكنة التي تتوسم فيكم خيرا السيد الوزير، لإنصاف هذا الإقليم من خلال تشغيل هذا المطار المغلق وثقتنا كبيرة فيكم لرد الاعتبار لهذه المنطقة المجاهدة.

إنه من غير المقبول أن يتم حرمان المنطقة من حقها في التوفر على هذه المنشأة التي ستساهم في تسهيل الربط بين مغاربة العالم وموطنهم الأصلي، ستكون دعامة قوية في فتح الإقليم أمام الحركية الاقتصادية والتجارية، والفرص الواعدة التي سيحدثها ميناء الناظور غرب المتوسط القريب من مدينة تازة والتي ستكون لها آثار إيجابي على إحداث منظومة استثمارية مستدامة تنعكس على حركية النقل الجوي بتازة، وتسهل من عملية تدفق الاستثمارات الوطنية والأجنبية لكي يستفيد من ثمار مسار التنموي المتجدد والمستدام.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير المحترم للرد على التعقيب.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال ديالكم، السيد المستشار، متعلق بتموقع مطار تازة، ماشي هاذي أول مرة اللي تتحطو هاذ السؤال.

اللي نأكد لكم أنه في إطار البرنامج اللي تكلمت عليه في الشق الأول ديال الجواب ديالي، هناك ما يسمى المخطط الاستراتيجي للمطارات اللي كاينة في المملكة، واللي غادي تشملها واحد دراسات ديال إمكانية استقبال مطار صاعد، يعني مطار تيبدا بواحد السعة قليلة وممكن أنه يطور.

واللي نأكد لكم أنه مطار تازة داخل في المخطط المديري، كونو هانيين، وإن شاء الله راه غادي يدخل وغادي تبدا فيه الدراسة، لأنه (le potentiel) كاين، ولكن من طبيعة الحال الدراسة لما تنتهي هي اللي غادي تبين الإمكانية ديال الإنجاز ديالو، الإمكانية ديال التنافس ديالو مع المحيط ديالو، المؤهلات ديالو على المستوى الوطني والدولي، إضافة إلى عدد من المطارات كالمطار ديال طاطا، مطار تارودانت، واحد العدد ديال المطارات.

شكرا جزيلا.

السيد رئيس الجلسة:

هنيئا لسكان تازة.

السؤال التاسع موضوعه "سلامة النقل الطرقي المهني وظروف عمل السائقين".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال.

تفضلي السيدة الرئيسة.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

تانمريت السيد الرئيس.

أولا نود في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بالتعبير عن أصدق المواساة والعزاء لأسر ضحايا فاس وآسفي ولكافة الشعب المغربي، كما نطالب الحكومة بفتح تحقيق مسؤول وربط المسؤولية بالمحاسبة.

السيد الوزير،

نسائلكم حول سلامة النقل الطرقي المهني وظروف عمل السائقين؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة،

بالفعل يشكل السائق المهني حلقة أساسية في المنظومة النقلية ببلادنا، وكما تعلمون الوزارة ربطت واحد العدد ديال اللقاءات، واحد العدد ديال الاجتماعات مسؤولة مع الممثلين ديال السائقين المهنيين.

فهاذ الفئة تحظى باهتمام كبير فيما يخص السياسة اللي كتنهجها الوزارة، وفي إطار إعداد مشروع القانون 57.24 بتغيير وتنظيم القانون 50.05 المتعلق بمدونة السير، تم العمل على إدراج مجموعة من التعديلات المرتبطة بتخفيف الأعباء على السائق المهني خلال مدة السياقة والراحة، ولا سيما عبر تعويض العقوبات المقررة في حق سائقي مركبة نقل البضائع أو النقل الجماعي بالأشخاص الخاضعة لإجبارية تجهيزها بقياس السرعة وزمن السياقة وعقوبات مغايرة.

الهدف وهو التخفيف، وذلك في إطار واحد النقاش مسؤول مع ممثلي القطاع ديال السائقين المهنيين، اللي من طبيعة الحال تنتكلمو، تيخرجو أفكار لما تيوصلو للنضج تندوزو للتطبيق ديالهم على الميدان.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

في إطار التعقيب، السيدة الرئيسة تفضلي.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

احنا اللي طرحنا السؤال، هنايا فهاذ الجهة.

السيد الوزير،

تيعيش قطاع النقل الطرقي المهني أوضاعا مزرية تستفحل يوما بعد يوم منذ تحريره مطلع سنة 2003، ما أدى إلى بروز عدة ظواهر سلبية من قبل الزيادة في الحمولة اللي تيبين بشكل واضح ضعف المراقبة والتغاضي عن تنفيذ القانون، هاذ الآفة أضحت اليوم تهدد السلامة الطرقية العامة وكتسبب في حوادث سير غالبا ما تتكون مميتة، كان آخرها الحادث الأليم اللي عرفاتو مدينة الفنيدق اللي خلف 6 ديال القتلى و9 ديال الجرحى.

كما ينتج عنها تدهور وضعية المنشآت الفنية وتؤثر بشكل كبير على الخصائص التقنية للشاحنات، في ظل عجز الجهات المسؤولة عن تحديد الوزن المسموح به من منابع الشحن.

السيد الوزير،

إن ما زاد من وقع ذلك على القطاع الارتفاع المهول لسعر المحروقات، بالإضافة إلى المنافسة غير الشريفة والغياب ديال التأطير والتكوين ومشاكل البنية التحتية، فغياب ديال باحات الاستراحة على سبيل المثال تيشكل عامل مباشر في وقوع حوادث مميتة، كما حدث مؤخرا بطريق أداروش، كما يعاني مهنيو القطاع من تعقيد تطبيق نظام الحماية الاجتماعية، نظرا لطبيعة اشتغالهم غير المستقرة اللي تتكون في الغالب بشكل جزئي أو مستقل، مما يجعل من الصعب تطبيق أنظمة التغطية الصحية بشكل موحد.

السيد الوزير،

لقد أقدمت وزارتكم على توقيع برنامج المواكبة الجديد في تغييب مطلق لممثلي المهنيين العاملين بقطاع النقل الطرقي، وهو نفس النهج الذي صارت عليه الشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجيستيكية التي ترأسون مجلسها الإداري، حيث ماتزال مصرة على تجاهل مقتضيات الاتفاق الاجتماعي لسنة 2024، أهمها الزيادة العامة في الأجور وتتعامل بمنطق الإقصاء واستهداف ممثلي الأجراء المنتمين لـ(CDT[8]) ، عوض الانكباب الجدي على حلحلة مجموعة من الملفات، وعلى رأسها:

- إقصاء فئة السائقين من مشروع النظام الأساسي الجديد؛

- تهميش وتهالك أسطول المؤسسة من الشاحنات مع منح الأفضلية للنقالين الخارجيين، ضربا عرض الحائط المذكرات التنظيمية في هذا الشأن؛

- والحد من الممارسات غير القانونية لبعض المسؤولين واللي كتشكل تبذيرا للمال العام وللمصلحة العامة.

السيد الوزير،

إننا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، نطالبكم بـ:

- ضرورة معالجة ظاهرة الحمولة الزائدة للشاحنات وتفعيل القانون؛

- تسوية وضعية بعض فئات الشاحنات التي ماتزال تعاني من اختلالات إدارية وتنظيمية بما يضمن تكافؤ الفرص بين المهنيين؛

- فتح حوار جدي ومسؤول وإشراك فعلي للممثلين المهنيين العاملين بالقطاع في بلورة وتنزيل الاستراتيجيات الرامية إلى تطوير قطاع النقل

[8] **C**onfédération **D**émocratique du **T**ravail.

الطرق؛

- والحد من الاحتقان الاجتماعي الذي تعرفه (SNTL[9]).

كما نطالبكم، السيد الوزير، بالتدخل العاجل من أجل إطلاق سراح السائقين ومساعديهما المحتجزين بدولة غينيا كونكري، بسبب نزاع تجاري بين التاجرين المغربي والغيني، ذهب ضحيته هؤلاء المهنيين، رغم أنهم مكلفين بالنقل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

شكرا السيد الوزير المحترم.

السؤال العاشر وموضوعه "رؤية الوزارة لتأهيل النقل بالعالم القروي والجبلي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي.

تفضل، السيد الرئيس.

المستشار السيد يونس ملال:

شكرا السيد الرئيس.

حول الرؤية ديال الوزارة ديالكم لإصلاح وتأهيل قطاع النقل بالعالم القروي والجبلي نسائلكم؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير المحترم للإجابة على السؤال.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم على وضعكم لهاذ السؤال المهم، اللي كيهم النقل داخل العالم القروي.

كما تعلمون النقل داخل العالم القروي وما يطلق عليه بالنقل المزدوج، هو كيدخل ضمن الاختصاصات ديال وزارة النقل، بطبيعة الحال، هذه الرخص تعطى على مستوى يعني القبول في لجنة إقليمية يترأسها السادة عمال صاحب الجلالة في كل إقليم، وترفع لوزارة النقل.

بالنسبة لنا، احنا القبول ديال 100% ديال كل الطلبات اللي كتجي، اللي عملنا فالوزارة أنه كان شوية ديال التعثر، ولكن الآن التزمت أنا أمامكم فهاذ المجلس بأنه كل الطلبات سوف تعالج على أبعد تقدير منذ وصولها إلى الوزارة على جوج دالأسابيع، جوج دالأسابيع يعني 15 يوما، وجلها كيتعالج فالأسبوع فاش كتوصل.

شكرا جزيلا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد الرئيس.

المستشار السيد يونس ملال:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير المحترم على الجواب ديالكم.

فالواقع، قطاع النقل فبلادنا كيعرف واحد الدينامية كبيرة فهاذ السنوات الأخيرة، واحد الدينامية اللي كنشوفوها فالمجهودات اللي كديرها الوزارة ديالكم، وأيضا في حجم الاستثمارات العمومية المرصودة لهاذ القطاع، ولكن للأسف كنسجلو أن جزء كبير من هاذ الاستثمارات هاذي ما كيزيد إلا يرسخ واحد التفاوت مهول بين واحد المدن، واحد الجهات اللي كتمشي وكتنقل وكتواصل بسرعة ديال (TGV[10]) وبالسرعة ديال الطراموای، بالسرعة ديال الحافلة الذكية، ومناطق أخرى وجهات أخرى لا سيما الجبلية التي لا زالت كتنقل بواحد السرعة ديال السلحفاة، إيلا ما قلتش كتنقل بواحد الظروف ديال العصور الوسطى.

السيد الوزير المحترم،

هذا واقع ديال جزء كبير من بلادنا، فئات عريضة من المغربيات والمغاربة باش يقضيو الأغراض والمآرب ديالهم الأساسية من عمل، تبضع، تعليم، وصحة مازال كيلتجأو لأساليب بدائية من قبيل بيكوبات ومن قبيل 507، وفي ظروف بحال اللي كنعيشوها في هاذ الأيام في هاذ الأمطار المباركة هاذي ما يمكن يزيد هاذ أساليب التنقل إلا خطورة.

وهاذ الشي هو اللي ولد وخلق لنا واحد أسلوب ديال النقل، الخطاب العمومي كيسميه بالسري، هو ماشي سري هو ربما قطاع غير منظم، غير مهيكل، اللي كينشط وكيقدم واحد الخدمة اللي عجز القطاع العمومي أنه يوفرها للمواطنين المغاربة.

السيد الوزير المحترم،

عشنا هاذ الأسابيع الأخيرة أحداثا مؤلمة وفاس والبارح في آسفي ما بغيناش نفيقو غدا ولا بعد غدا على شي حادثة خطيرة اللي نفقدو فيها أرواح غالية من أبناء هذا الوطن.

لذلك، اليوم يجب الانكباب على إصلاح هاذ القطاع غير المهيكل،

[9] **S**ociété **N**ationale du **T**ransport et de la **L**ogis**t**ique

[10] **T**rain à **G**rande **V**itesse.

لأن - كما قلتو - نسرعو بتبسيط هاذ المساطر وندخلو في تواصل مع السلطات الإقليمية باش نعاونو هاذ الناس هاذو ياخذو الرخص ديالهم، نديرو تحفيزات ضريبية وتمويلية باش نقدرو نجددو الأسطول، باش نعطيو واحد الخدمة إنسانية وراقية للمواطن، وعندنا في هذا التجربة، تجربة راقية اللي قادها الوزير الحركي السابق والقيدوم الأستاذ أمسكان اللي اعطاتنا واحد النموذج ديال النقل المزدوج اللي ربما اليوم بعد 30 سنة وجب التحيين ديالو وتحيين المساطر ديالو.

السيد الوزير،

احنا واحنا كنوجدو التعقيب ديالنا كنستحضرو الغيرة ديالكم على هاذ القطاع الجبلي، ولنا في المرافعات ديالكم على العدالة المجالية في البرلمان المثال الأكبر، كنتمنى أنكم تستغلو هاذ الفرصة ديال برنامج التنمية الجديدة اللي دعا لها جلالة الملك باش تجعلو من قطاع النقل واحد القاطرة أساسية لتنمية شاملة وعادلة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الوزير،

الكلمة لكم في الرد على التعقيب.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

بالفعل، احنا نتعاون ومن طبيعة الحال الحكومة مع المؤسسة التشريعية ديال مجلس المستشارين كقوة اقتراحية، لأنه هاذي بلادنا كنبنيوها جميع، فيها مخططات اللي غادية الحمد لله مزيان، فيها أمور اللي خصنا نجتهدو جميع باش نلقاو لها الحلول، ومنها من طبيعة الحال المسألة ديال النقل المزدوج، اللي من طبيعة الحال اللي فيه واحد الشق تكلمت معكم بكل صراحة ها كفاش كيتعالج، أنا كنقول لكم غير كافي هاذ العدد ديال الرخص اللي كتعطى، أنا متفق معكم.

ولكن الآن، احنا غاديين في واحد الدراسة جديدة اللي باشرتها وزارة النقل واللوجيستيك واللي كتبنى على تحديد العدد اللي غادي يكون كافي لتلبية النقل ديال هاذ الناس ديال العالم القروي، والعالم القروي راه بوحدو والعالم الجبلي بوحدو، نقدرو نخرجو غير من هنا من الرباط واحد 10 كلم راه غنسميوه هنا عالم قروي، ولكن نمشيو لأزيلال اللي الآن ولا إملشيل ولا إمغران ولا ولا... راه ظروف أخرى.

لذلك، هاذ الدراسة غادية تشمل تعريف وتحديد شحال غادي يخصنا ديال النقل لهاذ المناطق في إطار ما يسمى في الأحواض التنقلية في(les bassins de mobilité) ما بين المدينة، ما بين الجماعة القروية، الجماعة القروية الصاعدة اللي اليوم فيها 5000 نسمة وفي 2035 غادي تولي فيها 10.000، لأنه كل هاذ التفاوتات خصها تتخاذ بعين الاعتبار باش يكون الجواب لهاذ الطلب باقتراحات فعالة ممكن أنها تنجح، لأن هذا هو الهدف.

لذلك، الاقتراح راه غادي يجي منا احنا كاملين، كلنا احنا ممثلين ديال الشعب ونشتغل في إطار إيجاد حلول واقعية وممكنة لهذه الساكنة باش تتنقل في ظروف حسنة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الحادي عشر وموضوعه "ملاءمة المنظومة القانونية الوطنية مع إكراهات ومستجدات النقل الدولي للبضائع".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لتقديم السؤال.

لك الكلمة، السيد الرئيس.

المستشار السيد المخلول محمد حرمة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

عن ملاءمة المنظومة القانونية الوطنية مع إكراهات ومستجدات النقل الدولي للبضائع، نسائلكم السيد الوزير؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

السيد المستشار المحترم،

قطاع النقل الدولي للبضائع مسجلة فيه حوالي 4300 مقاولة بحظيرة تبلغ 11.000 مركبة، سجل هاذ التطور واستهلاك ديال الرخص الثنائية ما بين 2019 و2014 معدل ارتفاع سنوي بلغ زيادة تقدر بـ8%، مما يدل على التطور ديال هاذ القطاع، ومما يدل كذلك على أنه قطاع حيوي نشيط وهو في تقدم، فقط الرقم ديال 8% كيدل بأنه غادي فالطريق الصحيح من طبيعة الحال وبأنه الطلب في تزايد.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس، الكلمة لكم.

المستشار السيد المخلول محمد حرمة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

يشهد النقل الدولي للبضائع تحولات عميقة بفعل تعقد سلاسل التوريد والتزايد المتعدد للوسائط وتسارع الرقمنة وتشدد المساطر الجمركية والبيئية، غير أن منظومتنا القانونية ما تزال متفرقة، بطيئة التكيف ولا توفر الحماية الكافية لا للفاعلين الاقتصاديين ولا لعمال النقل.

السيد الوزير،

إن ملاءمة المنظومة القانونية ليست خيارا تقنيا، بل أصبحت رهانا اقتصاديا واجتماعيا وسياديا، فبدون عدالة قانونية وحماية اجتماعية لا يمكن بناء قطاع قوي ولا تجارة عادلة.

السيد الوزير،

هناك مجموعة من الإكراهات لم تعد مجرد وقائع معزولة، بل أصبحت تشكل تحديات عميقة تمس بحقوق العاملين في القطاع وجودة البضائع وتنافسية المنتوج الوطني في الأسواق الدولية.

أولا: ضعف الحماية التي توفرها مقتضيات القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرقات للمهنيين بخصوص الحمولة الزائدة والتي تسهل على المرسل أو المصدر التملص من المسؤولية؛

ثانيا: المخاطر التي يعاني منها هذا القطاع بسبب التهديدات والمضايقات التي يتعرض لها السائقون المهنيون بدول جنوب الصحراء، في ظل غياب اتفاقيات ثنائية لضمان استمرار الحضور المغربي في العمق الإفريقي.

كذلك، الوضعية الحرجة التي يواجهها هذا القطاع فيما يتعلق بمنح التأشيرات للسائقين الدوليين بسبب التأخير في إصدار التأشيرات السياحية، وهو ما لا يتناسب مع طبيعة عمل السائقين المهنيين.

كذلك، تناثر القواعد القانونية بين النقل البري والبحري والجوي والجمارك، دون إطار منسق خاص بالنقل الدولي، ما يخلق غموضا في المسؤوليات، وتأخيرا في الأجور على البضائع والنزاعات المتكررة التي تضر بالتنافسية الوطنية.

كذلك، السيد الوزير، ضعف مواكبة الرقمنة الوثائقية والإلكترونية ومازال الاعتراف القانوني وحماية البيانات متأخرا وهو ما يعيق الاندماج في المنظومة اللوجيستية العالمية.

لهذا، السيد الوزير، نطالب في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب:

- أولا، بإقرار قانون إطار للنقل الدولي للبضائع ينسق بين مختلف القوانين القطاعية ويحدد المسؤوليات ويؤطر النقل المتعدد الوسائط؛

- كذلك، تحيين مدونة الجمارك بما يضمن تبسيط المساطر وحماية حقوق المهنيين والعمال.

- وكذلك، السيد الوزير، تقنين وثائق الرقمنة في النقل اللوجيستيكي مع ضمان حاجياتها القانونية وحماية المعطيات.

- وكذلك، السيد الوزير، تعزيز الحماية الاجتماعية لعمال النقل الدولي عبر قواعد إلزامية الراحة وتأمين وظروف العمل اللائق.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير، فيما تبقى لكم من الوقت.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا السيد المستشار المحترم على وضعكم هاذ السؤال العريض والطويل.

ولكن، على كل حال، كان دايما كيكون عندنا لقاءات مسؤولة مع ممثلي قطاع النقل، أنا منذ تعييني من طرف جلالة الملك اجتمعت مع كل ممثلي ديال قطاع النقل، سواء اللي منتمين للنقابات ولا بشكل حر، ومن طبيعة الحال تيكونو مناسبات للاستجابة للطلبات ديالهم العاجلة، وتلك التي تتطلب نوع من النضج، سواء يا إما احتياج تشريعي أو لا احتياج تدخل على مستوى الديبلوماسي.

فقط فهاذ النطاق، خلال سنة 2025 تمت عقد أكثر من 13 اجتماع مع دول أجنبية اللي تيمرو منها الشاحنات ديال البضائع ديال المملكة المغربية، واجتماعات اللجن الثنائية المشتركة مع كل من فرنسا، إسبانيا، اجتماعين مع ألمانيا، إيطاليا، البرتغال، سلوفينيا، بين المغرب وقعت على اتفاق ما بين المغرب وأوكرانيا بشأن النقل الدولي للطرق، وكذلك مع كل من روسيا، لاتفيا، سلوفاكيا، صربيا، التشيك، النيجر، غامبيا، الرأس الأخضر، بوركينا فاسو، ساحل العاج وكينيا.

كل هاذ مذكرة التفاهم أو لا الاتفاقات اللي تمت معها الدول تهدف إلى تيسير دخول الشاحنات المغربية لتلك الدول والاعتراف بها، إضافة إلى الاعتراف الثنائي مع واحد العدد ديال الدول بالنسبة يعني (le permis de conduire) ديال (poids lourd).

بطبيعة الحال، كاين هناك واحد العدد ديال المشاكل اللي يوميا وزارة النقل تتعالجها على مستوى ديال نقط العبور، على مستوى الاكتظاظ في طنجة المتوسط، على مستوى المرور الليلي بالنسبة

لبعض الدول الأوروبية، ولكن اللي نقدر نأكد لكم أننا في استماع دائم مع المديرية ديال النقل الطرقي مع كل الفاعلين في مجال التصدير لتسهيل المأمورية ديالهم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

ونشكركم على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة.

وننتقل إلى قطاع الانتقال الطاقي، ونرحب بالسيدة الوزيرة المحترمة.

وكان هناك سؤالين آنيين تجمعهما وحدة الموضوع، إلا أن السؤال الثاني بطلب من الفريق طلب باش يتأجل وبالتالي بقى غير سؤال واحد.

سؤال من فريق الأصالة والمعاصرة موضوعه "استراتيجية الوزارة لتقوية القطاع المعدني".

فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد عدي ويحيى:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

حول استراتيجية وزارتكم لتقوية القطاع المعدني، نسائلكم السيدة الوزيرة؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لك السيدة الوزيرة.

السيدة ليلى بنعلي، وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

وشكرا، الشكر موصول طبعا للسيد المستشار المحترم من فريق الأصالة والمعاصرة لطرحكم هذا السؤال واهتمامكم بقطاع المعادن.

هو كانت أول محطة ديال الإصلاح ديالنا ديال هاذ القطاع، كانت في مواجهة التحديات ديال سلامة عمال المناجم، فقررنا في 2021 باش نسحبو القانون 33.13 لأنه كانت واحد المجموعة ديال المشاكل في هاذ الإطار.

وبغينا نعاودو الصياغة ديالو بواحد المنطق جديد اللي غيوضع حياة وسلامة العامل المنجمي ضمن الأولويات، من خلال واحد البطاقة ديال العامل المنجمي، باش يتمكن من الاستفادة من جميع الحقوق ديالو والمكتسبات، وإن شاء الله غادي نهيو هاذ المآسي اللي تترتب عن أي حادث في المناجم ومواقع العمل.

كاين أيضا أنهينا المشروع القانون 72.24 اللي عدل هاذ القانون 33.13 واللي غيكون فيه مجموعة ديال المؤشرات، منها طبعا إحداث اللجنة الوطنية للمعادن الاستراتيجية، تفعيل المحتوى المحلي، والسلامة والبيئة لفائدة اليد العاملة الوطنية.

وأيضا قدمنا المشروع ديال قانون 56.24 اللي تيحول المكتب الوطني للهيدروكربورات والمعادن إلى شركة مساهمة، وغدا في الصباح غادي تكون المناقشة ديال هاذ القانون في مجلس النواب باش نسرعو هاذ المشروع أيضا مما سيتيحه من تحسين للحكامة والتنويع ديال المصادر ديال التمويل وإعطاء دينامية قوية للبحث والاستكشاف.

بخصوص النشاط المنجمي التقليدي في المنطقة المنجمية تافيلالت، فكيك([11]CADETAF) شكل الاجتماع الثالث ديال المجلس الإداري خلال هاذ الولاية الحكومية انطلاقة جديدة لتدبير ديال المهام ديال (CADETAF) في كافة النفوذ الترابي ديالها، وغادي في الأسابيع القادمة غادي يتم نشر الإعلان العمومي على المنافسة للمستثمرين اللي تيتعلق بحوالي 450 جزء بالمنطقة المنجمية تافيلالت- فكيك.

وفيما يخص إقليم جرادة، بما أنه عندها واحد المكانة خاصة في قلوب المغاربة، عملنا على تنزيل التوجيهات ديال صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، الداعية إلى تحقيق عدالة مجالية حقيقية وإطلاق واحد الجيل جديد ديال البرامج، غنذكر منها واحد المخطط متكامل ديال الهيكلة ديال النشاط المنجمي فهاذ المنطقة، بما فيه طبعا منصة رقمية غتضمن للعمال المنجميين دخل عادل ومسار قانوني واضح.

وآخر نقطة بغيت نشير لها، هي طبعا المصادقة على إعلان مراكش في 24 نوفمبر 2025 اللي تيمثل أول إطار قاري إفريقي ديال الحكامة في القطاع المعدني.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الرئيس المحترم للتعقيب.

المستشار السيد عدي ويحيى:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة على جو ابكم.

وهذه مناسبة نثمن فيها مجهوداتكم الجادة في هذا القطاع الحيوي، لقد أبديتم اهتماما غير مسبوق لفئات المنجميين المحليين، خاصة بجهة درعة- تافيلالت، حيث شكلت زيارتكم الأخيرة للمنطقة المنجمية لتافيلالت وفكيك خطوة مهمة، وجدت استحسانا كبيرا من طرف هذه الفئات التي تسعى إلى إدماجها في دينامية تطوير القطاع وتمكين المنجميين المحليين من إطار قانوني وتنظيمي يضمن لهم الاستقرار

[11] **C**entrale d'**A**chat et de **D**éveloppement de la région **M**inière du **T**afilalet et de **F**iguig.

والاشتغال في ظروف جيدة وشفافة.

ولقد تابعنا جميعا في فريق الأصالة والمعاصرة، بإيجابية كبيرة، إصراركم على عقد المجلس الإداري لـ (CADETAF) بعد سنوات من الجمود، وهو ما يعكس إرادة حقيقية لتسوية الإشكالات العالقة، وخصوصا ما يتعلق بملف الرخص الذي ظل لسنوات هاجسا يعطل الاستثمار ويعرقل فرص الشغل والتنمية المحلية.

وفي السياق ذاته، السيدة الوزيرة المحترمة، نؤكد على ضرورة تعزيز آليات تثمين القطاع عبر خلق صناعة معدنية قائمة الذات بالجهة، وتعزيز التكوين عبر إنشاء مدرسة عليا للمعادن في أفق ضمان استفادة الساكنة المحلية، خاصة الأرامل واليتامى، وحرصا على تحسين عيشهم اليومي من خلال خلق فرص الشغل ودعم البنيات التحتية، وكذا إدماج العائدات في برامج التنمية المجالية.

كما نلتمس منكم، السيدة الوزيرة، تنظيم معرض دولي للمعادن بجهة درعة- تافيلالت، لتعزيز التسويق وفتح آفاق الاستثمار بهذا القطاع الواعد.

وشكرا السيدة الوزيرة.

تنشكرك على الزيارة، تبارك الله عليك، لدرعة- تافيلالت.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

فيما تبقى لك من وقت، لك الكلمة في 14 ثوان أعتقد.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

فهاذ 10 ثواني اللي باقيين، غادي غير نأكد أنه طبعا البنية التحتية الرسالة موصولة، وغادي نزيد نكمل أنه احنا تنشتاغلو جاهدين باش نخرجو مشاريع ديال الطرق والأنابيب ديال الغاز الطبيعي، باش نربطهم بميناء الناظور، لأنه أيضا هاذ الشي غيساهم، لا محالة، في إقلاع الصناعة المعدنية، اللي تكلمتو عليها السيد المستشار المحترم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثالث موضوعه "وضعية الموارد البشرية العاملة بالمكتب الوطني للكهرباء والماء".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لتقديم السؤال.

تفضلي.

المستشارة السيدة سليمة زيداني:

شكرا السيد الرئيس.

أولا، كنتقدمو بالتعازي الحارة ديالنا للأسر المكلومة ديال فيضانات أسفي.

ونسائلكم عن وضعية الموارد البشرية العاملة بالمكتب الوطني للكهرباء والماء، نسائلكم السيدة الوزيرة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لك السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة من الاتحاد العام للشغالين في المغرب.

هو طبعا أنا غنتكلم على قطاع الكهرباء في المكتب الوطني للكهرباء، فالمعطيات اللي عندنا هو أنه في متم شهر دجنبر 2025 كاين تقريبا 3657 مستخدمة ومستخدم فهاذ القطاع، منهم 13% ديال الإناث و33% ديال الأطر و55% تقريبا ديال الأعوان.

فالظروف ديال العمل ديال الموارد البشرية في المكتب في قطاع الكهرباء كتخضع طبعا للنظام الأساسي ديال مستخدمي مؤسسات الإنتاج والنقل والتوزيع ديال الكهرباء في المغرب وكيضمن للمستخدمين طبعا حقوقا مهنية واجتماعية بخصوص الأجور والتعويضات، راهم شهدو زيادات دورية نتيجة الحوار الاجتماعي مع الحكومة، مثل الزيادة الأخيرة ديال 1400 درهم، الخدمات الاجتماعية والتغطية الصحية كانت مؤطرة من طرف هيئتين، كاين طبعا المجلس ديال الأعمال الاجتماعية والمجلس الإداري ديال الصندوق التعاضدي للضمان الاجتماعي اللي متكون من ممثلي المستخدمين واللي كيسهر على تدبير نظام التغطية الصحية الأساسي والتكميلية ديال المستخدمات والمستخدمين في المكتب.

وواحد النقطة جد مهمة بغيت نكمل بها، وهو الإصلاح المؤسساتي اللي كنشتغلو عليه اليوم الاستراتيجي ديال المكتب، اللي باشرناه مع الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمة الدولة وتتبع نجاعة الأداء، غيراعي فيه طبعا الحفاظ على حقوق ووضعية المستخدمين بطبيعة الحال كما هو الشأن في باقي الإصلاحات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لك السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة سليمة زيداني:

شكرا السيد الرئيس.

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب بخصوص وضعية الموارد البشرية العاملة بالمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، باعتبارها ركيزة أساسية لضمان استمرارية وجودة الخدمات الحيوية المرتبطة بالكهرباء والماء.

السيدة الوزيرة،

تشير المعطيات التي توصلنا بها من مكاتبنا النقابية مدعومة بالشكايات المتكررة الصادرة عن أطر ومستخدمي المكتب إلى وجود خصاص بنيوي متفاقم في الموارد البشرية، ناتج أساسا عن توالي الإحالات على التقاعد، مقابل ضعف وتيرة التوظيف، وهو ما يترتب عنه ارتفاع ملحوظ في الضغط المهني وتزايد حالات الإجهاد الوظيفي داخل عدد من الصالح الحيوية.

ولا يخفى عليكم، السيدة الوزيرة، أن هذه الوضعية تنعكس سلبا على جودة الخدمات المقدمة للمواطنات والمواطنين، كما تحد من قدرة المكتب على مواكبة الأوراش الاستراتيجية الكبرى، لا سيما تلك المرتبطة بالانتقال الطاقي وتعزيز الأمن المائي، وهي أوراش تتطلب موارد بشرية مؤهلة، مستقرة ومحفزة.

وفي السياق ذاته، نسجل بأسف شديد غياب تسوية شاملة ومنصفة لملف التقنيين وحاملي مختلف الشواهد الذين يطالبون بشكل مشروع:

- أولا، بالرفع من عدد مناصب المباريات المهنية والداخلية؛

- الرفع من الحصيص المخصص للترقية، وذلك بما يضمن مسارا مهنيا عادلا ومحفزا ويثمن الكفاءات داخل هذه المؤسسة الاستراتيجية.

السيدة الوزيرة،

إن إنجاح أي إصلاح هيكلي أو استراتيجي داخل هذا القطاع الحيوي، يظل رهينا بإعادة الاعتبار للعنصر البشري، وذلك من خلال:

- أولا، وضع مخطط واضح ومتوسط المدى لتجديد الموارد البشرية وتعويض الخصاص القائم؛

- تحسين ظروف العمل والتحفيز المهني وضمان الاستقرار الاجتماعي والمهني للأطر والمستخدمين.

كما نود لفت انتباهكم، السيدة الوزيرة، إلى الوضعية المقلقة للمستخدمين المتعاقدين المنحدرين من الأقاليم الجنوبية الذين تم نقلهم إلى الشركات الجهوية، غير أن هذه الأخيرة لم تبادر إلى إدماجهم، مما ترتب عنه حذف أسمائهم من لوائح مستخدمي المكتب لتظل أوضاعهم المهنية والاجتماعية معلقة، في مساس واضح بحقوقهم المكتسبة واستقرارهم الاجتماعي.

والأخطر من ذلك، هو استمرار هذا الوضع رغم صدور أحكام قضائية نهائية لفائدة أعوان التنفيذ، كان آخرها حكم صادر عن محكمة النقض، الأمر الذي يثير تساؤلات جدية حول مدى احترام وتنفيذ الأحكام القضائية، وحول الالتزام الفعلي بمبدأ سيادة القانون وربط المسؤولية بالمحاسبة.

شكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لك السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

هو طبعا الخصاص اللي كاين فهاذ المجالات، هو خصوصا فالموارد البشرية، فالبنيات التحتية، فالتجهيز، فالطاقة وفي الماء، هو خصاص كاين فمجموعة ديال البلدان بما فيها طبعا المغرب.

واليوم احنا الحكومة واعية بهاذ الخصاص اللي هو بنيوي، اللي تيجي أيضا من مجموعة ديال العوامل، بما فيها طبعا التحفيز ديال هاذ الموارد البشرية والتكوين ديالها المستمر، ماشي غير التكوين فالمدارس ديال التقنيين والمدارس ديال المهندسين، أيضا فالتكوين بشكل متطور.

فاليوم، طبعا احنا كنشتغلو على هاذ الإصلاح، فالإصلاح الاستراتيجي كاين أيضا واحد التفكير فالتحفيز ديال الموارد البشرية ككل، احنا كيما شفتو كاين واحد الجزء ديال هاذ التحفيز، كان على ما شفتو أن في إطار الدعم ديال البحث وتطوير فالانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، اعطينا واحد المجموعة ديال (les bourses) الشواهد ديال الدكتوراه اللي كيشتغلو فهاذ الميادين فآخر السنة.

فلذلك اليوم، احنا كنصبو على هاذ الإصلاح، وطبعا النجاعة ديال الأداء غادي تكون ربط المسؤولية بالمحاسبة والنجاعة ديال أداء ديال المستخدمين حتى هي غادي تكون، باش يكون واحد التحفيز، باش الناس اللي كيخدمو حتى هوما يكون عندهم واحد التحفيز.

فلذلك الشي كونو على يقين احنا كنشتغلو عليه في إطار هاذ الإصلاح.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤالان المواليان حول" مطارح النفايات"، تجمعهما وحدة

الموضوع، لذا، غادي نعرضهم دفعة واحدة.

والبداية غادي مع سؤال المستشار المحترم، السي محمد بن فقيه، طبعا من فريق التجمع الوطني للأحرار.

الكلمة لكم السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد بن فقيه:

غير هاذ القضية ديال النفايات، إيلا اسمحتي لي غادي نرجع معاك، السيدة الوزيرة، لهاذ البرنامج الوطني ديال تدبير النفايات 2008-2022 هاذ البرنامج هذا اللي رصدت لو بلادنا واحد 43 مليار ديال الدرهم، وكانت عندو مجموعة ديال الأهداف، أهمها هو تأهيل طبعا المطارح ديالنا والتأهيل يأتي طبعا عن طريق توحيد المطارح، بدلا من كل جماعة يكون عندها مطرح وإيلا درنا مطرح لكل جماعات مجموعة ديال الجماعات.

دزنا من المطارح المفتوحة أو غير المحروسة إلى مطارح محروسة.

دزنا للقضية ديال (lixivia) باش نحاربو هاذ القضية ديال العصارة، لمعالجة العصارة ديال هذا، ولكن أنا فاعتقادي ما حدنا احنا فالمغرب تنقول (الزبل حشاكم)، تنظن بأننا ما غاديش نزيدو للقدام فهاذ الملف هذا، علاش؟

لأنه اليوم الزبل راه ماشي حشاكم، اليوم الزبل راه ثروة، لأنه فيه واحد الرأسمال كبير جدا، هاذ الزبل اليوم فيه البلاستيك، فيه (métal) فيه الكارتون، فيه الزجاج، يعني ثروة قائمة بذاتها، فقط خصنا غير واحد الشوية ديال التفكير فالتثمين ديالها وغادي نكونو انتجنا واحد الثروة مهمة جدا، عندنا واحد العدد ديال الفئات اللي كتشتغل، هاذوك "الميخالة" اللي تيبداو تيدورو فالزناقي هاذو حتى هوما إيلا دمجناهم فهاذ الملف هذا اللي هو هاذ الظاهرة اللي تتعيشها بلادنا ديال البطالة، غنكونو وفرنا واحد..

اليوم، عندنا جوج تجارب اللي تنظن اللي هي ربما رائدة فالبلاد، يمكن كنهضرو على المطرح ديال "أم عزة" اللي كاين فالرباط، واللي ولاو تينتجو هاذيك المادة اللي تيسميوها(CSR[12]) ، هاذ المادة هاذي بطبيعة الحال بعد تجفيف العصارة تنقدرو أننا نخلقو بها واحد المواد اللي غادي تتباع، وتتساهم أولا مع الجماعات، وفي نفس الوقت غتستغل أننا نحافظو على البيئة ديالنا، لأنه اليوم الحمامات ديالنا لا المعامل ديال الإسمنت باقي كتخدم بالبنو وكتخدم بالفيول، وبالإمكان أننا نستغلوه، المعالجة ديال العصارة اليوم اللي كاينة فمكناس، هاذي تجربة طبعا ما يمكن تكون إلا رائدة.

ولكن، تنقول اليوم بهاذ الطريقة اللي احنا مازال اليوم غاديين بها، تنظن بأنه باش نجمعو نديرو الصهاريج ونبداو نجمعو فيها (lixivia) وتتكون مفتوحة على أساس باش يكون التبخر، ولكن للأسف شنو تيوقع ملي تتكون الشتا أو شي حاجة كيكون هذاك (débordement) وتتنزل ذيك العصارة، رغم أننا درنا البلاستيك ودرنا هذا.. ما عندها حتى معنى اليوم هو أننا باقيين نبقاو نجمعو النفايات ونبداو ندفنوهم.

ولكن، أنا تنقول اليوم خص العملية تبدا من المصدر، المصدر كيفاش غيكون؟

عندنا اليوم إيلا ما قدرناش نبداو بالمواطنين؟ النفايات المنزلية، نبداو بالأوطيلات، نبداو بـ (les restaurants) ما فيها باس هذاك الأوطيل اللي غنمشيو عندو وناخذ عندو ذيك النفايات تكون معزولة كل حاجة بوحدها، إيلا ما دارش هاذيك ما ناخوذهاش عندو، أو لا على الأقل نشجعو، نشجع هذاك مول (restaurant) ولا مول هذاك الأوطيل ونعطيه إمكانيات ونعطيه إعفاءات حتى على الرسم ديال الخدمات الجماعية.

هاذ الملف فعلا هو ديال الجماعات الترابية، ولكن أنا نقول ليك بكل صدق، السيدة الوزيرة، الجماعات لا تستطيع أن تحل هذا المشكل، لأن هو مشكل حقيقي وبنيوي وعميق جدا.

اليوم، احنا فأكادير أحنا تجربة رائدة فالجمع ديال النفايات رائدة، لأنه اليوم أكادير راه كتجمع النفايات بـ400 درهم والمعدل فالمغرب راه هو 1200، فالجمع ما عندنا حتى شي مشكل في الجمع، ولكن عندنا مشكل حقيقي فالقضية ديال التدبير بعد الجمع.

لهذا تنقول اليوم، أنه خصنا نكونو عندنا تفكير وندیرو التقييم لهذاك البرنامج، كيفاش غادي نعاودو نخرجو من هاذ الإشكال هذا اللي تنعيشوه.

وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثاني للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، موضوع السؤال: ما هي التدابير المتخذة لمشكل المطارح في بعض الجماعات المحلية؟.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة.

السيدات والسادة المستشارين،

سيرا على نفس الطرح الذي تقدم به السيد المستشار، هو موضوع المطارح ديال النفايات.

مع الأسف في تسعينيات القرن الماضي، كان عندنا الإشكالية ديال

[12] **C**ombustible **S**olide de **R**écupération.

الطمر العشوائي، واعتبرنا أن القانون 28.00 هو واحد التحول، لكن المطارح على المستوى الدولي اليوم تتعرف واحد التطور سريع، فأعتقد أنه آن الأوان بعد عقدين من الزمن في القانون اللي تينظم تدبير النفايات وكذلك دفاتر الشروط والتحملات اللي تعدات كمراسيم وكقرارات التنظيمية، ثم الاستراتيجية الوطنية لمعالجة النفايات، اليوم احنا في حاجة إلى واحد النوع من المواكبة، فعلا عندنا مطارح عصرية بالمقارنة مع القرن الماضي ولكنها متخلفة مع المنظومة الدولية.

أولا، فيما يتعلق بالتثمين، عندنا مشكل وهذا مشكل اللي خصو نحلو مع الفاعلين في مجال الطاقة، وما يمكنش شي قطاع من غيركم اللي يمكن لو هو كيفاش نسوقو، الطاقة اللي يمكن ننتجوها من النفايات فهاذ الإطار، كانت تجارب، ولكن بقات في حدود التجربة، ما دازتش إلى أنه على الأقل الجماعات الترابية تستافد من هذيك الطاقة اللي تتنتجها هاذ النفايات.

المشكل اللي تكلم عليه السيد المستشار هو الفرز من الأصل، الفرز من الأصل ثقافة، والثقافة لا تحتاج إلى.. بل تحتاج إلى قواعد قانونية، إلى كذلك غرامات، باش يمكن نثمنو النفايات ديالنا.

بالإضافة للموضوع ديال هاذ الناس العاملين في هاذ المجال، اللي هي ذيك التعاونيات لحد الآن باقي ذاك الشي مهترئ وتيسيئو لنا الجمالية ديال المدن، تيجيو في نص الليل ويبداو يقلبو ذوك القمامات وتيتخلق واحد المشكل، خص التأطير ديال هاذ التعاونيات والدعم ديالهم وإعطائهم فرص باش يمكن لهم يستثمرو فهاذ المجال، وييسرو علينا العمل لو كان الفرز من المصدر ما غيكونش عندنا مشكل ديال هاذ الناس اللي تيجمعو القمامة.

إضافة إلى شيء أساسي هو ذيك الأزبال الناتجة عن مواد البناء، عندنا فيها مشكل وخاصة الولوج في هاذ الأوقات ديال الأمطار اللي ولات مناطق بعيدة على الناس النقالة وتتعطينا واحد التكلفة كبيرة اللي بغى يريب ولا اللي بغى يبني باش يمكن لو ينقل هاذ الأمور، إذن خص كذلك وهذيك الأمور تيخصها كذلك إعادة تثمين ويمكن نتعاملو بها.

عندنا مناطق اللي تتعيش الفيضانات خصها يعني واحد بعض النفايات اللي هي ناتجة على عمل البناء ما تنستعملوهاش.

بالتالي أعتقد أنه خصنا هاذ المطارح راه هي في المستوى بالمقارنة مع اللي كنا فيه، ولكن خصنا واحد النوع من التجديد وهاذ التجديد اللي فيه فوري، فيه أنه ما بقاش يمكن كيف ما قال السيد المستشار، أننا نضيعو في النفايات ديالنا وأننا ما نستفدوش من العائد اللي يمكن ترجع به على المدن وعلى الطاقة داخل المدن.

بالإضافة للعقار تيخص الرصيد العقاري من الآن يكون واحد النوع من الاستباقية باش نديرو أرصدة عقارية في المدن باش نلقاو فين يمكن نديرو مطارح ديال النفايات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيدة الوزيرة.

تفضلي إيلا بغيتي.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

شكرا لكم.

شكرا السيد الرئيس المحترم والسادة المستشارون المحترمون من فريق التجمع الوطني للأحرار والفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، اللي طرحتو هاذ السؤال واللي اتفقتو معنا على واحد المجموعة ديال الأطروحات وديال الأفكار اللي كنا احنا كوزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة تنطرحهم في هاذ الخمس سنوات الأخيرة، بما فيهم طبعا الاتفاق أنه ما غنقدروش نزيدو للقدام إيلا ما كانش الفرز الانتقائي على المصدر.

فالمشروع ديال تحيين ديال قانون 28.00 اللي تيتعلق بالتدبير ديال النفايات والتخلص منها كنا درنا التقييم ديال البرنامج الأولي ديال تدبير النفايات المنزلية.

هاذ المشروع ديال التحيين ديال هاذ القانون، مع إدراج طبعا مبادئ ديال الاقتصاد الدائري ضمن المقتضيات ديالو، بما فيه طبعا الجمع الانتقائي والفرز والتدوير والتثمين، يوجد حاليا في المراحل الأخيرة للمصادقة.

ولكن، بغيت نردكم واحد بعض أشهر للوراء، أولا، كيف ما تفضلتو حسب القانون التنظيمي 113.14، كان دابا حفضناه اللي تيتعلق بالجماعات، هاذ الأخيرة مسؤولة طبعا على الإحداث ديال التجهيزات وتدبير المرافق اللي لازمة لتقديم الخدمات ديال القرب بما فيها تدبير النفايات المنزلية ومعالجة جميع الإشكاليات اللي كتعلق بالمطارح.

فطبعا، قيمنا البرنامج الوطني للنفايات المنزلية 2008-2022، مكن من الوصول إلى مجموعة ديال الإنجازات، بما فيه طبعا نسبة الجمع ديال النفايات بطريقة مهنية وصل لـ 96%، نجزو واحد أكثر من 29 مطرح مراقب ومراكز ديال الطمر والتثمين، ولكن كنا قلنا فهاذ المجلس الموقر أن التقييم ديال هاذ البرنامج الوطني أشنو بين لنا؟ أنه النموذج الاقتصادي وحتى النموذج الاجتماعي ديال جمع النفايات بدون فرز والطمر ديالها ما بقاش ملائم وهاذ الشي كلنا اتفقنا عليه.

لأن كاين طبعا المشاكل البيئية اللي تكلمتو عليها، العصارة اللي كتهدد الموارد المائية وأيضا الموارد اللي كاينين في الجماعات، وأيضا ضياع كميات مهمة من المواد اللي قابلة للتدوير والتثمين، وماشي غير التثمين الطاقي كاين مجموعة ديال المواد اللي قابلة للتدوير في الصناعة

ومجموعة دالمناجم أيضا، كنتكلمو بزاف على التدوير اليوم في ميدان المناجم والمعادن.

فاليوم، بلورنا واحد الرؤية جديدة للتدبير المندمج والمستدام للنفايات المنزلية والمماثلة لها كيعتمد بالأساس إلى جمع انتقائي للنفايات من المصدر، واعتماد واحد المنهجية مندمجة خصوصا لأي مشروع جديد اللي كتدعمو الدولة.

وأيضا وجدنا نماذج خاصة بالمجالات الترابية اللي ما كتجاوزش كميات النفايات ديالها أقل من 50.000 طن في السنة، هي بالأساس طبعا جماعات قروية، والسيد المستشار المحترم اللي تكلم على الثقافة راه طبعا الثقافة ديالنا تنفرزو الخبز والمواد العضوية والماكلة من النفايات ديالولنا، فطبعا كنراعيو في هاذ النموذج الجديد القدرات المادية والبشرية ديال هاذ الجماعات.

وباش نعززو هاذ التوجه كيفما كذكرو في دجنبر 2024، وقعنا واحد الاتفاقية جد مهمة، واحد الاتفاقية إطار بين وزارة الداخلية ووزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، جهات المملكة 12، وأيضا وزارة المالية، اللي كتهدف إلى وضع واحد الإطار شامل لتمويل وإنجاز المراكز الجديدة والتثمين ديال النفايات وإرساء مشاريع ديال الجمع الانتقائي عند المصدر للجماعات الترابية اللي بغات.

فاليوم، كتساهم طبعا وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة في مشاريع الإغلاق ديال المطارح العشوائية ودعم الجماعات الترابية اللي بغات، اللي كترغب في اعتماد نظام الجمع الانتقائي للنفايات المنزلية.

هي المسألة اليوم، السيدات والسادة المستشارون المحترمون، ماشي هي واش غادي نقربو المطارح من الجماعات، ولا غنديرو، ماشي هذا هو المشكل، اليوم الأمر كيتعلق بإنجاز مطارح مراقبة وفقا للمعايير التقنية والبيئة المعتمدة، وما كتعنيش ذاك الشي أنه الفلوس غيتزادو فيها الفلوس، لأنه كاين تثمين كيفما قلتو، كاين تدوير، ولكن هاذ الشي خصو يكون عندها واحد الإطار ممنهج وواحد التتبع فهاذ المشاريع.

وأيضا، المشكل ما كايناش غير في العصارة، كاين أيضا الغازات، الغازات اللي كتخرج من هاذ النفايات ملي ما كتكونش مدبرة بطريقة بواحد المنهجية اللي هي كتكون على الأمثل.

فهاذ المشروع ديال القانون، طبعا ما كنعولوش على المشروع ديال القانون باش يغير لنا كلشي، ولكن التغيير ديال القانون 28.00 هو اليوم واحد المنعطف اللي هو جد مهم باش نرسيو فيه إن شاء الله الجمع الانتقاء والفرز عند المصدر، وأيضا إيلا بغيتو واحد المجموعة ديال الغرامات للناس اللي ما كيعطيوش، ما كيحترموش البيئة.

اليوم، الوزارة كتعمل على إعداد واحد الإطار ديال الشراكة جديدة كيهدف إلى دعم طبعا الجماعات الترابية اللي كترغب في اعتماد نظام الجمع الانتقائي بما يشكل طبعا خطوة إضافية نحو واحد المنظومة مستدامة باش نخرجو من هذاك الإطار ديال غير (les projets pilotes) ونوليو دابا يكون عندنا واحد المجموعة ديال المشاريع في هاذ الإطار.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السؤال السادس وموضوعه "إصلاح المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب".

الكلمة للمستشار السيد الرئيس محمد البكوري.

المستشار السيد محمد البكوري:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

نود أن نسائلكم حول الإجراءات التي تعتزمون اتخاذها لإصلاح المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لك السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

وشكرا لكم السيد المستشار المحترم اللي طرحتو هاذ السؤال الهام، اللي تيتعلق بواحد الورش جد مهم وكبير، اللي هو إصلاح المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب.

فهاذ الشي تيدخل في إطار الإصلاحات الاستراتيجية اللي تتشتغل عليها الوزارة، اللي هو تيعرف تقاطع ديال مجموعة ديال القطاعات، قطاع الكهرباء طبعا، ولكن أيضا قطاع الماء والتطهير السائل.

طبعا، اشتغلنا على الاعتماد ديال الفصل المحاسباتي بين مختلف الأنشطة ديال المكتب، وإعادة هيكلة التوزيع عبر إحداث الشركات الجهوية المتعددة الخدمات، كتابع الوزارة العمل ديال المكتب الوطني بتنسيق جد مهم مع الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمة الدولة وتتبع نجاعة الأداء، لأجل إعادة التركيز ديال المكتب على المهام ديالو الأساسية، مع مراجعة طبعا النموذج ديال الأعمال ديالو وتكييف التوجهات الاستراتيجية باش يكون المكتب فاعل أساسي في دعم التحول الطاقي ببلادنا.

هاذ الدينامية تتجي انسجاما مع توصيات النموذج التنموي الجديد اللي تيعتبر أن إعادة هيكلة هاذ المكتب هو فرصة جد مهمة للمغرب ومواكبة الإصلاح القطاعي الطاقة والماء، اللي هما قطاعين جد استراتيجيين.

هاذ إعادة الهيكلة تتركز على تحديد الأنشطة السيادية والأنشطة الأخرى الممكن الاستعانة بها بمصادر خارجية للإنجاز ديالها ومراجعة أيضا الاستثمارات والشراكات اللي تتشتغل معنا، بما يضمن التوافق ديالها مع المهام الأساسية ديال المكتب.

وباش ننزلو هاذ التوجيهات، أطلقت الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمة الدولة وتتبع نجاعة الأداء، واحد الدراسة شاملة حول إعادة تموضع المكتب وتحويله إلى شركة مساهمة، تشمل تحليلا معمقا للفرص والتحديات اللي تيعرفها المكتب، عقدنا آخر اجتماع ديال اللجنة التوجيهية في أكتوبر 2025، تم من الخلال ديالها عرض النتائج ديال التشخيص ومناقشة التوجهات الاستراتيجية الجديدة اللي مقترحة.

والوزارة ما تسناتش المخرجات ديال هاذ الدراسة، عززنا الاستثمارات بالشبكة الكهربائية والمضاعفة ديالها إلى أكثر من خمس مرات، كيف ما تتعرفو فهاذ السنوات، ودمجنا باش يكون واحد الإدماج أمثل للطاقات المتجددة، واحد البرنامج استثماري ديال المكتب في قطاع الكهرباء أكثر من 27 مليار ديال الدرهم في الشبكة بين 2025 و2030.

وفي إطار تكريس بيئة محفزة للاستثمار في قطاعات الطاقات المتجددة كان النشر ديال التعريفة ديال استعمال شبكة النقل الكهربائي، اللي سجلت واحد انخفاض ديال 26%، والنشر ديال التعريفة للسنة الثانية المتوالية للتعريفة ديال التوزيع عرفت واحد الانخفاض ديال 46%.

فهاذ الشي كولشي تيدخل في إطار إصلاح المنظومة ديال المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، وكل هاذ الإجراءات تتفتح آفاقا جديدة أمام فاعلين خواص ويعزز التنافسية ديال المشاريع ديالنا في السوق الوطنية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيدة الوزيرة على هذه التوضيحات المهمة، التي تعكس بوضوح انخراط هذه الحكومة بكل جدية وشجاعة كبيرة في إصلاح هذا الورش الاستراتيجي والحيوي.

الورش بدأ بإدماج المكتب الوطني للماء الصالح للشرب مع المكتب الوطني للكهرباء في مؤسسة واحدة، لحد الساعة الإدماج لا زال يراوح مكانه مع الأسف، ولازالت هناك إشكاليات كبيرة أثرت على أدائه، إضافة إلى العجز المتواتر لميزانيته، يجعل الحكومة تقوم كل سنة في ضخ أغلفة مالية كبيرة، لكي تخفف العجز ويصل الماء والكهرباء إلى المواطنين والمواطنات بأثمنة مناسبة.

هذا الإجراء ساهم في سن مختلف التدابير والإجراءات التي همت إصلاح المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، وأنتم عبرتم عليها مشكورين، ومكنه من الاضطلاع بكل أدواره الاستراتيجية في تحديث شبكة نقل الكهرباء والماء بمختلف الجهات والمناطق بالمملكة، ومواكبة إصلاح قطاع الطاقة ببلادنا، حتى يتمكن هذا القطاع من مسايرة الدينامية الاجتماعية والاقتصادية التي يعرفها المغرب الصاعد وكل الأوراش المفتوحة ببلادنا.

اليوم، بلادنا تعاني من إجهاد مائي كبير وضغط متزايد على مواردنا المائية، ما يفرض تسريع مشاريع تحلية مياه البحر والاستثمار في الطاقات المتجددة، وذلك من أجل ضمان الأمن المائي الوطني من خلال الرفع من نسبة الولوج إلى الماء الصالح للشرب بالوسط القروي والمناطق الجبلية النائية، خصوصا أن الرهان الأكبر هو توظيف الطاقات المتجددة في تشغيل محطة التحلية لتخفيض تكلفة الإنتاج، مما سيؤثر بالملموس على الفاتورة الطاقية وعلى منسوب أداء اقتصادنا الوطني.

السيد الوزيرة،

متأكدون بأن المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، تكبد خسائر كبيرة خلال الفترات السابقة، بسبب ارتفاع أسعار الطاقة على المستوى الدولي، وهو الإشكال المحوري الذي فرضه مباشرة إصلاح عميق وجذري لهذا المكتب، والذي توج بإحداث الشركات الجهوية متعددة الخدمات، مهمتها توزيع الخدمات وتقريبها للساكنة، حسب خصوصية كل جهة، بينما انحصر دور المكتب في تركيز جهوده على الإنتاج ونقل الماء والطاقة.

إنه إصلاح هيكلي شجاع للقطاع، نتمنى أن يساهم في إرساء دينامية جديدة لتنزيل كل البرامج والمشاريع التي تهم القطاع بكل سلاسة وأريحية، لأنه يمس بالدرجة الأولى سيادتنا الطاقية والمائية.

لذلك، نطالبكم السيدة الوزيرة، باستحضار أثر هذا الإصلاح على جودة حياة المواطنات والمواطنين، لكي لا تتكرر المشاهد المألوفة سابقا والمتمثلة في اضطرابات توزيع المياه والكهرباء داخل العديد من المناطق والجهات، وهنا أسوق لكم مثال ديال طنجة - تطوان- الحسيمة، بالرغم من أنها تعرف كل سنة أعلى التساقطات المطرية، وبالرغم ومن الاستثمارات الكبيرة في هذا المجال، إلا أن هناك العديد من المناطق تعرف خصاصا كبيرا في مجال الماء الشروب نموذج: إقليم تطوان في جماعته القروية والجبلية، إقليم وزان كذلك.

لذلك، السيدة الوزيرة، في إطار التضامن الحكومي، نرجو التدخل العاجل بمعية السيد وزير التجهيز والماء، لإعطاء تعليماتكم من أجل توفير الماء لهذه الساكنة التي تعيش في الجبال والمداشر، عبر تكثيف عملية الربط بشبكة الماء الصالح للشرب على وجه الخصوص، وحل

كل المشاكل والإشكاليات المرتبطة به، وخاصة أن نسبة الربط بالماء الصالح للشرب لازالت ضعيفة لا تتعدى 30% في كل الأحوال.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيدة الوزيرة،

الوقت تقاضى ليك، ولكن إيلا بغيتي راه دار شي 40 ثواني.

شكرا.

ننتقلو للسؤال السابع، تم تأجيله بناء على طلب الفريق.

غادي ننتقلو إلى السؤال الثامن.

السؤال الثامن لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، موضوع السؤال" توفير طاقة نظيفة وتنافسية".

الكلمة لكم السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد رضى الحميني:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نسائلكم السيدة الوزيرة، عن التدابير التي اتخذتها الوزارة ديالكم لضمان توفير طاقة نظيفة وتنافسية من أجل تحقيق نمو اقتصادي وصناعي وطني؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة للرد على السؤال.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

والشكر موصول للسيد المستشار المحترم من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، اللي طرحتو هاذ السؤال فواحد اليوم جد مهم.

اليوم كان عندنا المجلس الإداري الثاني ديال (MASEN[13])، للمرة ثانية هاذ السنة، وكانت مجموعة ديال الأخبار السارة اللي تداولات فهاذ المجلس الإداري، فطبعا هاذي غير واحد المحطة ديال مجموعة ديال الاستثمارات اللي دارت فهاذ الميدان.

منذ بداية الولاية الحكومية تم إنجاز أكثر من 1700 ميغاوات، كلها من مصادر متجددة فالبلاد ديالنا، مكنتنا باش نوصلو تقريبا 12 جيغاوات، اليوم من القدرة المركبة منها 5.6 جيغاوات من مصادر متجددة، فرفعنا الحصة ديال الطاقات المتجددة، دابا أكثر من 9% اليوم باش وصلنا أكثر من 46% في هاذ السنة.

وقامت الوزارة بالترخيص لأكثر من 57 مشروع، واحد القدرة إجمالية ديال 2.6 جيغاوات تقريبا 3 جيغاوات، وباستثمار إجمالي ديال كيفوق 34 مليار ديال الدرهم.

إيلا بغيتو تشوفو النقطة المفصلية اللي في الاستثمارات ديال الطاقات المتجددة والشبكة ديال الكهرباء كانت 2023، ف 2023 ضاعفنا الوثيرة ديال الاستثمارات 3 مرات في الطاقة المتجددة سنويا، خمس مرات في الشبكة الكهربائية اللي تتمكنا في استيعاب ديال الطاقات النظيفة.

من أجل الاستجابة لارتفاع الطلب على الكهرباء، أيضا اشتغلنا على البلورة والمصادقة على المخطط التجهيز الكهربائي اللي الفترة 2025-2023 في أبريل 2025، فهاذ المخطط تيبين أن واحد الزيادة في القدرة الإضافية في المغرب 15 جيغاوات، فهاذ 5 سنوات المقبلة منها أكثر من 12 جيغاوات، 12.4 جيغاوات من مصادر متجددة يعني 80%، 120 مليار ديال الدرهم فهاذ الإطار.

فالمتوسط ديال السنوي للاستثمارات المخصصة لتطوير الطاقات المتجددة، كيضاعف 4 مرات، والمتوسط السنوي استثمارات في الشبكة الكهربائي تيضاعف 5 مرات سنويا.

ومن أجل تتبع أيضا إنجاز المشاريع يتم عقد اليوم اجتماعات دورية مع الفاعلين العموميين والخواص اللي تيشتغلو فهاذ الإطار من أجل تتبع حالة التقدم الحقيقي لمشاريع من مصادر متجددة اللي تيقوم بالإنجاز ديالها مطورون خواص بهدف بلوغ الأهداف الاستراتيجية المسطرة.

فيما يخص القوانين، كيف ما تتعرفو تكلمنا فهاذ المجلس الموقر على القانون 40.19 اللي تمم وغير القانون 13.09، تكلمنا أيضا على القانون ديال الإنتاج الذاتي للطاقة الكهربائية 82.21 وبدينا تنعطيو أول تراخيص فهاذ الإطار ديال هاذ القانون.

واحد المستجدات هو أنه بدينا تنعطيو أيضا شهادة الأصل اللي تثبت أن كمية الكهرباء المتأتي من مصادر الطاقات المتجددة مما يتيح للمطورين الخواص الفرص جديدة من أجل تسويق المنتوجات ديالهم اللي جايين من المنتوجات الخضراء في السوق الوطنية والدولية، وطبعا تم المصادقة على مشروع مرسوم جد مهم تيتعلق بتحديث شروط وكيفية إنجاز واستغلال المنشأة ديال الإنتاج الذاتي في أكتوبر 2025.

وشكرا.

[13] **M**oroccan **A**gency for **S**olar **En**ergy.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة الوزيرة.

الكلمة لكم السيد الرئيس، السي رضى.

المستشار السيد محمد رضى الحميني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة الوزيرة على جوابكم.

كيف تتعرفو، انخرطت بلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الله ينصرو منذ أزيد من عقد من الزمن في انتقال طاقي طموح قائم على التطوير الواسع للطاقات المتجددة وتحسين النجاعة الطاقية.

غير أن هذه الدينامية الوطنية لن تتحول بالكامل إلى نتائج فعلية داخل المصانع والسلاسل القيمة والمقاولات الصغرى والمتوسطة إلا بتجاوز مجموعة من الإكراهات، حيث لم تعد الطاقة المتجددة خيارا اليوم بالنسبة للمقاولات الصناعية، بل ضرورة تنافسية من أجل التحكم في التكاليف، الحفاظ على الولوج إلى الأسواق الخاضعة لتنظيمات الكربون وجذب الاستثمارات الجديدة، مما يتطلب منا جميعا تعزيز الجهود لتجاوز كل هاذ الإكراهات:

أولا: يجب علينا اعتماد رؤية واضحة بشأن آجال الربط الكهربائي، وذلك لتمكين المقاولات من التخطيط لاستثماراتها الصناعية وتوسيع قدراتها؛

ثانيا: تبسيط الإجراءات الإدارية وتعدد المتدخلين بحيث أن تعدد المتدخلين يطيل هاذ الإجراءات ويرفع احتمالات التضارب، خصوصا فيما يتعلق بضمانات المنشأ وشهادات الطاقة الخضراء؛

ثالثا: تخفيف القيود التقنية على الشبكة ذات الجهد المتوسط، إذ كما تعلمون السيدة الوزيرة، فالشبكة صممت تاريخيا لتوزيع الطاقة في اتجاه واحد وليس مهيأة لاستقبال الحجم الكبير من الإنتاج اللامركزي والطلبات الجديدة مما يؤدي إلى اختناقات ورفض الربط وتكاليف إضافية؛

رابعا: الملاءمة مع الأهداف الوطنية لإزالة الكربون، حيث يبقى طموح المغرب لبلوغ 80% من الإنتاج الكهربائي المتجدد بحلول 2050 والخروج التدريجي من الفحم هدفا صعب التحقق من دون ولوج سريع وواسع للطاقة النظيفة من طرف المقاولات.

في الأخير، السيدة الوزيرة، يمكن القول بأن الرهان واضح اليوم، ملاءمة الطموح الوطني مع تنزيل فعلي وعملي قابل للتوقع ومتاح للمقاولات، خاصة بالنسبة لآلاف المواقع الصناعية المرتبطة بالجهد المتوسط والتي تشكل العمود الفقري للنسيج الإنتاجي الوطني.

ومن موقعنا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، فإننا منخرطون معكم لتحقيق هذا الهدف الطموح اللي أصبح اليوم ضرورة بما يساهم في تحقيق الأمن الطاقي لبلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

ونشكر السيدة الوزيرة على مساهمتك القيمة في هذه الجلسة.

وطبقا لأحكام المادة 168 من النظام الداخلي للمجلس، توصلت الرئاسة بطلب لتناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليومه الثلاثاء 16 دجنبر 2025، تقدم به المستشار خليهن الكرش، حول موضوع "انهيار بنايتين بمدينة فاس"، وقد أحيل إلى الحكومة داخل الأجل المحدد والتي عبرت عن استعدادها للتجاوب مع هذا الطلب.

السيد الوزير هو حاضر معنا للتفاعل مع الطلب ديال السيد المستشار المحترم.

الكلمة لك في دقيقتين.

المستشار السيد خليهن الكرش:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

أنا اليوم عجبتني المبادرة ديال المجلس بأنه قراءة الفاتحة على أرواح ضحايا فاجعة فاس وآسفي، ولكن أتخوف يوما ما أن نقرأ الفاتحة على أرواحنا جميعا، لأننا يجب أن نلتقط الدروس لأن هاذ الفواجع أصبحت متكررة ومتوالية، وكنتعاملو معها بواحد الآنية وكننساو حقيقة الأمور من بعد، هاذي أرواح مغاربة، أرواح مغربيات، خصنا نكونو مسؤولين، لا مؤسسة تشريعية ولا حكومة ما خصش ننعسو صراحة.

ذاك الشي اللي وقع في آسفي ما خصش يخلينا نعسو، وخص نكونو مسؤولين وكنا كنتظرو الحكومة تجينا بلا ما نعيطو لها، لأن ما خصهاش تعيط لها، هاذي حكومة عندها مسؤولة سياسية وأخلاقية، وإن كانت هاذ الحكومة كتحمل عواقب الحكومات المتعاقبة، يعني هي سياسات ديال الفساد وديال الفشل الاستراتيجي والحكومي في العمل هو اللي وصلنا لهاذ الحالة.

هاذي ماشي هي الدار الأولى اللي طاحت ولا الثانية اللي طاحت في المغرب، طاحت في مجموعة من المناطق وغادي يطيحو الديار، علاش؟ لأن ما عندناش سياسة سكنية ولا استراتيجية حقيقية لمحاربة السكن، ما كنعرفوش نديرو ولا نتعاملو مع السكن بشكل حقيقي.

هاذ الديار اللي طاحو في فاس، راه في 2007 في إطار إعادة إيواء دور الصفيح وهاذ الناس ملي كتعطيهم الديار، كتعطيهم البقع كتقول ليهم سيرو بنوهم، وكتعرف شكون ساكن في دور الصفيح؟ ساكن الطبقة الفقيرة والهشة، أش كيدير؟ كيشد هو هذيك البقعة وكيعطيها لواحد المقاول يبنيها لو، هذاك المقاول في نظرك أنت غادي يبنيها لو في الحقيقة، كيقول أنت شد الطبقة السفلى والماكزات وشد هذا، راه غادي يغش، وفين كاينة الحكومة؟

احنا ملي كنجيو وما كنحملوش المسؤولية من المقدم، للقايد، للباشا، للعامل، للمنتخبين المسؤولين على هاذ الواقع لأن ملي كتحط، واش الناس كتحط ياجورة في بعض المناطق يوقف عليها المقدم، هذا كيزيد (étages 3) ما كاين اللي عرف بأن هاذ الناس بناو؟ يعني..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد خليهن الكرش:

خلينا نتكلمو، زدتيهم كاملين، زدتي للوزيرة 40 ثانية، خلينا نتكلمو، كلشي زدتيهم، بحالنا بحالهم، راه حتى احنا مواطنين مغاربة من حقنا نتكلمو اليوم.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل، تفضل.

المستشار السيد خليهن الكرش:

يعني هنا اش درتو السيد الوزير؟ ما جيتوش تكلمتو معنا، ما خاطبتو الشعب المغربي، ما اعطيتوناش حقيقة الأمور ما شفناكومش حملتو المسؤولية لشي واحد، وهاذو 2 ديار اللي طاحو راه ذاك الحي اللي في فاس راه كامل غيطيح، وماشي غير في فاس، في كازا وفي مراكش وفي مجموعة من المدن، يعني راه إيلا ما كناش كنربطو المسؤولية بالمحاسبة، ونعيدو النظر في سياستنا السكنية، ماشي نعطيك بقعة وسير بنيها لأن ما عندوش إمكانيات باش يبنيها.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للحكومة.

عندك جوج دقائق زائد 30 ثانية التي أضافها.

السيد أديب بن إبراهيم كاتب الدولة لدى وزيرة اعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، المكلف بالإسكان:

شكرا السيد الرئيس، السيد المستشار على السؤال ديالكم.

غنبدا من التساؤل ديالكم اللي قلتيو هاذ إعادة الإيواء ما كتسلكش والناس ما عندها باش تبني، أنا باش نجاوبك إيلا كنت كتتبع.

في 2022 ملي جات هاذ الحكومة ما بقاش إعادة الإيواء، ولات إعادة الإسكان في دور الصفيح ما بقاتش باش نتفاهمو، هاذ الحكومة هي اللي دارتها، 120 ألف طلب إحصاء اللي تدار 62 ألف فالدار البيضاء ما كاينش إعادة الإيواء ولا إعادة الإسكان، دارو طلب العرض وكنبنيو للناس، وخليني نكمل، تفاهمنا.

تفاهمنا، إعادة الإيواء ما بقاش، أنا جاوبتك، هاذ الحكومة اخذات باليد ودارت إعادة الإسكان ما بقاش الإشكال ها الحكومة قادة.

المشكل ديال فاس، مدينة فاس، جوج بنايات كانو، تعطاو ليهم واحد البقع في إطار ماشي محاربة السكن، ولكن إنقاذ هاذوك الناس اللي كانو فأحياء الصفيح، ما نخليوهمش تما اعطيناهم واحد البقع، اخذاو(les autorisations) من الوكالة الحضرية، دازو فاللجنة المركزية باش يديرو الطابق السفلي وجوج ديال الطبقات علوية، بناو، الوكالة والوزارة الخدمة ديالها دارتها ورجعت لور، هاذوك الناس بناو.

الناس الله يحسن العون ما عندهم باش يبنيو، كراو قبل ما يقدرو يبنيو، ملي اعطاوهم ذيك البقع مشاو شافو ناس مقاولين بناو ليهم، تفلاو عليهم، ومن بعد بناو عاود ثاني الفوق، الله يحسن العون، حتى هما راه عندهم مشاكل.

دابا التحقيقات راها كاينة، ما يمكنليش أنا نتكلم شكون المسؤول كيفاش طلعو ذيك البنايات، ولكن احنا كوزارة اللي درنا اعطينا البقع، رجعنا وما بقيناش كنديرو إعادة الإيواء، إعادة الإسكان باش ما نبقاوش نطيحو فهاذ المشاكل.

ولكن نقول ليك، أنا شفت السيد الوالي قبل ما يوقع هاذ الشي، السيد الوالي ملي جا، باش نشوفو المشاكل اللي كاينة فمدينة فاس والأحياء الأخرى، ودرنا اتفاقية تكميلية باش واحد 786 أسرة غادي نعطيوهم باش يخرجو من ذيك المباني اللي غادي تطيح، هاذي حلول مؤقتة، وكنشوفو باش نديرو حل اللي غادي يكون حل جذري بالنسبة لكاع هاذ المباني الآيلة للسقوط، حيث هاذي هي كلها ماشي مباني آيلة للسقوط مباني عشوائية، وهاذ البقع حتى هي اللي كانت فالأول مرخصة هاذوك (les étages) اللي ولاو الفوق ردها كلها عشوائية.

دابا كنشوفو، دابا اللي كاين في مدينة فاس كاين واحد المباني 5 ولا 6 ديال المباني راه خواوهم واعطاو للناس فين يسكنو بيدمان تيشوفو أش غيديرو باش يطيحوهم ولا (ils vont les conforter) على حسب الحالات.

بالتالي، احنا الحكومة راه اخذات بزمام الأمور وهاذ الشي يالاه وقع، واحنا جينا، عيطتو، وقلتيو لا خليو حتى لنهار الإثنين، قلت لكم لا نجي دابا نجاوبكم، ما عندنا حتى شي مشكل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

أشكر السيد الوزير وأشكر الجميع.

رفعت الجلسة.

محضر الجلسة رقم 256

التاريخ: الثلاثاء 2 رجب 1447هـ (23 ديسمبر 2025م).

الرئاسة: المستشار السيد لحسن حداد، النائب الرابع لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وإحدى وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الحادية عشرة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد لحسن حداد، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة السلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، اسمحوا لي أن أتقدم بأحر التهاني للمنتخب المغربي، لاعبين وأطقم إدارية وتقنية، على الفوز المستحق بكأس العرب قطر 2025، لينضاف إلى سلسلة من النجاحات والتألقات للكرة المغربية خلال السنة التي نودعها، راجين من العلي القدير أن يحذو المنتخب المشارك في كأس إفريقيا حذوه للظفر باللقب الإفريقي، إن شاء الله.

إذن الآن أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة للسيد الأمين، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد محمد رضى الحميني، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

توصل المجلس من مجلس النواب بمشروعي القوانين التالية:

- مشروع قانون تنظيمي رقم 36.24 بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 066.13 المتعلق بالمحكمة الدستورية؛

- مشروع قانون رقم 59.24 يتعلق بالتعليم العالي والبحث العلمي.

وبالنسبة للأسئلة الشفهية والكتابية التي توصل بها المجلس في الفترة الممتدة من 16 دجنبر 2025 إلى تاريخه، فهي كالآتي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 131 سؤالا شفهيا؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 46 سؤالا كتابيا.

وفي الأخير، سنكون على موعد يوم غد الأربعاء 24 دجنبر 2025 على الساعة الحادية عشرة صباحا، مع جلسة تشريعية تخصص للدراسة والتصويت على نصوص ومشاريع القوانين التالية:

- مشروع قانون رقم 25.25 بتغيير وتتميم القانون رقم 39.09، القاضي بإحداث وتنظيم المؤسسة المحمدية للأعمال الاجتماعية لقضاة وموظفي العدل في إطار قراءة ثانية؛

- مشروع قانون رقم 28.25 يتعلق بإحداث وتنظيم مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية للقضاة وموظفي السلطة القضائية، في إطار قراءة ثانية؛

- مشروع قانون رقم 74.24 يتعلق بإحداث وتنظيم مؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي إدارة السجون وإعادة الإدماج في إطار قراءة ثانية؛

- وأخيرا، مشروع قانون رقم 026.25 يتعلق بإعادة تنظيم المجلس الوطني للصحافة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

نستهل جدول أعمال هاذ الجلسة بالسؤال الآني الأول الموجه لكتابة الدولة لدى وزارة..

تفضلوا السيد الرئيس.

نقطة نظام ياك السيد الرئيس؟

نقطة نظام في الجلسة.

المستشار السيد مبارك السباعي (في إطار نقطة نظام):

نقطة نظام في الجلسة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أتناول الكلمة في إطار أحكام النظام الداخلي لمجلسنا الموقر، في إطار ممارسة مجلس المستشارين لاختصاصاته الدستورية، في مجال تقييم السياسات العمومية، على إثر الواقعة الكارثية التي عرفتها مدينة أسفي بسبب الفيضانات الأخيرة، التي خلفت ضحايا في الأرواح وخسائر مهولة في البنيات التحتية والممتلكات العمومية والخاصة.

وعلى هذا الأساس، ندعو الحكومة إلى التفاعل الإيجابي مع طلبات الفريق الحركي بعقد اجتماعات اللجان المعنية بمجلس المستشارين وذات الصلة بآثار هذه الفيضانات، وهي مناسبة كذلك لدعوتهم لزيارة أسفي والوقوف على حجم الخسائر وتفعيل صندوق التعويض عن الكوارث الطبيعية.

وهي مناسبة لتجديد كبير العرفان وعظيم الامتنان لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، على مبادرته السامية وتدخله الحكيم والعاجل لوضع برنامج استعجالي لمساعدة الضحايا، ونتمنى من الحكومة أن تسرع بهذه البرامج.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس،

المادة 167 من النظام الداخلي تقول "بأنه يجب أن تنصب على سير الجلسة".

إذن نمر إلى جدول الأعمال ديال هاذ الجلسة بالسؤال الآني الموجه لكتابة الدولة لدى وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، المكلفة بالصيد البحري، وموضوعه "تنمية الاقتصاد الأزرق".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

السي سعيد شاكر تفضلوا.

المستشار السيد سعيد شاكر:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة كاتبة الدولة المحترمة،

عن تنمية الاقتصاد الأزرق، نسائلكم.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

السيدة زكية الدريوش، كاتبة الدولة لدى وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، المكلفة بالصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

شكرا السيد المستشار على هاذ السؤال اللي عندو أهمية كبيرة.

نحن ملتزمون في هاذ الإطار بالتوجيهات الملكية لجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، للتفعيل الأمثل والجاد لآلية التنمية المستدامة لسواحل المملكة وتعزيز اقتصاد أزرق شامل ومستدام.

برنامج التنمية الاقتصادية الأزرق هو محرك جديد، تم إحداثه بشراكة مع البنك الدولي لتعزيز النمو من خلال التنمية المستدامة للموارد الساحلية.

هاذ البرنامج تهم 8 ديال القطاعات إدارية ويرتكز على ثلاثة محاور: أولا، الأمن الغذائي الوطني والتنمية الاقتصادية وخلق فرص الشغل وحماية الموارد الطبيعية واستغلالها بشكل مستدام.

مساهمة كتابة الدولة:

أولا، دعم برنامج المحميات البحرية: درنا تحديد ديال 8 ديال المحميات؛

ثانيا، دعم نشاط تربية الأحياء المائية، وهو برنامج مهم؛

ثالثا، دعم الأنشطة الساحلية؛

رابعا، تنظيم الصيد الترفيهي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة الوزيرة.

الكلمة لكم، السيد المستشار المحترم، في إطار التعقيب.

المستشار السيد سعيد شاكر:

شكرا.

بشكل عام، أهداف التنمية البحرية المستدامة، أو ما يصطلح عليه بالاقتصاد الأزرق، المتمثلة في رفع النمو، في خلق فرص العمل، في تحقيق الأمن الغذائي، في كذلك تحقيق ما يصطلح عليه بالتنمية البيئية، كل هذا أصبح حاليا مقرونا بالتقييم العلمي، بالقياسات اللي عندها مراجع دولية للاقتصاد الأزرق.

هاذ الاقتصاد اللي هو مبني على الركائز الأساسية، ألا وهي الموانئ، الصيد البحري، السياحة البحرية، الطاقات المتجددة، ولما لا التنقيب

عن الغاز بالبحار؟

كل هذا، السيدة كاتبة الدولة، من أجل تحقيق هاذ الأهداف، بلادنا ولله الحمد، تحت القيادة الرشيدة والمتبصرة لصاحب الجلالة شهدت تدشين مجموعة من الموانئ المهمة، وستشهد بإذن الله تطوير الأسطول البحري، ستشهد بإذن الله تنزيل مجموعة من البرامج من أجل تنمية الطاقات المتجددة، ولما لا إنجاز بحث عميق بخصوص الغاز بالبحار؟

السيدة كاتبة الدولة المحترمة،

القطاع ديال الصيد البحري حقق نتائج جد إيجابية طيلة سنة 2024، نذكر منها: بلغ الإنتاج السمكي الوطني 1.1 مليون طن، أي بقيمة 3.8 مليار ديال الدرهم، ساهم كذلك في تشغيل 260.000 منصب شغل.

لكن، السيدة كاتبة الدولة المحترمة، كاين هناك بعض التحديات واحنا هنا من أجل تشجيعكم باش نتذاركو على هاذ التحديات وهاذ الإشكاليات، أولها يجب كبح ارتفاع أسعار الأسماك، ولا سيما أن المغرب كيتوفر على واحد 1.1 مليون طن من السمك.

لهذا خص نتصداو للمضاربين والسماسرة باش الثمن ديال الأسماك، ولا سيما السردين مثلا، يتباع بثمن مناسب، هاذ السردين اللي كنتكلمو عليه كنصيبوه كيتصدر عبارة عن مادة خام وكيفوت على المغرب الإمكانات الاقتصادية الممكنة، كيفوت كذلك على المغرب خلق قيمة مضافة، خلق فرص الشغل.

لهذا، السيدة كاتبة الدولة، نحن مطالبون بتسريع وثيرة الإنتاج، الإنتاج السمكي، التصنيع والتصدير.

احنا كذلك مطالبون بتحديث وسائل الصيد البحري وتشجيع الصيادين على الطرق الحديثة. نحن كذلك مطالبين باش نوفرو لهاذ العاملين في قطاع الصيد البحري ظروف العمل والحماية الاجتماعية المناسبة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

السؤال الثاني موضوعه "حماية الشعاب المرجانية على طول السواحل الوطنية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

السي محمد صبحي تفضلوا.

المستشار السيد محمد صبحي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء المحترمين،

السيدة كاتبة الدولة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نسائلكم، السيدة كاتبة الدولة المحترمة، عن التدابير التي اتخذتها الحكومة لحماية الشعاب المرجانية على طول السواحل الوطنية، وكيف تواكب هذه التدابير الالتزامات الدولية في مجال المحافظة على التنوع البيولوجي البحري؟

وما هي الخطط الوطنية المقررة لتعزيز دور هذه النظم البيئية في حماية السواحل؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم، السيدة الوزيرة، للإجابة على السؤال.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، المكلفة بالصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

شكرا، السيد المستشار، على هاذ السؤال اللي عندو أهمية بالغة في مجال التنمية المستدامة.

لا شك أن تطوير قطاع الصيد البحري رهين بحماية الأنظمة البيئية البحرية عموما، والساحلية على وجه الخصوص، لما لها من أهمية بالغة في ضمان التنمية المستدامة للمصايد.

الشعاب المرجانية، لا سيما المرجان الأحمر، هو جزء مهم من الأصناف البحرية التي تستوطن سواحل البحر الأبيض المتوسط وشمال المحيط الأطلسي، وهي ثروة نادرة ومطلوبة نظرا لقيمتها الاقتصادية العالية وتتميز بصعوبة تجددها.

صحيح، السيد المستشار، أن المملكة المغربية عندها التزامات، وتشارك بقوة في جهود التعاون الدولي لتعزيز حماية التنوع البيولوجي البحري وحماية السواحل، فالمملكة هي عضو في العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، منها اتفاقية التنوع البيولوجي(la BBNJ[1]) اللي مضينا عليها في 2023، كذلك اتفاقية "برون" لحماية الحياة البرية والمستوطنات الطبيعية لأوروبا ديال 19 شتنبر 1979، والمغرب صادق على البروتوكول المتعلق بالمناطق المتمتعة بحمايات خاصة والتنوع البيولوجي في البحر الأبيض المتوسط لسنة 1995.

[1] Agreement on Marine **B**iological Diversity of Areas **B**eyond **N**ational **J**urisdiction.

لذلك، اتخذنا عدة تدابير مهمة لتأسيس هذا التوجه، عندنا عددا.. بمرسوم منذ 2005، شروط وكيفيات استغلال هاذ المرجان خلال هاذ السنة 2025، حددنا مجال الاستغلال حصريا في منطقة كاب سبارطيل، أصيلا والعرائش، وحددنا الكميات القصوى اللي كتبلغ 985 كيلوغرام فقط.

سبق أننا غلقنا هاذ النشاط في منطقة "توفينو" بالحسيمة في 2010، واليوم المعهد الوطني للبحث تيقوم بتقييم وضعية الشعاب المرجانية في هاذ المنطقة في أفق أننا نخفف الضغط على المنطقة.

كما اتخذنا إجراءات هامة لحماية النظام البيئي والسواحل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة الوزيرة.

الكلمة للمستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد صبحي:

شكرا السيدة كاتبة الدولة على جوابكم.

تضمن برنامج "أليوتيس" إقرار الشعاب الصناعية، وقد اعتمدت على القدرة الطبيعية للأسماك وغيرها من الكائنات البحرية على إعمار الوسط البحري، حماية للكتلة الحيوية والتنوع البيولوجي البحري، ومكنت كذلك من زياد الموارد السمكية بالمنطقة، وأصبحت تشكل حماية واستعادة لنظام بيئي بحري غني ومتنوع، من خلال إنتاج نباتات عضوية ثابتة وكائنات حيوانية وتغذية حلقة السلسلة الغذائية.

السيدة كاتبة الدولة المحترمة،

نثمن ما جاء في جوابكم من تأكيد على النهج الاستباقي لبلادنا في حماية البيئة البحرية وارتباط ذلك بالاقتصاد الأزرق والتنمية المستدامة، مما يعكس التزام المغرب وطنيا ودوليا، الشيء الذي يستحق التنويه.

وندعوكم لوضع خطة وطنية وواضحة ومعلنة لتوسيع مشاريع الشعاب الاصطناعية، وتعزيز التنسيق مع الجماعات المحلية الساحلية والمهنيين، وجعل حماية الشعاب المرجانية ببلادنا سياسة عملية ملموسة تترجم إلى نتائج على أرض الواقع، حماية لسواحل المملكة، ودعما للصيادين وضمانا للمستقبل.

وشكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نمر إلى السؤال الثالث موضوعه "تسوية وضعيات أصحاب القوارب المعيشية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لتقديم السؤال.

الأستاذة فتيحة، تفضلوا.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

شكرا السيد الرئيس.

عن تسوية وضعيات أصحاب القوارب المعيشية، نسائلكم السيدة الوزيرة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، المكلفة بالصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة على هاذ السؤال.

ولكن، قبل ما نجاوب على هاذ السؤال، بغيت غير ولا بد ما نذكرو الماضي، والماضي غادي نقولكم ماذا وقع فـ 2003 فمدينة الداخلة؟

إذن هناك واحد المجهود ديال الصيد اللي كان كبير، والوحدات فلسو ديال التجميد، كانو 90 ديال الوحدات ديال التجميد فلسو، الصيد تقطع.

الداخلة تسدات 9 شهور، وعلاش؟ حيث مجهود الصيد كان كبير، كانت عندنا المراقبة ناقصة، ما كانوش مخططات التهيئة، واليوم هاذ الماضي خصنا نعرفوه باش نفهمو أشنو واقع، فـ 2003-2004 الحكومة اخذات تدابير كبيرة، ملي كتكون تدابير كبيرة:

أولا، كيفاش نرجعو النشاط ديال الصيد والنشاط ديال الوحدات؟ الإجراءات اخذينها كبيرة، وملي جات استراتيجية "أليوتيس"، اللي اعطاها الانطلاقة صاحب الجلالة نصره الله، فـ 2009، دعمنا البحث العلمي باش نعرفو أشنو واقع فالبحر، وامتى خصنا نوقفو وامتى خصنا نصيدو، وحدد لنا المجهود ديال الصيد، وكان هناك خرجو الصيد التقليدي كاين وحدات ديال الصيد التقليدي اللي دعمناهم باش يخرجو من نشاط الصيد باش يمكن لنا نرجعو الحياة ونرجعو الوحدات ديال التثمين في مدينة الداخلة، ونجحنا الحمد لله، واليوم المخزون ديال الأخطبوط رجع للحد ديالو ديال الاستدامة.

اليوم، غير باش تعرفو بأن وحدات ديال الصيد التقليدي اليوم

الناشطة راه 17.000 قارب، والهدف ديالنا وديال الحكومة هي نحافظو على الاستثمار ديال هاذ الناس ونحافظو على العيش ديالهم.

إيلا بغينا نحافظو على العيش ديالهم خصنا نحاربو ذاك القوارب غير القانونية، احنا كوزارة كان المحاور ديالنا هوما القوارب اللي عندهم رخصة ديال الصيد، ولكن البناء العشوائي ماشي من أسميتو..

وتنشكر من هنا السلطات المحلية اللي عاونونا باش نديرو واحد(l'éradication) ديال هاذ (les phénomènes) ديال القوارب غير قانونية.

واليوم الحمد لله خصنا نفهمو بأن الثروة السمكية راه محدودة، كاينة ثروة سمكية وكاين مجهود ديال الصيد، وخص المجهود ديال الصيد يكون منطبق مع الثروة السمكية وما يمكن لناش نعطيو رخص الصيد بدون دراسة، ديما يكون هاذ المقاربة ما بين المخزون السمكي وما بين المجهود ديال الصيد.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة الوزيرة.

الكلمة لكم، السيدة المستشارة، في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة كاتبة الدولة المحترمة،

لقد أصبح من الضروري التفكير بشكل جدي وآني في النهوض بأوضاع أصحاب قوارب الصيد التقليدي والارتقاء بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والمهنية لهذه الشريحة المهمة من المواطنين، حتى تقوم بأدوار أكبر مما عليه الآن.

إن من بين ما نسجله في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب أنه يتم التركيز فقط على توجيه قوارب الصيد التقليدي إلى التنظيم في منظمات إنتاجية وإحداث نقط تفريغ، دون اعتبار للوضع الاقتصادي والاجتماعي لبحارة الصيد عبر القوارب.

وهكذا، فإن قرى الصيد المنتشرة في العديد من مناطق المملكة تعرف وضعا صعبا، أقل ما يمكن أن نقول عنه أنه يمس بأبسط شروط العيش والعمل الكريمين، حيث يقطن الآلاف من الصيادين في مساكن تفتقر لأبسط شروط السكن، دون اعتبار الوضع للوضع الانساني والصحي لهذه الفئة من المجتمع.

فلا بد، السيدة كاتبة الدولة، من وضع خطة لدعم استقرار هؤلاء الصيادين وترقية قرى الصيد إلى مستوى قرى فعلية، تتجاوز ما هو عليه الوضع الآن.

إن غياب أي حلول حقيقية تساهم في حق هذه الفئة في الوصول المنظم والعادل إلى الثروة البحرية يهدد أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، ويعيق تأمين سبل عيشهم الكريم، ويحول دون إدماجهم في القطاع المنظم والحفاظ على الثروة البحرية وعلى حقوقهم وكرامتهم.

ومن جهة أخرى، نود، السيدة كاتبة الدولة، التذكير بالدور السوسيو اقتصادي الذي تلعبه قوارب الشكادة، لا سيما على مستوى تشغيل اليد العاملة وتزويد السوق المحلية بمنتوج ذي جودة عالية وبسعر مناسب.

إضافة إلى تزويد أنشطة أخرى بمادة الطعم والتي تعاني هي الأخرى من العديد من المشاكل والإكراهات، وندعوكم، السيدة كاتبة الدولة المحترمة، إلى الالتفات إلى مشاكلها ومعالجتها، وخاصة:

تحديث وعصرنة وتنظيم هذا الصنف من الصيد وهيكلته؛

الرفع من سعة القارب إلى(8TX) وتأهيله تقنيا بالشكل الذي يضمن سلامة البحارة وجودة المنتوج؛

إدماج آلية الصيد البحري الشباك الدائرية لصيد الأسماك في السطحية الصغيرة؛

دمج نشاط قوارب الشكادة في مخطط تهيئة مصايد الأسماك السطحية الصغيرة؛

وأخيرا، إدراج هذا المشروع ضمن برنامج إبحار.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

لم يتبق لكم السيدة الوزيرة.

إذن نمر إلى السؤال الرابع موضوعه "تطوير قطاع الصيد البحري".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتقديم السؤال.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد سيدي الطيب الموساوي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

السادة المستشارين المحترمين،

نسائلكم، السيدة الوزيرة، عن التدابير التي ستتخذها وزارتكم لتطوير قطاع الصيد البحري؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم، السيدة الوزيرة، في إطار الإجابة.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، المكلفة بالصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

قطاع الصيد البحري عرف في السنوات الأخيرة دينامية قوية، من خلال تنزيل إستراتيجية "أليوتيس" التي أعطى الانطلاقة ديالها صاحب الجلالة نصره الله، في 2009، وحققنا مؤشرات بلغت مستويات جد مرضية.

اليوم وضعنا خارطة الطريق 2025-2027 كامتداد لهذه الاستراتيجية، طبعا، لتعزيز المكتسبات التي حققناها.

ولضمان الاستدامة، جعلنا من تهيئة المصايد أولوية إستراتيجية، لأنها أساس تطوير القطاع وتعزيز الاستثمارات العمومية، وخاصة تعزيز فرص الشغل والمساهمة في الأمن الغذائي.

اليوم عندنا 30 مخطط تهيئة، اللي دائما تيكونو في طور المراجعة، أنجزنا 8 ديال المحميات البحرية، وكاينين 2 في طور الإنجاز، وهاذ الشي باش نحافظو على الثروة السمكية، وحددنا مناطق منع الصيد بشباك الجر،(les zones rocheuses)، طورنا كذلك البحث العلمي كركيزة أساسية في التدبير المستدام للثروة السمكية.

أيضا، طورنا منظومة المراقبة في البحر وفي البر، وهاذي نقطة مهمة باش يمكن لنا نتبعو مخططات التهيئة، عملنا أيضا على تطوير تربية الأحياء المائية البحرية، وهذا ركيزة ديال الاستدامة وديال الأمن الغذائي.

وفيما يخص صناعة الصيد البحري اللي عرفت حتى هي بدورها تطوير كبير، عززنا القدرات ديال التنافسية ورفعنا من حجم التصدير، واليوم الطموح ديالنا في 2025-2027 باش الوحدات ديال التثمين اللي عندنا هنا في المغرب يكونو تيحولو منتوج اللي تيمكن لهم يستوردوه ويعاودو يصدروه، كما عملنا أيضا على تقوية الترسانة القانونية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة الوزيرة.

الكلمة لكم السيد المستشار سيدي الطيب الموساوي.

المستشار السيد سيدي الطيب الموساوي:

شكرا، السيدة الوزيرة، على جوابكم الغني بالمعطيات.

يتوفر المغرب على موارد سمكية مهمة تعد إدارتها المستدامة أمرا أساسيا لضمان استمرار القطاع والحفاظ على توازنات النظام البيئي البحري.

وللحفاظ على الثروة السمكية وضمان استدامتها، لا بد من تحديث القطاع وتعزيز المنافسة وتشجيع الاستغلال المسؤول والمستدام للموارد البشرية (المقصود: الموارد البحرية).

أولا، محاربة الصيد غير المنظم، ولا سيما بعض الممارسات غير المصرح بها، التي تزاول بواسطة قوارب تقليدية.

ولهذا، السيدة الوزيرة، نطلب منكم، السيدة الوزيرة، هاذ المجموعة هاذي هي ما هي السنة الأولى، بعض سنواتها، وخص احترام، السيدة الوزيرة، الراحة البيولوجية، ضروري احترام الراحة البيولوجية، مما يهدد المخزونات السمكية، اللي هي الحمد لله موجودة في الوقت، ويحدث منافسات غير مشروعة مع المهنيين المنظمين.

ولهذا أصبح من الضرورة للاستيراد، تنفيذ إجراءات ضد الصيد غير المشروع وغير المصرح به السيدة الوزيرة.

السيدة الوزيرة،

لا يخفى عليكم بالنسبة لمواقع الصيد البحري وهو A وB وC وهو شمالا، جنوبا ووسطا، هذا هو السيدة الوزيرة، لا يخفى عليك أنت اللي عارفة أكثر من جميع الوزارات لأنه أنت اختصاصاتك الحمد لله فيها الكثير، انت تخدمي هذه الوزارة، وزارة الصيد البحري بالخاصة، لا يخفى عليكم بالنسبة للمواقع وهي طنجة- أسفي، أسفي- بوجدور، ومن بوجدور-الكركرات، هاذو، السيدة الوزيرة، هوما المواقع اللي فيهم الصيد البحري يوجد فيهم الصيد، اللي نطلب منكم، السيدة الوزيرة، وهي تنظيم فترات الراحة البيولوجية.

السيدة الوزيرة،

راه الراحة البيولوجية تلعب دورا مهما، الحق راه إيلا ما حافظنا ودرنا الراحة البيولوجية، السيدة الوزيرة، راه السردين سواء في الشمال، سواء في الوسط، سواء في الجنوب، راه إيلا ما كان احترام، السيدة الوزيرة، احترام الراحة البيولوجية، السيدة الوزيرة، راه لا يمكن ولا يعقل.

وأخيرا، السيدة الوزيرة، فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب منخرطين معك في جميع الأمور، السيدة الوزيرة، المبادرات الهادفة لحماية الثروات السمكية الوطنية، استدامتها والنهوض بقطاع الصيد البحري وتطويره، ليساهم في النهوض بالاقتصاد الوطني، تحت القيادة

الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيدة الوزيرة، هل لكم من تعقيب؟

إذن نمر إلى السؤال الخامس موضوعه "استراتيجية الحكومة لضمان استفادة المواطنين من الثروات السمكية المتنوعة التي تزخر بها بلادنا."

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الله مكاوي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عن تمكين جميع المغاربة من الاستفادة من الثروات السمكية الوطنية، نسائلكم.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، المكلفة بالصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

بالفعل، بلادنا كتزخر بثروات سمكية مهمة، اللي كتساهم في تعزيز الناتج الوطني الخام من خلال المفروغات اللي بلغت في 2024، 1.4 مليون ديال الطن، أزيد من 80% ديال السمك السطحي، والباقي أنواع مختلفة فيها الرخويات والسمك الأبيض، ونسيج الصناعات لتثمين منتوجات الصيد كتكون من 531 وحدة، وكتساهم بشكل كبير في تزويد السوق الداخلي بمختلف أنواع المنتوجات البحرية وعلى رأسها السردين المعلب.

هذه المعطيات كتعكس أهمية المجهودات التي نقوم بها من أجل ضمان وفرة المنتوجات البحرية لتزويد الأسواق وصناعة الصيد، مع ما يتطلب ذلك من تدبير محكم وصارم.

بغيت نذكر السادة المستشارين المحترمين كذلك بأننا وضعنا خارطة الطريق 2025-2027، وهي امتداد استراتيجية "أليوتيس" من بين الأهداف تعزيز المكتسبات التي حققناها، خاصة في مجال التسويق، والهدف هو طبعا الرفع من معدل الاستهلاك الوطني.

ولتحقيق هذا الهدف وضمان استفادة المواطنين من هاذ الثروات السمكية، جعلنا من بين أهداف مخطط تهيئة الأسماك السطحية الصغيرة، ضمان تموين السوق الداخلي والوحدات الصناعية.

بعدما وقعنا عدة اتفاقيات للتبادل الحر اللي كتمكن من إعفاء الواردات من الرسوم الجمركية، اليوم حجم الواردات الموجهة للاستهلاك الداخلي كيبلغ 660.000 طن مقابل 11.000 طن في 2010، عملنا على تطوير البنية التحتية، واليوم عندنا 80 وحدة للتخزين اللي كتغطي كامل التراب الوطني.

نظمنا مهنة بائع السمك بالجملة، اليوم عدد بائعي سمك الجملة الحاصلين على البطاقة يفوق 10.000 بائع، كما نشتغل على تطوير الشبكات المنظمة لتوزيع منتوجات الصيد البحري المجمدة والمحولة، وطورنا شبكة أسواق البيع وعملنا شراكة مع الجماعات لإنجاز 12 سوق الجملة و8 الأسواق عصرية للبيع بالتقسيط.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لأحد المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الله مكاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

تفاعلا مع توضيحاتكم، نسجل في الفريق الحركي الملاحظات والاقتراحات التالية:

أولا، السيدة الوزيرة، رغم أن بلادنا خصصت اعتمادات كبيرة واستثمارات هائلة لتطوير وتأهيل وتثمين قطاع الصيد البحري خلال العقدين الأخيرين، وأطلقت استراتيجيات قطاعية واعدة من قبيل استراتيجية "أليوتيس1" و"أليوتيس2" والبرنامج الوطني للاقتصاد الأزرق بشراكة مع الاتحاد الأوربي، ورغم موقع المغرب الجغرافي المتميز بامتداده على واجهتين بحريتين وتوفره على شريط ساحلي يقدر بـ3500 كلم، نسجل أن المردودية الاقتصادية والاجتماعية للقطاع، لا زالت دون مستوى الطموحات، وهو ما تعكسه الأرقام والمؤشرات المحققة، إذ يساهم هذا القطاع فقط بـ 1.1% من الناتج الداخلي الإجمالي ويشغل فقط 260.000 منصب شغل مباشر وحوالي 650.000 منصب شغل غير مباشر.

كما نسجل أن الإصلاحات المعتمدة لم تؤثر على أسعار الأسماك

ولا على توسيع وتنويع العرض السمكي في الأسواق الوطنية، في وقت يفترض فيه أن تكون الأسماك بديلا غذائيا للمغاربة في ظل الارتفاع المهول المسجل في أسعار اللحوم الحمراء والبيضاء، جراء محدودية السياسة الفلاحية المعتمدة وهشاشة سلاسل الإنتاج وهيمنة "الفراقشية" والوسطاء.

ثانيا، السيدة الوزيرة، بعيدا عن لغة التشخيص، نعتبر في الفريق الحركي أن المدخل الأساسي لتوسيع العرض السمكي في الأسواق المغربية وضمان استفادة المواطن المغربي من الثروة السمكية الوطنية المتنوعة بأسعار مناسبة، هو إعادة النظر في سياسة القطاعات المعتمدة أساسا على التصدير، الذي يشكل 85% من المنتوج السمكي الوطني، إضافة إلى تحريك آلية ضبط سلاسل التوزيع ومعالجة اختلالات التسويق والحد من المضاربة والاحتكار.

وفي هذا الإطار، نتطلع أن يلعب مجلس المنافسة دوره في ضبط مسارات بيع الأسماك، للحد من هذه الممارسات غير المشروعة، التي تنعكس سلبا على أسعار الأسماك.

كما ندعو الحكومة من خلالكم، السيدة الوزيرة، إلى وضع مخططات جهوية تقوم على الرفع من وثيرة تطوير البنيات التحتية المرتبطة بالتسويق السمكي في كل جهات المملكة، عبر الاستثمار في أسواق البيع بالجملة وأسواق البيع بالتقسيط وفي فضاءات التخزين ودعم النقل والمحروقات المستعملة في الصيد.

ونتطلع كذلك إلى تحسين شفافية المعاملات التجارية في الأسواق الوطنية، من خلال تسريع وثيرة تنزيل برنامج رقمنة المزاد العلني في نقط البيع بالجملة.

وبنفس الإصرار ولنفس الغاية نتطلع، السيدة الوزيرة، إلى دعم المهنيين وتسريع وثيرة إدماجهم في ورش الحماية الاجتماعية وتطوير الإطار التشريعي والتنظيمي المرتبط بالقطاع، خاصة فيما يرتبط بتعزيز أدوار الغرف المهنية وتقوية صلاحياتها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

إذن نمر إلى السؤال السادس وموضوعه "المضاربات في أسواق السمك".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد لحسن آيت اصحا:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة كاتبة الدولة المحترمة،

عن المضاربات في أسواق السمك، نسائلكم.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم، السيدة الوزيرة، في إطار الإجابة على السؤال.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، المكلفة بالصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

كيف تعلمون المجهودات التي تقوم بها الحكومة وحرصها مع مختلف الشركاء لتأمين حاجيات الأسواق الوطنية من جميع المنتجات الغذائية، وتعمل بتنسيق تام مع السلطات لضبط الأسعار ومحاربة كل الممارسات غير القانونية والمضاربات.

بهاذ الخصوص، مساهمة كتابة الدولة المكلفة بالصيد البحري تتجلى في تنزيل الاستراتيجيات لتطوير قطاع الصيد البحري، واللي تترتكز خصوصا على ضمان وفرة الموارد السمكية واستغلالها بشكل عقلاني ومستدام لفائدة الأجيال الحالية والمستقبلية، وتطوير البنيات التحتية المرتبطة بمجال التسويق وتثمين المنتوج.

ومن بين الأهداف، طبعا تطوير شبكة أسواق السمك بالجملة وتنشيط الأسواق المحلية لبيع المنتوجات البحرية، وهذا كيساهم من طبيعة الحال في تعزيز المنافسة المشروعة والحفاظ على أسعار تنافسية والحد من المضاربات.

هذه الاستراتيجية ساهمت اليوم في توفير البنيات التحتية المتطورة بأزيد من 70 سوق لبيع المنتوجات البحرية، 61 منها تعتمد رقمنة المزاد العلني لتعزيز الشفافية ديال المعاملات، إعطاء دينامية جديدة للسوق الداخلي من المنتوجات البحري وتشجيع الاستهلاك.

وفي هذا الإطار، عملنا شراكات مع الجماعات الترابية وتمكنا من إنجاز 10 ديال الأسواق للبيع الثاني بالجملة و2 أسواق في طور الإنجاز، تنزيل البرنامج ديال الإنجاز ديال 8 دالأسواق ديال القرب عصرية للبيع بالتقسيط في أفق 2027؛ طبعا من بين هاذ الأهداف برنامج تقليص عدد الوسطاء وضبط الأسعار والحد من المضاربات.

كما أننا نشتغل اليوم على تطوير شبكات منظمة لتوزيع منتوجات الصيد البحري المجمدة، ونعتزم في هذا الإطار، إطلاق إبداء الرأي لتقديم مشاريع استثمارية تهم خلق نقط للبيع بجميع ربوع المملكة، معززة بشبكات توزيع قوية تخضع لمعايير السلامة الصحية؛ نظمنا

مهنة بيع السمك بالجملة كفاعل محوري في مجال التسويق.

اليوم، ولوج أسواق الجملة غير متاح إلا لبائعي السمك بالجملة الحاصلين على البطاقة الخاصة وعددهم اليوم أكثر من 10.000، وهاذ الإجراء مهم لتتبع مراقبة السوق ومحاربة المضاربين وتقليص الوسطاء.

ونحن بصدد مراجعة القانون المتعلق بتجار السمك بالجملة، خاصة فيما يتعلق بشروط مزاولة هاذ النشاط.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة.

الكلمة لكم، السيد المستشار المحترم، السي لحسن.

المستشار السيد لحسن آيت اصحا:

شكرا، السيدة كاتبة الدولة المحترمة، على توضيحاتكم القيمة، والتي تبرز المجهودات المحمودة لمحاربة المضاربات غير القانونية وغير الأخلاقية في أسواق السمك، وهنا لا بد من التذكير أن هذه المضاربات لم تعد مجرد إشكال ظرفي مرتبط بتقلبات العرض والطلب، بل أصبحت مسألة بنيوية تمس في العمق القدرة الشرائية للمواطنين ونظامهم الغذائي والصحي وتفرض النجاعة في آليات الضبط والمراقبة داخل سلاسل التسويق.

فبالرغم من مؤهلات بلادنا وتنوع ثرواتها السمكية، إلا أن أثمنة السمك تعرف ارتفاعا غير مبرر، خاصة الأصناف التي تعرف إقبالا شعبيا كبيرا.

فاليوم ونحن نطرح هذا السؤال بلغ سعر السردين، سمك الفقراء، 30 درهم في الأسواق الشعبية في أسعار مبالغ فيها لا توازي لا وفرة المنتوج ولا مجهودات الصيادين، بل تبين فقط مدى توسع شبكات المضاربة وتعدد الوسطاء.

السيدة كاتبة الدولة المحترمة،

رغم المؤهلات البحرية الهائلة التي تزخر بها بلادنا، تتسع فجوة التذمر والاستياء حول استفادة المواطن من الثروة السمكية الوطنية، خاصة الطبقة الفقيرة والمتوسطة التي كانت هذه المادة الحيوية لقمة عيشهم الرئيسية.

والخطير، السيدة كاتبة الدولة، أن ما يؤرق المواطنين اليوم ليس فقط غلاء الأسعار على المستهلكين، بل الإحساس بغياب العدالة داخل هذه المنظومة التي تهم المواطنين المغاربة بجميع شرائحهم، مستهلكين كانوا أو مهنيين، حيث إنه في الوقت الذي يستفيد المضاربون من هوامش ربح كبيرة غير مشروعة وغير أخلاقية، مازال الصيادون والمهنيون يقبعون في وضعية اجتماعية هشة، لا تعكس القيمة السوقية للمادة الغذائية التي ينتجونها، كما أن المستهلك يحس بالغبن أمام أثمنة تفوق الواقع وتمس بقدرته الشرائية، في ضرب صريح للعدالة الاجتماعية وحق المواطن في ثروة بلادنا وبثمن معقول.

لا يعقل أن تقوموا، السيدة كاتبة الدولة المحترمة، بمجهودات جبارة لفائدة المواطنين، ويعترض طريقها الوسطاء لإفسادها وتعطيل نتائجها على المواطن.

لذلك، نأمل أن يتعزز عمل الحكومة الجبار بمراقبة شديدة للأسعار وحكامة فعالة وتنسيق حقيقي بين مختلف المتدخلين، حتى تصل الثروة السمكية إلى موائد المغاربة بثمن في متناول الجميع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نشكر السيدة الوزيرة على مساهمتها القيمة معنا.

ونرحب بالسيد الوزير.

إذن ننتقل للسؤال الآني الأول، الموجه لكتابة الدولة لدى وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني وموضوعه "إحداث الهيئات الحرفية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

السي كمال، تفضلوا.

المستشار السيد كمال بن خالد:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

عن إحداث الهيئات الحرفية، نسائلكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد لحسن السعدي، كاتب الدولة لدى وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، المكلف بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

السيد الرئيس المحترم،

السيد المستشار المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

طبعا، يأتي إحداث الهيئات الحرفية في إطار تفعيل مقتضيات القانون رقم 50.17 المتعلق بمزاولة أنشطة الصناعة التقليدية.

هاذ الهيئات الحرفية الغاية منها هو المساهمة في تنظيم القطاع، القطاع يضم 172 حرفة بإشكاليتها المختلفة، ويصعب معالجة هاذ الإشكاليات إلا في وجود مخاطب لكتابة الدولة، مخاطب للحكومة واعي بطبيعة الإشكاليات، مخاطب يتوفر على شرعية تمثيل الحرفيين.

لذلك، أطلقنا في كتابة الدولة مع السادة رؤساء الغرف مشكورين وأعضاء الغرف الجهوية للصناعة التقليدية، هاذ الورش ديال تأسيس الهيئات الحرفية منذ يعني أشهر، واليوم الحمد لله على المستوى الميداني، بدأت هذه الهيئات الحرفية تتأسس، وجميع الغرف، جميع الجهات اليوم طلقات هاذ الورش، على مستوى جهة كلميم - واد نون، اليوم عندنا 7 ديال الهيئات الحرفية اللي تم الإحداث ديالها.

اليوم الصباح، فالعيون، فجهة العيون تم إحداث الهيئة الخاصة بالحلي والمجوهرات، على أساس أنه جميع الغرف برمجت هاذ التأسيس ديال هاذ الهيئات.

فقط ما أود، من خلال هاذ المنبر الدستوري المحترم، هو دعوة كافة المهنيين والحرفيين إلى الانخراط فهاذ الورش، مهم جدا، الهيكلة هي الأساس لمعالجة واحد العدد ديال الإشكاليات، الهيكلة والانتماء لهاذ التنظيمات الحرفية هو اللي غادي يمكنا باش نوصلو الصوت ديالنا دائما للحكومة، وأن ندافعو داخل المؤسسات على تطوير القطاع، وحتى احنا غيسهال علينا أن هاذ البرامج نلقاو على المستوى الميداني هيئات اللي تحمل معنا ويكون نفس الهم، وكذلك أنه نقدرو معها عقود برامج لإصلاح الإشكاليات المتعلقة بكل حرفة حرفة.

فهاذي دعوة للتسجيل في السجل الوطني، اللي هو كيمكن هاذ الحرفيين من بعد أنهم ينضمو لهاذ الهيئات الحرفية.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السي كمال بن خالد.

المستشار السيد كمال بن خالد:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

خير ما نستهل به هاذ التعقيب هو التعبير عن اعتزازنا بالتدخل الملكي المباشر لصاحب الجلالة المنصور بالله، لتوجيه تعليماته السامية بخصوص التعامل مع الفيضانات الأخيرة، وخاصة تلك الفاجعة التي مست مدينة أسفي، عاصمة الصناعة التقليدية للخزف المغربي الأصيل.

ونعتز بتعبئة جلالته للحكومة والإدارة المعنية قصد الوقوف إلى جانب المتضررين وتقديم كافة أشكال الدعم لهم، من خلال برامج إعادة تأهيل المناطق المتضررة ومواكبة أصحاب المحلات التجارية بإعادة البناء والترميم لتعزيز الصمود لهذا النشاط الحرفي والتجاري في المنطقة.

وفي مثل هاذ المحطات، السيد الوزير، تظهر الحاجة الحيوية لهاذ التنظيمات وهاذ الهيئات المهنية اللي تنتكلمو عليها واللي جات في القانون 50.17 المتعلق بمزاولة أنشطة الصناعة التقليدية في إطار تشريعي وطني لتكريس أهمية الصناعة التقليدية الوطنية وتحسين المردودية ديالها ورفع المساهمة ديالها في الناتج الوطني الخام.

وفي هذا الإطار، نحيي جهودكم لتسريع تفعيل مختلف المستجدات القانونية التي حملها النص، وخاصة ما يتعلق بالتنظيم الذاتي للصناعة التقليدية بعد الإنجازات المهمة في مجال السجل الوطني للصناعة التقليدية، وتسريع وتفعيل التنظيم المهني للأنشطة الإضافية، وخاصة ما يتعلق بإحداث الهيئات الحرفية الإقليمية والجهوية والهيئات الوطنية.

ونحييكم بالمناسبة جدا لأنكم هاذ المشاركة شاركتو فيها الغرف ديال الصناعة التقليدية اللي هي اليوم تتمثل هاذ التجار واللي هي هاذ الهيئات ملزمة أنه تنسق مع هاذ.. ولكن تنشوفو بأنه كاين واحد يمكن مازال غتجي في المستقبل، لأن ماشي غير غرف الصناعة التقليدية اللي ملزمة بهاذ الهيئات، لأن حتى غرف الصناعة التجارة لأن هاذ الحرفي هذا اللي تينتج من بعد راه تيولي عندو المحل ديال التجارة وخص حتى غرفة التجارة تشارك في هاذ العملية هاذي السيد الوزير.

احنا تنعرفو بأنه الدينامية ديالكم، قال لك: "من لا يشكر الناس لا يشكر الله"، احنا تنعرفكم بأنكم جديين في العمل ديالكم، وكنعرف بأن جميع رؤساء الغرف ديال الصناعة التقليدية محظوظين بكم، لأنه هاذ الغرف يمكن كانت واحد الوقيتة ما تيعرفها حتى شي واحد، اليوم حيات من جديد، عليها تهنؤوكم على هاذ الاشتغال ديالكم، وكنعرفو بأنه إن شاء الله الرحمان الرحيم، هاذ الهيئات غادي تنجح ما حد كاينة الإرادة وما حد كاين الاشتغال بالقلب.

تنعرفكم تتشتغلو، السيد الوزير، وهذا ماشي تنرميو عليكم الورود، ولكن تنعرفو بأن تتشتغلو بالقلب ديالكم، تنعرفو بأن هاذ الشي غادي يكون ناجح، إن شاء الله الرحمان الرحيم.

وفي نفس الوقت، واحد الالتفاتة لهذوك الناس ديال أسفي، راه ولا بد منها السيد الوزير.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

إذن نمر للسؤال الآني الثاني موضوعه "تأهيل دعم الصناعات التقليدية الخدماتية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد المداني أملوك:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

غادي نكمل على اللي قال السي كمال بن خالد، المستشار، بغيت نهنيكم بدوري كذلك على المجهودات اللي تتقومو بها على رأس هاذ الوزارة هاذي.

السيد الوزير المحترم،

عن تأهيل ودعم الصناعة التقليدية الخدماتية، نسائلكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، المكلف بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

شكرا السيد الرئيس، السيد المستشار السي المداني أملوك، مشكورا على.. وفريقكم المحترم على هذا السؤال، لأنه كثيرا ما تغفل هاذ الصناعة التقليدية الخدماتية.

احنا ملي تنتكلمو على الصناعة التقليدية ديما تيمشي بالنا للصناعة التقليدية الإنتاجية الفنية، الإنتاجية، في حين أنه 1.3 مليون مغربية ومغربي، 1.3 مليون أسرة تتاكل طرف الخبز من هاذ الصناعة التقليدية الخدماتية اللي تتوفر واحد العدد الخدمات ديال القرب لكل مواطنة، ما كاينش شي مغربي محتاجاش لـ(plombier) ، ما كاينش شي مغربي ما محتاجش تريسيان، طلوري، واحد العدد ديال الصناعات تنتكلمو على 56 حرفة في الصناعة التقليدية الخدماتية اللي تتدخل في إصلاح وسائل النقل الفردية والجماعية، إصلاح الآلات والمحركات والتجهيزات المختلفة، قطاع الحلاقة والتجميل، قطاع المعمار التقليدي، أنشطة حرفية مختلفة.

هاذ الصناعة التقليدية الخدماتية مسجلة عندنا في السجل الوطني 164.000 صانعة وصانع تقليدي اللي اليوم كاين في (le RNA[2])، تنتكلمو على رقم معاملات ديال 51 مليار درهم في هاذ القطاع، هاذ الشي غير اللي محصي، خلي اللي اليوم باقي خصهم أنهم يدخلو في هاذ الورش ديال الهيكلة ديال التنظيمات الحرفية، 4 بدينا دابا من الجهة ديال كلميم - واد نون على أساس أنه نعمموها على المستوى الوطني، من خلال تأسيس 4 دالهيئات في صنف إصلاح وسائل النقل الفردية والجماعية بكل من كلميم، أسا الزاك، سيدي إفني، طان طان، وهيئات ديال الحلاقة اللي تدارت على المستوى الوطني.

هاذ الصناعة التقليدية الخدماتية اعطيناها اهتمام كبير خلال هاذ الولاية، أولا عن طريق تشجيع التصديق على المكتسبات، هذاك الحرايفي اللي تيخدم في هاذ الحرف ما عندو دبلوم، ما تاحتش ليه فرصة أنه يدخل للمدرسة، ولكن عندو حرفة في يديه، ف 9000 مستفيدة ومستفيد إلى يومنا هذا اعترفت الدولة ديالهم بهم وبالحرفة اللي في يديهم واعطاتهم دبلوم موقع من طرف القطاع الوصي على التكوين المهني والقطاع ديال الصناعة التقليدية باش تكون عندو واحد الوثيقة.

كذلك، أول مرة تندخلو هاذ الصناعة التقليدية الخدماتية في التدرج في التكوين بالتدرج، علاش؟ لأن محتاجين فيها الخلف، محتاجين فيها اليد العاملة، أنا تنقول هاذ 56 حرفة - كيفما قلت - محتاجينها المغاربة، إذن خصها تبقى، وباش تبقى خصني يد عاملة مكونة من شباب اليوم هاذوك(les NEET[3]) اللي كنا كنتكلمو عليهم دائما أنهم ما عندهم دبلوم، ما كنعرفو أشنو كيديرو، ما كيقراوش اليوم، وفرنا لهم تكوين في 11 شهر يمكن يتسجل في جميع الغرف اليوم ديال الصناعة التقليدية، باقي التسجيل مفتوح وأنه يستافد من تكوين اللي غادي يضمن له واحد الحرفة اللي إيلا ما غناتو راه كتسترو وتعيشو.

اليوم كذلك عندنا المراكز ديال الصناعة التقليدية اللي دخلنا فيها في فاس وفي مكناس واحد العدد ديال المراكز اللي ولات عندنا فيها تكوينات نظامية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم، السيد المستشار، السي أملوك.

المستشار السيد المداني أملوك:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

[2] **R**egis**t**re **N**ational de l'**A**rtisanat.

[3] **N**ot in **E**ducation, **E**mployment or **T**raining.

أظن أنه الجواب ديالكم، السيد الوزير المحترم، جواب مقنع، ولكن لا بد من التعقيب.

سعيد اليوم أن أتكلم في هذه الجلسة باسم فئة عريضة من مهنيين مغاربة المشتغلين في قطاع الصناعة التقليدية، وخاصة تلك المتعلقة بالصناعة التقليدية الخدماتية أو الصناعة التقليدية الإنتاجية النفعية.

وسعيد كذلك بعناصر الجواب الذي قدمتموه، السيد الوزير، والتي تؤكد الأهمية التي تعطيها هذه الحكومة لقطاع الصناعة التقليدية، ونستبشر خيرا بالدينامية التي أطلقتموها بعد تنصيبكم في كتابة الدولة الخاصة بهذا القطاع الحيوي، اقتصاديا واجتماعيا وحضاريا.

نود اليوم أن نثير الاهتمام إلى صنف مهم من الصناعة التقليدية الخدماتية، والتي تشمل العديد من الحرف التي يحتاجها المواطنون في حياتهم اليومية، وغالبا ما تثير إشكالات مرتبطة بظروف الممارسة والوضعية الاجتماعية للمهنيين.

لقد نالت فروع الصناعة التقليدية الفنية الكثير من الاهتمام من خلال تثمين منتوجاتها والتعريف بها وتنظيم المعارض الخاصة بها وكسب الحماية القانونية والاعتراف الدولي بمنتجات هذا الصنف.

وفي المقابل، نبلغكم، السيد الوزير المحترم، صوت الحرفيين المشتغلين بالصناعة التقليدية الخدماتية التي تحتاج إلى الكثير من الاهتمام، سواء من حيث الحماية القانونية أو من حيث توسيع قاعدة الحماية الاجتماعية أو من حيث الدعم التقني وتنمية الكفاءات وتشجيع المعلمين التقليديين لنقل الخبرة إلى الأجيال الجديدة.

ندعوكم كذلك إلى تكثيف التنسيق مع الجماعات الترابية وغرف الصناعة التقليدية والتنظيمات المهنية لتسريع تنفيذ برنامج الأحياء الحرفية في المدن وضمان ارتباطها اللوجستيكي وبالتجمعات السكنية وتزويدها بالمواد الأولية.

السيد الوزير المحترم،

هذه فرصة كذلك لننقل لكم صوت الجنوب الشرقي، صوت - ميدلت وتنغير والرشيدية وزاكورة وورزازات - الحرفيون في هذه المناطق، السيد الوزير، يعانون من صعوبات كثيرة ويحتاجون إلى تدخلات جريئة من وزارتكم ومن المؤسسات العمومية التابعة لكم لمعالجة الصعوبات التي تعترض استمرار هذه الحرف وهذه المهارات التاريخية، سواء في قطاعات البناء أو المعادن أو الإصلاح المرتبطة بالميكانيك والحدادة وغيرها.

نحتاج منكم اليوم تدخلا لإطلاق برامج التكوين بالتدرج في هذه الحرف في الجنوب الشرقي.

السيد الوزير المحترم،

نحن هنا كذلك نوجه تحية إجلال إلى كل هؤلاء الحرفيين الصامدين والمساهمين في خلق الثروة الوطنية وتطوير الاقتصاد المحلي وتقديم خدمات حيوية للساكنة المحلية.

شكرا السيد الرئيس.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا.

شكرا جزيلا السيد المستشار المحترم.

إذن السؤال الآني الثالث موضوعه "تنظيم الأسبوع الوطني للصناعة التقليدية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

تفضلوا السيدة المستشارة المحترمة.

<u>المستشارة السيدة شيماء الزمزامي:</u>

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

عن تنظيم الأسبوع الوطني للصناعة التقليدية، نسائلكم.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الإجابة.

<u>السيد كاتب الدولة لدى وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، المكلف بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:</u>

شكرا السيدة المستشارة المحترمة شيماء الزمزامي، على هاذ السؤال.

حقيقة جاء في وقتو، لأنه أولا، لا بد ما نفتخرو جميع ونعبرو على الإحساس بالافتخار ديالنا للانتماء لمملكة جلالة الملك محمد السادس، الله ينصرو، اللي كيف ما شفتو التنظيم العالي ديال هاذ التظاهرة ديال كأس أفريقيا والافتتاح الباهر اللي تبعناه جميعا.

هاذي لحظة ديال الاحتفاء بمملكتنا، بتنوعها، بجميع ما تزخر به من مؤهلات، ومن بينها قطاع الصناعة التقليدية، اللي تيعبر على الهوية ديال بلادنا والأصالة والعراقة ديال هاذ الحضارة اللي كتمتد إلى عشرات القرون، فبالتالي اختارينا وسيدنا الله ينصرو، أنعم على الأسبوع الوطني للصناعة التقليدية بالرعاية السامية ديالو، واليوم تنظمو مع مؤسسة "دار الصانع" هاذ الأسبوع الوطني للصناعة التقليدية، اللي تتلقاوه في جميع (les Fan Zones) في مناطق المشجعين في المدن اللي تتحتضن

كأس أفريقيا.

كاين معارض ديال الصناعة التقليدية، الغرف ديال الصناعة التقليدية مشكورين في هاذ المدن، كذلك نظمت مجموعة من التظاهرات والمعارض وأبدعت، وأنت تتشوفي اليوم اللي داز من شارع النصر غير هنايا غادي يشوف التنظيم ديال الغرفة ديال الصناعة التقليدية ديال الرباط، نفس الشيء بالنسبة لمراكش، نفس الشيء بالنسبة للدار البيضاء، نفس الشيء بالنسبة لفاس ولطنجة.

اليوم الصناعة التقليدية حاضرة بقوة وحاضرة باش أنها تبين هاذ التنوع ديال صناعتنا التقليدية لضيوف المملكة المغربية.

كذلك، نستاضفو صناع تقليديين من الدول الإفريقية الصديقة والشقيقة اللي تتعيش معنا الأجواء ديال هاذ الحدث، غادي نكونو 300 عارضة وعارض اللي غادي يكونو معنيين بهاذ الأسبوع الوطني، الفقرات متنوعة فيها العرض ديال المنتوجات، فيها كذلك ما يتعلق الورشات التفاعلية ديال اللي تيسهرو عليها مجموعة من التعاونيات والفاعلين في القطاع، تنشيط فني، موسيقي، عروض الأزياء ديال القفطان المغربي، عروض لفن الطبخ الأصيل، هذا كلو مساهمة منا في هاذ الحدث الكبير.

وكذلك، غادي نكونو بعد، إن شاء الله، انتهاء فعاليات كأس إفريقيا، غادي نكونو على موعد مع الفترة الثانية ديال الأسبوع الوطني للصناعة التقليدية، اللي غادي تمتد من 9 حتى 15 فبراير من خلال تنظيم ملتقى دولي، يجمع العديد من الفاعلين الدوليين في قطاع الصناعة التقليدية.

هاذي فرصة باش نشكر جميع الشركاء ديالنا على الدعم ديالهم وعلى المساندة، وأخص بالذكر الغرف ديال الصناعة التقليدية اللي كانت في الموعد، والصناع التقليديين اللي تيحرصو باش أنه يبينو الصناعة التقليدية ديال بلادنا في هاذ الموعد القاري.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة شيماء الزمزامي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيد الوزير، على الجواب ديالكم.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تابعنا وإياكم حفل الافتتاح المبهر لانطلاق كأس الأمم الإفريقية لكرة القدم في نسخته الخامسة والثلاثين، حفل يعكس الأصالة والهوية المغربية متعددة الجذور، يبرز كذلك عبقرية ومهارة الصانع التقليدي المغربي في مشاهد يحكي إرثا عريقا وتاريخيا غنيا بالإبداع والتميز.

كما نثمن مبادرة تنظيم كتابة الدولة للأسبوع الوطني للصناعة التقليدية، تزامنا مع انطلاق هاته التظاهرة الرياضية القارية الذي يحظى بالرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، وهو ما يعكس العناية المولوية السامية للصناعة التقليدية، حيث من شأن تنظيم هذا الحدث بالعديد من المدن كالرباط، طنجة، فاس، الدار البيضاء، مراكش وأكادير، تزامنا مع تنظيم بلادنا للكأس الإفريقية، تمكين الصانع التقليدي من عرض منتوجه وتسويقه بالشكل الأمثل الذي يبرز غنى وتنوع الصناعة التقليدية الوطنية.

كما عاينا حجم الإقبال المتزايد على أروقة العروض المحدثة بالفضاءات للمشجعين، مما سيساهم، بلا شك، في تعزيز إشعاع الصناعات التقليدية الوطنية على المستوى الوطني والدولي وإبراز تنوعها عبر تعدد المنتوجات الحرفية المعروضة، إلى جانب تثمين المصنوعات التقليدية وإبراز جماليتها وحجم إبداع صانعها، ومن شأن هذه الفضاءات إتاحة فرصة للصناع والحرفيين لتبادل الخبرات فيما بينهم، بما سيساهم في إغناء تجربتهم الفنية وتطوير أساليب عملهم والإطلاع كذلك عن قرب على رغبات ومتطلبات الزوار.

السيد الوزير المحترم،

نستغل هذه المناسبة لننوه كذلك بنهجكم للبعد التشاركي والتنسيق المتواصل المنفتح على كافة الشركاء، بما فيهم على وجه التحديد غرف الصناعة التقليدية، التي انخرطت بدورها لتحقيق هذه الإرادة المشتركة للارتقاء بالقطاع كرافعة أساسية للإشعاع الثقافي والتنمية الاقتصادية، حيث عملنا كفاعلين بغرفة الصناعة التقليدية على تنظيم معارض وتظاهرات موازية مع هذا الحدث القاري، لتسليط الضوء على تميز وغنى الصناعة التقليدية ولإبراز ما يبذله الصانع التقليدي المبدع في سبيل المحافظة على هذا الإرث المادي والثقافي والارتقاء بدقة الإبداعات الحرفية.

ولتحقيق هذه الغاية، نظمت غرفة الصناعة التقليدية بجهة الرباط - سلا - القنيطرة معرضا لعرض منتوجات الصناع التقليديين على طول شارع النصر بالعاصمة الرباط، يضم هذا المعرض عارضين في حرف الصناعة التقليدية الفنية الإنتاجية.

كما يشكل فضاء يجمع بين التنشيط الثقافي والفني للزوار، ويتيح كذلك مشاهدة مباشرة لمباريات كأس إفريقيا.

وختاما، نشكر الملك محمد السادس نصره الله، على الثقة التي دار فينا ودار في السيد الوزير.

وشكرا جزيلا

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

السؤال الآني الرابع موضوعه "التكوين في مجال الصناعة

التقليدية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لتقديم السؤال.

السي عبد الكريم شهيد، تفضلوا.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

كما تعلمون، فقطاع الصناعة التقليدية في المغرب يشغل أكثر من 2.7 مليون صانع وصانعة تقليدية، كما أن السجل الوطني للصناعة التقليدية يضم نحو 395 مسجل بشكل رسمي، وهذا القطاع يعتبر رافدا أساسيا للتشغيل، حيث يساهم بما يقارب 7% من الناتج الداخلي الخام، ويشكل أكثر من 22% من الساكنة النشيطة، غير أن المعطيات الرسمية تشير إلى أن عدد المستفيدين من برنامج التكوين السنوي لا يزال محدودا مقارنة بالحاجة الفعلية لذلك.

ولذا، نسائلكم حول البرامج الحالية للتكوين في هذا القطاع وربطه بالاحتياجات الفعلية والتحديات الاقتصادية والمرتبطة به.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للإجابة على السؤال.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، المكلف بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم السي شهيد،

شكرا على هاذ السؤال المهم جدا، كما تكلمتو الأرقام اللي تتسجل في التكوين المهني النظامي لا ترقى إلى تطلعاتنا، باقي خصنا مجهود من جهتنا ومن جهة جميع القوى الحية فالمجتمع، خاصة الأسر، الإعلام لتغيير العقليات.

اليوم، الصناعة التقليدية قطاع محتاج ليد عاملة، محتاج للخلف، محتاج للإيمان ديال هاذ الشباب ديال هاذ البلاد بأن هاذ القطاع ما يشوفوش فيه ذيك النظرة ديال الهشاشة، قطاع ديال الهشاشة، وإنما قطاع قادر على إنتاج الثروة.

ما نقوم به من مجهودات بالنسبة لنا كاف لتمكين هؤلاء الشباب من تكوين رصين، في ظروف جيدة، أزيد من 67 مؤسسة للتكوين مفتوحة، وعندنا من أحسن المعاهد اللي كاينة، يكفي لأي واحد راكم انتوما كتعرفو على مستوى الجهات، تشوفو نوعية المعاهد من ناحية البنية التحتية، من ناحية التجهيزات، مؤخرا افتتحنا واحد ثلاثة (3) ديال المعاهد من أروع ما يكون في الجهات الجنوبية، فكلميم، فالعيون، فالداخلة، ترقى إلى أن تكون في مصاف مراكز التكوين الرائدة.

هاذ المراكز اليوم، حفزنا الأطر اللي كتشتغل فيها، رفعنا من التعويضات ديال الأطر من 65 درهم إلى 130 درهم، 65 درهم ما كانتش مغرية باش يجيو عندنا الصناع التقليديين في مستوى معين، باش يكونو هاذ الشباب، رفعنا من الطاقة الاستيعابية والعدد ديال التكوين بالتدرج، بين 10.000 و12.000 اللي كنا كنديرو إلى 30.000 في السنة، وبالتالي بين 2025-2026 غنكونو 30.000.

بالإضافة إلى التكوينات الأخرى اللي كنديرو في إطار برنامج "الكنوز الحرفية" اللي كنكونو الشباب في المهن المهددة بالاندثار.

هاذ المجهودات كلهم مديورين، كيبقى الاقتناع ديال الشباب المغربي، الاقتناع ديال الأسر المغربية لتوجيه أبناءها لهاذ الحرف، ما يعتبروهاش الفرصة الثالثة، هاذي ممكن تكون فرصة أولى، شباب استاطعو أنهم عن طريق الصناعة التقليدية يخلقو مقاولات ديالهم، يديرو أرقام معاملات كبيرة، ولكن كيبقى الاقتناع بالأهمية، احنا مجهودنا التواصلي غادي نديروه، غادي نبقاو غاديين فهاذ الإتجاه من أجل مواصلة التعريف بهاذ الإمكانيات ومواصلة تحبيب أبناء هاذ الوطن في الحرفة وفي صناعتهم التقليدية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

الكلمة لكم السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

السيد الوزير،

استمعنا بإمعان إلى المعطيات التي قدمتموها، والتي تعكس حرصكم الواضح على مواكبة تأهيل وتثمين الرأسمال البشري، خاصة الصناع التقليديين، من أجل الارتقاء بالقطاع وتطوير مؤهلاته بشكل مستدام ومشترك.

غير أن الممارسة الميدانية تظهر أن أثر التكوين لا يزال في عدد من الحالات دون مستوى الانتظارات، ليس بسبب غياب البرامج، ولكن أحيانا بسبب محدودية امتدادها الترابي وضعف استمرارية المواكبة بعد التكوين، وهو ما يجعل جزءا من المستفيدين يجدون صعوبة في الاستفادة من التكوين وتحويله إلى فرص شغل مستقرة أو مشاريع مدرة للدخل.

وفي هذا السياق، يمكن الاستدلال بتجربة مدينة القنيطرة، حيث استفاد 41 من المكفوفين وضعاف البصر من برامج تكوينية في حرف النسيج والمصنوعات النباتية.

ورغم محدودية عدد المستفيدين، فإن هذه التجربة تبرز أن التكوين الموجه حين يربط بالمواكبة والدعم يمكن أن يحقق إدماجا فعليا، وهو ما يدعو إلى تعميم مثل هذه المبادرات في التكوين، باعتبارها نموذجا يعتد به.

السيد الوزير،

هناك عدد كبير من الصناع التقليديين راكموا خبراتهم عبر التعلم غير النظامي، دون أن تحظى هذه الكفاءات بالتصديق أو الاعتراف المهني بها، الشيء الذي يحرمهم ويحد من فرص استفادتهم من برامج الدعم والتمويل، وهو ما يؤكد الحاجة إلى تسريع وثيرة توسيع منظومة التصديق على المهارات ومراجعة بعض المساطر المرتبطة بولوج التكوين وتمويله، حتى تكون أكثر مرونة وملاءمة للواقع المهني.

هذا لا يعني أن هناك عدة مجهودات مبذولة في القطاع، لكننا نرى أن الرهان اليوم يتطلب الانتقال من منطق التكوين في حد ذاته إلى منطق الأثر أي أن التكوين يجب أن يفضي إلى إدماج فعلي ومواكبة مستمرة ينعكس بالملموس على دخل الصناع والصانعات، حتى تكون الصناعة التقليدية رافعة حقيقية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المحترم.

إذن نمر للسؤال الآني الخامس موضوعه "التدابير المزمع اتخاذها لإنصاف الصناع التقليديين بالمناطق المتضررة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية لتقديم السؤال.

السيد الرئيس السي أبو بكر اعبيد.

المستشار السيد أبو بكر اعبيد:

السيد الرئيس،

السيد كاتب الدولة،

السيدات والسادة المستشارين،

نسائلكم السيد كاتب الدولة المحترم عن التدابير والإجراءات المزمع اتخاذها لإنصاف الصناع التقليديين بالمناطق المتضررة، خصوصا بإقليم أسفي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، المكلف بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد المستشار المحترم،

شكرا على هاذ السؤال وعلى حرصكم على تتبع هاذ الفئة اللي هي فئة الصناع التقليديين في مختلف المناطق اللي تضررو فيها فهاذ الأثر، خاصة ديال الفيضانات، فأولا لا بد من تجديد تقديم تعازينا الحارة لجميع الأسر اللي كانت أصابتها هذه الفاجعة، وأننا نشكرو سيدنا، الله ينصرو، على العناية السامية ديالو برعاياه الأوفياء.

فمباشرة من مور هاذ الفيضانات اللي شهدتها المدينة ديال أسفي نهار الأحد 14 دجنبر، سيدنا، الله ينصرو، أصدر التعليمات ديالو السامية للحكومة من أجل الانكباب على إعداد برنامج للتدخل الآني والفوري من أجل التخفيف من الأثر ديال هاذ الفاجعة، سواء عن طريق تعويض الأسر اللي فقدات الممتلكات ديالها الشخصية، وكذلك ترميم وإصلاح وتصميم المحلات ديال الصناع التقليديين وكذلك التجار جميع المتضررين، على أساس أنه ترجع الحياة لطبيعتها.

فأسفي الصناع التقليديين ديال أسفي، أسفي مدينة الفخار، أسفي مدينة الصناعة التقليدية، أكيد بأنه هاذ البرنامج، إن شاء الله، اللي كيتم اليوم الاشتغال عليه على المستوى الميداني غادي يرجع الحياة الطبيعية لأسفي وكذلك أنه غادي يبقى هاذ الإنتاج وغادي تبقى أسفي العاصمة ديال الخزف وديال الفخار، وأكيد أنه الأثر ديال هاذ البرنامج غادي تكون عندها الوقع الفوري على الصناع التقليديين إن شاء الله.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم، السيد الرئيس، في إطار التعقيب على الجواب.

المستشار السيد أبو بكر اعبيد:

السيد كاتب الدولة،

السيدات والسادة المستشارين،

في البداية، لا بد أن أتقدم بخالص التعازي لأسر ضحايا الفيضانات التي شهدتها المدينة العتيقة بأسفي، والتي خلفت العديد من الأرواح وكذلك الخسائر المادية الجسيمة التي مست كل التجار الذين يتاجرون في مختلف الصناعات التقليدية، ونعلن تضامننا الكلي معهم.

وفي هذا الصدد، نثمن عاليا الأمر الملكي السامي ونعتز بالعناية السامية التي أعطى جلالته للحكومة من أجل تقديم الدعم الكامل لكل الأسر وكل التجار الذين فقدوا مورد رزقهم، وإعادة الكرامة لسكان المدينة العتيقة والرقي بواقعها الاجتماعي، مع تقديم مساعدات فورية للمحلات التجارية المتضررة.

هاته الفئة تشكل حلقة أساسية في منظومة الصناعة التقليدية والاقتصاد المحلي، ليس فقط باعتبارها قناة لتسويق المنتوج التقليدي، بل أيضا كفضاء يحفظ الذاكرة الحرفية ويوفر عيش الآلاف من الأسر، غير أن الواقع قبل الفاجعة يكشف عن هشاشة بنيوية وضعف الإقبال مع ضعف الحماية الاجتماعية وغياب التأطير الحقيقي وتزايد الضغوط المرتبطة بالمنافسة غير المتكافئة، سواء من التجارة غير المهيكلة، أو من الاستيراد، أو من أنماط التسويق الحديثة التي لم يتمكن هؤلاء التجار البسطاء من الاندماج فيها.

ومرة أخرى وفي هذا السياق، لا يمكن الحديث عن الإنصاف دون التوقف بخشوع وألم عند ما عرفته المدينة من أحداث مأساوية، نتقدم مرة أخرى على إثرها بالترحم على أرواح الضحايا، ونطالب منكم كحكومة أن تعاملوا مدينة أسفي كمدينة لها قيمة، لا كمدينة تستحضر فقط عند الكوارث تم تنسى بعدها.

نريد إجراءات الآن، نريد كذلك قرارات في الميدان، نريد إنصافا حقيقيا للصناع التقليديين وكل ضحايا الكارثة، فالكل وجد نفسه أمام خسائر مادية جسيمة وانقطاع في مصادر الدخل.

وعليه، فعليكم كحكومة أن تنصفوا هؤلاء التجار بمقاربة شمولية، تتجاوز الحلول الظرفية والوعود الفضفاضة، عليكم الاعتراف بدورهم الاقتصادي والاجتماعي وإدماجهم الفعلي في برامج الحماية الاجتماعية وتمكينهم من التمويل عبر برامج استعجالية لإعادة الإدماج، كما أمر صاحب الجلالة نصره الله.

فالصانع التقليدي وبكل صدق لم يعد يثق في الوعود، لأنه كل مرة يسمع نفس الكلام ثم يعود ليتجرع المرارة، فالصانع التقليدي هو ركيزة الاستقرار الاجتماعي وحفظ الهوية.

وقبل أن أختم، لا بد أن أتقدم بالشكر لكل السلطات، وكذلك بالشكر الجزيل على تفانيهم في العمل ومواكبتهم لكل المراحل، رغم أن أغلب المسؤولين العموميين اليوم هم حديثو العهد في مواقعهم، ولنا الثقة الكاملة على أنهم يعملون كل ما في وسعهم لتجاوز كل التحديات لحماية حقوق التجار المتضررين لضمان كل أنشطتهم.

كما أتقدم كذلك بالشكر للمجتمع المدني وكل من ساهم في تقديم المساعدة للمتضررين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

إذن أمر للسؤال السادس موضوعه "تداعيات زلزال إقليم الحوز والأقاليم المجاورة على الصناع التقليديين".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

السي حسن شميس، تفضلوا.

المستشار السيد حسن شميس:

شكرا السيد الرئيس.

السيد كاتب الدولة المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لا يخفى عليكم أن الكوارث الطبيعية ليس ظواهر عابرة، بل تشكل امتحانا حقيقيا لقدرة بلادنا على حماية نسيجها الاجتماعي والاقتصادي، خاصة الفئات الهشة التي تعتمد في عيشها اليومي على أنشطة تقليدية مثل فئات الصناع التقليديين.

السيد الوزير،

كان أملنا اليوم نتحدثو معكم على المجهودات الجبارة اللي قامت بها الحكومة لفائدة الصناع التقليديين المتضررين من زلزال الحوز، والتي ندعوكم إلى المزيد من المواكبة والدعم والنهوض، لا سيما في برامج التأهيل والدعم التقني والمواكبة عبر التكوينات.

لكن هنالك مأساة جديدة تفرض نفسها اليوم، وهي التي عاشتها مدينة أسفي في الأيام الأخيرة إثر التساقطات المطرية التي اجتاحت المدينة، واللي تسببت في خسائر مادية وبشرية مهمة، حيث فقد عدد من الصناع التقليديين أهلهم والورشات ديالهم والأدوات ديال العمل ديالهم والمخزونات من منتوجات، كما تعطلت سلاسل الإنتاج والتسويق، وبذلك توقفت مصادر الدخل الوحيدة لأسر تعيش أصلا في أوضاع اجتماعية هشة، وتعتمد على الصناعة التقليدية كمورد رزق وحيد، حيث ترتبط الصناعة التقليدية في هذه المدينة بمصدر عيش أسر بأكملها، إيلا ما كانش المعيل الرجل تتكون المرأة أو لا تيكون الولد ديالو.

بالمناسبة، تنبغيو نشكرو جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، اللي أعطى التعليمات ديالو للحكومة باش تنزل برنامج حكومي استعجالي، من أجل تأهيل هاذ المناطق المتضررة من الفيضانات.

وبالمناسبة تنبغيو نشكرك، السيد الوزير، اللي كنت على اتصال وتواصل معنا منذ الساعات الأولى من هاذ الفاجعة، وبالمناسبة كذلك السلطات العمومية اللي ساهرة على المواجهة ديال هاذ الآثار الاستعجالية ديال هاذ الفيضانات.

اليوم، التنزيل ديال البرنامج الحكومي خص يكون التعجيل به، السيد الوزير، على اعتبار الوضعية الهشة التي يعاني منها الصناع التقليديين ضمن عملية التأهيل، أن هاذ البرنامج اليوم هو فرصة مقاربة أكثر دقة واستهداف، يراعي الخصوصية ديال النشاط ديالهم وطبيعة الخسائر التي تكبدوها.

ولا يمكن جبرها فقط عبر تعويضات ودعم ظرفي، بل تتطلب برامج مواكبة متخصصة لإعادة إدماجهم في الدورة الإنتاجية.

اليوم الصناع التقليديين بإقليم أسفي، السيد الوزير، في حاجة إلى مواكبة قوية ليست مواكبة مالية، بل مواكبة نفسية ديال معنويات الناس اللي شافت الموت بعينيها ورجعت، كذلك إلى رؤية واضحة للتأهيل ديال الورشات ديالهم والتيسير ديال الولوج للتمويلات باش عاود يستاعدو للعمل ديالهم، وكذلك من فضاءات آمنة ومهيكلة تخفف من حدة الأزمة اللي مرو منها.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، المكلف بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الرئيس،

السيد المستشار،

أولا، لا بد من أن نجدد يعني الرسالة لأبناء أسفي أن تعامل الحكومة مع هاذ المدينة، باستحضارها على أساس أنها مدينة عاصمة قبائل عبدة، لها مكانتها داخل تاريخ وطننا ولها حاضر إن شاء الله وسيكون لها مستقبل أفضل، بفضل العناية ديال سيدنا الله ينصرو، بفضل المجهودات اللي تيقومو بها جميع المتدخلين.

هاذي فاجعة ألمت بمدينة أسفي، أزيد من 65 مليمتر في لحظات غير مسبوقة، وهمت منطقة بعينها محددة، خلفت خسائر في الأرواح وكذلك في هاذ المحلات ديال الصناع التقليديين.

كما قلتو، السيد الرئيس، احنا الفرق ديالنا، سواء الإدارة الإقليمية أو الجهوية، وانتوما بصفتكم رئيس غرفة والإخوان ديال الغرفة كلهم كانو منذ اللحظات الأولى مواكبين لهاذ الحدث، وواكبناه معهم لحظة بلحظة، وكذلك مثل ذلك من اشتغال ميداني والتفعيل ديال التوجيه ديال جلالة الملك من أجل أن هاذ الصناع التقليدين يتم المواكبة ديالهم في الإصلاح ديال المحلات ديالهم، وكذلك نواكبوهم من بعد الإصلاح باش يرجعو للدينامية الاقتصادية ديالهم.

فكذلك بغيت نأكد على أنه المجهودات اللي تدارت من طرف كتابة الدولة ومن طرفكم أدت إلى أنه نخففو من الوطء ديال هاذ الكارثة، كانت غتكون أكثر لو كان ما تدارتش هذيك القرية ديال الخزف ديال الفخار، اللي تخصت لها 80 مليون درهم واللي ساهمتو معنا باش الناس اللي كانو تيشتغلو في هذاك التل ديال الفخار، واللي ازيد من 100 ورشة، يعني مئات - لا قدر الله - ديال الأرواح اللي كانت مهددة، ولكن جاب الله أنهم انخرطو معنا في هاذ الورش ومشاو لواحد الفضاء اللي تيحترم القيمة ديال الناس ديال أسفي والإنتاج ديال الفخار 80 مليون درهم، 101 ديال لمحلات اليوم اللي دخلو لها الصناع التقليديين ديال الخزف، مجهزة بأحدث التجهيزات، أفرنة..

الناس ديال الفخار فأسفي ما كانوش تيخدمو في هاذ الوقيتة في السنة وقيتة البرد، اليوم خدامين بفضل هذ الإجراءات اللي تدارت وبفضل كذلك 7 مليون درهم اللي تخصصت لدار المرأة الحرفية في أسفي، تدارت كذلك التشغيل لهاذ التشغيل والتسيير ديال 5 مليون درهم ديال دار الفخار.

إذن إجراءات كثيرة كانت تدارت قبل، واليوم، السيد الرئيس، أؤكد لكم بأنه التتبع ديال هاذ الملف تيحظى بأولوية لدى كتابة الدولة، تفعيلا للتوجيهات..

الشكر موصول للفرق اللي تتشتغل إلى هاذ اللحظات مع السيد العامل، مع السيد الوالي، مع أطر وزارة الداخلية من أجل التفعيل الفوري لهاذ التعليمات ديال سيدنا، الله ينصرو.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال السابع موضوعه "تقييم وضعية قطاع الصناعة التقليدية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

تفضلوا مولاي ادريس.

المستشار السيد مولاي إدريس الحسني علوي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نسائلكم عن خلاصة تقييم وضعية الصناعة التقليدية والتدابير المتخذة لتطويرها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، المكلف بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

شكرا مولاي إدريس، شكرا جزيلا، واخا هاذ السؤال هذا الإجابة عليه ما تكفيش 3 دقائق، لأن تقييم ديال قطاع بهذا الحجم، القطاع اللي كما قلتو تيشغل وكيما تتعرفو 2.6 مليون بإشكاليات بتراكمات، بطموح كبير.

اللي نقد بعجالة نعرج عليه هو 4 ديال المحاور أساسية في التقييم ديال القطاع.

المسألة الأولى مسألة الهيكلة، ومشكورين - كما قلت - مع السادة رؤساء وأعضاء الغرف المهنية تنشتغلو من أجل إحداث هذه الهئات الحرفية لتنظيم القطاع.

المسألة الثانية هو الاستفادة من الورش ديال الحماية الاجتماعية، السادة المستشارين تكلمو على الهشاشة الاجتماعية ديال الصناع التقليديين، فبالتالي باش يستافدو من الورش الملكي ديال الحماية الاجتماعية، كاين سجل وطني إلكتروني ما فيهش تعقيدات اللي ممكن الصانع التقليدي يدخل ويتسجل في لحظات وتكون عندو الحماية الاجتماعية ديالو، ويأدي واحد المبلغ أدنى من بين المبالغ ديال الاشتراك اللي كاينة لجميع الفئات اللي هو حد أدنى ديال هاذ الاشتراك الشهري، وتيستافد من نفس سلة العلاجات اللي كاينة عند النظراء ديالو في قطاعات أخرى.

المسألة الثالثة هي المسألة ديال البطاقة المهنية، اللي تنشتغلو عليها اليوم باش نعطيو للصانع التقليدي وضعية اعتبارية.

واليوم راه كنظمو قافلة المهني اللي كتجول جميع جهات المملكة، كانت الأسبوع الماضي عندكم في فاس، اليوم الصباح راه كاينين في أكادير مع شركاء كتابة الدولة من أجل أنهم يشرحو للصناع التقليديين بشكل مباشر هاذ الامتيازات اللي كتمنحها البطاقة ديال الصانع التقليدي واللي فيها امتيازات تفضيلية في واحد العدد ديال.. في التمويل البنكي، في المسألة ديال النقل السككي، النقل الطرقي، إرسال البضائع ديالهم، الاستفادة من الدعم في الإنتاج، الدعم ديال المادة الأولية، وتنشتغلو كذلك على المسألة ديال تحفيز الاستثمار في قطاع الصناعة التقليدية، لأن إيلا بغينا الاستدامة وبغينا خلق فرص الشغل، كاين هاذ المرسوم اللي دارتو الحكومة لتحفيز المقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا واللي دمجت فيه القطاع ديال الصناعة التقليدية للاستفادة.

كنشجعو الصادرات هاذ الشهر، حققنا رقم قياسي جديد ديال 1.14 مليار ديال الدرهم في صادرات الصناعة التقليدية، فدخلنا القطاع ديال الصناعة التقليدية باش يستافد من المنحة اللي كتعطيها الدولة لتحفيز الاستثمارات.

كنشتغلو على منظومة التكوين المهني، على منظومة تسجيل العلامات ديال الجودة باش نعطيو(les labels) باش نميزو الصناعة التقليدية ديالنا.

كنشتغلو كذلك على التصديق على المكتسبات ديال الصناع التقليديين وكنشتغلو من أجل تعزيز الإطار القانوني للقطاع، خاصة الملف ديال مراجعة النظام الأساسي الخاص بغرف الصناعة التقليدية، فهاذو باقتضاب مجموعة من الأوراش في تقييم قطاع الصناعة التقليدية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، مولاي إدريس الحسني علوي.

المستشار السيد مولاي إدريس الحسني علوي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير،

في إطار التفاعل مع جوابكم، نود التأكيد في الفريق الحركي على ما يلي:

أولا، ندعوكم، السيد الوزير، ومن خلالكم الحكومة للتدخل العاجل لمساعدة وتعويض الصناع التقليديين بأسفي عن خسائرهم الجسيمة جراء الفيضانات الأخيرة.

ثانيا، من باب الموضوعية، ننوه بالمجهود الذي تبذلونه، السيد كاتب الدولة، لتأهيل وتطوير قطاع الصناعة التقليدية، ورغم ذلك في هذا القطاع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لازال يعاني التهميش ويواجه منافسة المنتوج الأجنبي، وهو واقع تعكسه الميزانية الهزيلة المخصصة للقطاع في القانون المالي لسنة 2026 على غرار القوانين السابقة وتجسيد ذلك مكانته التأخير ضمن الأولويات الحكومية وترسيخات السياسة الحكومية المتعددة والتي تبقى دون مستوى، انتظارات الصناع التقليديين في ظل تعدد إشكاليات القطاع وغياب الحلول العملية.

ثالثا، السيد الوزير المحترم، أمام هاذ الوضعية الصعبة، فالحكومة مطالبة اليوم بدعم الصناع التقليديين على غرار دعمها لقطاع السياحة وقطاع النقل وقطاع الفلاحين الكبار، والفلاحين، ومربي الماشية ومستوردي الأغنام والأبقار.

كما أنها مطالبة كذلك بدعم المواد الأولية والمحروقات لتخفيف العبء على الصناع التقليديين، في ظل ارتفاع الأسعار في الأسواق؛

رابعا، السيد الوزير، نظرا لأهمية التكوين والتأطير في إنعاش حرف الصناعة التقليدية والحفاظ عليها، فإننا نتطلع إلى سياسة عمومية منسوجة على مستوى التكوين المهني لتكوين الصناع التقليديين، كما نتطلع إلى مزيد من المجهودات لحل إشكالية تسويق المنتوج التقليدي، عبر مزيد من المعارض والفضاءات والمنصات الرقمية لتسويق المنتوجات وتنظيم الشركات في المعارض الوطنية والدولية وفق شروط منصات، كما نؤكد على مواصلة العمل لدعم وتأطير الجمعيات والتعاونيات وتنظيم الصناع التقليديين.

وفي الختام، نجدد دعوة الحكومة من خلال.. إلى التعجيل بمراجعة النظام الأساسي لغرف الصناعة التقليدية لتطوير أدوارها وصلاحياتها وتقوية إدارتها والرفع من ميزانيتها.

وشكرا السيد الوزير، أنك في الحقيقة ملي تقلدتو هاذ المنصب ديال الوزارة شفنا الخيرات، والحمد لله، تتخدمو وراكم تتبذلو المجهودات.

وتنشكركم جزيل الشكر.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الثامن موضوعه "سبل تعزيز المعارض الوطنية والجهوية لتشجيع تسويق منتجات الصناعة التقليدية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

السيد الرئيس، السي عبد السلام اللبار.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

الأخوات والإخوة،

السيد الوزير،

ما هي السبل لتعزيز المعارض الوطنية والدولية والجهوية والإقليمية كذلك، لتسويق بضاعة أو منتوجات الصناعة التقليدية؟

مع الشكر.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، المكلف بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا للمستشار الرجل الفاضل السي اللبار على هاذ السؤال المهم.

ومن هاذ القاعة إلتقطت رسائلكم مرارا، فهاذ المسألة ديال ضرورة تعزيز هاذ المعارض لأنها تتشكل فرصة لتسويق المنتوجات ديال الصناع التقليديين، خاصة الفئة اللي هي محتاجة لهاذ النوع ديال المبادرات باش تسوق صناعتها التقليدية.

هاذ السنة الفارطة ولله الحمد مع رؤساء الغرف مشكورين، وفرنا لهم الإمكانيات والمنحة ديالهم، الدعم ديالهم وصلهم في الوقت باش يقدرو يديرو هاذ المعارض في الفترة الصيفية، أن كان تأخر عليهم هاذ الدعم اللي تيتعطى للمعارض وما كانوش تيقدرو في الفترة الصيفية اللي تتشهد رواج أنهم ينظمو هاذ المعارض.

هاذ السنة إلى حدود اللحظة استطعنا أنه ننظمو أزيد من 70 معرضا بمتوسط 6 معارض لكل جهة، وبالإضافة إلى المعارض ديال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني اللي تنظمهم مع الجهات، وتنشفو اليوم واحد الدينامية على مستوى الأقاليم، الغرف تتنظم هاذ المعارض ديالها على المستوى يعني كل إقليم، وعاد المعارض الجهوية.

وهاذ المعارض اليوم اللي كاينة بالموازاة مع (la CAN[4]) فما عشناش ولو لحظة فراغ خلال هاذ السنة أو هاذ الشي - كما قلت - تيرجع فيه الفضل للانخراط ديال المهنيين، انخراط أبناء القطاع في الغرف المهنية، وكذلك مؤسسة "دار الصانع" اللي دارت تقريبا واحد 6 د المعارض على المستوى الدولي، والغرف اللي اعطينها الامكانية اليوم أنها تخرج على المستوى الدولي.

فاللي كنشوفو اليوم غرف اللي استطعت أنها تنظم معارض ديالها فإسبانيا، فرنسا، فدبي، فالرياض، يعني مجموعة من المبادرات اللي ولينا كنحفزوها باش يمشيو، قبل كانت كتمشي غير المؤسسة ديال "دار الصانع".

اليوم فتحنا المجال المهني، كنواكبهم، كتواكبهم المؤسسة ديال "دار الصانع"، باش يكون الجودة فهاذيك المعارض، والحمد لله أنه اليوم حققنا واحد الرقم ديال 2.5 دالمليون زائر لهاذ المعارض، 52 مليون درهم كرقم معاملات، وبالإضافة كذلك إلى أزيد من 4000 مشاركة ومشارك دون - كما قلت - الإحصاء ديال هاذ المعارض اللي كاينة فهاذ اسميتو.. كاين مازال خصاص، مازال خصنا نعززو هاذ المشاركات سواء على المستوى الداخلي أو على مستوى خارج أرض الوطن.

كاين واحد القضية أخرى، هو بسطنا المساطر، اليوم المشاركة

[4] Coupe d'Afrique des Nations de football.

فالمعارض كتكون بشكل إلكتروني، كانوا قبل كثرت الأوراق، خصو يجي للرباط يقدم ولا خصو يمشي لواحد البلاصة، اليوم بشفافية دايرين مجموعة من المعايير اللي فيها المعيار ديال التسجيل في السجل الوطني باش نحفزو الناس أنهم يتسجلو، فيها المعايير اللي كتحترم السلامة الصحية، كنعطيو الأولوية للصناع التقليديين اللي عندهم الشارات، سواء الشارة الجهوية أو الشارة الوطنية باش نحفزو يعني الصناع التقليديين يديرو هاذ الشارات.

وبالتالي، اليوم كاين ضمان واحد العدالة مجالية وكذلك أنه ما يكونش نفس الأسماء هوما اللي كيشاركو دائما، كنحولو نوسعو العدد، أنا حريص على هاذ المسألة ديال أنه تتاح الفرصة لأكبر عدد ممكن.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السي عبد السلام اللبار.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

نفس الشكر أكثر للسيد الوزير المحترم، على هاذ التوضيحات وعلى هاذ المعطيات اللي اعطيتوه لنا فهاذ..

ومن خلال هاذ القبة دالبرلمان لباقي الصناع التقليديين حتى اللي مازال ما تسجلش أن الوزارة راه مستعدة للاستقبال والتوعية والتأطير كذلك.

علاش، السيد الوزير، اسمعنا الهضرة ديالكم؟ وكنشكركم على الاجتهادات اللي كتمارسوها وباينة، حيث التدخل ديال السادة المستشارين والمستشارات، اللي كيثنيو على هاذ المجهودات اللي كتبذلوها، راه ماشي ساهل، راه "ما اجتمعت أمة على ضلال"، هذا واحد الشيء اللي كنفتخرو به.

وخصنا نعرفو اليوم، خصنا التوجهات السامية لجلالة الملك، اللي كتعتني بكل القطاعات، خاصة هاذ الصناع التقليديين، ونظرا للهشاشة، ونظرا أن اليوم راه احنا غنفتاقدو واحد الذخيرة مغربية، اللي أن هي فيها ذيك البصمة دالمغرب، راه بزاف ديال الحرف غادي نفقدهم إيلا ما تداركناش، وهذا ماشي موجه لوزارتكم، بل للمغاربة كاملين، اللي بإمكانو يساعد باش نهضو بالصناعة التقليدية راه غادي يكون المغرب كلو غادي يكون مشكور، الله يزيد يشكرو، وننوهو، راه بقينا محسودين، ما قلتش مغبوطين، راه احنا محسودين والمنافسة على أشدها، ها القفطان، ها النقش على الخشب والجبس.

ها احنا ولينا خصنا ندافعو على أصالتنا، ندافعو على ما ورثناه من أجدادنا وأبائنا، فالدرازات راهم مشاو، دابا إيلا قلت لولدي قلت اشنو هو النزق؟ راه ما يعرفشي اشنو هو النزق؟ شنو هو الدراز؟ راه ما نعرفوهش، البرشمان، القيطان، هاذ السفيفة اللي كانت كتصوب باليد بواحد النخوة، اليوم الماكينة، راه الآلات سهلو المأمورية من جهة، ولكن غادي يفقدونا ما هو أحسن ما كاين فالصناعة التقليدية اللي هي العمل اليدوي.

الله يوفق السيد الوزير، مشكورين، والدعم الكامل للمجهودات اللي كتبذلوها.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السؤال التاسع موضوعه "دعم الصناع التقليديين".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لتقديم السؤال.

السيد عبد الإله السيبة تفضلوا.

المستشار السيد عبد الإله السيبة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عن دعم الصناع التقليديين نسائلكم السيد الوزير؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الإجابة.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، المكلف بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدات والسادة المستشارين.

السيد المستشار المحترم،

دعم الصناعة التقليدية وهنايا ما يفوتنيش نتكلم أثرتوها في سؤال سابق واليوم عندها علاقة بهذا السؤال وعندها علاقة بالتدخل ديال السيد المستشار المحترم هو المسألة ديال دعم الصانع التقليدي في مواجهة المنافسة وفي مواجهة المكننة.

هاذ الموضوع يحتاج إلى نقاش، لأن اليوم المكننة والإدماج ديال هاذ

التقنيات وهذا، أصبح يعني واحد الأمر كيطرح نفسو، فبالتالي محتاج إلى نقاش أكاديمي، نقاش بين المتدخلين باش نعرفو أشنو هما الحدود ديال المكننة، وأشنو كيفاش غنحميو هاذ الصناعة التقليدية وأشنو هي السبل ديال الحماية، الجانب التشريعي، الجانب التوعوي، واحد العدد ديال الأمور.

لأنه هاذ الموضوع تثار بحدة مؤخرا، وهاذ الأسبوع الماضي ففاس نظمنا واحد اليوم دراسي بمشاركة أزيد من 500 صانع تقليدي، أساتذة جامعيين، خبراء، أكاديميين، وطرحنا النقاش ديال المكننة، وكانوا تدخلات غنية وغنية جدا وتوصيات اللي اليوم كاينة لجنة على مستوى كتابة الدولة كدرسها باش نشوفو أشنو هما السبل القانونية التشريعية لحماية المنتوج ديالنا الوطني، واشنو هي الحدود اللي ممكن اليوم تدخل فيها المكننة لتيسير الأمور ديال الاشتغال.

المكننة اليوم أمر واقع، ولكن ما خصهاش تقيس لنا العمل اليدوي اللي هو السر ديال هذا.. لذلك، كاينة أمور لحماية الصناعة التقليدية الوطنية:

أولا، المسألة ديال الشارات الوطنية اللي اليوم كنحاولو نوسعو العدد ديال الوحدات اللي كنديرو لها الزيارة وكنعطيوها الشارة.

كاين المسألة ديال حماية المادة الأولية، توفير المادة ديال الطين للناس ديال الزليج، توفير المادة ديال الجلد، توفير المادة ديال الدوم، هاذ المواد كلها الأولية، مواد المعادن، عندنا اليوم اتفاقيات مع الشركاء ديالنا باش توفير هاذ المادة بثمن مناسب وكذلك بجودة.

المسألة ديال حماية الصانع التقليدي من تقلبات الزمن عن طريق الإدماج ديالو في الورش ديال السجل الوطني وفي الورش ديال الحماية الاجتماعية باش تكون عندو (mutuelle) ديالو.

المسألة ديال تحفيز الوصول إلى الأسواق - باش كما قلت - ما تبقاش واحد الفئة بوحدها هي اللي كانت يعني كتستافد من..

اليوم ألا، خصنا نوفرو سواء الولوج للأسوق الوطنية والمتاجر الكبرى والأسواق الدولية، وكذلك تعزيز هاذ المسألة اللي قلت ديال الصادرات والاستثمار فهذا..

رقم المعاملات المطلوب اليوم باش نحفزو هاذ المقاولات ديال الصناعة التقليدية هو مليون درهم، يعني عوض 2 دالمليون اللي كاينة في باقي المقاولات، كنراعيو للحجم ديال هاذ المقاولات الصغرى.

بالإضافة كذلك إلى الإدماج ديالهم في القطاع ديال الصادرات كما تكلمت.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الإله السيبة:

السيد الرئيس المحترم،

شكرا السيد الوزير على تفاعلكم الإيجابي.

ويشرفني أن أتدخل باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب بخصوص الموضوع المتعلق بدعم الصناع التقليديين.

ونؤكد من جديد أن قطاع الصناعة التقليدية لا يمكن التعامل معه كقطاع ثانوي أو هامشي، بل هو ركيزة اساسية من ركائز الاقتصاد الوطني ومجال حيوي لتشغيل فئات واسعة من المواطنات والمواطنين، ومكون أصيل من مكونات الهوية الثقافية والحضارية لبلادنا.

فرغم الإعلان عن برامج ومخططات لدعم قطاع الصناعة التقليدية، إلا أن الواقع الميداني يكشف عن عدة إكراهات أساسية من بينها:

- إقصاء عدد كبير من الصناع التقليديين، خاصة الصغار والمشتغلين بشكل فردي أو داخل ورشات بسيطة، من الاستفادة من هاذ البرامج هاذي؛

- اعتماد شروط ومعايير لا تتلاءم مع خصوصيات قطاع الصناعة التقليدية اجتماعيا ومجاليا؛

- محدودية الولوج إلى الأسواق الوطنية والدولية؛

- ضعف المواكبة في مجالات تثمين والتسويق الرقمي.

وهاذ الشي تيأدي إلى تأثير هاذ الإكراهات سلبا على مداخيل الصناع واستدامة أنشطتهم.

كما نود، السيد الوزير المحترم، أن نشير إلى إشكالية مقلقة أفرزها تعميم التغطية الصحية والمتمثلة في لجوء عدد كبير من الحرفيين والصناع التقليديين إلى التشطيب على أنفسهم من سجلات الصناعة التقليدية، تفاديا للأعباء المالية المترتبة على الانخراط، أو بسبب عدم وضوح مساطر الاستفادة، وضعف الملاءمة بين مداخيلهم الهشة ونظام المساهمات المعتمدة، وهو ما يشكل مفارقة حقيقية، حيث يتحول ورش وطني اجتماعي يفترض أن يعزز الحماية والاستقرار الاجتماعي إلى عامل إقصاء غير مباشر يهدد بإخراج فئات واسعة من القطاع المنظم ويكرس الهشاشة، بدل الحد منها.

وانطلاقا مما سبق، يدعو فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب إلى اعتماد مقاربة تشاركية حقيقية، تقوم على إشراك التنظيمات النقابية والهيئات المهنية الممثلة للصناع التقليديين في إعداد وتتبع وتقييم السياسات العمومية الموجهة للقطاع، وضمان عدالة مجالية واجتماعية في تنزيل برامج الدعم، وتبسيط المساطر وتعزيز آليات

المواكبة والتأطير والتكوين المستمر.

وفي الختام، نؤكد في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب أن النهوض بالصناعة التقليدية يمر عبر جعل الصانع التقليدي في صلب السياسات العمومية، وصون كرامته المهنية وتحسين ظروف عيشه وعمله بما يضمن لهذا القطاع القيام بدوره الكامل في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

السؤال العاشر موضوعه "الحوار الاجتماعي القطاعي".

الكلمة لأحد المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال.

السيد المستشار المحترم السي خليهن الكرش.

تفضلوا.

المستشار السيد خليهن الكرش:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

أولا، نتقدم باحر التعازي باسم الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والنقابة الوطنية للصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني بكل مكوناتها بأحر التعازي وأصدق مشاعر المواساة إلى أسر ضحايا فاجعة فاس وفيضانات أسفي وغيرها من الأقاليم، وإلى الحرفيين بقطاع الصناعة التقليدية المتضررين من هذه الأحداث الأليمة التي هزت الضمير الجماعي، ونؤمن أنه لا يمكن أن نتجاوز هذه المأساة بدون ربط المسؤولية بالمحاسبة ومحاسبة أي مسؤول على تقصيره، مما أدى إلى هذا العدد من الشهداء المغاربة.

أولا، يواجه قطاع الصناعة التقليدية عدة إشكاليات هيكلية أبرزها غياب استراتيجية واضحة لتنميته عبر الحكومات المتعاقبة والارتجالية في تطبيق السجل الوطني والتغطية الصحية للصناع، مما سبب ارتباكا وضغطا على المرافق الإدارية في ظل الخصاص المهول في الموارد البشرية وإغراقها بمجموعة من المسؤوليات في غياب كامل لأي شكل من أشكال التحفيز، لا على مستوى الزيادة في الأجور والتعويضات وضعف الخدمات الاجتماعية، بما يتطلب التعاطي الإيجابي مع المطالب المشروعة لموظفي قطاعات الصناعة التقليدية من أجل تحسين الوضعية الاجتماعية لمواجهة ارتفاع متطلبات الحياة اليومية، ولن تنجح أي استراتيجية بدون الاعتماد على الموارد البشرية اللي هي أساس نجاح أي استراتيجية قطاعية.

لذا نسائلكم السيد كاتب الدولة، حول الحوار الاجتماعي القطاعي لحل جميع هذه الإشكاليات؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، المكلف بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

أولا، لا بد ما تفوتنيش الفرصة باش نحيي من خلالكم عن جميع الشركاء ديالنا الاجتماعيين، نقابات داخل قطاع الصناعة التقليدية، على الانخراط ديالهم الجدي والمسؤول، كذلك في الحوار الاجتماعي اللي كنت حريص بشكل شخصي، إيمانا مني بأهمية ودور ديال جميع المؤسسات وأهمية الحوار والإشراك للمقاربة التشاركية مع النقابات داخل القطاع من أجل تجويد يعني ظروف العمل والاشتغال وتحسين الوضعية الاقتصادية والمهنية ديال الأطر اللي كتشتغل، واللي كما قلتو كنحييكم، لأنه كاين انخراط جدي وكاين حوارات اللي قمنا بها، أولا كنا حريصين على الانتظام ديال الحوار القطاع من خلال تنظيم لقاءين سنويين.

كذلك تم إحداث لجان تقنية مشتركة لتتبع مخرجات الحوار القطاعي الأول على مستوى الكتابة العامة للإشراف على العام ومناقشة القضايا المطروحة، وكذلك لجنة تقنية خاصة بتتبع ومواكبة ورش إصلاح منظومة التكوين المهني في حرف الصناعة التقليدية.

كما كذلك وجهنا المصالح المركزية والترابية من أجل وضع أسس حوار اجتماعي جاد ومنتظم واحترام ضوابطه وتنزيل مخرجاته، عملنا من أجل الاستجابة لمجموعة، ما هو ممكن في هاذ المطالب وكنشتغلو يعني بحس ديال المسؤولية معهم.

وآخر نقطة اللي هاذي فرصة باش نبشر من خلالكم بها واحد الفئة اللي كانت متضررة داخل القطاع، وهي الأعوان العرضيين اللي كانو كيشتغلو في كتابة الدولة، وتم في واحد الوقت معين، تم الإدماج ديالهم وترسمو وكان عندهم مشكل يتعلق بالرواتب ديالهم بالتقاعد، اليوم وقعنا اتفاقية مع النظام الجماعي لمنح الرواتب من أجل تسوية هاذ الوضعية ديال 200 موظف ديال القطاع ديال الصناعة التقليدية وكان واحد المطلب ديال النقابات.

كيفما استجبنا للمطلب ديال المستخدمين ديال غرف الصناعة التقليدية والجامعة ديالها من خلال توقيع اتفاقية اللي كتعلق بمركزية الأجور ديالهم، أنه تأدى لهم أجور على المستوى المركزي والحمد لله

أنه تم الاستجابة، اشتغلنا مجموعين على هاذ الأمر هذا، وتم التوقيع الاتفاقية ديالو، كيفما كنشركهم اليوم في إعداد القوانين المتعلق بمراجعة النظام الأساسي ديال الغرف ديال الصناعة التقليدية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد خليهن الكرش:

شكرا السيد الوزير.

إن القطاع يعرف نقصا مهولا في الموارد البشرية والتي تشتغل في ظروف صعبة وتحت ضغط كبير.

ونؤكد لكم، السيد الوزير، أنه لحد الآن لازال تدبير الموارد البشرية بقطاعكم يعرف عدة نواقص في غياب تصور حقيقي لعلاجها، نظرا لتراكم وتهميش هذا القطاع لسنوات عدة، حيث تبقى الإجراءات المتخذة بخصوص تعويضات الموظفين والزيادة فيها، سواء فيما يخص موظفي كتابة الدولة أو موظفي غرف الصناعة التقليدية هزيلة وغير كافية، ولا ترقى للحد الأدنى المطلوب، ودون مستوى تطلعات ومهام موظفين وأطر التكوين المهني بقطاع يشرف حوالي 800 موظف فيه على تأطير ومواكبة ما يقارب مليونين ونصف مليون صانع وصانعة تقليدية على المستوى الوطني.

كما أن تدبير جمعية الأعمال الاجتماعية يعرف مجموعة من الاختلالات والتي سبق التنبيه لها مما يؤثر على جودة الخدمات الاجتماعية المقدمة.

لذا، نجدد لكم، السيد كاتب الدولة، مطالبة موظفي القطاع بالزيادة في هذه التعويضات بما يتلاءم مع المهام الموكولة إليهم، ومع ارتفاع مستوى المعيشة وتحقيق العدالة والمساواة فيها بين الإدارة المركزية والمصالح الخارجية على أساس الاستحقاق والمردودية.

وندعو الحكومة إلى إخراج المؤسسة المشتركة للنهوض بالأعمال الاجتماعية إلى حيز التنفيذ بشكل مستعجل واتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل استفادة الموظفين الممددين بالغرف المهنية من الزيادات التي سبق إقرارها، وكذلك التخفيضات الضريبية وكذا تسوية وضعيات الموظفين الدكاترة بالغرف المهنية، شأنهم شأن الموظفين بالإدارات العمومية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

إذن نشكر السيد كاتب الدولة على مساهمته القيمة معنا.

ونرحب بالسيد وزير العدل في هذه الجلسة.

وننتقل للسؤالين الموجهين لوزارة العدل حول "قانون العدول" والذي تجمعهما وحدة الموضوع.

والبداية مع السؤال الآني الأول لفريق الأصالة والمعاصرة، وموضوعه "المقاربة التشاركية في إعداد قانون العدول".

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد خليد البرنيشي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

تشكل مهنة العدول القانونية والقضائية محور إصلاح منظومة العدالة ببلادنا، سواء من حيث تطوير الإطار التشريعي أو من حيث التكوين أو التأهيل، مرورا بتعزيز الحكامة والتدبير والتخليق، حيث أن تحديث هذه المهن يرفع من نجاعة وفعالية العمل القضائي ويعزز من الثقة في العدالة.

وفي هذا السياق، نجدد اعتزازنا وتنويهنا بالدينامية التشريعية غير المسبوقة، التي تقومون بها، وكذلك بالمنهجية التشاركية التي اشتغلتم بها، السيد الوزير المحترم، مع جميع المتدخلين، كل في مجال اختصاصه، وخصوصا مع السيدات والسادة البرلمانيين، وكذلك من أجل تعزيز جودة القوانين التي تدخل في صميم تحديث منظومة العدالة وجعلها أكثر فعالية وقابلية للتطبيق.

السيد الوزير المحترم،

لقد حظي مشروع إصلاح مهن العدول بنفس المقاربة التشاركية لتعزيز نجاعة مهنة العدول وتقوية مسؤوليتها، لكن المفارقة الغريبة التي تدعو بالحق إلى الاستغراب، هي أن هذا المشروع الذي أخذ بالملاحظات العميقة للمهنيين والمعنيين، وتتبعنا للمواقف المؤيدة والواضحة من الهيئة الوطنية للعدول والإشادات المنهجية بالمقاربة التشاركية التي اعتمدتها وزارة العدل خلال إعداد ومناقشة مشروع القانون المتعلق بمهنة العدول.

حيث كانت الهيئة الوطنية للعدول شريكا حقيقيا في المراجعة الفعلية للمقتضيات الواردة في المشروع الذي قدمته وزارة العدل، وسجلت ارتياحا للمقاربة التي اعتبرتها تجسيدا حقيقيا للديمقراطية التشاركية، وأكدت حرص الوزارة على الارتقاء بمهن العدول، من خلال الاستماع إلى المهنيين، رغم كل ذلك وبكل أسف، يصعب اليوم فهم بعض الأصوات النشاز التي أثارت انتقادات للمشروع أكثر من المعنيين أنفسهم.

لذا نؤكد لكم، السيد الوزير المحترم، دعمنا الكامل ليس لهذا

المشروع فقط، بل لمواصلة تنزيل المخطط التشريعي لوزارة العدل برمته، بما يتطلب من عمل دؤوب وجرأة وشجاعة، لأن إصلاح منظومة العدالة بشكل جماعي يتطلب انخراطا مسؤولا لكل الأطراف.

كما يحتاج إلى توافق وبعض التنازلات، لأن الإصلاح، كما تقولون دائما السيد الوزير، لا يتم برضى الجميع وأن العدالة تحتاج إلى قرارات شجاعة، ولو كان مكلفا سياسيا.

وفقكم الله السيد الوزير.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

السؤال الآني الثاني موضوعه "المقاربة التشاركية في إعداد قانون العدول".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

مولاي المصطفى.

المستشار السيد مولاي المصطفى العلوي الإسماعيلي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

عن المقاربة التشاركية في إعداد قانون العدول، نسائلكم؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد وزير العدل للإجابة على السؤالين المتعلقين بقانون العدول.

عبد اللطيف وهبي، وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السادة المستشارين.

أولا، وزارة العدل تفاوض المؤسسة الرسمية للعدول، بطريقة قانون رقم 16.22 نص القانون على أن وجود الهيئة الوطنية للعدول.

وأنا من قناعتي الأولى أنني أناقش المؤسسات التي ينص عليها القانون، لا أفاوض لا اللجان ولا التنسيقيات ولا شيء، لا في المجال ديال النقابات ولا في المجال ديال المهن، إذن هناك مؤسسة نص عليها قانون 16.22 هي "الهيئة الوطنية للعدول"، وهي التي لها الصفة القانونية والتنظيمية والمؤسساتية بتمثيل العدول.

التقينا 19 اجتماع مع هاذ الهيئة، عقدنا 19 اجتماع، قبل وضع القانون وبعد وضع القانون، قبل وضع القانون ما هي الملاحظات التي كانت فالقانون القديم، ثم ما هي الملاحظات اللي عندنا مع القانون الجديد.

بعد ذلك انتقلنا إلى مناقشة الموضوع في الأمانة العامة للحكومة، وعقدنا 14 اجتماعا مع جميع الهيئات مصالح الأمانة العامة للحكومة، ناقشنا معهم هاذ قانون العدول، لأن فيه واحد المجموعة ديال الملاحظات: وضعية المرأة داخل العدول، المرأة العادلة، وضعية الحقوق، ثم عقدنا اجتماعا آخر فيه حوالي 9 اجتماعات درنا مع القطاعات الحكومية، إذن درنا 19 مع الهيئة الوطنية للعدول ودرنا 14 مع مصالح الأمانة العامة، درنا 9 مع.. شوفو حجم ديال الاجتماعات اللي درنا باش خرجنا هذا القانون.

وتوصلت أخيرا برسالة شكر من السيد رئيس الهيئة الوطنية للعدول، الذي يثني فيها على هذا القانون.

البعض الآخر من داخل العدول ما عجبوش الحال بسبب بسيط ولموضوع واحد، وهو الموضوع ديال التوصل بالمبالغ المالية ديال إجراءات البيع بحال ذاكشي ديال (les notaires)، ناقشنا هذا مع الوزارات المعنية، وزارة المالية.. هناك اعتراضات من طرف جميع الجهات، كلشي عاد تعطيه مبالغ مالية، احنا عندنا مشاكل الآن مع الهيئات الأخرى، المحامون والموثقون، وكنحاول أكثر ما يمكن بأن الأموال ديال المواطن ما تمرش على يد أي واحد، تكون في المؤسسات الائتمانية والمؤسسات الائتمانية تعطيه مباشرة للجهة التي لها الحق في ذلك.

والآن هاذ الخلاف هذا طارح نفسو، وسيطالبون به، هذا قرار حكومي وقرار مؤسساتي بأنه لا يمكن أن يتم ذلك، وهاذ الخلاف راه باقي مستمر، ولكن الهيئة الوطنية للعدول اكتفت، قالت لك أودي هاذ الحقوق كلها اللي اعطيتنا راه مهمة جدا، لذلك بخلفية سياسية تنظيمية شي واحد بغى يدير اختراقات، شي واحد بغى يدير.. هذا حقو، ولكن القانون قانون المؤسسات، مؤسسات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السيد المستشار من فريق الأصالة والمعاصرة ما بقاش لكم الوقت.

الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار مولاي المصطفى.

المستشار السيد مولاي المصطفى العلوي الإسماعيلي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

طرحنا عليكم هذا السؤال من منظور اقتناعنا التام والمبدئي بأنكم منذ توليكم مسؤولية تدبير هذا القطاع، أحدثتم دينامية كبيرة

ومتواصلة، وذلك بفضل التدابير والإجراءات الحكومية التي همت تجويد الترسانة القانونية المتعلقة بقطاع العدل، والتي كانت لها أثرها الإيجابي والمباشر والملموس على منظومة العدل ببلادنا.

وفي إطار هذا النفس الإيجابي، صادقت الحكومة على مشروع قانون يتعلق بتنظيم مهنة العدول، تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية لإصلاح هذا القطاع، حيث نص هذا المشروع على فتح المجال أمام المرأة للانخراط في مهنة العدول كإجراء ثوري وغير مسبوق ببلادنا.

السيد الوزير المحترم،

إن إصلاح منظومة العدالة يعتبر جزءا لا يتجزأ من المشروع المجتمعي الديمقراطي الذي ارتضاه المغاربة جميعا، لذلك فإن مشروع هذا القانون نريده أن يعكس الدور المحوري للعدول داخل منظومة العدالة والتطورات الإيجابية التي عرفتها البنية المجتمعية المغربية والإصلاحات المؤسساتية والقانونية، لأننا نشرع أولا وأخيرا للمغاربة أينما وجدوا.

لذلك، السيد الوزير، نريد أن يحرص مشروع هذا القانون على ضمان كل المكاسب التي تحققت للعدول، وذلك لخلق مناخ إيجابي يحسن من أداء ومردودية هذه المهنة.

وفي المقابل نشدد على ضمان التكوين والتكوين المستمر لضخ دماء وكفاءة جديدة تحمل مشعل هذه المهن الشريفة، التي لها مكانة جد متقدمة داخل المنظومة القضائية بالمملكة، حيث يساهم السادة العدول في تحقيق الأمن التعاقدي وحفظ الحقوق والأنساب.

وهو ما يفرض عليكم، السيد الوزير، مواصلة العمل من أجل تحقيق المزيد من الإصلاحات الشجاعة لتحديث القطاع حتى يتمكن من مواكبة الطموحات الريادية للمملكة.

ونحن مقتنعون جدا، بأن لكم من الخبرة والتجربة الكافية ستمكنكم من إخراج هذا القانون وفق مقاربة تشاركية بناءة، لأن الهدف أولا وأخيرا بناء منظومة تشريعية تنسجم مع كل المكاسب التي تحققت ببلادنا، تحت القيادة الرشيدة لمولانا أمير المؤمنين صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير العدل:

أنا غير بغيت نقول لك الموضوع الثاني اللي مطروح مشكل في العدول هو أنه في السابق دخلنا واحد المجموعة ديال الناس اللي عندهم الدكاترة باتفاق مع العدول، جلست مع العدول ودرنا خارطة، اتفقنا معهم، ودخلت واحد 200 ولا 300، ذاك الناسخين، لأن حيدناهم في القانون وما بغيناش نخرجوهم للزنقة، قلنا ذوك الناسخين نردوهم عدول، طبعا خلقت 250 منصب شغل لذوك الناسخين ودخلتهم كموظفين في محاكم الأسرة، باش ننقذهم، لأن هاذوك شباب وعاد تزوجو، عاد دارو أطفال، عاد دارو، ما بغيناش مسألة أخرى.

شوف أنا مؤسسة رسمية، أنا حكومة كنتلاق مع المؤسسات الرسمية، الهيئة الوطنية للعدول تمثل الأمة، جلسو معهم وسمعو لهم، إيلا تبين لكم شي حاجة اللي صحيحة اللي يمكن دوز راه القانون غير مقدس نديروه، فتحو معهم المجال وجلسو معهم وإيلا قنعوكم بشي حاجة أنا ما عنديش إشكال نفتح معكم نقاش، انتوما ممثلي الأمة وأنا ما علي إلا نسمع لكم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الآني الثالث موضوعه "الهيكلة الإدارية للمحاكم".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية لتقديم السؤال.

تفضلوا السي سماعيل العالوي.

المستشار السيد سماعيل العالوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم عن الهيكلة الإدارية للمحاكم وأفق إخراجها لحيز الوجود، لما لذلك من انعكاس إيجابي متوقع على جودة الخدمات المقدمة للمرتفقين؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار،

هاذ القضية بغينا نديرو واحد الخارطة للمحكمة باش تقدم الخدمات بأسهل ما يمكن، كنلقاو المشكل بين الرقمنة وبين المؤسسات، لأن المشكل ديال وزارة العدل يغلب عليها الطابع البدائي ماشي الطابع الرقمي، بغينا نمشيو فهاذ الاتجاه وعندنا مشاكل مع الموظفين، مع

القضاة، مع المحامين، مع جميع الأطراف، هاذي سنتين ولا 3 سنوات واحنا كنشتغلو على هاذ الخارطة هاذي، لأن الخارطة ما يمكنش نديرها أنا بوحدي، الخارطة خصها تكون بتوافق مع المؤسسات وبتوافق مع مؤسسة السلطة القضائية، لأن حتى هوما كاينين في المحاكم إلى غير ذلك.

عقدنا واحد مجموعة ديال الاجتماعات ودرنا واحد اللجنة مشتركة باش نناقشو هاذ الأمور، وكذلك مع الأمانة العامة للحكومة لأنها ستصدر كمرسوم، ودرنا هاذ الملاحظات هاذو قدمناها للمصالح المنتدبة لدى وزارة الاقتصاد والمالية المكلفة بالميزانية، لأن عندها اعتراض، كتقول درتو بزاف ديال المصالح، درتو بزاف دالأقسام، وهاذ المصالح والأقسام فيهم واحد التكلفة مالية، الدولة خصها تعيد النظر فيهم، فاحنا كنحاولو نوصلو لشوية الحل باش نمشيو فيهم.

شوف، ما عرفتش أنا علاش المعامل كيصنعو 3000 سيارة وفيها 3 ديال العمال كيسيرو الروبوتات، في المحاكم ما يمكنش تدير هاذ القضية، المحاكم كل مكتب عندو واحد المهمة، عندو واحد الدور، ولكن كيفاش نديرو السهولة ديال دخول المواطن ويلقى المعلومة.

المواطن ما خصوش يجي للمحكمة، المواطن خصو يلقاها في الأنترنيت، ولكن كاينة ثاني السرية، كاينة مصالح الناس، وكاين الحياة الحميمية ديال الناس، مشكل جد معقد.

ولكن احنا كنتفاوضو وخدامين كنتفاوضو مع جميع الجهات باش نلقاو ليها شي حل إن شاء الله قبل أن أرحل من الحكومة غادي يكون هاذ الموضوع هذا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد سماعيل العالوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

تكتسي الهيكلة الإدارية للمحاكم أهمية كبرى بالنظر إلى ما تمثله من رافعة أساسية في مسار تحديث وتطوير الإدارة القضائية، وما يترتب عنها من آثار مباشرة على جودة الخدمات المقدمة للمرتفقين وعلى نجاعة العمل داخل المحاكم، خاصة في ظل تعاظم حجم القضايا وتشعب المهام الإدارية والتقنية.

غير أننا نسجل، السيد الوزير، ومع كامل الاسف التأخر والتردد اللذين يواكبان اعتماد هذه الهيكلة وإخراجها إلى حيز الوجود، رغم كونها مطلبا مهنيا ملحا وضرورة تنظيمية لا تحتمل المزيد من الانتظار.

فقد شكل قانون التنظيم القضائي الجديد مدخلا مهما لاعتماد هذه الهيكلة من خلال تنصيصه على إحداث رؤساء مصالح يساعدون رؤساء كتابة الضبط وكتابة النيابة العامة في مهامهم، ولا سيما فيما يتعلق بتوزيع الأشغال وعقلنة التدبير الإداري وتحسين استقبال المتقاضين وتيسير ولوجهم لخدمات العدالة، غير أنه ورغم مرور مدة غير يسيرة على إقرار هذا القانون، ورغم ما عبرتهم عنه سابقا من التزام صريح بإخراج هذه الهيكلة خلال السنة المنصرمة، فإن الواقع لايزال على حاله، السيد الوزير.

إن غياب هيكلة إدارية واضحة ومتدرجة داخل المحاكم، ينعكس سلبا على جودة الأداء الإداري وعلى تدبير الزمن القضائي وعلى حسن توزيع الأشغال بين مختلف الموظفين، كما يرهق المسؤولين الإداريين بمهام تفوق طاقاتهم التنظيمية.

ومن غير المقبول في هذا السياق، أن تظل وزارة العدل استثناء مقارنة بباقي القطاعات الحكومية، التي تتوفر مصالحها الخارجية على هياكل متعددة، ورؤساء مصالح وأقسام، في حين يناط برئيس كتابة الضبط، في عدد من المحاكم، الإشراف المباشر على أكثر من 100 موظف، دون وسائط تنظيمية أو مستويات تدبيرية مساعدة.

وعليه، فإننا نتطلع إلى تسريع إخراج الهيكلة الإدارية للمحاكم، بما ينسجم مع روح قانون التنظيم القضائي، ويستجيب لمتطلبات الحكامة الجيدة ويحسن جودة الأداء الإداري والقضائي ويعيد الاعتبار للعنصر البشري داخل المحاكم، باعتباره ركيزة أساسية لأي إصلاح حقيقي لمنظومة العدالة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

إذن ننتقل إلى السؤال الرابع موضوعه "الحماية الخاصة من سوء استعمال وسائل التواصل الاجتماعي".

الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

السي عبد القادر الكحيل، تفضلوا.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين الكرام،

في زمن صارت فيه الشاشات نوافذ على العوالم، والكلمات جسورا تعبر المسافات، وجد الإنسان نفسه حاضرا في كل مكان وغائبا عن ذاته

أحيانا، عصر رقمي لا ينام، تتدفق فيه الصور والمعطيات كما تتدفق فيه الأنهار، غير أن صفاء هذه الأنهار كثيرا ما تعكره أيادي خفية، لا تراعي حرمة الخصوصية ولا قدسية الحياة الخاصة.

لقد أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي جزء من نبض يومنا، نلجأ إليها للتقارب ولتقاسم الفرح، ولنسج خيوط التواصل، لكنها حين تشاء ممارستها تتحول من فضاء للحرية إلى مجال للاختراق، من وسيلة للتعبير إلى أداة للتجسس والتشهير، حيث تجمع المعطيات دون إذن، وتنتهك الأسرار دون استئذان، وتعرى الحياة الخاصة أمام أعين لا تعرف للخصوصية معنى.

وإن أثار هذه الانتهاكات لا تقف عند حدود الشاشة، بل تمتد إلى عمق النفس الإنسانية، فتزرع الخوف وتضعف الثقة وترهق الأرواح بقلق صامت، وتشوه العلاقات الاجتماعية والمهنية، حتى يغدو الإنسان غريبا في فضاء يفترض أن يكون آمنا.

ولا يسعنا في هذا المقام، إلا أن نثمن الجهود التي بذلها المشرع المغربي من أجل حماية الخصوصية داخل الفضاء الرقمي، غير أن سرعة التحول التكنولوجي تجعل القوانين مهما بلغت حكمتها في مواجهة واقع متحول لا يستقر على حال، فالتقنية تسبق النص، والجرائم الرقمية تتخفى خلف حدود لا تعترف بالجغرافية وتفرض تحديات جديدة على التشريع وعلى وسائل الإثبات وعلى قدرات مؤسساتنا.

ومن هنا، فإن حماية الحياة الخاصة لم تعد مسألة قانونية فحسب، بل صارت خيارا حضاريا ورهانا أخلاقيا ومسؤولية جماعية، مسؤولية تستوجب رؤية شاملة تحدث النصوص وتقوي التعاون الدولي وتنمي الكفاءات الوطنية وتغرس في الوعي المجتمعي ثقافة الاحترام واليقظة الرقمية.

إننا ونحن نستحضر هذا النقاش، لا ندافع فقط عن معطيات رقمية، بل عن كرامة الإنسان، عن حقه في الصمت وعن مساحته الخاصة التي لا يجوز أن تنتهك، فلنجعل من الفضاء السيبراني مجالا للثقة، لا للخوف، وللتواصل لا للتجسس، وللتنمية لا للانتهاك، حتى تظل التكنولوجيا في خدمة الإنسان، لا على حساب إنسانيته.

وعليه نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن الإجراءات والتدابير المزمع اتخاذها لحماية الحياة الخاصة للمواطنين من سوء استعمال وسائل التواصل الاجتماعي؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير العدل:

أعتقد أنها مصيبة العصر، مصيبة، أنا شرفت أنني مثلت المملكة المغربية في عاصمة الفيتنام "هانوي" في 25 أكتوبر حول الاتفاقية الدولية لهانوي ضد هاذ وسائل التواصل الاجتماعي، التقيت مع وزراء العدل في العالم وكذلك رؤساء الحكومات، كلهم يشتكون، قلت لك أكبر مصيبة تتحدانا هي هاذ القضية ديال وسائل التواصل الاجتماعي.

ويقول أنه تتم حمايتها بنبل خبيث في إطار ما يسمى بحرية التعبير، يشتمك، حياتك الخاصة تتم أمام الرأي العام، ويقول أنها حرية التعبير، والمفارقة كبيرة جدا، كاينة المادة 24 من الدستور هي تتقول حماية الحياة الخاصة.

هل النصوص التي بين أيدينا الآن ترقى إلى مستوى تطبيق مقتضيات المادة 24 من الدستور؟ لا، خص توضع النصوص.

نحن في الحكومة نقطة ضعفنا هي أنه لم نأت بقانون نضع فيه نصوصا صارمة وعقوبات صارمة فيما يخص هذه وسائل التواصل الاجتماعي، هذه حياة الناس، حينما تقتل الناس معنويا واخلاقيا أمام الرأي العام، ما الفرق بين أن تقتله جسديا وتقتله معنويا؟ ما كاين حتى شي فرق، بحيث شي إنسان أو المرأة وكذا يخرج للشارع، وهنا الغريب في الأمر الآن تنسمعو عائلات تنشر الأشياء فيما بينها في الرأي العام، أو أنه بعض الجهات القانونية تخرج إلى الرأي العام وتتكلم في قضايا الناس تتخلي القاعة وتتمشي لقضايا الناس.

يجب أن نكون صارمين، وإيلا كانت الحكومة عاجزة تجيب قانون، أرجوكم انتوما ممثلو الأمة جيبو لنا شي قانون، واحنا ندافع عنه باش نطبقوه، باراكا، انتهينا، ودابا ما يقدر الواحد حتى يجلس في القهوة، ما يجلس الواحد حتى يتكلم مع شي واحد ولا مع شي وحدة، راه كارثة ولا هاذ الموضوع.

وأنا أتمنى، واحنا درناه في القانون الجنائي، القانون الجنائي مازال ما جا فيه نقاشات وخلافات، ولكن في القانون الجنائي وضعنا فيه واحد عدد النصوص فين نتوسعو فيها باش نحميو حياة الناس، نحميو المغاربة في حياتهم الخاصة.

لهذا، ما كانش ندير لك خطاب قانوني نقول لك وإنه كذا فعلا، وإنما نقول لك، نحن عجزنا على وضع قانون للحد من هذه الجرائم.

وباسم حرية التعبير تيرفعو ليا الشعارات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الخامس موضوعه "حماية قرينة البراءة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

السي المصطفى الدحماني تفضلوا.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد وزير العدل المحترم،

هو تقريبا نفس القلق الذي عبر عنه زميلي الدكتور عبد القادر الكيحل، اللي تناول موضوع حماية الحياة الخاصة داخل هاذ الفضاءات الرقمية، نفس القلق نتشاطر معه فيما يتعلق بواحد المبدأ كوني آخر، مبدأ دستوري، اللي هو قرينة البراءة.

صحيح، على أنه المشرع أنه حاول ينزل هاذ المبدأ على مستوى مشروع قانون المسطرة الجنائية، إلا أن الواقع يؤكد على أن هناك استهداف مفرط لهاذ المبدأ، فلذلك آثرنا أن نتقاسم معكم هاذ القلق داخل هاذ الفضاء، داخل هاذ البرلمان باعتباري تمثيلي للأمة، لنعرف يعني حتى الموقف ديال الحكومة واش حتى هي عندها نفس القلق.

وأكثر من ذلك أشنو التدابير الكفيلة بتعزيز هاذ المبدأ الكوني، وهاذ القاعدة الذهبية اللي مسنونة في الدستور وفي مجموعة من القوانين اللي هي قرينة البراءة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للوزير.

السيد وزير العدل:

أنبل ما يوجد في القانون السيد المستشار، السيد الرئيس المحترم.

أنبل ما يوجد في القانون هو قرينة البراءة، هو أن الإنسان عارف بأنه راه بريء حتى تثبت الإدانة ديالو، المواطن شيء مقدس، خصو يمشي في الشارع ويحترمو الجميع، السلطة تشوفو تقطع الطريق، ماشي هو اللي تيقطع الطريق، السلطة اللي خصها تقطع الطريق، هو أن المواطن عارف بأنه مادام لم يرتكب فعلا أو جرما أو شبهة راه هو نظيف وبريء، الآن بغى يقلبو المعادلة.

أولا، تتمشي للمحكمة تينشرك كاع في وسائل التواصل الاجتماعي، وتيدينوك، تيخرجو بعض المحامين غفر الله لنا ولهم، وتيقول لك توبع موكلتي بكذا وكذا، وأنت شغلك، لأن الرأي العام ما تيفهمش توبع، تيفهم أن حكم، فإذن ما تيفرقش ما بين توبع وحكم، وتتشوف في الصحافة في الصفحات الأولى متابعة فلان الفلاني، محاكمة فلان الفلاني، ونهار تيتحكم بالبراءة كيديروها صغيورة التحت، صدر حكم ببراءة فلان، صغيورة ما تيشوفها حد، هاذ الشي راه خطير فاش غادين، راه قرينة البراءة مشات.

وآخر ما جاء به الذكاء الوطني هو الإثراء غير المشروع، معناه أن أي مواطن راه مدان، راه مطعون في برأتو حتى يثبتها، وهاذي مصيبة ها هو جاي لكم مشروع اقتراح قانون غادي نجيو ناقشوه عندكم، أنا أكره الأشياء إيلا قال لي هو الإثراء غير المشروع، لأنه فيه نفاق سياسي ونفاق قانوني، المواطن عندو الحق يدير اللي بغى، الدولة تدير شغلها، لقات عليه شي حاجة تجيبو وما تفلتو، ما لقاتش عليه شاي شي حاجة تدخل سوق راسها.

الدولة تحمي المواطن وتحمي براءته وتحمي حريته، هذا هو اللي ملزم، ماشي كلشي المغاربة راه شفارة وخصنا نختارو شي واحد غدا ونعيطو لو نقول له أجي أنت قول لنا منين شريتي الكومبلي ولا منين جبتي طموبيلة ولا منين..

أما الناس المصرحين فتراقبهم بالتصريحات ديالو، حيث تيكون عندو تصريح، وتيبان بأن هنالك فرق بين ما صرح به وبين ما يملك، يمكن لنا ننقاشو معاه، نستدعوه وننقاشو معاه، ولكن إيلا كان المواطن ما هاز ما حط وتيشعر دائما أنه مهدد يعيط له شي واحد تيقولو منين جاتك شي حاجة، راه غريب، وتيقول لك لا راه وهبي مع الفساد، لأنه ضار بالإثراء غير المشروع، أنتوما اللي مع الاعتقال ومع الاضطهاد ومع الإهانة للمواطن لأنه هاذ الاثراء المشروع هو هذا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

في إطار التعقيب السيد الرئيس.

والواقع على أنه السيد الوزير، ربما على أنه ضيق علينا فيما يتعلق بمساحات التعقيب.

لأنه في الحقيقة هاذ التعبير، العجز إزاء التعاطي مع هاذ الإشكالية المتعلقة، لا فيما يتعلق بالمس بالحياة الخاصة داخل الفضاءات الافتراضية، ولا فيما يتعلق بتعزيز الضمانات المتعلقة بالحماية القانونية لقرينة البراءة، كنظن على أنه كحكومة وكبرلمان، فآخر المطاف كمشرعين يجب أن نفكر يعني في.. وبأسرع وقت ممكن، لأنه كيف ما ذكرتو الموضوع يتعلق بكرامة المواطن وكرامة الإنسان كيفما كان، وبالتالي إيلا كنا فعلا نؤمن بثقافة المؤسسات خصنا نأمنو على أنه يعني المكان الطبيعي لإصدار الأحكام، سواء فيما يتعلق بالإدانة أو غير ذلك هي المحاكم والقضاء يعني كمؤسسة، أما يعني تنصيب هاذ المحاكم الافتراضية فهاذ العوالم اللي لا تؤمن بالحدود، وهاذ الثقافة.

احنا تنعتبرو هذه ثقافة جديدة، ربما صحيح على أنه يعني التدبير القانوني لا يكفي لوحده، ولكن ربما المسألة تتعدى إلى الجوانب

التربوية، الجوانب التثقيفية، الجوانب التعليمية، كيف على أنه يجب أن نؤمن على أن هذا مبدأ على أن هذا مبدأ يعني عندو علاقة بالكرامة وبالإنسانية وبالحياة الخاصة ديال الشخص، وعلى أنه الوحيد الذي من حقه أن يصدر حكما هو القضاء.

وبالتالي مطلوب منكم كحكومة، واحنا كمشرعين، أن نبادر إلى التفكير في آليات لتعزيز هذه الحماية القانونية من المستوى الدستوري إلى المستوى الأقل اللي هو القوانين وباقي الأنظمة القانونية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير فيما تبقى من الوقت.

السيد وزير العدل:

السيد المستشار،

عندك 3 الأمور:

أولا: ذوك الجمعيات ديال الابتزاز ديال الدفاع عن المال والخوا الخاوي، هاذوك كيديرو بك شكاية ويديرو بك العجب نهار كتجيك البراءة ما كيديرو لا ندوة صحفية لا والو، ولكن نهار يديرو شكاية يديرو ندوة صحفية، وما عمر شي واحد دار ندوة صحفية قال أودي راه غلطنا في هاذ السيد اسمح لنا، ها الأولى.

ثانيا: في القانون الجنائي نصينا على مجموعة نتاع النصوص حول حماية الممارسة القضائية، علاش؟ لأن يضغط على القضاء بواحد المجموعة ديال وسائل التواصل الاجتماعي باش يصدر الحكم، هاذي المسألة الثالثة.

المسألة الثالثة، درنا في القانون الجنائي.

المسألة الثالثة نسيتها، الزهايمر جا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السؤال السادس موضوعه "تنفيذ الأحكام القضائية المحكوم بها لصالح العمال".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

تفضلوا السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

عن تنفيذ الأحكام الصادرة لصالح العمال، نسائلكم؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير العدل:

السيدة المستشارة، هاذ الموضوع حيث كتطرحوه عليا كتجيني ذيك الحالة ديال المحامي.

المحامي حينما يحرك دعوى خص فورا الشغل يمشي يحجز، يمشي يدير حجوزات باش كيضمن، لأنه هذاك الشركة أش كيدير، غير كتكون عندو أزمة مالية كيسد كيمشي يدير صعوبة المقاولة ولا كذا وكيمشي يدخل، خصو يمشي يدخل ... ليس دوري أنا كوزارة لتنفيذ الأحكام في القطاع الخاص، صعيب عليا.

ولكن هناك إجراءات أولها، هاذيك الإجراءات ديال الحجز وديال المتابعة القضائية، هذا شغل محامي اللي غيديرو للشركة.

دابا الآن انتوما كنقابات ما فكرتوش، لأنه أش كيدير المحامي في الحالة اللي كيكون عندو شي ديون عليه من طرف العمال وكيمشي كيدير صعوبة المقاولة؟ كيمشي هذاك المحامي ديال العمال، إذا كان شي محامي نيت قاد بشغالاتو كينقل في صعوبة المقاولة وكيشوف واش كاينة مبالغ مالية تحولت من الشركة إلى حساب هذاك الشخص هذا وكيمدد صعوبة المقاولة إلى أموال الباطرون، وهنا تمعلميت ديال المحامي، خصو يديرها.

أما احنا تنوفرو لهم غير الإمكانيات، معناه المفوض القضائي والإجراءات، أما هاذ الشغل ديال التنفيذ، دابا الآن فكرو لنا من الناحية القانونية وجيبو شي اقتراح مفاده أنه تنتقل حجز الأموال إلى أملاك المساهمين، هاذو واحد النهار كيربحو الفلوس من حيث نجيو نتكلمو على الخسارة كيسلت ويخليو، ما عندها حتى معنى، أو نقويو الصندوق ديال فقدان الشغل، خصنا نقويو هذاك الصندوق ديال فقدان الشغل نوفرو لو إمكانيات مالية من الناحية الضريبية، شوفو كيفاش غادي يديرو هاذ الموضوع، هاذ الشي خصو اجتهاد، كيخصو نقاش مع النقابات.

وأنا أعتقد أن النقابات ما كتهتمش بهاذ المجال القانوني، كتهتم بالإضرابات، بالاحتجاجات، بالمطالب، ولكن باش تجيب أجوبة على مجموعة نتاع القضايا للي مطروحة على العمال خصها تفكر.

لذلك، في أمريكا كثير ما كيديرو رئيس النقابة محامي باش يقابل هاذ الشغل هذا، احنا ما كنديروهش هنا احنا رئيس النقابة عامل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيدة المستشارة المحترمة في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:

شكرا السيد الوزير على الجواب ديالكم.

ولكن مع كامل الأسف لم تجيبونا بشكل دقيق وعملي عن جوهر الإشكال المطروح والمتعلق ببطء تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة لفائدة العاملات والعمال، حيث لاتزال الفجوة كبيرة بين عدد الأحكام القضائية الصادرة وتلك التي أكملت أثرها التنفيذي على أرض الواقع.

وقد سبق لنا، السيد الوزير، بالفعل أننا قدمنا مجموعة ديال التساؤلات سنة 2022، 2023، 2024، فضلا عن إثارته في مختلف مداخلاتنا داخل اللجان الدائمة والجلسات العامة وغيرها، وذلك اعتبارا لأهمية وخطورة الموضوع، وبالنظر إلى مسؤولية الحكومة وتحديدا وزارة العدل، في وضع التوجهات التشريعية ذات الصلة بالمجال القضائي والعمل على تحديث التشريعات الوطنية وملاءمتها مع المعايير الدولية مع الحفاظ التام على استقلالية القضاء.

ونؤكد في هذا الصدد، السيد الوزير، أن العدالة لا تقاس فقط بعدد النصوص التشريعية وعدد الأحكام الصادرة، بل أساسا بمدى قدرتها على إنصاف الفئات الهشة، في مقدمتها الأجراء، وضمان تنفيذ الأحكام الصادرة لصالحهم داخل آجال معقولة، فالحكم القضائي الذي لا ينفذ يفقد قيمته ويفرغ الحق في التقاضي من مضمونه الدستوري ويقوض الثقة في مؤسسة القضاء.

فالآليات المتاحة حاليا لتنفيذ هذه الأحكام لا تبدد القلق المشروع للعمال الذين ينتظرون لسنوات تنفيذ أحكام حازت "قوة الشيء المقضي به" دون جزاء رادع ضد الممتنعين عن التنفيذ، وهو ما يحمل العمال كلفة النزاع وكلفة الانتظار وكلفة ضياع مورد العيش.

وحيث أن المجال لا يتسع لطرح ملفات العمال التي لم تجد طريقها إلى الحل، فإننا سنكتفي، السيد الوزير، بذكر بعض الملفات: كملف مطاحن الساحل، اللي استمر 25 سنة، ملف عمال شركة (Terminals Tangier) بطنجة، ملف (Lingerie du Maroc) أكثر من 700 عامل وعاملة، ملف (Face Design) بسلا منذ 2004، أكثر من 500 عامل وعاملة، ملفات شركات (Quatro) و(Formel) و(Sicopex) للخياطة وشركة "رومان" للأحذية بالدار البيضاء، وغيرها كثير.

السيد الوزير المحترم،

إننا في الاتحاد المغربي للشغل، نؤمن أن الأمن القضائي لا ينفصل عن الأمن الاجتماعي، وتنفيذ الأحكام القضائية لفائدة العمال ليست امتيازا، بل حق دستوري، وأي تأخير أو تساهل في هذا المجال يعد مساسا بثقة المواطن في العدالة ويضعف أسس دولة الحق والقانون التي ننشدها جميعا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير العدل:

عندكم لجنة العدل والتشريع، أجيو نديرو شي لقاء أنا وإياكم في مجلس المستشارين حول إشكالية تنفيذ الأحكام الاجتماعية، لأنه دخلت فالقضاء الاجتماعي، ونقلبو أشنو هي العوارض؟ وأشنو هي المشاكل؟

راه حينما تكلمتم تلك اللغة، لأن القانون لا يسعفني، ما عنديش فالقانون اللي كيعطيني نهز داك السيد نديه للسجن، ما عنديش، وأنت فنظام رأسمال، ما كنتيش فنظام اشتراكي، فنظام رأسمالي، الطبقة البرجوازية هي اللي كتحكم فالأمور، معناه المخطط التشريعي في خدمتهم بما فيها الموضوع هذا، ملي غادي، ماعرفت أنا، ماعرفت أنا كنقلب ليك على شي جملة نقولها لك ولكن القانون هاذي هي الحدود ديالو، الغالب الله، ماعنديش شي إجراءات أخرى نديرها، إما نوفر ليك الإمكانيات كلها، أجيو نديرو هاذ اللقاء وعيطي للقضاة وعيطي للمحامون، ونعيطو لرجال الأعمال، ونعيطو ونذكرو، ونذكرو واش نكبرو الصندوق؟ واش نديرو إجراءات أخرى؟ واش كيسعفنا القانون أنه نمشيو نعتقلو شي واحد ونجيبوه؟ واش نديرو؟

أما هاذ الشي اللي كتهضري عليه ديال الشركات، راه كنعرفهم، كنعرف المشاكل ديالهم، كيجي التقارير عليها، الشركة كتدير دعوة ضد الشركة 24 ساعة، كينقل مقر السجل التجاري إلى عنوان آخر، وسير قلب عليه، كتقلب عليه ما كتلقاه، لهذا خصنا هاذ الشي نعالجوه.

نتمنى أنا إيلا بغيتو اللقاء، أنا مستعد فوزارة العدل، نديرو هاذ اللقاء ونخرجو بنتائج، باش تخدمو شوية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال السابع موضوعه "تدهور خدمات المؤسسة المحمدية للأعمال الاجتماعية لقضاة وموظفي العدل".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل، لتقديم السؤال.

السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة زهرة محسين:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

عن أوضاع المؤسسة المحمدية للأعمال الاجتماعية نسائلكم؟

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير العدل:

أولا، السيدة المستشارة المحترمة، هاذ المؤسسة غادي تطلق القضاة وغادي تطلق موظفي السجن وغادي تبقى بوحدها، غادي يبقاو موظفين وقضاة وزارة العدل هوما اللي غادي يبقاو، أنتوما صادقتو على الاتفاقية، وأنت نفسك عضو فذيك اللجنة، ماعقلتش باش صوتي؟ ولكن المهم راه تصوتي.

عدد المستفيدين، نعطيك واحد النموذج، 39.312 مستفيد اللي عندنا في المؤسسة، الملفات الطبية اللي عالجنا 90.784 بكلفة إجمالية 38 مليون درهم و293.871 اللي خلصنا ديال.. هذا المستفيدين بلغ المستفيدين فيما يخص 851 (المقصود: 851.000) منخرطا بكلفة اجمالية ديال 3 الملايير.

تؤمن المؤسسة بالمجان، عدد الأبناء المؤمن عليهم 3.315.048 درهم، 20.724 الأبناء المؤمن عليهم من طرف هاذ المؤسسة، عندنا أسيدي تنعطيو واحد القيمة، منحة الدراسات العليا 1000 شهريا لمدة خمس سنوات، عدد المستفيدين 1908 بمبلغ إجمالي قدره 14 مليون درهم.

درنا أسيدي لفائدة المنخرطين ذوي الإعاقة اعطينا واحد التخصص لمؤسسة الأعمال المالية لفائدة الأطفال المنخرطين من ذوي الإعاقات، راه تقريبا ما بين 6000 و12.000 درهم سنويا، إعاقة عميقة 12.000 درهم، ذهنيا 8000، ذهنيا متوسطة 6000 درهم هذا باش نعاونوهم، استفادة 342 منخرط، 1 مليون و710 ألف درهم.

غادي نبقى نعطيك الأرقام، هاذ الأرقام هي المساهمة اللي تنديرو، الآن احنا تنعيدو النظر فهاذ المؤسسة بعدما انفصلت عن القضاة وانفصلت في خدمتهم، تيهموني أنا الأيتام والأرامل، تيموت الموظف تيخلي الأيتام والأرامل ما تيقراو، راه احنا ناقشنا وأمناهم، دابا تنحاولو نخلقو واحد الصندوق باش نتكلفو بالأيتام والأرامل، التأمين الصحي التكميلي، دابا تيشد 100% الموظف ما هو صحي، احنا غير تنأمنو ليه على ما قبل.

تيبقى العطل، العطل عندنا 2 الأمور، إما يمشيو لهاذ المؤسسات اللي تنحاول نبني، دابا كاينة مؤسسة في طنجة، تنقلب في سيدي إفني باش ندير.. إما نمشي نبيع ذاك الشي وندير فالبنكة وناخذ الفوائد، ونعيط للموظف نقولو ها أنت هاك ها 10.000 درهم سير دوز العطلة عند خالتك وكولها أنت وإياها، كاينة هاذ الإمكانية، ولا يبقاو ينزلو في المؤسسة، ولكن هاذيك المؤسسة عندها قيمة، علاش؟

لأنه الموظفين تيديرو الندوات، تيديرو اللقاءات، تيسافرو، تنفتحو لهم المجال بثمن بسيط جدا، فتحتها على مؤسسات آخرين، أنا تنعتقد بأنه كاين كثير مثلها داخل هاذ المؤسسة، درنا 30% باش نمشي مع السؤال ديالك أنه راه ما درنا والو، تتبقى 70% غادي يجي شي وزير أحسن مني ويديرها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة زهرة محسين:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

تنشكروك على الجواب ديالكم، على التوضيحات ديالكم، على الأرقام اللي عندها دلالتها بطبيعة الحال.

هاذ المؤسسة، السيد الوزير، كيف تتعرفو، لعبت دور مهم وتتعتبر واعتبرت من بين المؤسسات النموذجية فيما هو الخدمات الاجتماعية، وتنطرحو هاذ السؤال اليوم وتنعاودو النقاش اليوم، رغم أن القانون بالفعل، كما قلت، غادي يطلق في الجواب ديالكم، ولكن تنطرحوه اليوم من كوننا أننا نقابة اقتراحية، نقابة بالفعل شاركنا معكم داخل لجنة العدل والتشريع بصفتي كعضوة، وكان عندنا مجموعة ديال المقترحات واللي غادي نرجعو، نحن الآن ما شي الآن بصدد تفسير التصويت أيا كان، ولكن احنا ساهمنا بشكل بناء، بشكل إيجابي، قدمنا مقترحات، لأن هاذ المؤسسة - كيف ما قلت - كانت نموذجية ولكن كاين مجموعة دالمشاكل.

نظرا أولا على مستوى القانون، على مستوى القانون اللي مطروح علينا اليوم بالفعل راه تدار فيه مجهود على مستوى التمثيلية ديال الأجراء، كاين تحسين اللي ارجع من مجلس النواب واللي كنا احنا هذاك المقترح ديالنا وكنا نتمناو أنه هو يكون من داخل مجلس المستشارين، على أي المسائل بالنتائج ما شي مشكل، ولكن بالنسبة لنا احنا مازال ما تيترقاش هاذ التمثيلية ديال الأجراء لشي حاجة اللي فيها التساوي بين الإدارة والأجراء، علاش؟

لأن إيلا بغينا مؤسسة خدمات اجتماعية خص تكون فيها المناصفة ما بين الإدارة والتمثيلية ديال الموظفات والموظفين، لأن هوما اللي

تيمولو بشكل كبير هاذ الموارد ديالها، وبالتالي تنلقاو واحد الهيمنة ديال الإدارة، لأن التمثيلية قليلة، دابا عندنا 2، 1، 1، 4 أمام عدد كبير ديال التمثيلية ديال الإدارة تتبقى بعيدة على المقاربة التشاركية والمقاربة المتساوية ما بين الإدارة والممثلين الأجراء.

كذلك على المستوى التشريعي والمالي، نؤكد باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل أن مشاريع النصوص الجديدة فوتت فرصة حقيقية لإقرار الإعفاءات الضريبية على الخدمات الاجتماعية رغم طابعها غير الربحي.

كما أن تفريخ مؤسسات اجتماعية أخرى من رحم المؤسسة الأم، اللي سميتوه ووصفتوه السيد الوزير بالطلاق، دون توزيع عادل للأعباء أدى إلى تحميل مؤسسة موظفي كتابة الضبط تكاليف التسيير والصيانة لوحدها مقابل تقليص كبير لمصادر دعمها، خاصة تلك المرتبطة بودائع المحاكم في مساس واضح بمبدأ العدالة المؤسساتية.

على أي، السيد الوزير، كذلك مستوى الخدمات، فإننا نسجل صعوبة الحصول على بطاقة الانخراط وبطء تسوية بعض الخدمات واستمرار معاناة المتقاعدين وغياب العدالة المجالية، حيث تركز الخدمات في مدن محدودة، بينما تقصى دوائر كبرى وعلى رأسها الدار البيضاء من أي بنية اجتماعية أو ترفيهية تليق بحجمها.

ختاما، السيد الوزير، فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، نؤكد أن الرقي الحقيقي بالمؤسسة المحمدية للأعمال الاجتماعية يمر بالضرورة عبر إصلاح مؤسساتي واضح لحكامتها واعتماد توازن في تمثيليتها وضمان تمويل عادل ومستدام لها وتعميم خدماتها على أساس الإنصاف المجالي والاجتماعي.

ولنا اليقين، السيد الوزير، بما عاهدناه فيكم من روح المسؤولية وحس اجتماعي أنكم لا محالة ستولون كل العناية لهذه المؤسسة ذات البعد الاجتماعي.

وشكرا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

السيد الوزير في بضعة ثوان.

السيد وزير العدل:

جملة وحدة، انتوما بغيتو باش تديرو المناصفة في الإدارة ديال هاذ المؤسسة، مزيان اعطيو المناصفة ديال القيادة ديال الاتحاد المغربي للشغل لباطرونا، نعيطوكم أنا هاذيك.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن نشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة معنا.

وبهذا، نكون قد استوفينا جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية.

رفعت الجلسة.